الدكتور حلام الجيلالي

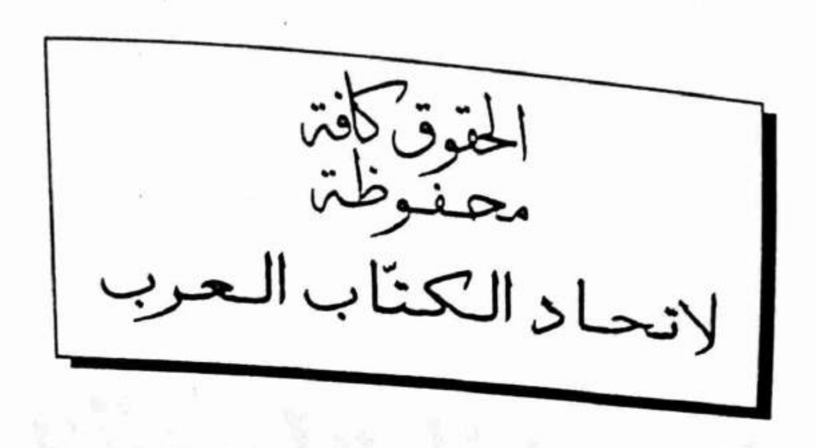
تقنيات التعريف

في المعاجم العربية المعاصرة

- دراســـــــة -

من منشورات اتحاد الكتاب العرب

١٩٩٩



البريد الالكتروني: Email : aru@net.sy

الانترنيت : Internet : unecriv@net.sy

□□

بســـم الله الرحمـــن الرحيـــم

الإهـــــداء

إلى الخالدين من بناة حضارة الضاد

تقديراً وعرفاناً ...،

□□

مُقَدِّمة

يواجه اللّسان العربي - وهو يستشرف القرن الواحد والعشرين -صعاباً لغوية؛ على مستويات المفهمة والتعريف، وتكاد تتمحور هذه الصعاب في قضايا المعجم، باعتباره ديواناً لأساسيات المعارف وأداة للتوصيل ومفتاحاً للمعلوماتية.

ففي عصر بدأت فيه المعاجم الإلكترونية تغزو مكتبات العالم، بألسن متطورة تهدف إلى كسب رهان العولمة، مازال الباحث العربي يسعى نحو معجم عملي للسان العربي المعاصر، يمدّه بالمصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية منظّمة وموحدّة، ومعرّفة تعريفاً علمياً دقيقاً، يقرّب مورده، ويغنيه عن تتبّع مظانّ المعاجم المختلفة.

إن مسار المعجم العربي قد تدرّج ضمن ثلاث نقلات: استهدف أوّل نشأته جمع اللغة وحفظها من الدثور، واستثمر لاحقاً في فهم التراث الحضاري عامة، وأصبح اليوم أداة عمل على تحقيق البحث وتسهيل التواصل؛ وشتّان بين جمع اللغة وفهمها والعمل بها،

وإذا كانت أهمية المعجم -بوصفه مدوّنة حضارية، وأداة تعليمانية (Didactique) - تبرز في عنصرين أساسيين من عناصره هما: الرصيد المفرداتي المعبّر عنه بالمداخل، والتعاريف الشارحة لها؛ فإن أكثر ما تظهر هذه الأهمية في بناء التعريف، حتى لكأن المعجم هو التعريف.

ويبدو أن الدراسات المعجمية التي تناولت بالبحث قضايا المعجم قليلة في اللغة العربية وبخاصةمسألة التعريف. صحيح قد التفت بعض الدارسين العرب القدماء - معجميين وغيرمعجميين- إلى قضية التعريف وخلّفوا نظريات طريفة، وإن ظلّت حبيسة التأسيس النظري ولم يكتب لها الذيوع والانتشار في زمانها. كما ظهرت بعض المقاربات الحديثة والمعاصرة حاولت أن ترقى بالبحث المعجمي إلى رحاب الإجراء التطبيقي. غير أنها لم تخصّ تقنية التعريف بدراسة وافية ومستقلّة تترصّد أبعادها، وترسم معالمها بوضوح في المعاجم العربية.

وعلى أن الدراسات الأجنبية قد قطعت شأواً بعيداً في هذا الموضوع، مما كان له آثار عملية في صناعة المعجم.

ويأتي هذا البحث التقني الموسوم بـ تقنية التعريف في المعاجم العربية

المعاصرة" محاولة في مواجهة تلك الصعاب وسداً لذلك النقص في المكتبة العربية.

ولما كان من الصعب على باحث واحد أن يتتبع بالدرس عناصر المعجم مجتمعة، اخترت عنصراً واحداً يتفرع إلى عدة قضايا ضمن سلسلة من المستويات.

ويقوم هذا البحث في جوهره على فكرة تلخصها الإجابة عن السؤال التالي: ما التقنيات التي تستند إليها المعاجم العربية المعاصرة في تعريف المداخل بالمقارنة مع المعاجم الأجنبية؟ والمقصود بالتقنيات هنا كل المناهج والوسائل والمهارات المستخدمة في تعريف المداخل المعجمية.

وقد رميت إلى أن تجمع هذه الدراسة بين التأسيس النظري، والإجراء التطبيقي حتى أحاول ملامسة واقع المعجم عن كثب. وقد حصرت الإجراءات التطبيقية في المدونات التي ظهرت مع الستينيات من هذا القرن، نتيجة بروز المجامع اللغوية والمنظمات العربية وتطور البحث المعجمي، وبخاصة المعاجم ذات التأليف الجماعي كـ (المعجم الوسيط) و(القاموس الجديد للطلاب) و(المعجم العربي الحديث| لاروس)، و(المعجم العربي الأساسي)، و(المحيط معجم اللغة العربية)، وأستثني من هذا الاشتراط (المنجد في اللغة والأعلام) لعدة مبررات منها:

- أنه أكثر المعاجم العربية الحديثة انتشاراً.
- خضوعه لبعض التجديدات خلال طبعاته المتكررة.
- اشتماله على بعض التقنيات الحديثة والمعاصرة؛ وذلك لتسهيل الموازنة بين المعاجم الحديثة والمعاصرة، والوقوف على المسار التطوري لتقنيات التعريف.

أما المعاجم الأجنبية فقد اكتفيت بالفرنسية منها، واخترت أكثرها حداثة وانتشاراً، وما سلك منها منهجاً مستحدثاً كمعجم (Quillet) وروبير الصغير (P.Robert) ولاروس الصغير (P.Larousse) ومعجم الفرنسية المعاصرة (Dictonnairedu Francais Contemporain) وذلك باستثناء معجم ماكسي لاروس للمبتدئين (Larousse Maxi Debutants) باعتباره معجماً سياقياً.

وقد تعددت المناهج التي استعنت بها لتعدد مناحي البحث، وتشعب مباحثه. فإذا كان المنهج الوصفي الإستقرائي هو الغالب في تقصي الحقائق للظواهر التقريبية المطردة؛ فقد تمثلنا مناهج أخرى من أهمها: المنهج التاريخي للحصول على المعطيات السابقة واللاحقة في تطور التقنيات زمانياً ومكانياً. والمنهج المقارن للوقوف على نقاط الاتفاق والاختلاف من حيث استثمار التقنيات بين المعاجم العربية ومثيلاتها من المعاجم الأجنبية من خلال الإجراءات التطبيقية، والمنهج الإحصائي للحصول على البيانات والنسب المئوية لمعاينة تفشي ظاهرة أو أخرى.

ولاشك في أن مامن دراسة علمية ذات إتجاه تقني، إلا وتعترضها صعوبات جمة؛ غير أن دراسة قضايا التعريف في المعاجم اللغوية قد اجتمعت فيها عدة

صعوبات منها:

أ)- أن هذه الدراسة المقدّمة تعتبر أول محاولة علمية شاملة، باللغة العربية تعالج التعريف من وجهة معجمية- فيما نعلم- مما يجعل المصادر والمراجع حولها نادرة إن لم نقل منعدمة باللغة العربية.

ب) - إن معالجة التعريف عملية متشعّبة تتشابك فيها أنواع الدراسات المنطقية والدلالية والسيمياءوية وغيرها. وهو أمر يؤدي إلى تنوّع المرجعيات وتباين المصطلحات، والتفاوت في تحديدها بين الدارسين، مما جعلنا نعمد -حين تسدّ السبل أمامنا- إلى الاستعانة ببعض المصطلحات والتعاريف الاشتراطية من منطلق لا مشاحة في المصطلح.

جـ)- مشقّة استخراج العينات من المعاجم المدروسة وغير المدروسة - في حالات خاصة- للوقوف على الظواهر المطّردة وغير المطّردة. إضافة إلى ذلك، فإن الباحث العربي - وهو ما يمارس بحثه في هذا الحقل- يحسّ بثقل التراث العربي الزاخر بالمعطيات العلمية، في مقابل ما جاءت به المعارف المعاصرة، فلا يكاد يسلم مما قد يحجب عنه بعض الحقائق، أو قد يصرّح ببعضها وهو يعمه في سكرة الحداثة، فيصعب عليه التوفيق بين هذا وذاك.

ولتحقيق فكرة البحث، اقتضت المنهجية تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب تتفرع عنها فصول، وتتويجه بخاتمة في النتائج والمقترحات.

فجاء التمهيد إطلالة على طبيعة المعنى عبر تاريخها، انطلاقاً من الإشارة إلى الرمزّ اللغوي، مع التعرّض إلى نظرية العلاقات والنسب بين المعاني وأهميتها في بناء التعاريف المعجمية، مشيراً إلى أهم نظريات المعنى ذات الصلة الوثيقة بالتعريف المعجمي.

ودرست في الباب الأول بنية التعريف، متحدثاً في الفصل الأول منه عن تعريف التعريف مؤكداً تحديد المفهوم وما يساوقه من مصطلحات، كالشرح والتفسير والتأويل والترجمة، مميزاً المنهج عن الوسيلة، ومحدداً أنواع التقنيات الخاصة بالتعريف وأشكاله ومناهجه. وخصصت الفصل الثاني، للتعريف المعجمي مميزاً بين أنواع المعاجم، وعارضاً شروط بناء التعريف وقواعده من خلال النقائص والمآخذ التي تتعاوره، منبّهاً على صيغة التعريف ولغته.

وتناولت في الفصل الثالث، مادة المعجم والوحدة الدلالية وأنواع المداخل وأشكالها وأصنافها، موضحاً مستويات التعريف المعجمي.

وفي الباب الثاني حاولت أن أتتبع مناهج التعريف عامة، وتلك المستثمرة في المعاجم العربية المعاصرة خاصة؛ فجعلت الفصل الأول للحديث عن التعريف الاسمي

والفصل الثاني لإبراز التعريف المنطقي بأشكاله، والفصل الثالث للتعريف البنوي بنظرياته المختلفة.

بأنواعه، والفصل الثاني لإبراز التعريف المنطقي بأشكاله، والفصل الثالث للتعريف البنوي بنظرياته المختلفة.

أما الباب الثالث فقد عقدته لدراسة الأمثلة التوضيحية في المعجم، فعالجت في الفصل الأول "السياق اللغوي" وفي الفصل الثاني تعقبت الشاهد اللساني بأنواعه (قرآن، حديث، شعر، أقوال مأثورة...) وخصصت الفصل الثالث للصور والرسوم التوضيحية، وأضفت فصلاً رابعاً لمعالجة الرموز والمختصرات، ونصيب المعاجم العربية المعاصرة من استثمارها.

وأمّا الباب الرابع والأخير من هذا البحث فقد درست فيه المعلومات المعجمية العامة، وقد عالجت في الفصل الأول منه معلومات النظام اللساني؛ الإملائي والصوتي والصرفي والنحوي.

والفصل الثاني تتبّعت فيه معجمة الدلالات من حيث ترتيبها في المعجم اللغوي، ومجالات استعمالها ومستوياتها. وختمت الباب بفصل ثالث في التأثيل والتأريخ محاولاً فيه تقصّي جهود القدماء في هذا الصدد،وما حققته المعاجم العربية المعاصرة لإعطاء صورة عن مدى اهتمامها بهذا الجانب من المعلومات.

وأخيراً، أنهيت البحث بخاتمة أجملتُ فيها أهم النتائج والمقترحات التي أسفرت عنها الدراسة.

ولا أملك في نهاية هذا البحث إلا أن أسدي الشكر لأهله، فإن كنتُ قد وفقت فذلك من فضل الله، وتوجيهات أساتذتي الخالدين، فلهم جميل العرفان لقاء ما حبوني به من أسباب العلم والمعرفة، وإن كنتُ قد أخطأتُ فما عن قصد وقع ذلك؛ غير أني قد اجتهدتُ ما وسعني الاجتهاد. والله من وراء القصد، فله الحمد على ما أنعم، وله الشكر على ما أسدى.

الجيلالي حلام

الجزائر| سيدي بلعباس في ١٥ فبراير ١٩٩٩م.

٢٩ شوال ١٤١٩هـ

تَمْهـــــيد

المعنى في المعجم اللغوي

- طبيعة المعنى.
- الإشارة والرمز اللغوي.
- العلاقات بين المعاني.
- نظريات المعنى.



المعنى في المعجم اللغوي

١ – طبيعة المعنى:

١ – ١ إن هناك آليات تضبط استجابة الإنسان إلى العالم المحيط به؛ وهو عالم يزخر بشتّى أنواع الرّموز والسّمات[١] المعقولة والمحسوسة. ويظلّ عوض، يتفاعل معها محاولاً استكشافها وإدراكها من خلال العلاقات الرابطة بين أدلتها ومدلولاتها التي هي المعنى.

والمعاجم –من هذه الوجهة– مؤلفات تخضع صناعتها لضرورات تبليغية وإعلامية، ترمي إلى سدّ الفراغ لدى أفراد الجماعة اللغوية كلّها، في المجال المعرفي مهما كانت هذه المعرفة: لسانية أو علمية، مما يشكل في إطاره العام الشامل، بعداً حضارياً وثيق الصلة بالتطورات الحاصلة في المجتمع اللغوي.

فالمعاجم إذن، أدوات تعليمية وتربوية في كل المستويات، ومصادر أساسية لتسهيل عملية التبليغ في اللسان ذاته، إما عن طريق تحديد صلة الرموز والألفاظ الحضارية بالنظام اللساني، بتقديم تعريف جامع ودقيق لها، وإما عن طريق الترجمة في لسان آخر أو عدد من الألسن.

إن أي معجم يسعى بالدرجة الأولى إلى محاولة ضبط العلاقة بين الدال والمدلول أو المدخل (L`entrée) والتعريف (La définition) وأكثر ما يتجلى نشاط المعجمي في بناء التعريف، من أجل الوصول إلى المعنى بأوجز عبارة، إما انطلاقاً من أبسط صورة، عن طريق ربط معنى غير معروف بمعنى معروف،

---

(١) يؤثر عبد المالك مرتاض اصطناع مصطلح السمة في مقابل Signe ليخلص مفهوم العلاقة إلى مقابلة المصطلح (Marque).

انظر: عبد المالك مرتاض، بين السمة والسيمائية، تجليات الحداثة. معهد اللغة العربية وآدابها جامعة وهران العدد ١٩٩٣/٢ ص٩.

وإما من أعقد صورة عن طريق تحليل سمات المدخل، أو إيجاد أثره أو استعماله إذا كان على درجة عالية من التجريد والغموض(١).

وتعتبر معالجة طبيعة المعنى، من أكثر القضايا اللسانية تعقيداً وتملّصاً لعدّة اعتبارات منها أن لفظ معنى (Sens) في حد ذاته ظل غامضاً تتعاوره النظريات المنطقية والدلالية من وجهات نظر متباينة، وأن كثيراً من الباحثين لم يحرصوا على تحديد المصطلح بدقّة؛ أو حدّوه وفق مجال اختصاصي بعينه، مما أدّى إلى التداخل بين جملة من المفاهيم المتصلة به كالتعريف والشرح والتفسير والترجمة[٢].

أضف إلى ذلك أن المصطلح متداول في كثير من العلوم اللسانياتية وغير اللسانياتية؛ كالدلالة (Sémantique) والمعاجمية (Lexicographie) والمفرداتية (Lexicologie) والمنطق (Logique) وعلم النفس (Psychologie) بل يتّصل بنظرية المعرفة (Epistémologie) في إطارها العام.

ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى التعريفات التي ذكرها الباحثان: أوغدن (Ogden) وريتشاردز (Richards) اللذان خصّصا "كتاباً كاملاً لمعالجة (معنى المعنى)؛ بتجميع ما لا يقلّ عن ستة عشر تعريفاً للمعنى، أو قل اثنين وعشرين تعريفاً، إذا أخذنا في حسباننا ما أورده عن تقسيمات جزئية"(٢)؛ وأن دي سوسير (F.de Saussure) (١٨٥٧-١٩١٣)، لم يحدد مادة (معنى) حين تحدّث عن طبيعة السمة اللغوية وإن معجم لاروس للسانيات أشار في مادة معنى إلى القول بأنه سيهمل مفهوم كلمة معنى لأنّها ليست لسانية؛ بحيث يمكن أن نضع لها نسبة بين شيء وكلمة(٤)، بل لقد رفضت اللّسانيات البنيوية مفهوم المعنى نفسه، أي كصورة ملصقة بالدال الذي يحمله، وذلك من منظور "أن الكلمات لا تتمتع بمعنى ولكنها تتمتع بوظائف"(٥).

ومن هنا أصبحت معالجة طبيعة المعنى لا تنفكّ عن طبيعة معالجة اللفظ، الشيء الذي يجعل هذه القضية تشغل حيزاً فسيحاً من تفكير الباحثين؛ فلاسفة ومناطقة، ولغويين وأصوليين ومعجميين.

١ -٢ إن البحث في المعنى قديم قدم اللّسان؛ فقد وجدت في العراق كثير من الآثار لمعاجم الترجمة في رقم طينية، مكتوبة بالخط المسماري -بابلية

---

[٢] سيأتي توضيح الفرق بين هذه المصطلحات في الفصل الأول من الباب الأول من هذا البحث.

آشورية- ترجع إلى زهاء سنة ٢٧٠٠ ق.م(٦). أي قبل عهد الملك حمورابي[٣] (١٧٥٠ق.م). وأكثر ما تؤكّد هذه الآثار معاناة الإنسان منذ القديم في مضمار المعنى، كما تشير ضمنياً إلى أن معاجم الترجمة أسبق وجوداً من معاجم التعريف الأحادية اللسان؛ إذ الأصل في اللسان القومي الأول أن يكون مفهوماً للجميع.

كما أثار موضوع العلاقة بين اللفظ والمعنى اهتمام الهنود، وحاولوا الوقوف على هذه العلاقة؛ أهي طبيعية أم اصطلاحية؟، وقد برز من نحاتهم اللغوي بانيني (Panini/ ٥٠٠ ق.م)، الذي اهتم بدراسة الأصوات والدلالات مركزاً اهتمامه على كتب الفيدا (Vedas) المقدسة.(٧).

وتناوله الفلاسفة اليونان محاولين تفسير الصلة الرابطة بين الدال والمدلول، ولعل سقرّاط (٣٩٩/٤٦٩ ق.م) كان من أوائل من أثار هذه المسألة، كما يظهر من مقولته المشهورة:"Toti- ماهذا؟ ماذا تعني تماماً. بما تقول؟ حدّد ألفاظك"(٨)، وحاول افلاطون(٣٤٧/٤٢٧ ق.م) أن يصل إلى سرّ المعنى من خلال محاوراته الثلاثين (٩). أما أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ق.م)، فقد عمد إلى وضع أسس علم المنطق محاولاً إيجاد طريقة تسهل تحديد معاني الألفاظ، فوضع لأوّل مرّة قواعد خاصة لنظرية التعريف.

وعالج أغلب الفلاسفة المسلمين قضية التعريف، بل خصّ بعضهم مثل ابن سينا (٤٢٨هـ-١٠٣٧م)[٤] كتباً كالعبارة من الشفاء والاشارات والتنبيهات، والنجاة بالبحث في نسبة المعاني إلى الألفاظ وقوانين الحدود، وعرّف طبيعة المعنى بقوله "ومعنى دلالة اللفظ، أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع، ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم؛ فكل ما أورده الحسّ على النفس التفتت إلى معناه"(١٠)، وعلّل العلاقة بين التصوّر والمفهوم وصلتها بالمرجع، مشيراً إلى مايمكن أن يؤثّر في هذه العلاقة حين تتباين مجالات الاستعمال، أو تختلف الألسن، وذلك "لأن بين اللفظ والمعنى علاقة ما، ربما أثّرت أحوال اللفظ في أحوال المعنى؛ فلذلك يلزم المنطقي أيضاً أن يراعي جانب اللفظ المطلق من حيث ذلك غير مقيّد بلغة قوم إلاّ فيما يقل"(١١) وهذا يؤكد إدراك أهمية نوعية الرّمز الدال من حيث علاقته بالمدلول.

---

[٣] أزعم أن اسم حمورابي تركيب إضافي من (حامي+ ربي) على غرار الكلمات : ابراهيم (أب + رحيم) واربل (أربع +إله) وبابل (باب + الله)، ونحوها.

[٤] حينما يرد التاريخ غير مزدوج بعد اسم العلم فهو يعني سنة الوفاة فقط، ميلادية أو هجرية.

ولما كانت هذه الصلة اعتباطية في نظر ابن سينا، نجده ينبّه إلى قضية تباين مجالات الاستعمال واختلاف الألسن، وما لذلك من أثر في هذه العلاقة.

وذهب الأصوليون إلى إغناء هذا الجانب وإضافة بعض الأبحاث وبخاصة اللغوية منها، وهي أبحاث لا نجد لها شبيهاً في منطق أرسطو، ولا في منطق الشراح اليونانيين(١٢)؛ كمبحث قسمة دلالة الألفاظ على المعاني من أوجه المطابقة والتضمّن والالتزام. وممن قام بتحليل معمّق لطبيعة المعنى، أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ-١١١١م) في كتابه معيار العلم؛ حيث حدّد العلاقة الرمزية بين الدال والمدلول في ثلاثة أقطاب أساسية؛ وهي العلاقة التي عرفت في علم الدلالة بـ (المثلّث الأساسي للمعنى)(١٣)، يقول: "فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دالّ على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس، هو مثال الموجود في الأعيان"(١٤)، حيث يمكن تمثيل هذه العلاقة بمثلث يمثل رأسه الأول: الموجود في الكتابة وهو الرّمز الدال على اختلاف أشكاله: كلمة مكتوبة أو منطوقة أو رسم. والموجود في الأذهان وهو التصوّر الذي يحضر في ذهن الإنسان حينما يتمعن رمزاً أو يسمع كلمة أو يرى شيئاً، ويمثل الرأس الأخير الموجود في الأعيان وهو حقيقة المدلول؛ أي الشيء المدرك في الواقع، كما يتضح من الرسم التالي[*]:

ويذهب علماء الأصول في تقصّي طبيعة المعنى مذاهب بعيدة الشأو استقصت كل الصور الممكنة في إطار المثلث الأساسي للمعنى، بحيث تتّخذ عدّة

---

[*] . يرجع الفضل في إثارة هذه النظرية في العصر الحديث إلى الأستاذين أغدن وريتشارتز، اللذان عبرا عنها برسم بياني نال قدراً كبيراً من النجاح. انظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، مكتبة الشباب ١٩٦٩ القاهرة ص ٦٣.

أوضاع بالنظر إلى طبيعتها المتبادلة بين المدلول والمرجع فـ "من حيث أنها تقصد باللفظ سميت معنى، ومن حيث أنها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوما؛ ومن حيث إنها تكون في جواب (ماهو؟) سميت ماهية؛ ومن حيث ثبوتها في الخارج سميت حقيقة؛ ومن حيث امتيازها عن الأغيار سميت هوية"(١٥).

ويفهم من هذا النص أن هناك خمسة أوضاع للإدراك الدلالي:

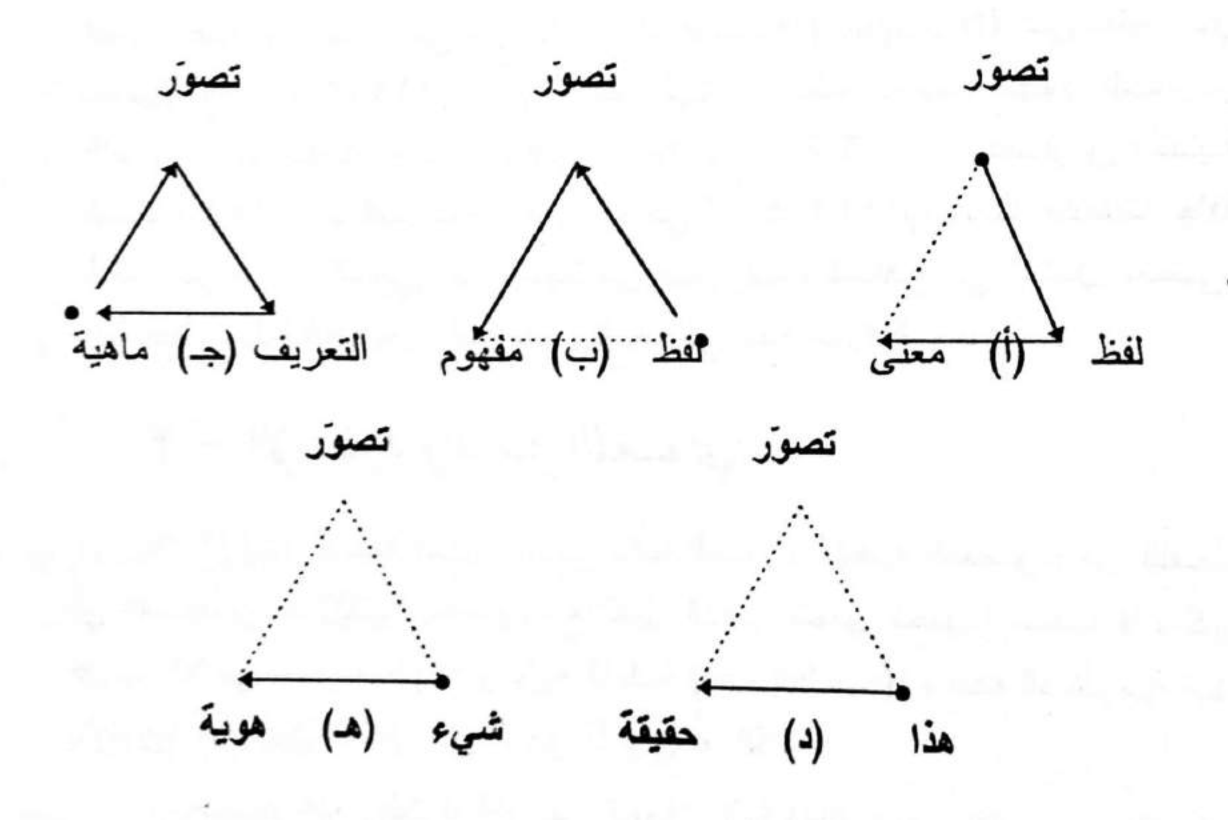
أ)- تصوّر يقصد باللفظ ليحصل المعنى.

ب)- لفظ يحصل عنه تصوّر ليؤدّي إلى مفهوم في الواقع.

جـ)- سؤال عن حقيقة ينتج عنه تصور يكتمل بالتعريف ليجسّد الماهية.

د)- شيء مشار إليه في الواقع الخارجي للوقوف على حقيقته.

هـ)- شيء معرّف يفضي إلى الهوية (أنظر الأشكال الموضحة).



ويتّضح من دراسة هذه الأشكال أن المعنى يتجسّد عبر عدّة أوضاع تتغيّر بتغيّر القطب الذي يحمل نقطة الإرتكاز؛ فالمعنى هو المضمون المقصود من إضافة اللفظ إلى التصور أو التصور إلى اللفظ كما في حالة التخيّل مثلاً؛ أو

بإضافة التصور الناتج عن سؤال إلى التعريف، أو مباشرة بواسطة الإشارة إلى الشيء في الواقع، أو بالوقوف على مميزات الشيء للوصول إلى اسمه أو هويته وهكذا.

ونلاحظ أن هذه العمليات الإدراكية قد تمرّ مباشرة من الدال إلى المدلول كما في (د-هـ)، لوجود علاقة؛ وقد لاتمر مباشرة كما في (ب) بل تقتضي عملية ربط ذهني لتصور محتوى أو فكرة، وذلك لعدم وجود علاقة مباشرة بين الدّال والمدلول.

وفي القرون الوسطى ظهر نحاة بورروريال (port- Royal) لينشروا سنة ١٦٦٠م، النحو العقلاني العام، وحاولوا أن يبرهنوا على أن أبنية اللغة هي نتاج العقل، وأن اللغات المختلفة لا تقدم إلا اختلافاً في نظام منطقي وعقلي أكثر عمومية، إلا أن أبحاثهم في مجال المعنى والتعريف ظلّت تقليدية لم تبدع أية نظرية دلالية جديدة(١٦).

وبذلك توقف البحث في طبيعة المعنى، ولم يبعث إلا في غضون القرنين التاسع عشر والعشرين في ظل الدراسات الوصفية (Descriptive) التي يعتبر دي سوسير (١٨٥٧/١٩١٣) رائداً ومؤسساً لها[٦]، وبخاصة بعد ظهور المدارس اللسانياتية الحديثة كمدارس براغ (Prague) الوظيفية ١٩٢٦، والمدارس اللندنية السياقية ١٩٤٤، ثم السلوكية والتوزيعية في أمريكا ١٩٤٩م، وبذلك اكتملت حلقة البحث في طبيعة المعنى لتفرز سيلاً من النظريات والمناهج في تحليل المعنى، مما أعطى دفعاً لنظريات التعريف وتقنياته في المعاجمية المعاصرة.

٢ - الإشارة والرمز اللغوي:

٢-١/ تبدو صيغة تحديد المعنى بأنّها الصورة الذهنية المقصودة من اللّفظ؛ أي المضمون العلاقاتي المقصود مع الفعل الذهني تحمل تحديداً عاماً، لا يمكن إدراكه إلا في إطار منظومة رمزية كاملة (Symbolisme)؛ وهذه المنظومة تبدأ بالإشارة (Signal) لتصل إلى الرمز اللغوي أو الكلمة.

ونجد بين هذه وتلك تراكماً من السمات المتداخلة، ومسافات من وجهات النظر المتباينة بين الدارسين. إن نسبة المعاني المقصودة إلى مداركنا مرتبط بمنظومة رمزية متشابكة، لا يمكن للفكر أن يتمثل في أي معنى من المعاني إلا

---

[٦] . وذلك حين نشر تلميذاه Ch.Bally و A.Sechehaye سنة ١٩١٦ دروسه في اللسانيات العامة.

في ظلها(١٨).

وترجع أصول هذه المنظومة الرمزية إلى جذور بدائية معبر عنها بالإشارة، وما تطوّر عنها؛ فهي إشارة في مرحلتها الأولى ثم هي مماثل (أمثولة (Lcone) في مرحلة تالية، لتصل إلى السمة (Signe) والرمز (Symbole) وإلى الكلمة (Mot) في مرحلة لاحقة.

ذلك أن الحياة البدائية بطبيعتها تميل إلى التفاهم بالإشارة حضورياً إلى أن يفرض عليها الغياب والرقي الحضاري التفاهم بالرموز. ولاشك في أن التفاهم بالإشارات سلوك بدائي يحمل طابع الإلتباس بينما التفاهم بالعلاقات سلوك راقي موسوم بالوضوح(١٩).

وهذه المحدودية في التوصيل الإشاري تومئ إلى أن الإشارة قد نشأت وفق الإحساس البشري البدائي كما هو الشأن لدى الطفل في سنه المبكّرة؛ إذ يقبل دلالات حواسه دون نقد، وكأنه يدرك مافي العالم الخارجي وأنّه على تماس مباشر ومعرفة حقّة مع الملاحظين الآخرين (٢٠)، مع أن الإشارة قاصرة عن توصيل الغائب وكذا المعاني المجردة جميعاً.

أما الرمز اللغوي؛ فهو على العكس من ذلك؛ "لم ينشأ إلا في مرحلة جدّ متطورة؛ وهي مرحلة النشاط المنعكس (Activete` reflexe)"(٢١). وهو نشاط يؤهل الإنسان لكي يربط بين الدّال والمدلول عن طريق الاستدلال العقلي.

ويرجع ابن سينا (٣٧٢/٤٢٨هـ) هذا النشاط المنعكس إلى قوة حسية تربط بين الشيء (المشار إليه)، والتصوّر، حين نقول: "إن الإنسان قد أوتي قوة حسية ترتسم فيها صور الأمور الخارجية وتتأدّى عنها إلى النفس، فترتسم فيها ارتساماً ثابتاً، وإن غابت عن الحسّ"،(٢٢).

أما أبو حامد الغزالي (٥٠٥ هـ/١١١١م)، فيجعل نسبة المعنى التصوري إلى مداركنا يتّصل بعلاقة موصلة أو قطب ثالث يربط بين الدّال والمدلول، ونتوصّل إليه -أي المعنى- بإحدى طريقتين(٢٣).

أ)- إما عن طريق الحواس كما في الأشياء المدركة بالحواس الخمس.

ب)- وإما عن طريق الاستدلال العقلي كما في الأشياء والمسميات المجردة.

وهذا يعني أن الحسّ سابق عن الاستدلال أوالنشاط المنعكس، وأن المدركات الأولى للإنسان البدائي أو الطفل في مرحلته الفطرية هي حواسه.

ولما كانت الإشارة مرتبطة بالحسّ الفطري، في حين أن الرمز اللغوي متّصل بالاستدلال العقلي التجريدي، فإن انتقال الإشارة من الحسّ العفوي إلى النشاط المنعكس يتمّ عن طريق الرمز إليها- باعتبارها بديلاً يشير إلى شيء غير نفسه-لتصبح في حكم الرمز اللغوي. وكلما تدرّجت الإشارة نحو التجريد؛ استطاعت أن تلج مجال اللسان، وكلما انكمشت ولم يمكن الرمز إليها، ضاقت حلقتها وضؤلت نسبتها إلى اللسان.

ويذهب ماطوري (G.Matore') إلى أن حياة المجتمع وحدها جعلت الإنسان يعطي قيمة زائدة لتعبير الانفعالات والحركات والإشارات ويستثمرها بما هي أدوات اتّصال "وقد حذفت الإنسانية من اللغة البدائية المؤلفة من الأصوات والحركات هذه الأخيرة-أي الحركات- حذفاً نهائياً تقريباً؛ فلغة التعبير بالحركات لم يعد لها سوى دور قليل الأهمية، باستثناء الحالة المعاكسة تماماً، وهي الحالة التي تصبح فيها وسيلة تعبير عند الصمّ البكم"(٢٤).

ونستنتج من هذا أن اللغة - في إطارها الوظيفي الاستعمالي-، ماهي إلا رموز حاملة للمعاني، وقبل أن تترجم هذه المعاني إلى كلمات، كانت قد ترجمت من قبل إلى صور إصغائية وصور تجسيمية محمولة على الإشارة أو الحركة. وإنما اختلفت في بعض جوانبها عن الإشارة الحركية، وفي بعضها الآخر عن الرموز السيماءوية - غير اللغوية- ليتميز الرمز اللغوي المتجسد في [الكلمة] نطقاً أو كتابة.

٢ -٢ / يتّخذ الرّمز إلى الأشياء والمسميات والأحداث والعلاقات أنواعاً شتّى من السمات الكتابية والنطقية والمماثلية/ الأمثولية (iconique) والسيماءوية وهي من هذا المنظور نوعان:

أ)- رموز طبيعية تعتمد على العلاقات الموجودة في الطبيعة بين الأثر والمؤثر عن طريق السببية أو الحالية أو العلية كالعلاقة القائمة بين:[هذا ⇐ المشار إليه]، أو بين [الغيم⇐ المطر]، أو بين: [الصورة⇐ الشيء]، ومثلها الكلمات المحاكية:[خرير⇐ صوت الماء] ونحو ذلك.

ب)- رموز اعتباطية وتعتمد على العلاقات الاصطلاحية التي يتم الاتفاق عليها بين الناس لتمثل الواقع بواسطة الرموز الوضعية وهي صنفان: لغوية وتشمل كل الرموز اللسانية نطقية أو كتابية أو نقشية كالعلاقة بين الكلمة المنطوقة أو المكتوبة والمفهوم، ويتأكد

في الكلمات المعتمة؛ أي غير المحاكية. ورموز سيماءوية[٧] عامة وتشمل كل السمات غير اللغوية الدالة مهما كان نوعها، كالعلاقة بين الضوء الأحمر والتوقّف أوبين العلاقة(÷) والدلالة على القسمة ومثلها علاقات المرور.

وتتميّز الرّموز الطبيعية- بما فيها الإشارة- بكونها طبيعية وتدلّ على شيء واحد لا يتغير، بينما يتميز الرمز اللغوي بالاعتباطية والإتفاق القبلي وبتعدّد معانيه وتغيرها من وقت إلى آخر ، ومن مجال مختصّ إلى مجال آخر مع إمكانية دلالتها على أشياء عديدة في وقت واحد؛ فدلالة الغيم على المطر لا تتغيّر، وكذلك الصورة التي تمثل الفيل، مثلاً، لا تحتمل تفسيراً غيره، أما كلمة(جوهر) مثلاً، فإنها تحتمل عدّة تفسيرات، وقد تدلّ على أكثر من معنى في آن واحد، كما تتميز الرموز الطبيعية أيضاً بعدم وجود الباث، والرّموز الاصطناعية، بوجود الباث القصدي.

وهذا ماجعل اللسانيات الحديثة تعتبر اللسان نظاماً من الرموز القسرية والخالية من العلل(٢٥). ويميّز بيرس (ch. Peirce 1914/1839) بين ثلاثة أنواع من الدلالة:

١ - ***المماثل (الأمثولة) (Icone)[٨]، وهي سمة طبيعية؛ حيث توجد فيها علاقة مشابهة بين الدّال والمدلول، كما في الصور الشمسية والرسوم.***

٢ - ***القرينة (Indice) وهي سمة طبيعية أيضاً؛ حيث توجد فيها علاقة علية بين الدّال والمدلول، كالخجل واحمرار الوجه، مثلاً.***

٣ - ***الرمز Symbole وهو علاقة اعتباطية لسانية، علاقة دالها بمدلولها قسرية اتفاقية وتقع بين المماثل والقرينة.(٢٦).***

ويذهب أندري مارتيني (A.Martinet)، إلى التمييز بين الرّمز اللغوي وغير اللغوي من خلال خضوع الأول إلى مفهوم التلفظ المزدوج؛ بحيث يمكن تقطيع

---

[٧] . الجذر الأصلي للكلمة هو (سوم) ومنه (سيمة) و(سيمى) على وزن (فعلى) مثل طوبى وطولى. وتأتي سيماء وسيمياء والنسبة إلى مفردها (سيمي وسيماوي وسيمياوي وسيميائي) ويأتي المصدر الصناعي المنسوب إلى الجمع على (سيماتية وسيمياءاتية)، ويصطنع عبد المالك مرتاض النسبة إلى الأصل: (سيماءوية).

[٨] كل رمز معبر بحيث يدل على أن مايرمز إليه أي أنه ليس رمزاً اعتباطياً، بل توجد علاقة سببية بينه وبين مايدل عليه.

الكلمة المنطوقة أو المكتوبة إلى وحدات متميزة، على خلاف صرخات الحيوان وإشارات المرور ونحوها مما لا يقبل التحليل.

ومن هنا تتضّح طواعية الرمز اللغوي، وقدرته كأداة أو التلفظ الثاني. لسانية على تغطية الإبداع الفكري ونقل المعارف وبخاصة في المجالات العلمية والتربوية غير الحضورية كالكتاب والمعجم؛ لأن الرمز غير اللغوي كالأمثولة والأشكال الهندسية وعلامات المرور والألوان وغيرها أحادية التمثيل، ولا يستثمرها التعريف المعجمي، إلا في حالات خاصة. أما الإشارات الحركية والفزيولوجية والقرائن فلا مكان لها في المعجم.

٣ - العلاقات بين المعاني:

٣-١/ إن علاقة الرّمز اللغوي بمدلوله في التصور الذهني يوحي بالتساؤل عن مدى تطابق هذه العلاقة أو تباينها. ولقد أدّى اختلاف مضامين الكلمات بالمناطقة واللغويين العرب القدماء (٢٨) إلى تكثيف البحث في هذه العلاقة ونسبها. كما عمد اللسانياتيون المحدثون (٢٩) إلى تشخيص هذه العلاقة من وجهات نظر مختلفة، لما لهامن أهمية في تصنيف المفردات وتحديد التعريفات المناسبة لها.

يعرّف الشريف الجرجاني الدلالة الوضعية بأنّها: "هي كون اللفظ، بحيث متى أطلق، أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه، وهي المنقسمة إلى المطابقة والتضمّن والالتزام؛ لأن اللفظ الدال بالوضع يدلّ على تمام ماوضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام..."(٣٠).

ويستقي الشريف الجرجاني هذا التقسيم لعلاقة المعاني من علماء المنطق المسلمين. وهو تقسيم أخذ به علماء الأصول والنحاة فيما بعد؛ وإن كان النحاة يخالفون علماء المنطق في تعريف الدلالة وأقسامها. فهي عندهم:"فهم المعنى من اللفظ المستعمل فيه، فإن كان المعنى موضوعاً للفظ فهو مطابقة، إن كان موضوعاً لجزئه فهو تضمّن وإن كان خارجياً عليه فهوالتزام. ومن الممتنع عند أهل العربية اتحاد هذه الدلالات في استعمال واحد، كما هو الحال عند المناطقة"، (٣١).

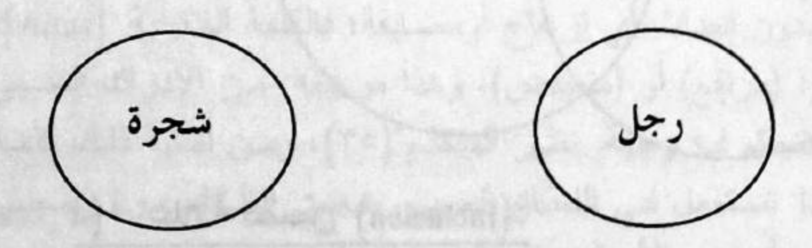
ونلاحظ أن هذا الاختلاف ينبع من كون المناطقة جعلوا أقسام هذه العلاقة تنطلق من اللفظ إلى المعنى، أو من الرمز إلى التصوّر، في حين أنها تنطلق عند

النحاة، من التصوّر إلى الرّمز؛ أي أنّهم قد جعلوا التصور أصلاً والرمز تابعاً؛ فإذا حصل التوفيق في العلاقة بين التصوّر والرّمز كان التطابق؛ وإذا حصل التعدّد في التصور كان الاشتراك. أما إذا حصل التعدّد في الرمز كان الترادف، وإذا حصل بين رمزين انتماء كنسبة الجزء إلى الكل كان التضمّن.

ويتيح لنا هذا التحديد التمييز بين أربع علاقات أو نسب للمعاني هي:(٣٢).

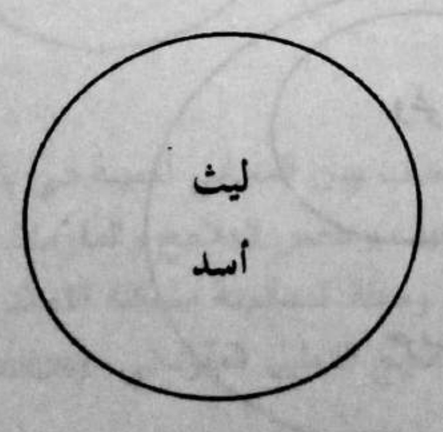
أ)- علاقة تباين Difference:

وفي هذه الحالة تظهر كل كلمة مستقلة عن الأخرى ولا تشترك معها في أي جزء من الدلالة كالعلاقة بين (رجل) و(شجرة)؛ مثلاً. وتعرف بالكلمات المتباينة وتمثّل أكبر نسبة من الكلمات في أي لسان من الألسن، كما أنها تشغل في المعجم مدخلين متباعدين لكل منها تعريفه الخاص. ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالشكلين التاليين:



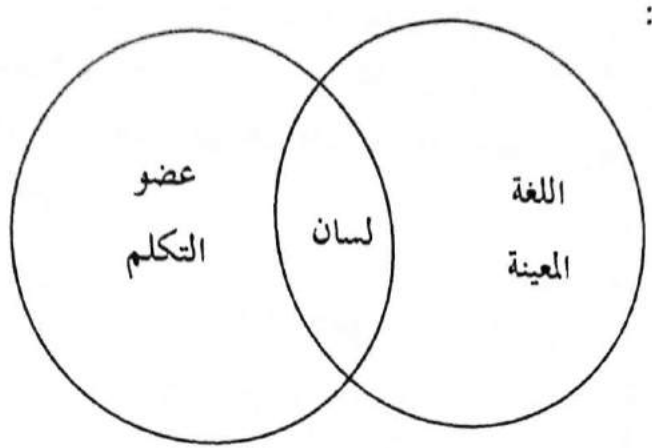
ب)- علاقة ترادف Synonymie:

وتعني المساواة Egalite` بين كلمتين في الدلالة، وتتحقّق حين تكون عناصر المجموعة الأولى أو الكلمة هي نفسها العناصر الدلالية التي تتشكّل منها عناصر المجموعة أو الكلمة الثانية؛ كالعلاقة التي تربط بين كلمتي (أسد) و(ليث)، وتعرف بالترادف، وتشغل في المعجم مدخلين منفصلين وتعريفاً واحداً. وتمثل هذه العلاقة بالشكل التالي:



جـ)- علاقة الاشتراك أو التقاطع Intersection:

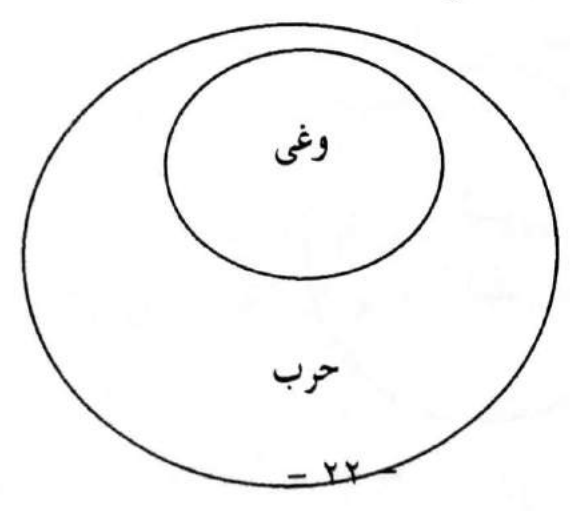
وتتأكد هذه العلاقة إذا اشتركت المجموعتان في عناصر واختلفتا في عناصر أخرى، وفيها تحمل الكلمة الواحدة دلالتين متباينتين في آن واحد؛ كالعلاقة الموجودة بين (لسان) بمعنى اللغة المعينة و(لسان) بمعنى عضو التكلم، وهو ما يعرف في اللغة بالمشترك اللفظي (Polyse`mie) وتشغل هذه العلاقة في المعجم مدخلاً واحداً بدلالتين أو تعريفين مختلفين أو أكثر من تعريف. وتمثل هذه العلاقة كالتالي:



د)- علاقة تضمّن (Inclusion):

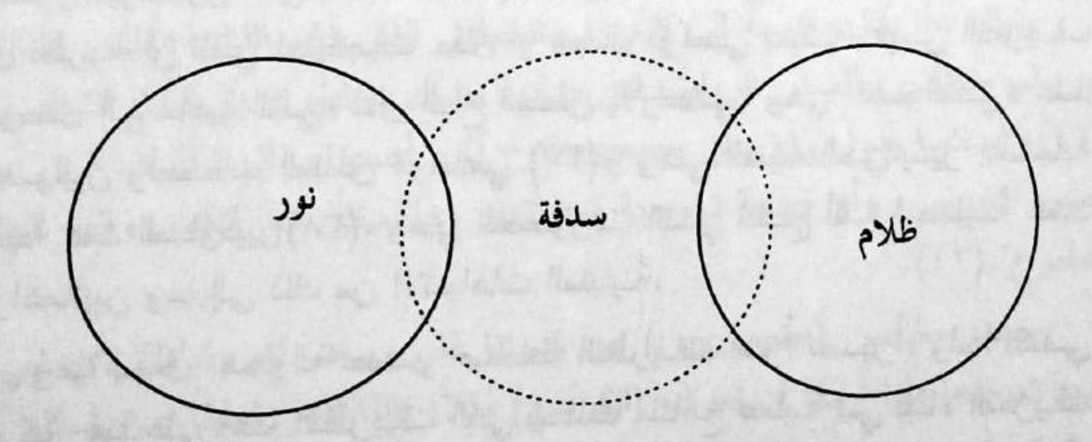
وتتحقّق هذه العلاقة حينما تكون العناصر التي تتكون منها المجموعة أو الكلمة الأولى جزءاً من العناصر التي تتكوّن منها عناصر المجموعة أو الكلمة الثانية؛ كالعلاقة الموجودة بين (وغى) و(حرب) حيث يعني الوغى الأصوات المصاحبة للمعركة، وهي جزء من مظاهر الحرب، وتشغل هذه العلاقة في المعجم مدخلين منفصلين غير أن تعريف الكلمة الجزء (الوغى) يحيل على الثانية وليس العكس.

ويمكن تمثيلهابالشكل التالي:



وهذه الأنواع من العلاقات تكاد تشكّل كل النسب الموجودة بين المعاني والكلمات في أي لسان من الألسن، باستثناء علاقة [التضادّ] التي تبدو ظاهرة شاذّة ونادرة في جميع الألسن، والمقصود بالتضادّ هو اللفظ الذي يحمل معنيين متعاكستين في آن واحد كالقرء لمعنى كل من: (الحيض والطهر) والبياض لمعنى كل من: (الأبيض والأسود)(٣٣)، وليس المقصود به -هنا- النقيض كالطويل والقصير. ولا تمثل الأضداد في اللسان العربي سوى عدد محدود من الكلمات الموهومة التي ظهرت لأغراض نفسية أو بلاغية؛ أو لأسباب ناتجة عن عدم القدرة لدى المتكلم على إدراك المدى النسبي الفاصل بين العلاقتين ما يوهم بتداخلهما، كما في حالة التعبير بلفظ الفاتر على الماء البارد والساخن في آن واحد.(٣٤).

ويذهب أولمان إلى أن "المعاني المتضادة للكلمة الواحدة قد تعيش جنباً إلى جنب لقرون طويلة بدون إحداث أي إزعاج أومضايقة؛ فالكلمة اللاتينية [Altus]؛ مثلاً قد يكون معناها: (مرتفع) أو (منخفض)، وهذا مرجعه من الإدراك النسبي للمدى، وهو إدراك تتحكم فيه وجهة نظر المتكلم"(٣٥)، ومن أمثلة ذلك كلمة (سدفة) التي كثيراً ما تستعمل في اللسان العربي بمعني الظلام مرة وبمعني النور مرّة أخرى؛ مع أنّها في الأصل تدلّ على صفة متوسطة بينهما، كما يتضح في الرسم التالي:



٢ -٣/ لنظرية العلاقات والنسب بين المعاني أهمية في بناء التعاريف المعجمية، وبخاصة من حيث التصنيف وحصر الملامح والمقوّمات الدلالية، في كلمات الحقل الواحد، وتعتبر أفضل وسيلة لمعالجة مشكلة التعدّد الدلالي. كما كانت الأساس الأول الذي قام عليه منهج التحليل المقوّماتي (Analyse se`mique)

-في تعريف المداخل المعجمية-، الذي يعتمد التمييز بين الملامح المشتركة والمفارقة من خلال هذه العلاقات والنسب بين المعاني ليقف على المكونات المميزة للمعرف كما سيأتي.

٤ - نظريات المعنى:

٤ -١ ارتبطت اللغة منذ أن أدرك الإنسان أهميتها التواصلية بقضايا البحث في المعنى. وأصبح ذلك يمثل إشكالية الإشكاليات وسرعان ما تعمّقت الهوة بين الفلاسفة والمناطقة وعلماء الدلالة والمعاجميين، إلى أن أفرزت عدداً ضخماً من النظريات ومناهج التعريف، تركّز في جملتها على المعنى المعجمي، (Sens lexicographique)، و"يمثل المعنى الحقيقي: أي المعنى كما يرد في المعجم خارج السياق"(٣٦)، وذلك على أساس أن الكلمة المفردة هي الوحدة الأساس في أي تركيب لساني. وقد يسمّى هذا النوع من المعنى بالمعنى المركزي أو المفرداتي (Lexical).

وقد طرحت في هذا المجال أسئلة كثيرة من زوايا منهجية مختلفة، منها: كيف يمكن أن نقف على المعنى الصحيح للكلمة؟ فهل معنى الكلمة هو معرفة حقيقتها؟ أم اسمها فحسب؟ أم هما معاً؟

إن محاولة الإجابة عن مثل هذه الأسئلة - وغيرها- جعلت الباحثين يختلفون فيؤسسون على بساط اختلافتهم نظريات ومناهج تعدّ بالعشرات، تحاول كل نظرية أن تلبّي احتياجات حقل أو مجال دراسي بعينه. فهي التعريف الموصل إلى ماهية الشيء لدى أتباع المنطق الأرسطي، وهي اسم الشيء عند الأصوليين وأصحاب المنطق الوضعي (٣٧)، وهي المنبّه الذي يثير استجابة لفظية عند السلوكيين(٣٨)، وهي التصوّرات التي تنتج آثارا عملية عند البراغماتيين وما إلى ذلك من الاتجاهات المتباينة.

وهذا يجعل محاولة حصر أصناف النظريات أمراً عسيراً، ولذا نكتفي بالتركيز هنا على أهمّ النظريات التي شكّلت مناهج عملية في بناء التعريف المعجمي. وهذا يقتضي منّا في البداية أن نجيب عن السؤال: هل المعنى شيء أم قضية؟.

إن العالم مؤلّف من عدد لا نهائي من الأشياء والمسميات؛ سواء أكانت هذه الموجودات أشياء أم أحداثاً أم علاقات. ولكي ندرك هذه الأشياء أو الأحداث أو

العلاقات لا بدمن تجربة حسية سابقة تجعلنا قادرين على تصورها والحديث عنها. يقول الفيلسوف رسل (Russel)(١٨٧٢/١٩٧٠م)، "إذا لم نعرف الأشياء في حدود خبرتنا الحسية فلن تكون لنا وسيلة للحديث عنها"(٤٠)، يعني أن الخبرة الحسية هي أساس معرفة الشيء، وهذه الخبرة تمثل حدثاً، وهذا الحدث هو الذي يلامس الأشياء ويضفي عليها نوعاً من العلاقات والأوصاف المتصلة بها. ويفهم من هذا أننا نعي الأحداث قبل أن نعي الأشياء فإذا ذكرنا الكلمات:

[كتاب، أسد، في، سأل،.....الخ]، لا يمكننا أن نقف على معانيها إلامن خلال علاقاتها بأشياء أخرى أو أحداث ملازمة لها.

ولعل هذا ماجعل فتجنشتين Wittgenstein (١٨٨٩/١٩٥١م)، يذهب إلى أنّه "لا يمكن الحديث عن الأشياء؛ إلا بافتراض أن لها صفات معينة، أو أنّها على علاقة مع أشياء أخرى، وإذن يفترض وجود الأشياء وجود وقائع ابتداء."(٤١).

ونستنتج من هذا أن معنى الشيء كان حدثاً قبل أن يصبح اسماً؛ أي أن الأصل فيه قضية وإذا اعتبرنا المعنى قضية، فإنه يصبح لزاماً على المعجمي أن يعتبر التعاريف قضايا لا يكتفي فيها بالتعريف الاسمي كالمرادف مثلاً؛ إذ حتى الصورة أو الرسم التوضيحي يكون غير كافٍ على تحديد المدخل إذا لم يكن للباحث خبرة سابقة عن مدلول الرسم أوالصورة؛ فالتعريف -في ضوء هذا التحديد- قضية؛ وليس اسماً مرادفاً للكلمة المدخل، أو بمعنى آخر إنه تعريف مفتوح، قابل للزيادة عليه أوالحذف منه.

ومثل هذا يقال بالنسبة إلى التعريف المنطقي الذي ينشد القالبية؛ فليس هناك تعريف منطقي بالمعنى الرياضياتي، وإنما هناك تعادل نسبي قابل للتحقيق (٤٢)، أو كما يقول وايزمان Waismann – أحد أعضاء دائرة فِيَنّا- " إن أي تصور تجريبي، وأي قضية تجريبية إنما تتميز بخاصيتين هما النقص والتركيب المفتوح".(٤٣).

ويعني بالنقص (I'incomplet) عدم قدرتنا على وصف تام وشامل لأي شيء نريد تعريفه، فإذا أردنا أن نعرف (الكرسي) مثلاً؛ فإننا نذكر شيئاً عن شكله أو تركيبته أو نوعه، ومهما حاولنا يبقى على الأقل عنصر أو أكثر يمكن أن يضيفه شخص آخر. ويعني التركيب المفتوح، أنّه لايمكن القطع بأن التعريف المقترح مكافئ تماماً للكلمة المعطاة، ولكن يبقى هناك مجال للشرح. والإضافة والتحليل.

وفي ظل هذه الإجابة تتعين لنا الأسباب التي جعلت الفلاسفة والمناطقة والأصوليين وعلماء الدلالة والمعاجميين يؤسّسون تراكماً من النظريات، وبالتالي منعت محرّري المعاجم من إتخاذ منهج قالبي قارّ للتعريف.

٤-٢/ باستثناء نظرية المثل عند أفلاطون (٤٤)، والنظرية الإشارية باعتبارهما نظريتين خارجتين عن المعجم. يمكن حصر أهم نظريات المعنى ذات الصلة الوثيقة بالتعريف المعجمي في ثلاث اتجاهات عامة هي:

١ - اتجاه اسمي، يسعى إلى الوقوف على معنى الاسم ولا يتجاوزه، بحيث "يجعل المعنى كائناً في دلالة اللفظ على مسمياته الجزئية دون ضرورة أن يكون هناك وجود خارجي قائم بذاته أو قائم في ذهن العارف" (٤٥)؛ فمعنى الكلمة هو ما يساويها في الاستعمال القائم بين الناس، ويتمّ ذلك بأية طريقة تناسب نوع الكلمة وظروفها.

وقد أكدّ ابن سينا (٤٢٨هـ/١٠٣٧م)، على أهمية هذا الاتجاه في تحديد الألفاظ اللغوية والحضارية والمصطلحات العلمية على خلاف أرسطو.(٤٦)، كما اعتبره أصحاب المنطق الوضعي الطريق الوحيد لبناء التعاريف.(٤٧).

٢ - اتجاه منطقي، يسعى إلى معرفة ماهية الشيء، ويجعل "المعنى تصوراً ذهنياً قائماً في عقل الإنسان أو الذات العارفة، يحصل عليه بعد أن يقوم بعملية تجريد لما بين الأفراد الجزئية المتشابهة من صفات جوهرية مشتركة"(٤٨)، وقد ذهب أرسطو (٣٨٤/٣٢٢م) إلى اعتباره الطريق الوحيد لبناء التعاريف، واشترط في تأليف الكليات الخمس: الجنس (Genre) والفصل أو الاختلاف (Diffe`rence) والنوع (Espe`ce) والعرض (Accident) والخاصة(Le propre)، كما أعطاه صيغة قالبية من خلال مجموعة من الشروط (٤٩)، وقد لقي هذا الاتجاه عناية كبيرة من لدن الدارسين العرب -فلاسفة وأصوليين- منذ أوائل القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي.ويعتبر ابن سينا خير من أثرى هذا الاتجاه، فرسم له الأطر النهائية وأضاف إليه شروطاً جديدة. (٥٠)، كما حبذه الغزالي (٥٠٥هـ/١١١١م)، واعتبره مكملاً للاتجاه الاسمي السابق الذكر يقول:"فإن قلت: كيف يجعل الإنسان العلم التصوري حتى يفتقر إلى الحد؟ قلنا: بأن يسمع الإنسان اسماً لا يفهم معناه كمن قال: ما الخلاء؟ وما الملاء وما الشيطان؟ وما العقّار؟

فتقول: العقّار هو الخمر، فإن لم يفهمه، أفهمه بحدّه. وقيل: إن الخمر شراب معتصر من العنب مسكر".(٥١).

ويقسم الغزالي التعريف إلى خمسة أقسام، عوض اثنين كما هو الشأن مع أرسطو وابن سينا، وهي:

أ- الحد الشارح لمعنى الاسم،وهو التعريف الاسمي، وتدخل ضمنه كل التعاريف العلاقاتية كالتعريف بالمرادف أو بالمثال ونحوهما، ومثاله: (الخسوف: هو الاحتجاب).

ب)- الحد بحسب الذات وهو نتيجة برهان، ويعتمد على إظهار السبب، ويمثل الجزء الثاني من التعريف الحقيقي. ومثاله: (الخسوف هو امّحاء ضوء القمر).

جـ)- الحد بحسب علّة الذات، وهو مبدأ برهان، ومثاله:الخسوف: توسط الأرض بين القمر والشمس).

د)- الحدّ بحسب علة الذات وهو الحدّ التام، ويجمع بين مبدأ برهان ونتيجة برهان، ومثاله: (الخسوف: وهو ذهاب ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس).

هـ)- الحد المطلق: وهوحد الأمور التي ليست لها علل ولا أسباب داخلة في جواهرها وليست شرحاً لمعنى الاسم كتعريف النقطة والوحدة.(٥٢).

وبعد أن يستنبط الغزالي هذه الأنواع الخمسة للتعريف يشير بإسهاب إلى كيفية بناء الحدود وشروطها ومثارات الغلط فيها.(٥٣)، وبهذا يعتبر من أوائل من أحدث تحولاً في نظرة علماء الأصول إلى المنطق- حيث كان الأصوليون قد وضعوا منطقاً خاصاً بهم يخالف في جوهره المنطق الأرسطي- وذلك حين صرّح بأن من لا يحيط بقوانين المنطق فلا ثقة بعلومه أصلاً.(٥٤).

وممن أعطى دفعاً قوياً للاتجاه المنطقي ونحابه منحى جديداً، ابن تيمية أحمد تقي الدين (٧٩٢هـ/١٣٨٨م)، فهو لم ينكر الحدود المنطقية، ولكنه أنكر الحدّ الأرسطي التام لعدّة اعتبارات منها أن الحاجة الإنسانية لا تستقر ولا تسكن وأن دلالات الألفاظ متغيرة، وبذلك لا نستطيع وضع حدود أبدية ثابتة في أي علم من العلوم مادامت هذه العلوم في تغيّر وتحوّل (٥٥). بالإضافة إلى استناد الحدّ الأرسطي إلى أفكار ميتافيزقية يؤدّي الأخذ بها إلى مخالفة عقائد المسلمين

كالتفريق بين الذاتي والعرضي(٥٦).

وفي المرحلة الثانية يعمد إلى بناء تعريف خاص، عرف فيما بعد (بالتعريف التيمي)؛ وهو في جوهره تعريف اسمي تكاملي، وقد نصّ عليه بقوله:"تفصيل مادل عليه الاسم بالإجمال"(٥٧)، فإذا كانت الغاية من التعريف عند أرسطو هي معرفة ماهية الشيء، فإنها عند ابن تيمية تكمن في التمييز بين المحدود وغيره، أي بالوقوف على اسم الشيء أو لفظه مميزاً عما يشاركه.

ويتحقق ذلك بإثبات مادلّ عليه الاسم بالإجمال، ويعني بذلك إثبات الصفات والخصائص المتصلة بالمعرف من ناحية وإخراج ماليس منه من ناحية أخرى.(٥٨).

وقد سار في هذا الاتجاه، وأخذ بهذا النوع من التعريف "جمع كبير من مناطقة الإنجليز في العصر الحديث وبخاصة ستيوارت مل (Mill) الذي اعتمد مجرد شرح اللفظ وبرتراند رسل (Russel) وغيرهما.(٥٩).

ونستنتج من هذا أن تعريف ابن تيمية استطاع أن يجمع بين الاتجاهين الاسمي والمنطقي ليصبح نظرية وسطاً، تؤكد على معنى الاسم لا ماهيته وتحرص على إثبات خصائصه بالإجمال دون أن تتقيد بالكليات الخمس الأرسطية. وهذا ما ساعد على ظهور آثار تطبيقية للتعريف التيمي في كثير من المعاجم العربية والأجنبية كما سيأتي في ثنايا البحث.

٣ – اتجاه بنيوي دلالي عام، يسعى إلى تحديد معاني الكلمات بتحليل بنيتها على أي مستوى من مستويات التحليل، وتنضوي تحت هذا الاتجاه أهم النظريات التي بحثت عن المعنى في غير الاتجاهين الاثنين السابقين الاسمي أو المنطقي.

وتأتي في مقدمة هذا الاتجاه نظرية التحليل المقوّماتي (Analyse Se`mique) أوالمكوّن المميز (Se`me) التي ظهرت أول مرة مع الإشراقي شهاب الدين السُهروردي (٥٨٨ هـ|١١٩١م)، تحت مصطلح (المفهوم والعناية)(٦٠)، وفيها يتمّ تحديد المعنى على أساس تحليل المعنى إلى مكوّناته الأساسية و اعتماد الصفات والملامح المميزة (المعانم) الخاصة بالشيء المعرف مجتمعة. وهذا على عكس التعريف الأرسطي الذي اعتمد الجنس والفصل.

وقد ارتبطت هذه النظرية في العصر الحديث بالعالمين جيرولد كاتز

(Jerrold KATZ) وجيري فودور (Jerry Fodor) ابتداءً من (١٩٦٣) (٦١)، وفي ظلها قام اللسانياتي بوتيي (B.Pottier) بدراسة لأنواع المقاعد مستعيناً بنظرية الحقول الدلالية.(٦٢).

وتعتبر نظرية الحقول الدلالية منطلقاً للنظرية السياقية، وترى أن معنى الكلمة عبارة عن "محصلة علاقتها بالكلمات الأخرى في الحقل المفرداتي نفسه"(٦٣).

ويندرج ضمن هذا الاتجاه، النظرية السياقية التي تجعل المعنى هو استعمال الكلمة في اللغة، مع تحليل الأسيقة التي ترد فيها على أساس أن معناها يتعدّد بتعدد الأسيقة. وقد وجدت لها تطبيقات في المعاجم القديمة والحديثة.

وقد عمّق هذه النظرية في العصر الحديث العالم الإنجليزي فيرث (J.R.Firth)(١٨٩٠-١٩٦٠م)، رائد المدرسة الاجتماعية في لندن؛ حيث وسّع من مفهوم السياق ليشمل سياق الحال في إطاره العام (Contexte de Situation)(٦٤).

وتأتي نظرية التحليل التوزيعي، تتويجاً للتحليل السياقي وتعميقاً له.وقد ظهرت بوادر التحليل التوزيعي منذ أواخر القرن الثاني الهجري، الثامن الميلادي، في الدراسات العربية للفروق اللغوية على غرار إشارة الخليل بن أحمد (١٧٥هـ/٧٩١م):"الفرق بين الحثّ والحضّ، أن الحثّ يكون في السير والسوق وكل شيء، والحضّ لا يكون في سير ولا سوق"(٦٥)، ومنه توزيع أحمد بن فارس (٣٧٥هـ/١٠٠٤م) لكلمتي (قعد وجلس) في قوله:"إن في قعد معنى ليس في جلس، ألا ترى أنا نقول: قام ثم قعد، وأخذه المقيم والمقعد وقعدت المرأة عن الحيض، ونقول لناس من الخوارج قعد، ثم نقول: كان مضجعاً فجلس، فيكون القعود من قيام، والجلوس من حالة هي دون الجلوس؛ لأن الجلس المرتفع، فالجلوس ارتفاع عما دونه"(٦٦).

وقد وجدت هذه النظرية إجراءات عملية في العصر الحديث بخاصة مع بلو مفيلد (Bloomfield) وتلميذه (Z.S. Harris)(٦٧)، وتقوم هذه النظرية على أساس توزيع الكلمات على أسيقة جاهزة أو موروثة أو مصطنعة أو احتمالية على خلاف النظرية السياقية التي تكتفي بالأسيقة الموجودة فعلاً.ويتمّ التوزيع في الغالب عن طريق الإحلال والإبدال(٦٨).

ومن أحدث النظريات في هذا الاتجاه البنوي، النظرية الذرائعية (Pragmatisme) أو الآثار العملية. وتعود إلى جذور سيماءوية، نادى بها في

العصر الحديث تشارلس بيرس (Charles Peirce) (١٨٣٩-١٩١٤)، وهي نظرية "تجعل المعنى قائماً في طريقة السلوك إزاء لفظ معين"(٦٩). وذلك بوضع تعريف إجرائي على أساس أن "تصوّرنا لشيء ما يتألف من تصورنا لآثاره العملية"(٧٠)، فيكون مجموع الصفات والآثار العملية هو معنى الكلمة. وقدأخذ بهذا المبدأ الذي أشاعه الذرائعيون، علماء الطبيعة منذ عهد اينشتاين(Einstein) (١٨٧٨-١٩٥٥م)، إلى اليوم.

ونصل من خلال التتبع الموجز لهذا العدد الجمّ من نظريات المعنى إلى القول بأنّها لم تأتِ ترفاً علمياً، أو تراكماً ثقافياً بقدر ما جاءت ضرورة لسدّ حاجة المعجميين في حلّ مشكلة البحث عن تقنيات متطورة لبناء التعريف.

ومع ذلك يظل التعريف المعجمي صيغة مفتوحة قابلة لتقنيات أخرى حتى غير اللغوية منها؛ كالصور والرسوم التوضيحية. وما جاء هذا التنوع في الاتجاهات: اسمية ومنطقية وبنوية، إلا دعماً لمنهجية المعجم الذي أصبح اليوم يستثمر تقنيات متعددة في تعريف المداخل، كما نجد ذلك في الصفحات القادمة من أبواب هذا البحث وفصوله.

□

□ إحالات وتعليقات:

١- انظر: أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة. ت| كمال محمد بشر. مكتبة الشباب١٩٦٩م، القاهرة. ص ٢١٧.

٢- م،س،ن ص ٦١ [١].

٣- دي سوسير، فاردينان، دورس في الألسنية العامة. ت|صالح القرمادي وآخرين، الدار العربية للكتاب. طرابلس ١٩٨٥، ص ١٠٩.

٤- -Dubois , J, et , Coll: Dictionnaire de linguisitique Paris , Larousse , 973 p436.

٥- جيرو، بيير، علم الدلالة. ت|د. منذر عياشي، دار طلاس للدراسات والترجمة

[١] (م،س): مرجع سابق تم تهميشه خلال فصول البحث السابقة و(م،س،ن) - المرجع السابق نفسه، وهو ماتم ذكره قبل الإحالة مباشرة؛ ويقابلها بالفرنسية(Ibid) و(Op. cit)

والنشر، ط١|١٩٨٨، دمشق ص ٤٢.

٦- انظر، ولفنسون، أ، تاريخ اللغات السامية، القاهرة ١٩٢٣ ص ٢٦، وانظر:
Mounin George, Histoire de la linguistique des origines au xxe sie`cle paris, presse.
٧- مختار، عمر، أحمد، البحث اللغوي عند الهنود، وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة ١٩٧١، بيروت، ص ١٠٠.
٨- أفلاطون، المادية. ت|وليم الميري، دارا لمعارف بمصر، ١٩٧٠، ص ٥٨.
٩- م،س،ن ص ٥٩.
١٠- ابن سينا، أبو علي الحسين، الشفاء، العبارة، ت| محمد الخضري، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٠، القاهرة، ص ٤.
١١- ابن سينا، الإشارات والتنبهات، ت|. سليمان دنيا دار المعارف بمصر ١٩٦٠، ص ١٨٠، ١٨١.
١٢- النشار، سامي، مناهج البحث عند مفكري الإسلام. دار النهضة العربية، ١٩٨٤، بيروت، ص ٤٤.
١٣- انظر، أولمان، م،س، ص ٦٢.
١٤- الغزالي، أبو حامد، معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس، (د-ت)، بيروت، ص ٤٧.
١٥- الجرجاني، الشريف، التعريفات، الدار التونسية للنشر ١٩٧١، تونس، ص ١١٦.
١٦- Delesalle, S, de, la, de`finition du nomet du verbe dans la logique et la grammaire de port Royal . La de`finition. La Rousse - paris. 1990.p-72.
١٧- سامبسون، جيفري، المدارس اللغوية، ت|أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط١، ١٩٩٣، بيروت، ص ٣٢، وما بعدها.
١٨- انظر: ابن سينا (١٩٧٠)م، س، ص ص ٣-٤.
١٩- بن عيسى، حنفي، الأسس النفسية لاكتساب اللغة مجلة همزة الوصل. المؤسسة الوطنية للنشر. عدد خاص ١٩٩١، الجزائر، ص ٢٥.
٢٠- عاقل، فاخر، علم النفس، دار العلم للملايين ط٥|١٩٧٧، بيروت، ص ٦٣١.
٢١- ماطوري، جورج. منهج المعجمية ت| عبد العلى الودغيري، مطبعة المعارف الجديدة١٩٩٢. الرباط، ص ٦٧.
٢٢- ابن سينا (١٩٧٠)، -م، س، ص ٤.
٢٣- الغزالي، معيار العلم، م، س، ص ٥٩، وما بعدها.

٢٤- ماطوري م، س، ص ٧٠.

٢٥- جيروب: علم الدلالة، م،س، ص، ٤٤، انظر الحناش، محمد، البنيوية في اللسانيات (ح١) دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء، ط١| ١٩٨٠، المغرب، ص ٢٠٤.

٢٦- Dubois, J, et cll; op cit p 472. وانظر: فاخوري، عادل، منطق العرب، من وجهة نظر المنطق الحديث، دار الطليعة، ط٢،| بيروت،، ص ٣٧.

٢٧- Martinet Endre`. Ele`mentsde L'inguistique ge`ne`ral , paris 1960, Armand Colin p47.

٢٨- انظر، على سبيل المثال: ابن سينا، ١٩٧٠، (١٩٧٠)، م، س، ص ١٨٧.

٢٩- انظر: أولمان، م، س، ص ١١٦.

٣٠- الجرجاني، الشريف، م، س، ص ٥٦.

٣١- م،ن، س

٣٢- Ledent, R, Comprendre la se`matique . Belgique 1974, verviers, p, 175، وانظر: فاخوري عادل، اللسانيات التوليدية والتحويلية. دار الطليعة. ط٢| ١٩٨٨، ص ٤٥.

٣٣- الفيروزابادي. القاموس المحيط. ت| نصر الهوريني، دار الفكر، ١٩٨٣، ج١، ص ٢٨.

٣٤- الجيلالي، حلام، المعجمية العربية الحديثة، دراسة في المعجم الوسيط، رسالة ماجستير مرقونة. معهد اللغة العربية وآدابها، ١٩٩٢، جامعة وهران- ص ٢٨٦ وما بعدها.

٣٥- أولمان، م، س، ص ١١٩.

٣٦- البعلبكي، رمزي منير، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، ط١|١٩٩٠، بيروت، ص ٣٠٢.

٣٧- نجيب محمود. زكي، المنطق الوضعي. مكتبة الأنجلو المصرية، ط٤|١٩٦٥، القاهرة. ص ٩٢|٢.

٣٨- مختار عمر، أحمد، علم الدلالة، عالم الكتب، ط٢| ١٩٨٨م، بيروت، ص ٥٩.

٣٩- انظر: اسماعيل علي، سعيد، فلسفات، تربوية معاصرة، عالم المعرفة، عدد ١٩٨|١٩٩٥. ص ٦٥.

٤٠- فهمي زيدان. محمود. في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية ١٩٨٥، بيروت، ص ٣٢.

٤١- م، س، ص ٣٣.

٤٢- Marcus, S, De`finition logique et de`finition Lexicographique N 19 1970 Paris Larousse , P , 87.

٤٣- فهمي زيدان، م، س، ص ١٣٤.

٤٤- انظر: علي جواد، سهيلة، مشكلة التعريف عند أفلاطون. مجلة كلية الآداب، عدد ٢٥/١٩٧٩، جامعة بغداد، ص ٤٤.

٤٥- اسماعيل علي، سعيد، م، س، ص ٦٥.

٤٦- ابن سينا، البرهان من كتاب الشفاء، ت/ عبد الرحمن بدوي القاهرة، ١٩٥٤، ص ٢١١.

٤٧- نجيب محمود، زكي، م، س، ص ١٢٧.

٤٨-اسماعيل علي، سعيد، م، س، ص ٦٥.

٤٩- بدوي، عبد الرحمن، المنطق الصوري والرياضي، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٢، القاهرة، ص ١٤٢، وانظر: الشنيطي محمد فتحي. المنطق ومناهج البحث. دار الطليعة العربية، ط١/١٩٦٩، بيروت، ص ٧٠.

٥٠- ابن سينا، (١٩٦٠)، م، س، ص ١٨١.

٥١- الغزالي، معيار العلم. م، س، ص، ٤٠.

٥٢- م، س، ص ١٩٨.

٥٣- م، س، ص ٢٠١.

٥٤- النشار، علي سامي، م، س، ص. ١٧٢.

٥٥ - م، س، ص ٢٠٢.

٥٦- م، س، ص.

٥٧- ابن تيمية، أحمد تقي الدين، الردّ على المنطقيين، ط١/١٩٤٧، بمباي، ص ٧٩.

٥٨- م، س، ص ١٧.

٥٩- النشار، علي سامي، م، س، ص ٢٠٥.

٦٠- م، س،ن، ص ٣٠٣.

٦١- جيرو، بيير، علم الدلالة، م، س، ص ١٧٣.

٦٢- Duboi, J, et Coll , op Cit, p 435-62.

٦٣- جيرو، بيير، علم الدلالة، م، س، ص ١٣٨.

٦٤-مختار عمر، أحمد (١٩٨٨) م، س، ص ٦٨.م انظر: سامبسون جيفري، م،

س، ص٢٣٦.

٦٥- السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت| أحمد جاد المولى، وآخرين، دار إحياء الكتب العربية(د.ت). القاهرة، ج١، ص ٢٨٩.

٦٦- ابن فارس، أحمد. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ت| مصطفى الشويمي مؤسسة أ.بدارات للطباعة والنشر، ١٩٦٣، بيروت، ص ٩٧.

٦٧-إلجو الكوري، كونغ، نظرية علم اللسان الحديث، اللسان العربي، عدد ٣٥، ١٩٩١، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ص ٢٤.

٦٨- جيرو، بيير، علم الدلالة، م، س، ص١٥.

٦٩- اسماعيل علي، سعيد، م، س، ص٦٣.

٧٠- نجيب محمود، زكي، م، س، ص ١٤٠. انظر: فهمي زيدان، م، س، ص ٩٧.

□□

الباب الأول

في بنية التعريف المعجمي

- تعريف التعريف.
- إشكالية التعريف المعجمي.
- بنية مادة المعجم.

□

الفصل الأول

تعريف التعريف

المفهوم:

إن تحديد مفهوم التعريف [De`finition,]، يعدّ من أكثر المصطلحات صعوبة، وذلك لارتباطه بجلّ الدراسات الإنسانية والطبيعية، ممّا يجعل تحديده يتباين من مجال إلى آخر، بل في نوع واحد من المعاجم إلى نوع آخر في المجال ذاته.

وقبل أن نتناول التعريف المعاجمي (De`finition Lexicagraphique) بالدراسة، يمكن الإشارة إلى ملابسات معنى التعريف لغة واصطلاحاً، وإلى ما يساوقه أو يقاربه من مصطلحات.

وقعت مادة الجذر [ع ر ف] في كلام العرب للدلالة على عدّة معان متقاربة، ترجع في دلالتها المركزية إلى معنى التوضيح، وهو العلم بالشيء، وإدراكه بالعقل أو الحواس(١).

والتّعريف مصدر يدل فعله المضاعف (عرّف) تعريفاً: الشيء: أعلمه إياه، أو جعله يدرك كنهه. وهذا يعني أن هناك نوعين من التعريف: تعريف بالإشارة إلى الشيء ذاته، والوقوف عليه بإحدى الحواس. والتعريف بالاستدلال عليه بواسطة الكلمات، أي اللغة الواصفة (Metalangage) جاء في لسان العرب:"عرّف فلان الضالة، أي ذكرها وطلب من يعرفها، أي يصفها بصفة يعلم أنّه صاحبها"(٢)، وفي مقاييس اللغة:"التّعريف تعريف الضّالة واللّقطة، أن يقول: من يعرف هذا...؟"(٣).

وهذا يعني أن شرط معرفة الشيء، يكمن في بعض سماته، ومن ثمّ قيل: عرّفت الشيء؛ أي حدّدت له سمات يعرف بها. وفي ضوء هذا المعنى كان تفسير الآية القرآنية التي وردت في سورة الأعراف: (ونادى أصحاب الأعراف رجالاً يعرفونهم بسيماهم)، (٤)؛ أي أنهم يعرفون أهل الجنة بإينار وجوههم، وأهل النار باسوداد وجوههم(٥).

وأما اصطلاحاً: فإنّه على الرغم من اختلاف الدارسين في مفهومه، وتباين وجهات النظر في تحديده؛ حسب الاتجاه ومجال الاختصاص، يكاد يتفق الجميع حول معناه العام الذي يعني أن هناك شيئاً يرمز إلى شيء آخر.

فالتعريف أو الحدّ عند الفلاسفة وعلماء المنطق - باستثناء أفلاطون الذي يجعله "نهاية عملية الحصول على معرفة الأشياء الحقيقية التي هي المثل"(٦)؛ [وهو تحديد ميتافيزيقي محض]،- يكاد ينحصر في المراد السالف الذكر مع تفاوت في الهدف والغاية. فأرسطو (٣٢٢ هـ/٣٨٤ ق.م) يرى أنّه: "صيغة تحدّد الطبيعة الجوهرية للشيء"،(٧)؛ أي الوقوف على حقيقة الشيء وماهيته لا اسمه فحسب. ويجاريه في هذا الاتجاه أصحاب المنطق الأرسطي عامة. ويحدّه ابن سينا (٤٢٨هـ/١٠٣٧م)، بأنّه: "قول دال على ماهية الشيء"(٨).

ويظل هذا المفهوم الاصطلاحي سائداً إلى نهاية القرون الوسطى؛ حيث نجد له تحديداً عند المدرسيين من نحاة بورروپال (Port - Royal) إلى سنة ١٦٦٠م، بأنّه: "القول المبيّن لطبيعة الشيء أو لمعنى الحدّ"(٩).

وباستقراء هذه التحديدات نجدها كلّها تؤكد على ماهية الشيء المعرّف؛ أي جوهره وهو الهدف الذي رسمه أصحاب الاتجاه الأرسطي للتعريف مما جعلهم يرفضون كل أنواع التعريفات الأخرى كالتعريف الاسمي والتعريف بالمثال باعتبارهما لا يمتّان إلى المنطق بصلة؛ ولذلك ينعت التعريف الأرسطي بالمنطقي أو الحقيقي في مقابل الاسمي.

أما أصحاب الاتجاه الاسمي من الوضعيين فالتعريف عندهم هو: "القول الدّال على معنى الاسم"(١٠)، وهو تعريف ينصبّ على معنى اسم الشيء كما هو مستعمل بين الناس، لا حقيقته. وبهذا فهو على خلاف التعريف الأرسطي؛ إذ لا يحتاج إلى ذكر الأسباب أو تحقيق الماهية.

وقد أدرك ابن سينا أهمية التعريف الاسمي ومايلعبه في تحديد الألفاظ اللغوية والحضارية والمصطلحات العلمية. كما اعتبره أصحاب المنطق الوضعي

أنسب التعاريف إلى المعجم.(١١).

ويحدّه علماء الأصول بأنّه:"عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر"(١٢).

وبهذا التحديد يخرج علماء الأصول عن دائرة الصيغة الأرسطية إلى صيغة شمولية تقبل كل ما يحقق معرفة بالشيء أو الاسم سواء في ذلك جوهره أو رسمه أو مثاله، وهو مفهوم يكاد يتفق مع ما جاء عند اللغويين آنفاً، أثناء الإشارة إلى تعريف الضّالة أو اللّقطة. فقد اشترط علماء أصول الفقه في تعريف اللقطة معرفة كل من:اسم الشيء ذاته،وعفاصه، ووكائه، وعدده أو لونه ونحو ذلك.(١٣).

ولاشك في أن هذه العناصر المشترطة تبدو أقرب إلى ما اشترطه أصحاب المنطق الأرسطي فيما عرف بالكليات الخمس؛ غير أن الأصوليين يميّزون بين التعريف والحدّ؛ فيجعلون مصطلح التعريف خاصاً بالتوضيح اللفظي أو الاسمي، وهو كل قول شارح للمعنى الذي يدل عليه اللفظ لإزالة غموضه.ويجعلون مصطلح الحدّ خاصاً بالقول الدال على ماهية الشيء. جاء في التعريفات: "الحد قول يشتمل على مابه الاشتراك وعلى مابه الامتياز"(١٤).

وتتويجاً لهذا الاتجاه الأصولي، ظهرت عدّة صيغ للتعريف ذات صبغة دلالية بنوية عامة، في مقابل التعريفين السابقين الحقيقي والاسمي. فقد ذهب الإشراقي شهاب الدين السّهروردي (٥٨٧هـ/١١٩١م)، إلى أن "تعريف الشيء بأمور تخصّه للاجتماع"(١٥)، ويعني بذلك السمات والملامح والآثار التي تختصّ بالشيء وتوجد مجتمعة فيه وحده. كما ذهب ابن تيميةِ، أحمد تقي الدين (٧٩٢هـ/١٣٢٨م)، إلى أن التعريف هو: "تفصيل مادلّ عليه الاسم بالإجمال"، وهو تحديد اسمي شبه موسوعي، يقبل من طرف التعريف ولا يلتزم بشروط الحد الأرسطي ويسهم أبو البركات البغدادي (٥٤٧هـ/١١٣٦م)، في ضبط صيغة للتعريف، سماها (التعريف بالتمثيلات)، وهي:"تعريف الشيء بنظائره وأشباهه، والكلي المعقول بجزئياته وأشخاصه"(١٨)؛ ويعني بذلك تحديد الشيء ضمن حلقة المفهومي أو بتحليله للوقوف على العناصر المكونة له. ويلتقي هذا التعريف بنظرية الحقول الدلالية والنظرية التحليلية الحديثة.

وباستقراء النصوص المذكورة حول مفهوم (التعريف) اصطلاحاً؛ يتّضح لنا أن أغلبها يؤكّد على دلالة الكلمة المدخل، إما من حيث الطبيعة الجوهرية وإما من حيث التسمية فحسب، وذلك باستثناء الصيغة التي يوردها ابن تيمية؛

فهي تجمع بين الأمرين: ولذلك نجده يشير إلى أن التعريف يكون إما بالإشارة إلى المسمّى لمن لم يكن قد تصوّره، وإما بالترجمة؛ أي الشرح والتوضيح باللغة الواصفة لمن يكون قد تصور المسمى ولم يعرف أن ذلك اسمه(١٩)، ويقيم ذلك على أمر لغوي لتحقيق التسمية التي يسعى المعجم إلى إثباتها؛ وهي "تحديد المفردات الموجودة في اللغة العادية، [المتكلمة]؛ أي تعريف الأشياء الطبيعية. وفي هذا المعنى، فإن التعريف الطبيعي يختلف عن تعريف المواضعات اللغوية التي تعرّف تعريفاً اتفاقياً، سواء أكان اتفاقاً قبلياً أم بعدياً"(٢٠)؛ وهذا يعني أن التعريف الطبيعي أو المعجمي أشمل من أن ينحصر في صيغة من الصيغ السابقة، وبالمقابل يسمح باستثمار مختلف الصيغ والنظريات والمناهج المناسبة لتحديد مفردات اللغة الطبيعية.

وقد ارتبط مصطلح التعريف لدى بعض اللغويين والمعاجميين القدماء، بمفاهيم أخرى، كثيراً ما وقع التداخل الترادفي بينها. ولعله من المفيد أن نميز بينها ولو بصفة موجزة. وأهمّ هذه المفاهيم هي: الشرح والتفسير والتأويل والترجمة.

فالشرح (Explication) في اللغة هو الكشف والتوضيح(٢١)، ومنه شرح النص أو الكلمة؛ أي توضيح معناها البعيد بمعان قريبة ومعروفة.ومع ذلك نجد في دائرة المعارف: "الشرح هو التفسير"(٢٢).

وفي الاصطلاح: هو التعليق على مصنّف درس من وجهة نظر مختلفة(٢٣)؛ أي التعليق على المتن لتوضيح الغامض وتفصيل المجمل. ومن هنا يرتبط الشرح بالنصّ أو الجملة أو المفردة ضمن سياق ما. ولا يعنى بالكلمة الفذّة إلا تجاوزاً.

والتفسير (Léxe`ge`se) يعني الإبانة والكشف (٢٤)، ويأتي بمعنى التوضيح والإبانة في إظهار الأحكام مفصلة،كما في قوله تعالى:(ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً)(٢٥)، أي مفصّلاً ومبيّناً. وقد اختصّ التفسير اصطلاحاً بدراسة القرآن الكريم وما في حكمه. جاء في التعريفات أن التفسير في الشرع: "هو توضيح معنى الآية، وشأنها، والسبب الذي نزلت فيه، بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة"، (٥٦)، ويقول جلال الدين السيوطي (٩١٢هـ/١٥٠٥م)، "التفسير هو نزول الآيات وشؤونها وأقاصيصها، والأسباب النازلة فيها، ثم ترتيب مكيها ومدنيها، ومتشابهها وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفصلها وحلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها،

وأمرها وعبرها وأمثالها"(٢٧)؛ فالتفسير - بهذا- علم يعنى باستخلاص الأحكام والقيم والمعاني الخاصة بالقرآن الكريم. ويتضح مما ذكرنا أن الشرح والتفسير يشتركان في معنى توضيح النصوص وإبانتها؛ غير أن المصطلح الثاني أكثر ما اختصّ بالنصوص الشرعية. ومن هنا ارتبط بتوضيح الآيات والأحاديث وما في حكمها كالقوانين الإنسانية والطبيعية.

والتأويل مأخوذ من الأول وهو المرجع والمصير والغاية، ونقول:أوّل يؤوّل تأويلاً- الكلام: فسّره ووضّح ماهو بعيد المعنى غامضه(٢٨). ويعني إعطاء معنى لحدث، أو كلام لا يبدو فيه المعنى واضحاً من أول وهلة. ويعرّف اصطلاحاً بأنّه صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به. يقول الجرجاني (٨١٦هـ/١٤١٣م):"التأويل هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً بالكتاب والسنة، مثل قوله تعالى:(يُخرِجُ الحيَّ من الميِّتِ)(٢٩) إن أراد به أخرج الطير من البيضة كان تفسيراً، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلاً"،(٣٠)، وجاء في الصاحبي:"وأما التأويل؛ فآخر الأمر وعاقبته،يقال:آل إلى شيء، وإلى أي شيء مآل هذا الأمر؟ أي مصيره وآخره وعقباه"(٣١).

ويتّضح من هذا أن التأويل يختلف عن كل من التفسير والشرح. أما ما ورد من ترادف بين هذه المصطلحات فمن باب التساهل المجازي، ومن ذلك قول السيوطي (٩١٢هـ/١٥٠٥م)، في الاتقان: "إن التفسير والتأويل بمعنى واحد. فهما مترادفان، وهو شائع عند المختصين من علماء التفسير"(٣٢)، وقول الفخر الرازي (٦٠٦ هـ/١٢١٠م)، "التأويل هو التفسير"(٣٣).

ويبدو لي أن مردّ هذا التداخل بين المصطلحات هو تكامل القراءات التحليلية للنصوص الشرعية، وبخاصة الآيات المجملة في القرآن الكريم، فيصبح المفسّر مؤوّلاً والشارح مفسّراً في الآن نفسه؛ وذلك على الرغم من أن التأويل يتّجه في استنباط الأحكام والقيم المسكوت عنها في النصّ من خلال الرموز والإشارات والضرورات المنطقية.

وعلى هذا فكلّ توضيح لغوي عام فهو شرح، وما ترجّحت دلالته بالنص الحرفي كان مفسّراً، وكل ما علم بالرأي كان مؤولاً.(٣٤).

أما الترجمة (traduction)، كما جاء في لسان العرب:"التَّرجمان والتُّرجمان المفسّر للسّان"(٣٥)، وفي الصحاح:"يقال قد ترجم كلامه، إذا فسّره بلسان آخر"(٣٦)، ومنه الترجمان والجمع التراجم. ويقال ترّجمان وترجمان: والترجمة

النقل إلى لغة أخرى"(٣٧).

وجاء في المعجم الوسيط: "ترجم الكلام: بيّنه ووضّحه، وترجم كلام غيره، وعنه: نقله من لغة إلى أخرى، وترجم لفلان: ذكر ترجمته..."(٣٨)، فللترجمة في اللغة إذن، عدّة معان هي الإيضاح والتفسير وذكر سيرة الشخص وحياته والنقل من لغة إلى أخرى.

وهكذا نجد الدلالة اللغوية تتعدّد مما جعل بعض المعاجميين يستعمل الترجمة بمعنى الشرح أو التعريف، (٣٩)، بالإضافة إلى دلالتها المركزية؛ أي النقل من لسان إلى آخر.

وفي الاصطلاح، فإن الترجمة: "عملية تحويل الكلام من لسان إلى آخر مع المحافظة على المعنى(٤٠).، وهذا يتباين في دلالته مع كل من الشرح والتفسير والتعريف.

وفي مقابل هذه المصطلحات يخلص مصطلح التعريف- الذي يعني: "شرح معنى الكلمة بذكر مكوّناتها الدلالية، أوتباين اشتقاقها واستعمالها، أو بالإشارة اليدوية إلى ما يمثّلها"(٤١)- إلى المجال المعجمي ويتميّز من زاويتين: إحداهما: هي اعتناؤه بالكلمة المفردة، والأخرى تحديد الشيء إما بالإشارة مباشرة وإما باللغة الواصفة. كما يتميّز في هذا الإطار عن (الحدّ)، الذي يخصّه بعض القدماء بالتعريف الحقيقي المعتمد على الجنس والفصول الذاتية.(٤٢).

وتوضيحاً للفروق بين هذه المصطلحات نقدّم الجدول الآتي: (انظر: جدول١):

المصطلح	تعريفه	مادة اختصاصه
تعريف Définition	شرح معنى الكلمة بذكر مكوناتها الدلالية أو اشتقاقها واستعمالها	مفردة فذّة/مفردة ضمن سياق.
حدّ Limite عند الفلاسفة العرب	قول دال على ماهية الشيء وحقيقته.	الشيء [جنسه وفصوله الذاتية مجتمعة].
شرح Explication	توضيح المعاني البعيدة بمعان قريبة مألوفة.	مفردة ضمن سياق/ سياق/ نصّ.

المصطلح	تعريفه	مادة اختصاصه
تفسير Exégèse	توضيح معاني السياق أو النص واستنباط ما انطوى عليه من أحكام وملابسات...	سياق/ نصّ (في القرآن بخاصة).
تأويل Interpre`tation	استنباط المعاني الخفية المِسكوت عنها في ظاهر النص أو حرفيته...	سياق / نصّ
ترجمة Traduction	تحويل الكلام من لسان إلى لسان آخر مع المحافظة على المعنى الثابت	مفردة/ سياق/ نصّ.

جدول (١).

ونستنتج من الجدول السابق، أن التعريف هو تحديد اللفظ المفرد- بسيطاً كان أو مركباً أو معقداً- مستقلاً أم ضمن سياق. ويماثله في هذه الدلالة مصطلح (الحدّ) غير أنَه قد خصّ في الدراسات الفلسفية والمنطقية عند العرب بالتعريف الحقيقي الأرسطي. وجاء مصطلح (الشرح) أكثر اتساعاً، ليشمل المضمون الكلي للسياق أو النصّ بما في ذلك النظام اللساني الذي يقع فيه اللفظ. ويتّسع مفهوم التفسير أكثر ليعني توضيح المعاني واستنباط الأحكام المفصّلة في النصوص الشرعية بعامة وفي النصوص القرآنية بخاصة.

أما التأويل فيقتصر على استنباط المعنى الباطني أو الدلالة الخفية، كما تختص الترجمة بنقل الكلام من لسان إلى آخر مع المحافظة على المعنى الثابت.

وبالرجوع إلى المعاجم العربية المعاصرة يتّضح لنا أن أكثر المعجميين لم يستخدموا مصطلح (التعريف) في معاجمهم، ولم يقولوا به، بل استخدموا مصطلحي (الشرح والتفسير) على غرار أصحاب المعاجم القديمة(٤٣). علماً بأن الفلاسفة والمناطقة والأصوليين كانوا قد استعملوا المصطلح منذ القرن الثالث الهجري، فالمنجد في اللغة يقول بالتوضيح والتفسير، كما جاء في المقدمة مانصّه:"ولقد تناولنا الكثير من الكلمات القديمة والحديثة نوضحها ونفسّرها بالشرح العلمي والتحديد المتداول"(٤٤)، وجاء في مقدمة المعجم الوسيط: "واستعانت اللجنة في شرحها للألفاظ بالنصوص والمعاجم التي يعتمد عليها"(٤٥)، ومثله يفعل صاحب الرائد ليقول في مقدمة المعجم "وأكملت

الشروح الناقصة متّخذاً من العلم بفروعه المختلفة دليلاً..."(٤٦)، ويشاركها في القول بالشرح كل من القاموس الجديد(٤٧)، والمحيط معجم اللغة العربية(٤٨).

ويستثنى من المعاجم العربية المعاصرة المعجم العربي الحديث (لاروس) الذي يأخذ بمصطلحي التعريف والشرح(٤٩)، والمعجم العربي الأساسي الذي يقول بالتعريف(٥٠).

ونلاحظ في هذا الصدد أن المعاجم المذكورة تثبت في مظانها هذا المصطلح، -باستثناء المنجد والقاموس الجديد- غير أن تحديدها له يظلّ أقرب إلى الحدّ الحقيقي منه إلى التعريف المعجمي.

أما بالنسبة إلى المعاجم الفرنسية فإنّها تأخذ بمصطلح التعريف (De`finition) وهو يرجع إلى أصل لا تيني (De`finir)، دخل الفرنسية سنة ١٤٢٥ م بمعنى "تحديد الشيء بصيغة دقيقة".(٥١). وعلى الرغم من أن الأصل العربي لكلمة تعريف [Traif] قد دخل اللسان الفرنسي من التعريفة [It- Traiffa] في حدود سنة ١٥٧٢م. بمعنى تحديد ثمن الشيء أو جدول أسعار المبيعات، وذلك عن طريق الإيطالية(٥٢)، إلاّ أنّه لم يأخذ الدلالة الثانية بمعنى التوضيح أو الشرح.

أنواع التقنيات:

أشرنا منذ قليل إلى أن التعريف نوعان:

١ - تعريف عن طريق الإشارة بالرجوع إلى الشيء والوقوف عليه بإحدى الحواس. وهذا النوع المرجعي خارج عن اللغة، لا نتوفر عليه دائماً؛ حيث لا يمكن إحضار كل ماتحمله الكلمات من دلالات مادية أو معنوية.

٢ - تعريف عن طريق الرموز اللغوية أو اللغة الواصفة وهو المعتمد في الدرس المعجمي. ولاشكّ في أن الوصف الدلالي للكلمات المعزولة هو مجال صعب؛ لأننا في ظلّ هذا الوصف تحاول أن تستحضر المدلول من خلال السياق القبلي والبعدي لهذه الكلمات في مختلف استعمالاتها، لتحديد المعنى المقصود بواسطة تعريف دلالي يتشكل من اللغة الواصفة.

وترجع هذه الصعوبة بالدرجة الأولى إلى كون المعجم يستثمر عدداً كبيراً

من التقنيات المتباينة من حيث المناهج والوسائل، ولم يعمل على توحيدها أو حصرها في أنواع معينة. وتبدو هذه الظاهرة جلية في المعاجم اللغوية الأحادية اللسان عربية كانت أم أجنبية. ولعل هذا ما دفع اللسانياتي إيريال (W.Uriel) إلى القول: "إننا لنندهش للامبالاة التي تظهرها المعاجمية تجاه منهجيتها"(٥٣): ويعني بذلك عدم التزام المعجميين بتقنية معينة، وفق منهج أو مناهج محددة.

ويبدو لي أن هذه التعددية في استثمارها للمناهج والوسائل مبرّرة في بعض مناحيها لعدّة اعتبارات أساسية من أبرزها:

أ)- ظهور الإنتاج المعجمي في عدّة أصناف؛ معجم لغوي أحادي اللسان أو ثنائي أو متعدّد، ومعجم مختصّ تأثيلي، أو موسوعي،... الخ، وكثيرا ما تتجاوز المعاجم أهدافها، فتتداخل هذه الأصناف من المعاجم في معجم واحد.

ب)- تباين المعرّفات، من ألفاظ محسوسة إلى ألفاظ مجردة أو ألفاظ بنائية أو علاقات أو نسبة بين أشياء.

جـ)- اختلاف الألسن من حيث الأداء وتمايز الحضارات من حيث الإنتاج الفكري والمعرفي، وكثيراً ما يؤدّي توحيد المناهج إلى التقليد الموحّد "مما يجعل صعوبة في التفريق بين المتشابهات الموجودة بين البنى الدلالية للسانين"، أو أكثر.

د)- تفاوت مستويات مستعملي المعجم ومجالات اختصاصهم، مما يدفع بالمعجميين إلى التركيز على رواج إنتاجهم بحيث يمس أكبر عدد ممكن من الزبائن أو المستهلكين.

هـ)- تطور العلوم وظهور العديد من النظريات والاستكشافات في أوقات متقاربة جعلت المعجم عرضة للتجديد في كل مرّة، وبخاصة في العلوم التجريبية التي تحاول إعطاء تحديدات علمية للمعرفات من زوايا مختلفة.

و)- اتساع مستويات التعريف في المعاجم اللغوية، والموسوعات بحيث أصبح المعجم يزودنا بعدد هائل من المعلومات اللسانياتية والدلالية والثقافية؛ التأثيلية والتأريخية.

وقد أفرزت مثل هذه المعطيات عدداً لا نهائياً من المناهج والوسائل، وظلّت القائمة مفتوحة لاقتراح نظريات أخرى ووجهات نظر متباينة حول التعاريف الأكثر نجاعة.

ففي البحوث الكلاسيكية ظل الاتجاه الأرسطي سائداً؛ إذ أقرّ أرسطو نوعاً واحداً من التعريف؛ هو التعريف الحقيقي المعتمد على الكليات الخمس، وألغى ما عداه من التعريفات، واعتمد ابن سينا نوعين فحسب هما التعريف الحقيقي والتعريف الاسمي. كما ميّز الغزالي بين خمسة أنواع من التعاريف بما في ذلك التعريف بالمثال. وخصّ السّهروردي المجال المعجمي بتعريف التحليل المقوّماتي، وابن تيمية مدّناً بالتعريف التفصيلي؛ وأبو البركات البغدادي بتعريف التمثيلات. ومع ذلك ظلّت المعاجم اللغوية القديمة مستسلمة للتعريف الاسمي والتعريف بالمثال.

وقد مدّنا علم الدلالة في البحوث الحديثة والمعاصرة بنظريات متطورة؛ كالتعريف بالحقل الدلالي والنظرية التحليلية؛ بالإضافة إلى وسائل أخرى مساعدة كالأمثلة الصورية، بما فيها الأسيقة والشواهد المقيدة والصور والرسوم التوضيحية. وعلى العكس من المعاجم القديمة نجد المعاجم المعاصرة قد طورت تقنياتها لتستوعب أكبر قدر ممكن من هذه المناهج والوسائل.(٥٦).

إن المقصود بتقنية التعريف (Technique de la De`finition) في هذا السبيل هو مجموع الإجراءات المنهجية القائمة على أسس المعارف العلمية والمستخدمة في بناء التعريف المعجمي.

وتقوم هذه التقنية على دعامتين: مناهج التحليل الدلالي للمداخل والوسائل المساعدة على ذلك. ويتميز المنهج في أنّه عبارة عن "خطّة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها"(٥٧)، أي أنها تقنية متكاملة قادرة وحدها على تعريف أي مدخل معجمي، أو على الأقل الوقوف على مدلوله.

أما الوسيلة، فهي كما يعرفها الجرجاني: "ما يتقرّب به إلى الغير"(٥٨)؛ أي أنّها طريقة مدعمة للتعريف، إما زيادة في التوضيح أو تسهيلاً للفهم؛ كما في تدعيم التعريف بسياق أو شاهد أو رسم توضيحي مثلاً. وهناك عدد من الدراسات الحديثة والمعاصرة، حاولت الوقوف على تقنيات التعريف المستخدمة في المعاجم اللغوية. ومن الدراسات التي حاولت تصنيف التعريفات، نجد البحث الذي قدّمه المعجمي ريتشارد روبينسون Richard Robinson حول تعريفات معجم

أكسفورد (Oxford) في طبعته الثانية سنة ١٩٥٤م، (٥٩). حيث رتّب التعاريف الواردة في هذا المعجم حسب الشيوع، واعتبرها أكثر اكتمالا، وحصرها في سبعة مناهج أو طرائق. بما في ذلك تعريف الاسم أو تعريف الشيء وهي:

أ)- منهج الترادف: وهو تعريف اسمي يتلخّص في أن الكلمة المعرفة تعني الشيء نفسه في الكلمة المقابلة، مثلاً: ليث= أسد.

ب)- منهج التحليل: وهو منهج بنوي يتمثل في تحليل دلالة الكلمة المدخل إلى عناصرها الأولية.

جـ)- منهج التركيب: وهو الصورة الثانية المعاكسة للمنهج السابق؛ أي التحليلي، ويقوم على أساس تجميع العناصر التي يتكون منها الشيء.

د)- المنهج البرهاني: ويقوم على أساس تقديم أدلة أو أمثلة حية حول الكلمة المعرفة القابلة للإثبات منطقياً.

هـ)- منهج دلالي: ويقوم على أساس الوصف؛ وذلك بتقديم عينات لدلالة الكلمة عن طريق وصفها بكلمات أو صيغ معادلة.

و)- منهج استلزامي: وهو عبارة عن صيغة في شكل قانون، كما يتمثل ذلك فيما إذا عرفنا القطر بأنّه: المربع له قطران وكل قطر يقسم المربع إلى مثلثين قائمين.

ز)- منهج قاعدي: وهو منهج يضع قاعدة للمعرف، كما في تعريف ضمير المتكلم(أنا) بأنّه: صيغة يستعملها كل متكلم ليذكر نفسه.

وباستقراء هذه الصور التي أثبتها روبنسون يتّضح لنا أنها عبارة عن أساليب متعدّدة يمكن أن تنضوي تحت مناهج أكثر اكتمالا؛ بحيث يمكن إدماج بعضها في بعضها الآخر. فمنهجي التحليل والتركيب يشكلان تقنية للتحليل المكوّناتي بأسلوبين متعاكسين، والمنهج البرهاني والاستلزامي والقاعدي تعود بالضرورة إلى الحد الحقيقي، كما أن هذا التصنيف لا يميز بين الوسيلة والمنهج فيجعل تقديم الأمثلة الحية معادلاً للغة الواصفة كما في (د) و(هـ) ويمكن أن تتولد عن الأسلوب الواحد عدة أساليب كما في التعريف الترادفي الذي يمكن أن يشمل: المرادف والمشتق والضد والمقابل الترجمي من اللسان الآخر.

وتذهب الباحثة جاكلين بيكوش (Jacqueline Picoche) إلى التمييز بين منهجين سائدين في المعاجم اللغوية: منهج منطقي أو جوهري، (Substantiel)

وهو تعريف -كما أسلفنا- يعتمد الجنس والفصول الذاتية من أجل الوقوف على الطبيعة الجوهرية للشيء. ومنهج علاقاتي (Relationnel)، وهوَ التعريف الاسمي الذي يعتمد العلاقات بين الأشياء كالترادف والتضاد والاشتقاق ونحو ذلك(٦٠).

أما جوزيت ري ديبوف (J.Rey - Debove) وبعدما تتبع أنواع التعريفات في المعاجم الفرنسية، وتقدم مجموعة من الانتقادات الجوهرية لأنواع التعريفات، فإنّها تشير إلى أنّه كثيراً ما يكون التعريف أصعب من المعرّف وبخاصة في التعاريف العلمية التي تعتمد مناهج منطقية أو إجرائية، ولذلك تقترح أن يكون إلى جانب التعريف العلمي بأنواعه تعريف اسمي علاقاتي كالمرادف أو المشتق أو الضد أو المثال لتقريب الفهم، وإن كان ذلك ليس من التعاريف التامة.(٦١)[١٠].

ويثير رشاد الحمزاوي قضية التعريف في المعاجم العربية من خلال المنجد في اللغة والمعجم الوسيط، دون أن يتتبع ذلك في المعاجم ضمن الإجراءات التطبيقية. فيشير إلى أن هناك نوعين من التعاريف قد استبدّا بالتعريفات المعجمية، وهما التعريف الاسمي والتعريف المنطقي.(٦٢)، ثم يأتي إلى استعراض مجموعة من التقنيات الأخرى تتمثل في التعريف البنوي وما يشمله من نظريات تحليل المعنى كنظرية الحقول الدلالية ونظرية التحليل المقوّماتي والتوزيعي. بالإضافة إلى بعض الوسائل المساعدة كالشواهد والأمثلة الصورية.(٦٣).

أما إبراهيم بن مراد فيتتبع أنواع التعريفات في المعاجم المختصة للأدوية المفردة حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري ليقف على ثلاثة مناهج أساسية حوّلها هي التعريف الاسمي بأشكاله بما فيه المرجعي والإحالي والتعريف المنطقي الأرسطي(٦٤) ثم التعريف الموسوعي مؤكداً على بعض النقائص التي تتميز بها بعض التعاريف كالإيهام والسطحية والإبهام.(٦٥).

وأمام هذا العدد الهائل من التقنيات في مناهج التعريف ووسائله وتباين الدارسين في تصنيفها وحصرها نحاول في المبحث التالي تجميع أهم هذه التقنيات سواء ماكان منها مستثمراً في المعاجم العربية والأجنبية المعاصرة أم ما ظل منها بعيداً عن الإجراءات التطبيقية، على أن نتعرض بالدراسة والتحليل لما جاء من هذه المناهج والوسائل مستثمراً في التعاريف المعجمية خلال فصول

---

(١٠) تذهب جوزيت إلى أن التعريف المعجمي تعريف واحد سواء أكان اسمياً أم منطقياً؛ لأن الشيء هو الكلمة والكلمة هي الشيء نفسه.

الباب الثاني من هذه الدراسة.

١- أشكال التعريف:

ويظهر على هذا المستوى -مبدئياً- أن أي تواصل سيماءوي مهما كان نوعه لا يخرج عن شكلين: [انظر رسمة (أ)].

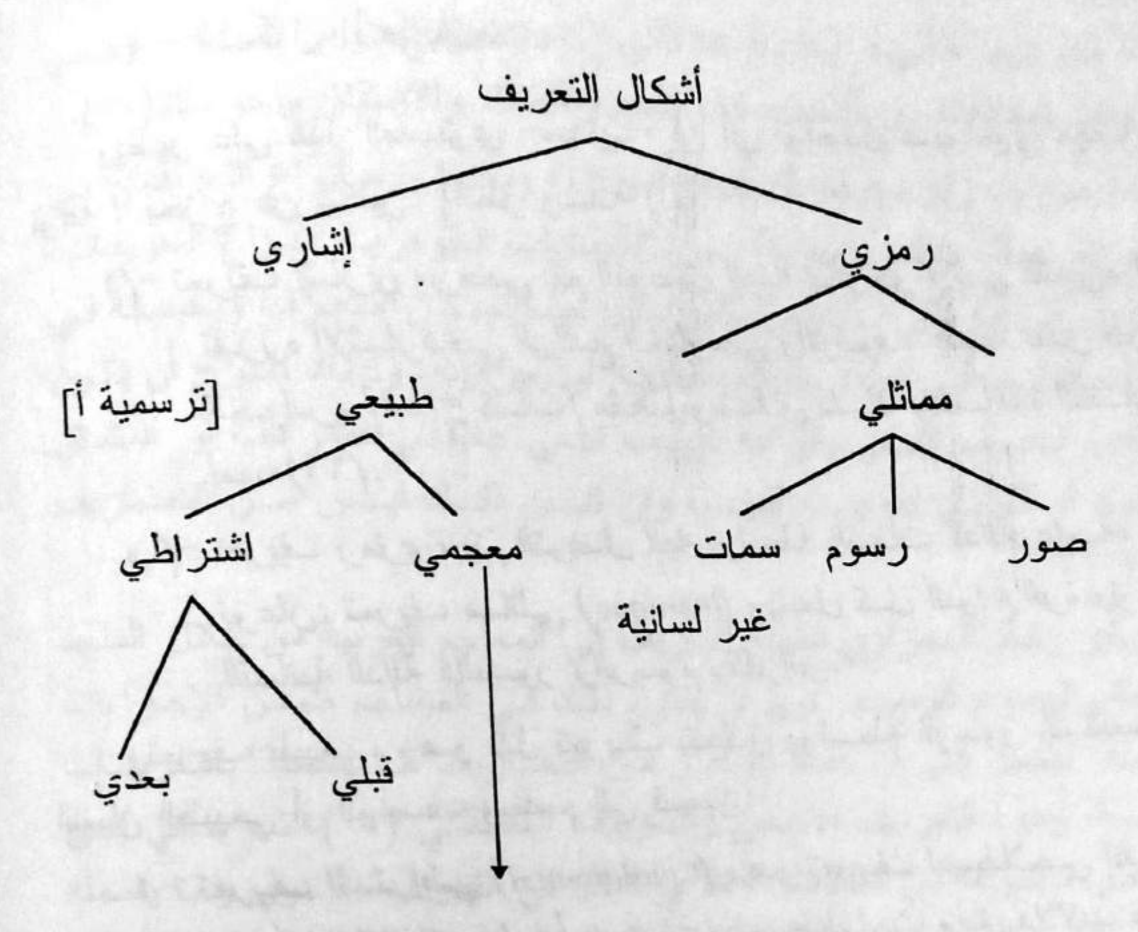
أ)- تعريف إشاري مرجعي يتم التوصل إليه بالرجوع إلى الشيء الذي تقرره الإشارة في الواقع الخارجي والوقوف عليه عن طريق الحواس، [هذا= كتاب] مثلاً، ويتحقق ذلك بمشاهدة الكتاب أو لمسه(٦٦).

ب)- تعريف رمزي، يتمّ التوصل إليه بواسطة السمات الدالة عامة، وهو نوعان: تعريف مماثلي (Iconique) ويشمل كل أنواع الرموز غير اللسانية الدالة كالصور والرسوم والقرائن.

وتعريف طبيعي، وهو كل تعريف يتحقق بواسطة الرموز المنتمية إلى اللسان الطبيعي أو الواصف وينقسم إلى قسمين:

١- ***تعريف اشتراطي (Conditionnel)*** *وهو تعريف اصطلاحي اتفاقي- سواء أكان الاتفاق قبلياً أم بعدياً- يضعه الباحث وفق دلالات محددة تخصّه وتتماشى ومجالات بحثه أو كتاباته بحيث تكون استعمالاته لتلك المصطلحات وفق ما اشترطه على نفسه. (٦٧)، ولا يتقيد بالدلالة التي يحدّدها المعجم إذا كانت لا تناسب قصده؛ فهو يضع تعريفاً لمصطلحاته توافق مجاله الدراسي، وليس لأحد أن يخطئه فيما وضع. وإنما قد يحاسبه إذا أخل بما اشترط على نفسه؛ ولذلك فهو تعريف غير معجمي؛ فلا يقبل الخلاف أو الانتقاد مادام يمتلك صفة الوضع البعدي. وقد يشترطون فيه أن يكون مناسباً ولا يتناقض مع غيره، ويظل الواضع ملتزماً به إلى نهاية بحثه.(٦٨).*

٢ - ***تعريف معاجمي (Lexicographique)*** *وهو التحليل الدلالي للكلمة المدخل. بما يساويها في الاستعمال القائم فعلاً بين الناس في التفاهم؛ أي أنّه يقرّر تاريخ المفهوم، كما هو معروف بين الناس في بيئة معينة أو في مجال من المجالات العلمية، لا فرق في ذلك بين لسان وآخر أو لغة حياة ولغة ميتة.(٧٠). وهو من هذه الزاوية يعاكس التعريف الاشتراطي ليعرّف المفردات الموجودة في اللغة العادية لا المفردات المعرفة تعريفاً اتفاقياً.*

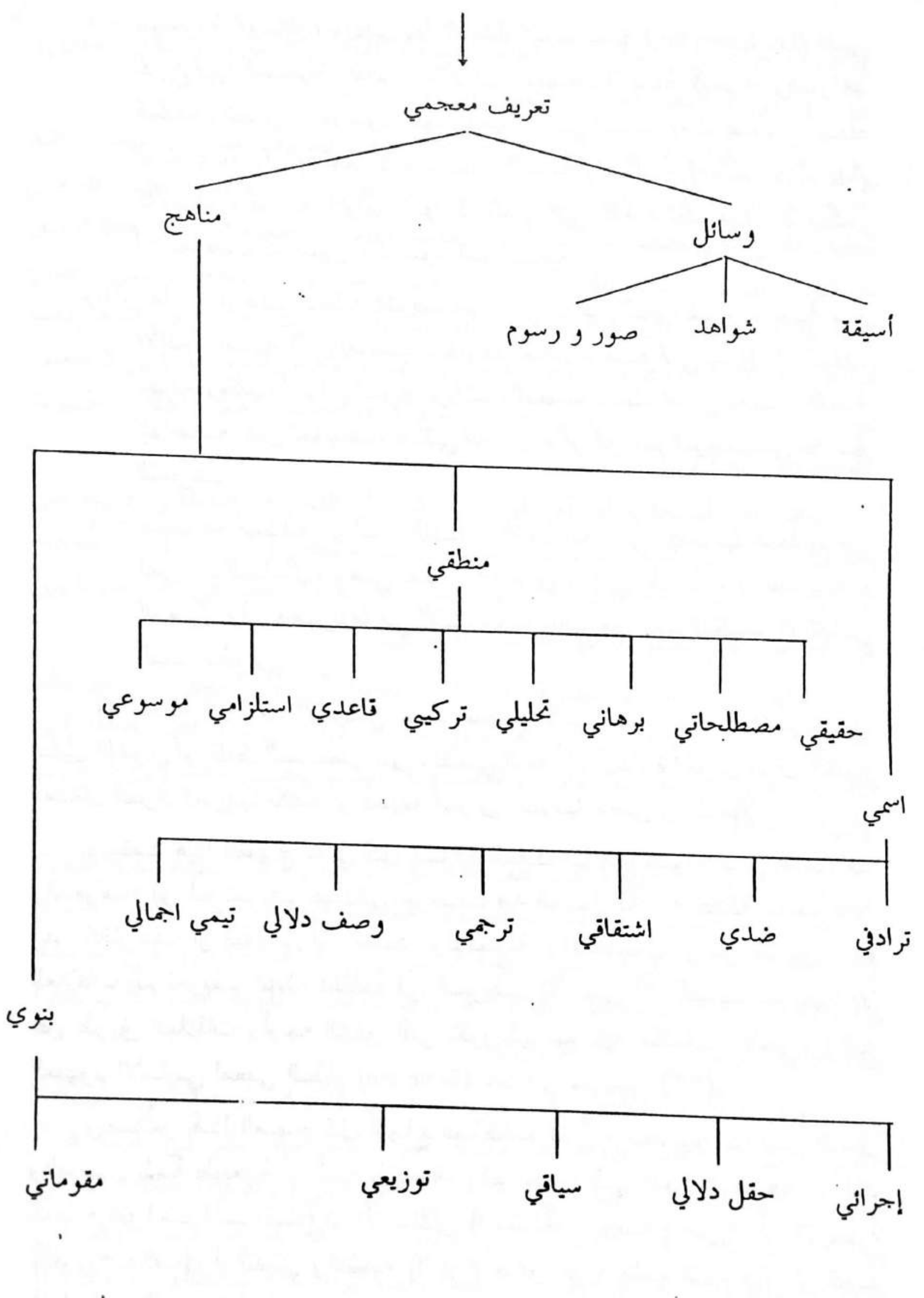


ويتشكّل التعريف المعجمي في الغالب من عدد من الشروح الترادفية أو المكافئة للكلمة المدخل، وتتم صياغته وفق تقنيات عديدة.

٢ – تقنيات التعريف المعجمي:

إن محاولة حصر التقنيات التي يستعين بها المعجمي في تعريف المداخل، عملية صعبة التحقيق؛"لأنّ ذلك الحصر مستحيل، مادام الأمر متوقّفاً دائماً على الظروف، فتتغير طريقة التعريف بتغيّر الكلمة التي أريد تعريفها، وتغيّر الشخص الذي أعرّفه بمعناها"(٧١)، وبذلك تصبح كل طريقة يلتجئ إليها المعجمي، لتمكنه من تحديد المداخل تحديداً دقيقاً، تندرج ضمن هذه التقنيات.

وباستقراء بنيات التعريف في المعاجم المختلفة، نجدها تستعين بعدد ضخم من التقنيات، تنقسم إلى مجموعتين، وتتفرع إلى عدد من الوسائل والمناهج، كما يتضح من الرسمة التالية:[انظر: رسمة (ب)].


تعريف معجمي
مناهج
وسائل
أسيقة
شواهد
صور و رسوم
منطقي
حقيقي
مصطلحاتي
برهاني
تحليلي
تركيبي
قاعدي
استلزامي
موسوعي
اسمي
ترادفي
ضدي
اشتقاقي
ترجمي
وصف دلالي
تيمي اجمالي
بنوي
إجرائي
حقل دلالي
سياقي
توزيعي
مقوماتي

[رسمة/ب]

١ - مجموعة الوسائل، ونعني بها الأمثلة التوضيحية (Les Exemples) التي تفرغ فيها المسميات لتكون مثالاً لها، وتشمل الأسيقة اللغوية والشواهد المقيدة والصور والرسوم التوضيحية، وهي ليست تعاريف بل أشباه تعاريف، (٧٢)، إما لأنها ليست لغة واصفة (Me`talanguage) كالأسيقة والشواهد، وإما لأنها لا تنتمي إلى اللغة الطبيعية ولا يمكن أن تعوضها كالصور والرسوم التوضيحية.

وأكثر ما تفيد هذه الأمثلة التوضيحية في تدعيم التعريف وبخاصة مع الألفاظ البنائية التي يصعب تحديدها مالم توضع في سياق أو شاهد مقيد، ومثلها أنواع الموجودات والمصنوعات التي تعجز اللغة الواصفة عن تحديدها، فتأتي الصورة أو الرسم التوضيحي مكملة للتعريف.

٢ - مجموعة المناهج: وتشمل التقنيات الإجرائية التي اعتمدتها المعاجم في تعريف المداخل، وهي تعود بالضرورة إلى نظرية من نظريات المعنى. وقد حصرناها في ثلاث مجموعات من باب التغليب الانتمائي للبعد النظري.

أ)- منهج التعريف الاسمي، وهو منهج دلالي يحدد تسمية الشيء؛ أي الدليل اللغوي أو اللفظ المستعمل لدى متكلمي اللغة؛ أو بعبارة أخرى إبدال الكلمة المدخل المراد تعريفها بكلمة أو صيغة أخرى تساويها معنى واستعمالاً.

ويعتمد هذا المنهج على كل أنواع العلاقات الموجودة بين المعرَّف والمعرِّف؛ أي أنَّه تعريف علاقاتي، يوصف فيه المدخل بأن له علاقة ما مع لفظ آخر كالترادف أو التقارب أو التضاد والاتصال والانفصال. وعن طريق هذه العلاقات يتمّ تعريف اللفظ؛ فالكلمة في التعريف الاسمي "لا تكتسب تعريفها إلاّ عن طريق العلاقات وأوجه التباين التي تكون لها مع بقية الكلمات الأخرى؛ إنه المفهوم الأساسي لمعنى النظام (Syste`me) عند دي سويسر (٧٣).

ويستثمر هذا المنهج كل أنواع العلاقات التي تربط بين طرفي الدال والمدلول بلغة طبيعية أو شبه طبيعية، وقد تصل إلى اللغة الواصفة. وذلك كعلاقة الترادف (أسد=ليث) أو الاشتقاق (استنطقه= جعله ينطق)، أو الترجمة (تلفون= هاتف)، أوالتمثيل والتشبيه (النغر= طائر غريد يشبه الكناري)، أو الضد (الطويل= القصير) أو الوصف (الوابل = المطر الغزير)، أو الجزئية والكلية

(القدم = جزء من الرجل)، أو الحالية والمحلية(القاطن)=المقيم في مكان معين)، وغيرها من العلاقات المقربة للمعنى.(٧٤).

ب)- *منهج التعريف الحقيقي (Re`el)، وهو تعريف منطقي، يهدف عند أصحاب الاتجاه الأرسطي إلى "تحديد عناصر الشيء المعرف، ووسيلة ذلك هي تحليل الشيء إلى عنصريه الأساسيين: جنسه وفصله، فتعلم إلى أيّ حقيقة من حقائق الوجود ينتمي، وبأية صورة يعبر عن هذه الحقيقة التي ينتمي إليها"،(٧٥)، وهو أكثر ما يعنى بالماهيات وليس بإمكانه تعريف المجردات كالألفاظ البنائية، مما حدا بالمناطقة إلى وضع خانة بالكلمات التي لا يمكن تعريفها في ظل هذا المنهج كالبديهيات وألفاظ الجنس العام وأطلقوا عليها اللاّمعرّفات.(٧٦).*

وقد ذهب أصحاب المنطق الوضعي إلى أن التعريف المنطقي لا يختصّ بتعريف المداخل المعجمية، فهو تعريف غير معجمي(٧٧)، غير أن طبيعة المعجم لا تسمح بهذا الإقصاء لتعريف الشيء لما له من أهمية في تعريف كثير من المداخل التي تعجز أمامها المناهج الأخرى.

وتشير جوزيت راي ديبوف في هذا الصدد إلى أن التمييز بين تعريف معجمي وآخر غير معجمي إنما هو تمييز خادع، "لأننا في التعريف نصل إلى الأشياء عن طريق الكلمات، والكلمات تحيلنا بحكم الضرورة على الأشياء".(٧٨).

وقد أخذ بهذا المنهج أغلب علماء المنطق الأرسطي، كما استفاد منه النحاة وبعض علماء الأصول، واستخدمه أصحاب المعاجم المختصّة منذ أواخر القرن الثالث الهجري على غرار أبي حنيفة الدينوري (٢٨٢هـ/٨٩٥م)، في معجمه كتاب النبات.(٧٩)، وهذا على خلاف أصحاب المعاجم اللغوية الذين لم يأخذوا بهذا المنهج سوى في العصر الحديث.

ويعتمد التعريف الحقيقي على مجموعة من التقنيات ترجع إلى نظريات مختلفة، تلتقي في نقطة البحث عن طبيعة الشيء المعرف، ويأتي في مقدمة هذه الأساليب الحد الجامع المانع الذي يتألف من جنس الشيء وفصوله الذاتية كما في تعريف القطّ، مثلاً، بأنَه (حيوان ثديي صغير من السنوريات لاحم أليف في الغالب). أو برهاني كما في تعريف النقطة بأنَها (وضع لا سمك ولا طول ولا عرض له)، أو تتجلى كما في تعريف الماء بأنّه (سائل مركب من الأكسجين والهيدروجين، أو تركيبي كما في تعريف المثلّث (شكل هندسي مجموع زواياه

١٨٠ درجة) أو قاعدي كما في تعريف الفاعل بأنّه:"اسم مرفوع تقدمه فعل تام مبني للمعلوم)، وغيرها من التعاريف التي تستعين بمعطيات المنطق. وليس هذا معناه أن هذه الأنواع كلها تعاريف منطقية بالمعنى الأرسطي بل المقصود هو أنها تستعين بالمنطق في تشكيل بنيتها.

جـ)- *منهج التعريف البنوي (Structurel) وهو تعريف مفهومي لا منطقي ولا اسمي، ينبثق من اللسان ذاته، وهو تعريف مركّب تتحد فيه كثير من النظريات الدلالية القديمة والحديثة والمعاصرة، وبخاصة النظريات التي ظهرت في ظل الاتجاه البنوي مع انبثاق المدارس اللسانياتية الحديثة، وما واكب ذلك من نظريات دلالية ذات اتصال وثيق بالتطبيقات المعجمية، بما في ذلك أعمال بعض المعجميين المنظرين، وبخاصة أعمال جان ديبوا (Jean Dubois) وجوزيت راي ديبوف (J.Rey Dobove) وايريال ونريش (W.Uriel) وأحمد شفيق الخطيب ورشاد الحمزاوي وعبد العلي الودغيري وغيرهم. مما أعطى دفعاً جديداً لقضايا البحث في التعريف المعجمي ومحاولة إيجاد صياغات جديدة لبناء التعريف.(٨٠)*

وقد ظهرت نماذج لهذه الاتجاهات في كثير من المعاجم الفرنسية المعاصرة مثل كنز اللغة الفرنسية (Tresor de la Langue Francaise) ومعجم اللسان الفرنسي المعاصر (D.L.F.C) ومعجم لاروس للمبتدئين (Maxi De`butants) وغيرها، كما ظهرت آثار هذا الاتجاه في بعض المعاجم العربية المعاصرة كالمعجم العربي الحديث والمعجم العربي الأساسي كما سيتضح لنا ذلك في موضعه.

ومن أبرز تقنيات هذا المنهج التعريف الإجرائي، وهو تعريف ذرائعي يقوم على أساس أن معنى الكلمة هو إجراءاتها العملية وآثارها الحسية كما في تعريف الصلابة مثلاً، بأنَها: "الصفة التي يتميز بها الجسم الذي يستطيع أن يخدش بقية الأجسام دون أن يصيبه هوخدش ما"(٨١)؛ ومنها التعريف بواسطة الحقل الدلالي، ويتمّ بتقريب ألفاظ الحقل الواحد ليظهر مابينها من اتفاق أو تشابه أو اختلاف؛ أي أن الكلمة تعرف ضمن الحقل الدلالي المنتمية إليه مما يساعد على تقليص ظاهرة التعدد الدلالي، وبخاصة في ألفاظ المشترك اللفظي، والمترادفات.

وفي هذه التقنية لا يتمّ تعريف المدخل إلا بحضور الكلمات الأخرى للحقل، فلا يمكن تعريف (الحسّون)، إلاّ بعد إحضار كل من: الكناري، والنّغر، والبلبل، والصرّ، والدّوري....).

وهذه النظرية لا تعتبر تعريفاً في حد ذاتها بل تظل وسيلة مساعدة، إذ "مهما كان الحقل الدلالي محدوداً بمدلول انتقائي تظل بعض المشاكل قائمة مالم

توجد ما يبرّر العلاقات الموجودة بين المفردات"(٨٢)، فمهما كان الحقل الدلالي محدّدا يظل في حاجة إلى تحليل وتوزيع وتسييق، وهذه العمليات من مهام نظريات أخرى هي النظريات التحليلية والسياقية والتوزيعة.

ومنها تقنية التعريف السياقي، ويقوم في تعريفه للكلمة بوضعها في سياق ليظهر معناها من خلال علاقتها بالوحدات السابقة واللاحقة. وتتصل هذه التقنية بالتعريف المعجمي اتصالاً وثيقاً، فلا يكاد يخلو من الأمثلة السياقية، مع أنّها لا تقدّم تعريفاً بل نقدّم سياقاً قالبياً من اللغة الطبيعية كوسيلة مساعدة لتدعيم التعريف. ويتم تشكيل التعريف السياقي بوضع المدخل في سياق كما في تعريف (النصف) مثلاً، بالسياق: (قسمت التفاحة إلى نصفين).

وقد ظهرت هذه التقنية في معاجم معاصرة غير مستعينة بأي تعريف في كثير من المجالات كما في معجم لاروس للمبتدئين(٨٣).

ومنها التعريف التوزيعي الذي يعتمد معيار توزيع الكلمات المراد تعريفها على أسيقة موضوعة ليتحدّد معنى الكلمة ضمن المواضع التي تظهر فيها مع الكلمات الأخرى التي تشاركها في نظام لساني واحد.

ويتم ذلك وفق فكرة "الإبدال والإحلال؛ حيث تستبدل وحدة لغوية محل وحدة لغوية أخرى، في بنية لغوية أكبر: أي سياق أو شاهد"(٨٤)، وقد استثمرت هذه التقنية في تعاريف بعض المعاجم المعاصرة مثل: معجم إميل ليتري (Littre`) ومعجم الفرنسية المعاصرة لجان ديبوا J.Dubois وغيرهما. أما في المعاجم العربية المعاصرة فنجد حالات استثنائية في ثنايا المعجم كما سيتضح لنا ذلك.

ومن التقنيات المنتمية إلى المنهج البنوي تقنية التحليل المقوّماتي (Analyse Sémique) وتقوم هذه التقنية في تعريف المداخل على أساس تحليل المكونات الدلالية للمعرّف في إطار الحقل الدلالي. وقد سبقت الإشارة إلى نشأة هذه النظرية مع السّهروردي ثم مع بوتيي (B.Po. ttier) وغيرهما(٨٥).

ونستنتج من هذا التصنيف الثلاثي لمناهج التعريف، أنّها لا تكاد تخرج عن خمسة أصناف:

١ – تعاريف تفسيرية تكتفي بتحديد المفهوم كاسم له استعمال خاص، كما في أنواع التعاريف الاسمية.

٢ – تعاريف مقوّماتية تركيبية تصوغ المفهوم في مجال من المجالات،

كما في التعريف المقوّماتي.

٣ – تعاريف إجرائية عرضية تسمح فقط بمعرفة المعرّف من خلال أثره أو عرضه كما في التعريف الإجرائي.(٨٦).

٤ – تعاريف منطقيـة حقيقيـة تحدّد الطبيعة الجوهرية للشيء كما في التعريف الأرسطي.

□□

□ إحالات وتعليقات:

١- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٦٨، بيروت، ج٩ ص ٢٣٣. وانظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م، ١٣٩٢هـ ط٢. ج٢|ص ٥٩٢.

٢- ابن منظور، م، س، ص ص ٢٣٦، ٢٣٧. يقصد باللغة الواصفة كل نظام من الرموز يستخدم لوصف لغة أخرى، وتعتبر لغة شبه مصطنعة، على خلاف اللغة الطبيعية التي يستخدمها المتكلم للتواصل في الحديث العادي في أي لسان من الألسن.

٣- ابن فارس، أحمد معجم مقاييس اللغة.ت| عبد السلام هارون. مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٢|١٩٦٩، مادة (عرف).

٤- سورة الأعراف، آية ٤٨.

٥- الأزهري، أبو منصور محمد، تهذيب اللغة، ت|عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤، ج٢|٣٤٦.

٦- فرحان، محمد جلوب، نظرية التعريف عند ابن سينا، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، م٧|ع٢٥|١٩٧٨، ص ١٢.

٧- م، س، ن،ص ١٣.

٨- ابن سينا، (١٩٦٠)، م، س، ص ٢٤٩.

٩- تريكو، جول، المنطق الصوري، ت|محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية. ١٩٩٢، الجزائر، ص ١١١.

١٠- ابن سينا، (١٩٥٤): م، س، ص ٢١١.

١١- نجيب محمود، زكي، م، س، ص ١|١٢٦.

١٢- الجرجاني (الشريف): م، س، ص ٣٣.

١٣- ابن جزي، الغرناطي، القوانين الفقهية. دار القلم(د.ت)، بيروت، ص ٢٢٥.
١٤- الجرجاني (الشريف)، م، س، ص ٣٣.
١٥- النشار، علي سامي، م، س، ص ٣٠٤.
١٦- ابن تيمية (١٩٤٧): م، س، ص ٧٩.
١٧- أبو ريان، محمد علي، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام- دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، الإسكندرية. ص ٥١١.
١٨- النشار، علي سامي، م، س، ص ٤٦٠.
١٩- ابن تيمية (١٩٤٧): م، س، ص ١٧.
٢٠- Martin , R, La définition naturelle la définition Op, Cit p86.
٢١- ابن منظور، م، س، مادة (شرح).
٢٢- إبراهيم زكي خورشيد وآخرين. دائرة المعارف الإسلامية مطبعة كتاب الشعب ط٢/١٩٦٩. القاهرة. مادة (شرح).
٢٣- م، س، ن.
٢٤- ابن منظور. م، س، ص مادة (فسر).
٢٥- سورة الفرقان، آية ٣٣.
٢٦- الجرجاني، (الشريف): م، س، ص ٣٤. ومن ذلك في الصاحبي (وأما التفسير فإنه التفصيل) انظر، ابن فارس (١٩٦٣)، م، س، ص ١٩٣.
٢٧- السيوطي، جلال الدين، الاتقان في علوم القرآن، مطبعة حجازي، ط٣/١٩٤١. القاهرة، ج٢/١٧٤.
٢٨- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. المعجم الأساسي، لاروس، ١٩٨٩. ص ١٢٠.
٢٩- سورة الأنعام آية ٩٥.
٣٠- الجرجاني (الشريف) م، س، ص ٢٨.
٣١- ابن فارس (١٩٦٣): م، س، ص ١٩٣.
٣٢- السيوطي. الاتقان. س، ص ٢/١٧٣.
٣٣- الفخر الرازي، التفسير الكبير.مطبعة البهية ١٣٥٢ القاهرة، ج٧ ص ١٨٨.
٣٤- الجرجاني (الشريف): م، س، ص ١٠٥.
٣٥- ابن منظور. م، س، مادة (ترجم).
٣٦- الجوهري، اسماعيل بن حماد - الصحاح. تاج اللغة العربية.ت/أحمد عبد

الغفور عطار. دار الكتاب العربي، ١٩٥٦م، القاهرة. مادة (ترجم).
٣٧- مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. مطابع المعارف ط٢|١٩٧٣، القاهرة، ص ٨٢.
٣٨- مظهر الدين حكيم، أسعد. علم الترجمة النظري. دار طلاس ط١| ١٩٨٩. دمشق، ص ص ٣٨-٣٩.
٣٩- النشار، علي سامي، م، س، ص ٢٠٤.
٤٠- مظفر الدين الحكيم، م، س، ص٣٨.
٤١- البعلبكي، م، س، ص١٣٨.
٤٢- الغزالي، معيار العلم، م، س، ص ١٩٤.
٤٣- انظر في هذا: اللسان والجمهرة، والمقاييس، مادة (عرف). وانظر أيضاً: الرازي، أبو حاتم، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية ت| حسين فيض الله دار الكتاب العربي ط٢|١٩٥٧ القاهرة. ١|١٣٨.
٤٤- المعلوف، الأب لويس، المنجد في اللغة والإعلام- دار المشرق ط٢١| ١٩٧٣، بيروت ص (أ،هـ).
٤٥- مجمع اللغة العربية الوسيط، م، س، المقدمة ص ١٣.
٤٦- مسعود، جبران، الرائد، دار العلم للملايين، ط٣| ١٩٧٨. بيروت. المقدمة ص ١٣.
٤٧- ابن هادية، علي، وآخرون، القاموس الجديد للطلاب. الشركة التونسية للتوزيع، تونس، الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر| ط|١، ١٩٧٩.المقدمة. ص(د).
٤٨- أديب اللجمي، وآخرون. المحيط| معجم اللغة العربية دار المحيط، ط|١، ١٩٩٣، باريس. المقدمة. ص ٢.
٤٩-الجرّ، خليل، المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروس ١٩٨٧، باريس، المقدمة.
٥٠-(م، ع، ت، ث، ع) المعجم العربي الأساسي: م، س. المقدمة ص٩.
٥١- P.Larousse; Petit Larousse en Couleur . Paris Larousse , 1980, p72
٥٢- P. Robert; Dictionnaire de Lalangue Francaise Paris , Le Robet , 1991. P. 1925.
٥٣- Weinreich, U, La de`fintion Lé`xicographie . Languge , O, P. Cit, p 83.
٥٤- Ibid p71.
٥٥- Ibid p 70.

٥٦-انظر: المدخل، مبحث نظريات المعنى.

٥٧- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٣، القاهرة. ص ١٩٣.

٥٨- الجرجاني (الشريف). م، س، ص ١٣١.

٥٩- Weinreich , U, op. Cit p 83.

٦٠- Jacqueline Picoche : precis de Lexicologie Francaise Nathan , 1977.p135.

٦١- Rey Debove, Josette Etude Linguistique et Semiotique des Dictionnaires Francais Mouton 1971, Paris p 222

٦٢- الحمزاوي، رشاد، من قضايا المعجم العربي، قديماً وحديثاً، دار الغرب الإسلامي، ط١| ١٩٨٦، بيروت، ص ١٦٦.

٦٣-م، س،ن، ص ١٧٤.

٦٤-بن مراد، إبراهيم: المعجم العلمي العربي المختص دار الغرب الإسلامي، ط١| ١٩٩٣، بيروت. ص ١٣٣.

٦٥-م، س،ن،ص ١٤٧.

٦٦- Dubois , J et Coll Op Cit p 136.

٦٧-الود غيري، عبد العلي. قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي. منشورات عكاظ، ١٩٨٩، الرباط. ص ٢٧٠.

٦٨- رضوان، عبد القادر محمود. سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٧٠، الجزائر ص ١٤٩.

٦٩- نجيب محمود، زكي، م،س، ص ١٢٦.

٧٠- م، س، ن،ص ١٢٩.

٧١- م، س،ن، ص ١٣٥.

٧٢- فاخوري، عادل (١٩٨١) م، س، ص ٥٣.

٧٣- الود غيري، عبد العلي، م، س، ص ٣٠٠.

٧٤- أولمان، ستيفنز م، س، ص ٢١٨.

٧٥- نجيب محمود زكي، م، س، ص ١٢٦.

٧٦- م، س، ن.

٧٧- م، س،ن، ص ١٢٧.

٧٨- rey - Debove , J, OP, Cit p182

٧٩- بن مراد، إبراهيم (١٩٩٣): م، س، ص٢٦.

٨٠- انظر عناوين بعض أعمال هؤلاء الدارسين من خلال جدول المصادر والمراجع في آخر البحث.

٨١- اسماعيل علي، سعيد، م، س، ص٦٧.

٨٢- Mounin G, Clefs pour la Linguistique Paris Seghers 1986.p57

٨٣- Larousse Maxi de`butants . Paris Larousse 1991; (Rene` Lagane et Coll)

٨٤- إلجو الكوري، كونغ: م، س، ص٢٥.

٨٥- انظر: التمهيد. مبحث أنواع النظريات.

٨٦-يذهب آلان راي إلى أن مايهم في الدرس المعجمي هي التعاريف الثلاثة الأولى، ويبدو لي أن هذا الحصر غير مبرر مادام المعجم مفتوحاً على أية تقنية أو منهج.

٨٧- انظر في هذا:

- Rey Alain Le Lexique Images et Modeles du Dictionnaire a` la Lexicologie Liquistique.

□□

الفصل الثاني

إشكالية التعريف المعجمي

من تعريف إلى آخر:

هل هناك تعريف معجمي، وآخر غير معجمي؟ وفي حالة وجود هذا النوع من التعريف، فهل له خصائص تميزه أو شروط تقيده، إن مصطلح التعريف مفهوم عام جداً، يشكل كل ما يتصل بمعاني الألفاظ أو الأشياء؛ ولذا يقول المناطقة العرب القدماء:"كل علم، إما تصور وإما تصديق؛ فالموصل إلى التصوَر يسمَى: تعريفاً، والموصل إلى التصديق يسمَى قضية"(١)، غير أنّ المعجم يجمع بين التعريف والقضية؛ لأنه يهدف بالدرجة الأولى إلى الوقوف على ما تشير إليه الكلمات، وعلى كيفية استعمالها بمختلف أنواعها من أجل الوصول إلى التصوّر.

وهذا يعني أن التعريف المعجمي -بالنظر إليه في المجال نفسه- يتجاوز النظرة المنطقية الأرسطية المقتصرة على تحديد ماهية الشيء الموجود فعلاً؛ لأن المعجم يهدف إلى تقديم تعريف اللفظ أو الشيء سواء أكان موجوداً في الواقع أم غير موجود. كما أنه يتجاوز الشرح الاسمي المقتصر على ذكر المقابل اللفظي للمعرّف كالمرادف أو الشبيه ليأخذ بالأركان المنطقية، أو الأسيقة التوزيعية أو السمات الدلالية كما في التحليل المقوّماتي.(٢).

ويحدّ التعريف المعجمي على أنه صيغة:"تتكوّن من سلسلة من العبارات المعرّفة أو (المعرفات) المرادفة للفظ المدخل بحيث إن كل عبارة معرّفة تغتدي مختلفة عن غيرها، فتشكل معنى أو أنّها تشكل باصطلاح معجمي، لفظاً متعدد المعنى"(٣)، وفي ضوء هذا التحديد يبدو التعريف المعجمي أكثر اتساعاً ليكون وصفاً دلالياً أو تحليلاً لسانياً وثقافياً أو اصطلاحاً علمياً؛ فهو في المعجم اللغوي

تغطية للنظام اللساني الذي يلامس المدخل، وتحديد للدلالة المركزية والدلالات السياقية، بالإضافة إلى المعلومات الثقافية كالتأثيل، والتأريخ، وهو في معاجم الترجمة المقابل المعادل في اللسان الآخر، وفي الموسوعات تلخيص للمعرفة، وفي المعاجم المختصة أحد المصطلحات العالمية في مجال من المجالات.

وانطلاقاً من هذه الشمولية للتعريف المعجمي، تصبح كل المحاولات الداعية إلى حصره في منهج أو صيغة من الصيغ أمراً غير مقبول. وقد كانت هذه القضية مثاراً للجدل ومناطاً للاختلاف بين الدارسين قديماً وحديثاً منتقلين من تعريف إلى آخر.

فذهب أرسطو ومن تابعه إلى الأخذ بالتعريف الحقيقي واعتبروه المنهج الوحيد الصالح لتعريف الأشياء وتحديد طبائعها الجوهرية، وذهب أصحاب المنطق الوضعي إلى نقض مبحث التعريف الأرسطي واقتراح التعريف الاسمي، وعمد علماء الأصول إلى استنباط صيغ جديدة للتعريف توفق بين الاتجاهين المنطقي والاسمي كالتعريف بالمفهوم والعناية عند السَهروردي والتعريف التيمي -كما سبقت الإشارة إلى ذلك- وأثرى علماء الدلالة المنهج المعجمي باقتراحات تعريفية جديدة كالتعريف الإجرائي والحقل الدلالي والتحليل التوزيعي(٦).

وفي ظل هذه المعطيات أصبح التعريف المعجمي يعني -في الوقت نفسه- أكثر من وجهة، فهو تعريف يحدّد اسم الشيء، كما يحدّد حقيقته ومجاله ويميزه عن الأغيار، بالإضافة إلى ذكر صلته بالنظام اللساني والمعلومات المتصلة بذلك.

ولا شك في أن هذا النوع من التعريف ليس سهلاً دائماً، وبخاصة إذا أخذنا في الحساب أنواع الكلمات ومجالات الاستعمال وتفاوت الباحثين؛ فالكلمة لا تحدّد إطلاقاً وفق منهج معين ما دامت"كل كلمة وكل عبارة لها ما يحدّد معناها هي دون غيرها بل لنا أن نسأل[بدورنا][*] كذلك: من ذا يريد هذا التحديد؟ لأن توضيح الكلمة أو العبارة، بما يساويها يختلف باختلاف معلومات الذي توضح له؛ فإذا قلت لي كلمة بعينها في ظروف بعينها أمكنني أن أجيبك عمّا تسأل"(٧).

ونستنتج من هذا أن التعريف المعجمي تعريف مفتوح تتكامل فيه أكثر التقنيات ويستجيب لكل منهج أو وسيلة؛ فليس هناك شرط أربط به التعريف

---

[*] هكذا وردت في المصدر الأصلي المذكور.

المعجمي سوى شرط القدرة على توصيل المفهوم إلى الباحث أو القارئ، أي ليس هناك تعريف أنسب من تعريف بل هناك تعريف واضح وآخر غامض، فقد يكون تعريف ما جامعاً مانعاً في عصر من العصور أو في مجال من المجالات، ولا يكون كذلك في عصر آخر أو في اختصاص من الاختصاصات العلمية المتعَدِّدة.

ويقوم التعريف بوظيفة مزدوجة: وصف الأشياء التي يقسم إليها العالم، ووصف الألفاظ التي هي في الوقت نفسه وصف للأشياء التي يحتوي عليها الكون؛ فليس في إمكان المعجم أن يعرّف كلمات مثل(جمل، زهرة، حاسوب...) دون أن يذكر الجنس والنوع والفصيلة والشكل والوظيفة والآثار العملية؛ أو يثبت لذلك رسماً أو صورة شمسية، كما ليس في إمكانه أن يعرّف كلمات مثل(حيوان، في، فضاء،........) دون الاستعانة بالتعريف المقوّماتي أو السياق أو التوزيع الدلالي لهذه الألفاظ.

وتظهر هذه الازدواجية واضحة في المعجم اللغوي، إذ على الرغم من أن وظيفته الأولى هي تعريف الرموز اللغوية كما هي في الاستعمال اليومي، يقوم أيضاً بوصف الأشياء وتحديد كنهها؛ لأن الكلمات أو الحدود"تدلّ على أشياء ونحن نعَرف الحدود، ومن حيث إننا نتحدّث عما تدّل عليه، فنحن ندير الحديث بالحدود أو الكلمات أو التصوّرات حول الأشياء"(٨)؛ فالمعجم اللغوي يتناول الكلمة بالدرجة الأولى والشيء أو المصطلح بالدرجة الثانية على خلاف المعجم المختصّ أو الموسوعي الذي يتناول الشيء أو المصطلح بالدرجة الأولى(٩).

التعريف المعجمي تعريف مفتوح:

إن أهمّ خاصية يتميّز بها التعريف هي كونه تعريفاً مفتوحاً لا قالبياً(Stereotypique).

يستثمر أيّ منهج من مناهج تحليل المعنى سواء في ذلك الاسمي أم المنطقي أم البنوي، ويستعين بكل الوسائل اللغوية كالسياق والشاهد المقيّد، وغير اللغوية كالصور والرسوم التوضيحية.

وترجع هذه الخاصية إلى عدّة اعتبارات منهجية وعلمية تتّصل بأهداف المعجم وطبيعته التربوية والإعلامية من أهمها:

عدداً كبيراً من الأصناف

١- نوعية المعجم: فقد أفرزت الصناعة عدداً كبيراً من الأصناف المتباينة: معجم لغوي أحادي اللسان، معجم ترجمة، معجم مختص، قاموس موسوعي، موسوعة، معجم مترادفات.... الخ. وهذا التنوع في الأصناف يفرض بالضرورة تنوعاً في المناهج ولا سيما أن المعجم اللغوي تلتقي فيه أكثر هذه الأصناف؛ لأنه في الحقيقة معجم عام(١٠)، يضع تعريفاً للرّمز اللغوي مهما كان نوعه، بما في ذلك الألفاظ اللغوية العامة، والمصطلحات المختصة والرموز شبه اللغوية.

٢- الكفاية المفرداتية: إن مستعملي المعجم يتفاوتون في معرفة المفردات من حيث الكم والنوع. فإذا كان لسان أصيل كالعربية يتجاوز رصيده المفرداتي ٢٠٠ ألف كلمة، فإن الرصيد الوظيفي لا يتجاوز ٢٠ ألف كلمة، وبذلك يكون رصيد المستعمل التفوق لا يتجاوز ١٠٪ من الرصيد المفرداتي العام*.

وهذه المفردات متدرجة من الوحدة الصوتية أو الصّيتة(Phone`me) والبديل الصوفي أو الصّرفة(Morphe`me) ومصاوتاته(Allomorphe) إلى الكلمة. وتتباين من حيث المحسوس والمجرد، الشفاف والمعتم، المركب والبسيط والمعقّد.. إلخ. ومجموع هذه المفردات هي ما يعبّر عنه بالكفاية المفرداتية، وهي على العكس من الكفاية اللغوية أو النحوية التي بمجرد أن يتقن الإنسان نحو لغة ما يمكنه أن يركّب ما شاء من الجمل الصحيحة.

٣- الكفاية الدلالية: يبدو أن المعجمي لا يمتلك حتى الآن منهجاً موحداً لكي يعرّف المداخل المختلفة أو يحلل كل كلمات المعجم دلالياً، فقد ظهرت كثير من التقنيات في تعريف المداخل -كما مرّ بنا حين الحديث عن أنواع التقنيات- ونحن نسمّي كل وصف لساني للمدخل تعريفاً، غير أنه من النادر أن يكون هذا الوصف مرادفاً للمدخل أو بديلاً عنه؛ أي كلمة واحدة،(١١) بل يكون جملة أو عبارة في أكثر الحالات. وهذا يطرح احتمالين:

---

* من ذلك مثلاً، يتجاوز تاج العروس للزبيدي ١٢٠ ألف مدخل في رصيده العام بالإضافة إلى الرصيد المولد والمحدث والمعرب والدخيل في العصر الحديث، ولا يتجاوز رصيد المعجم العربي الأساسي ٢٠ ألف مدخل.

أ)- ليس التعريف الترادفي ناجحاً دائماً؛ فقد يكون المستعمل جاهلاً بالمعرّف كما أنه يندر أن يتوفر اللسان الواحد على عدد من المترادفات.

ب)- الجملة أو العبارة التي تشكل التعريف تتكون دائماً من ألفاظ معروفة لدى المستعمل سواء أكانت لغة طبيعية أم واصفة.

وشرط الكفاية الدلالية في المعجم أن تغطي القصور الدلالي الذي كانت تعانيه المعاجم القديمة-خصوصاً- كالتعريف بالمرادف أو بالضد أو بالاشتقاق وفق منهج التعريف الاسمي، وهو شرط يجعل المستعمل لا يحتاج إلى معجم آخر لإتمام التعريف. وهذا لا يتحقّق إلا إذا ظلّ التعريف مفتوحاً تتكامل فيه كل المناهج والوسائل الممكنة.

٤- **نوعية المستعمل: لا نستطيع في الخطاب التربوي للمعجم- سواء** من حيث الكفاية المفرداتية أم من حيث **الكفاية الدلالية- أن نماثل** بين المستعملين؛ **فهناك تفاوت أكيد في مستويات وتخصصات** مستعملي المعجم. ومن هنا يحاول المعجمي أن **يحقق غايته بالنسبة** إلى الجماعة اللسانية لا بالنسبة إلى كل **مستعمل؛ لأن المعجم** اللغوي يستخدمه المختصّ وغير المختصّ.

٥- تعدد مستويات مادة المعجم اللغوي: **ففي أي معجم لغوي لابد من** توفير معلومات خاصة بالمدخل(الدّال) **من حيث[الرسم الإملائي** والضبط والنظام اللساني] **وأخرى خاصة بالمدلول بما في ذلك:** (**الدلالة الجوهرية، والدلالات السياقية ومجالات الاستعمال**).

وهذا التعدّد في مستويات التعريف، لا يسمح بالاقتصار على تقنية واحدة، أو منهج معين.

٦- تطور المعارف والدلالات: المعجم عمل وصفي يترصد الكفايتين، المفرداتية والدلالية بين المستعملين في مجتمع ما. وكما أن الرصيد المفرداتي دائم التبدّل من حيث الزيادة والنقصان، كذلك الدلالات عرضه للتطور والتغير تبعاً لمستجدات العصر في المجالات المعرفية المختلفة وهذا يجعل التعريف الثابت أو المعياري عاجزاً عن مواكبة التطور.

وإذن، فإن **هذه الإعتبارات وغيرها تؤكد** خاصية قابلية **التعريف المعجمي**

للتجديد عبر الزمن ليبقى دائماً تعريفاً مفتوحاً يقبل كل أنواع المناهج والوسائل، ولا يأخذ بالصيغ القالبية القارة إلا في حالات خاصة، وهذا ما يفسر لنا وجود أنواع عديدة من التقنيات المستخدمة في المعاجم المعاصرة، بل نجد تنويعاً في مناهج التعريف في المعجم الواحد.

شروط التعريف ونقائصه:

أول ما نودّ أن نلفت النظر إليه، هو عدم أخذ عنوان هذا المبحث على حرفيته؛ إذ في الواقع ليس هناك شروط للتعريف المعجمي، بل هناك قواعد عامة تصونه من القصور والإبهام.

وإن شرطه الوحيد في ذلك هو أن يكون قادراً على تقديم دلالة اللفظ أو الرمز اللغوي لغير العارف به بصورة واضحة دون لبس أو غموض.

وهذا يعني أن ليس هناك شرط محدد للتعريف المعجمي، "فكل أسلوب من شأنه أن يعرّف معنى اللفظ أو الرّمز لمن لا يعرفه، طريقة صحيحة وأسلوب مقبول"(١٢).

غير أن كثيراً من الدارسين لنظرية التعريف-وبخاصة أتباع المنطق الأرسطي- يذهبون إلى وضع شروط وقواعد صارمة لكي يكون التعريف حقيقياً، كما نجدهم ينكرون كل المناهج والوسائل، باستثناء التعريف الحقيقي. فقد أنكر أرسطو التعريف الاسمي، وأنكر ابن سينا التعريف بالمثال، كما رفض الأصوليون التعريف الأرسطي وصاغوا تعاريف خاصة بهم، وذهب أصحاب المنطق الوضعي إلى معارضة التعريف المنطقي والاكتفاء بالتعريف الاسمي في العمل المعجمي.(١٣). بل يذهب بعض المتطورين أمثال لود فتجنشتين(١٨٨٩-١٩٥١) (Wittgenstein) إلى رفض التعريف أصلاً واعتبار معنى الكلمة هي استخدامات الناس لها في اللغة العادية.(١٤).

وهذا راجع إلى اختلاف الدارسين في الغاية من التعريف؛ فهل هي تحديد حقيقة الشيء؟ أم اسم الشيء؟ أم الآثار العملية للمسمّى؟ ولا يهمنا هنا الحديث عن الصراع بين المناطقة وعلماء الدلالة ما دام المعجم اللغوي يستعين بكل نوع من أنواع التعريفات. ولا بأس أن نشير إلى بعض الشروط والقواعد التي التزمها أصحاب التعريف الحقيقي مع إظهار موقف المعجمي منها، ثم نحاول في ضوئها أن نحصر أهم النقائص أو المآخذ التي تؤخذ على التعريف المعجمي.

أ)- شروط التعريف:

يجب أن نميز هنا بين نوعين من الشروط؛ شروط خاصة وضعها أنصار التعريف الحقيقي، وهي لا تنطبق سوى على جزء يسير من المداخل الشيئية، ولا تشمل الألفاظ المجردة والبنائية. وشروط أو قواعد عامة تنطبق على كل أنواع المداخل المعجمية، وهي ليست في الحقيقة شروطاً بل نقائص تظهر في المعاجم، وتعتبر من باب المآخذ التي يعمل المعجميون على تجنبها، ولذلك سنذكرها تحت مبحث النقائص.

إن أهم الشروط التي وضعها أرسطو في كتابه(طوبيقيا) ثم أكدها ابن سينا وأضاف عليها في كتابه(البرهان من كتاب الشفاء)؛ هي نفسها التي تداول عليها اتباع المنطق الأرسطي حتى يومنا هذا. وأهم هذه الشروط هي: (١٥)

١- أن يدل التعريف على جوهر الشيء.

٢- أن يتضمن جنس الشيء وفصله

٣- أن يكون مساوياً للمعرف؛ جامعاً مانعاً.

٤- ألا يعرف بنفسه؛ أي بذاته أو جزء منه.

٥- ألا يعرّف بألفاظ سالبة.

٦- ألا يذكر في التعريف ألفاظاً مجازية.

٧- أن يتألف التعريف من حدود أولية غير قابلة للتعريف.

وباستقراء هذه الشروط نلاحظ أنها أكثر ما تناسب تعريف الشيء لا تعريف اللفظ أو الاسم، وهو ما كان أصحاب المنطق الأرسطي يهدفون إليه؛ فالشرط الأول ينطلق أساساً من الغاية التي يهدفون إليها وهي تحديد الطبيعة الجوهرية للشيء، وهذا لا ينطبق على كثير من المعرفات الاسمية كالألفاظ البنائية والرموز الرياضياتية التي ليست لها ماهيات، وبالتالي ليست لها أجناس وفصول مما يسقط عنها الشرط الثاني أيضاً.

أما من حيث المساواة، فإن التعريف المعجمي كما يكون بلغة طبيعية، يكون بلغة واصفة بالإضافة إلى وسائل أخرى كالسياق والصور والرسوم التوضيحية، ويظل مفتوحاً بعيداً عن القالبية، مما يجعل أكثر التعاريف المعجمية غير جامعة لكل الأشياء التي تدخل في النوع المعرّف.(١٦)

ومن حيث تعريف الشيء بنفسه أو جزئه في الشرط الرابع، فإن المعجم

كثيراً ما يستخدم التعريف الاشتقاقي وبخاصة في الألفاظ المجردة، وبذلك يعيد لفظاً من ألفاظ المعرف في التعريف(استنطقه: جعله ينطق)، وذلك إمّا عن طريق السياق، وإما عن طريق الإحالة. وإذا كانت هذه القضية مرفوضة في التعريف الأرسطي فإنها تعتبر ضرورية في التعريف المعجمي في كثير من الحالات كما في الألفاظ البنائية(في، إذا، ما...)؛ حيث تتحتّم إعادة المعرّف في السياق لمعرفة طريقة تركيبية أو دلالته السياقية. وعن الشرطين الخامس والسادس، فإن استخدام اللفظ السالب في التعريف طريقة معمول بها في المعاجم اللغوية والمنطق الرياضياتي؛ لأن المعجم دائرة مقفلة بحيث يعرف كل ما يحرّف به أو يحيل عليه مما يجعل التعريف بالضد لا يقبل سوى في حدود ضيقة، ومثله اللفظ المجازي، فإن كثيراً من التعاريف تتم بألفاظ مجازية عن طريق التشبيه أو الاستعارة، مما يجعل هذا الشرط أيضاً غير مقبول في التعريف المعجمي. ويعود هذا الرفض إلى أن أصحاب المنطق الأرسطي أصلاً يبعدون التعريف بالمثال أو بالمشابه.

وأما الشرط السابع، فإن المعجم لا يعترف بالحد الأولي غير القابل للتعريف، وإنما يستوي فيه اللفظ المعروف وغير المعروف؛ لأن المعروف عند شخص قد يكون مجهولاً عند شخص آخر ولذلك يجب تعريفه، وهذا يعني أن ما أطلق عليه أصحاب المنطق الأرسطي باللامعرفات كالمعطيات المباشرة للتجربة، وألفاظ الأجناس العليا، واعتبروها أشياء غير قابلة للتعريف لا مفرّ لها من التعريف في المعجم.

ومن هنا يتضح أن أغلب الشروط الأرسطية للتعريف شروط شيئية لا تنطبق سوى على بعض المداخل الخاصة بالأشياء، وهذا يتعارض مع التعريف المعجمي الذي يعرّف الألفاظ بمختلف أنواعها، ويستخدم عدداً لا نهائياً من التقنيات، مناهج ووسائل في تعريفها، فالتعريف المعجمي من هذا المنطق، لا يحتاج إلى شروط خاصة ، بل يحتاج إلى ضوابط عامة لما قد يظهر فيه من نقائص تؤدي إلى القصور والغموض لا فرق في ذلك بين الشيء والاسم.

ب- نقائص التعريف:

إن الغاية الأولى من التعريف المعجمي هي التوضيح، وأي مستعمل للمعجم إنما يبحث عن لسان معرف. هو الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه المعجميون. ويعتبرون كل قصور أو غموض أو إخلال بالمعنى يظهر في التعريف مأخذاً أو

نقيصة يدعوهم إلى وضع قاعدة لتفاديه من خلال ضبط التعريف.(١٨)

إنه على الرغم من أن المناطقة وعلماء الأصول والدلالة والمعاجم* قد أشاروا إلى بعض هذه النقائص، إلا أنها ظلت تخدم التعريف الحقيقي أكثر مما تخدم التعريف المعجمي العام. وهذا ما جعل المعجميين في العصر الحديث يعملون على إبراز هذه النقائص من خلال الدراسات التطبيقية المباشرة للأعمال المعجمية.

وتظهر هذه النقائص والمآخذ في شكل ثنائيات ضديّة أو أحاديات نوجز أهمها هنا، على أن نتتبع آثارها في المعاجم المعاصرة في الفصول اللاحقة.

وقد بدأ الاهتمام بقضايا نقائص التعريف في المعاجم العربية انطلاقاً من القرن الثالث عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي مع أبي الطيب الشرقي الفاسي(١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م في حاشيته على القاموس المحيط (١٩) ثم أحمد فارس الشدياق (١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م) في الجاسوس على القاموس(٢٠)؛ حيث يذكر الشدياق في إشاراته إلى نقائص التعريف: كالتعريف الدّوري وتفسير اللفظ بلازم معناه، وإيراد ألفاظ في التعريف غير مذكورة في مظانها بالمعجم، أو عدم تعريف بعض الألفاظ أصلاً. ويعزو أكثر أسباب هذا القصور إلى اتكال أصحاب المعاجم على المعاجم الأخرى.

ويقول في تعليقه على صاحب القاموس المحيط: "ومنشأ هذا الخلل في القاموس، أن مصنفه كان يرى هذه الألفاظ مفسَرة في الكتب التي نقل عنها فأوردها من دون تفسير، إما لتوهمه أن المطالع قد اطلع عليها قبل مراجعة كتابه، أو أنه يعرفها من سياق عبارته"(٢١).

وقد أصبحت هذه النقائص ماثلة في أكثر المعاجم العربية عامة بل وفي المعاجم الأجنبية أيضاً.(٢٢) وأهم هذه النقائص هي:

١- الشرح الدّوري: وهو أن يضع المعجم تعريفاً للمدخل ثم يأتي إلى ذلك التعريف فيعرفه بتعريف آخر، ثم يعود مرة أخرى إلى ذكر ذلك التعريف الأول: كأن يعرف المدخل(سار) مثلاً، بمشى، ومشى بذهب، وذهب بسار وهكذا.

---

* من ذلك ذهاب أبي جعفر أحمد بن الجزار القيرواني(٣٦٩هـ| ٩٨٠م) إلى انتقاء التعريف الموسوعي في معجمه المختص(كتاب الاعتماد) إلى أن ديسقوريدس لم يذكر طبائع الأدوية وقيمها وأن جالينوس لم يبالغ في ذكر منافعها وخواصها. انظر إبراهيم بن مراد م، س، ص ٢٤.

ولا تكاد تخلو المعاجم من التعريف الدوري، إما مباشرة وإما بواسطة الإحالة؛ كأن يقول: له معنى كذا. وأكثر ما يؤدّي التعريف الدّوري إلى التكرار والترادف الموهوم. وإذا كان يفيد في تشكيل رصيد ترادفي مع مرور الأيام ويقلل من حيرة المستعمل، فإنه كثيراً ما يؤدّي إلى الجهل بالمعرّف وبخاصة إذا كان يحيل على معان بعيدة.

٢- الغموض والإبهام: وهما ضدّ الوضوح والدقّة مما يعتبر الغاية المتوخاة من المعجم. ويتحقق الوضوح من سلامة العبارة وقدرتها على إبراز الدلالة للقارئ الاعتيادي من أقرب طريق. كما تتحقق الدقة من سلامة المعلومات وعدم تناقضها.

ولما كان المعجم اللغوي معجماً عاماً يعنى بعامة المستعملين: مبتدئين وطلاب ومختصين وأشخاص عاديين، بات من الضروري مراعاة هذا الجانب وبخاصة في معاجم الاستعمال الوظيفي.

يقول فرانز جوزيف(franz. J) معلقاً على هذه المسألة"إن التعاريف ليست دائماً غامضة، ولكنها في الغالب صعبة الفهم؛ إنها مسألة على المعجمي أن يتفهمها جيداً"(٢٣).

وتتأتى صعوبة الفهم نتيجة عدّة أسباب تقنية في الغالب، كالصياغة اللغوية للتعريف والمنهج المعتمد والوسائل المساعدة.

٣- السطحية: وتعني عدم التمايز، فيأتي التعريف قاصراً لا يميز المعرّف عن غيره من المعرّفات، كما في تعريف المثلّث مثلاً بأنه: (شكل هندسي) أو الماء بأنه(سائل شفاف)؛ حيث أن هناك أشكالاً هندسية عديدة وسوائل شفافة متنوعة.

ويأتي هذا المأخذ نتيجة توهّم المعجمي لمعرفة القارئ الضمنية للمدخل، فيكتفي بالإشارة إلى أنه معروف، أو أنه"نبت أو نبات أو شجر أو عشب أو بقل أو حيوان أو طائر أو ما أشبه ذلك"(٢٤)، وتظهر هذه السطحية واضحة في كثير من تعاريف المعاجم القديمة وبخاصة عند صاحب القاموس المحيط الذي اتخذ رمزاً هو حرف[م] (٢٥) للدلالة على أن الشيء معروف.

٤- عدم الانتظار: ويظهر هذا النقص في تعريف المداخل المنتمية إلى حقل مفرداتي واحد أو متقارب بأشكال متباينة أو متداخلة، كما في تعريف أيام الأسبوع أو الشهور أو الطيور المغردة مثلاً، كأن نعرّف

الأربعاء بأنه(أحد أيام الأسبوع بين الثلاثاء والخميس) ونعرف الخميس بأنه(اليوم السادس من الأسبوع)، وهذا يجعل الحقل غير واضح مما يبعد التلاحم عن الكفاية المفرداتية، وإن كان عدم الانتظام هذا مفيد من حيث التنويع وإثراء المعجم بصيغ متعددة للتعريف.

٥- القالبية والمحدودية: تترجح التعاريف المعجمية من حيث الصياغة بين ظاهرتي القالبية والمحدودية، فالأولى تمثل التعريف الأقصى الذي يعطي أقصى حدّ من الخصائص الضرورية والكافية حتى يصبح التعريف جامعاً والمسمى على ما هو عليه بصفة مجردة.(٢٦) كما في تعريف المطرقة مثلاً، بأنها(أداة للطرق، وتتشكل من كتلة معدنية فولاذية، بها ثقب(عين) يثبت به مقبض)(٢٧).

والثانية تمثل التعريف الأدنى؛ أي أقل الخصائص الموصلة إلى دلالة المدخل، كما في تعريف المطرقة بأنها(آلة من حديد ونحوه تطرق بها المعادن وتدق المسامير)(٢٨) ففي المثال الأول أعطانا المعجم مجموعة من الخصائص تحيط بالمسمى واكتفى المثال الثاني بأدنى هذه الخصائص وهي(جنس الأداة ووظيفها). ومهما حاولنا وصف أحد التعريفين السابقين بالأحسن أو الأدق لا يمكننا ذلك ما دمنا نصل إلى المعنى المقصود، ومع ذلك يظل التعريف المعجمي مفتوحاً، إذ مهما حاول المعجمي أن يحدد التعريف أو يقولبه في إطار ما، يكون ذلك على حساب مستعملي المعجم.

٦- التعريف بغير المعرّف: كثيراً ما تعتمد المعاجم إلى تعريف المدخل بكلمات غير معرّفة في المعجم أو غير مذكورة أصلاً في متن المعجم مما يجعل التعريف قاصراً. ويرجع هذا النقص إلى كون بعض المعجميين لا يعتمدون في جمع الرصيد المفرداتي على حقول أسر الكلمات لتغطية الثغرات كما قد يرجع إلى اتكالهم على أن تلك الكلمات معروفة أو هي من الحدود الأولية كما يسميها أصحاب المنطق الأرسطي.

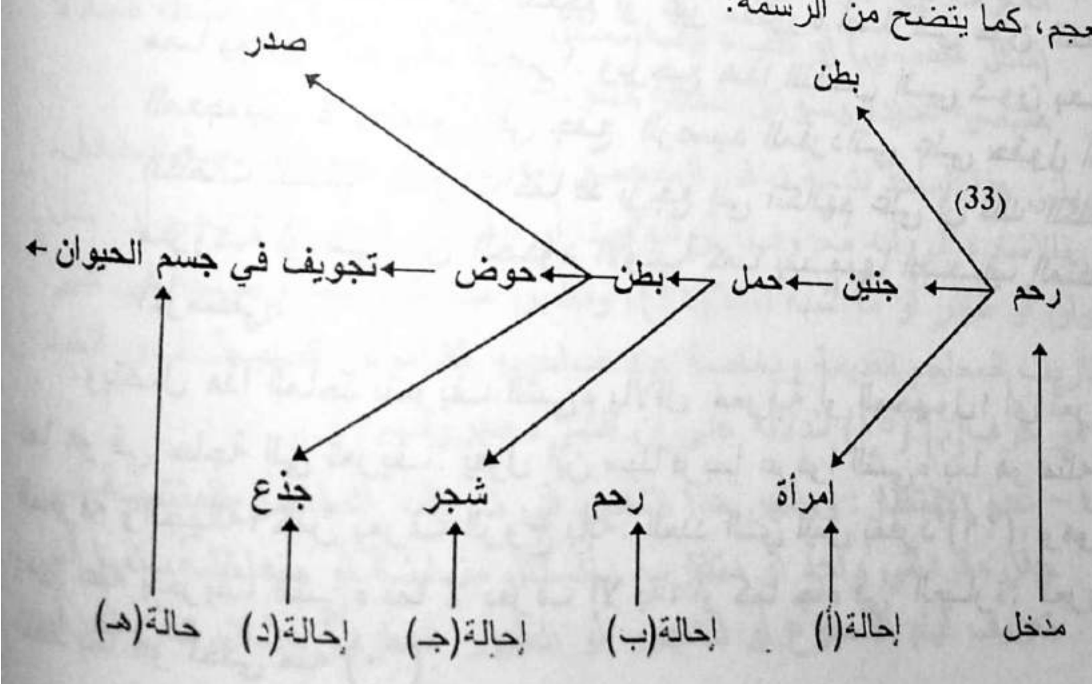
ويتصل هذا المأخذ بتعريف الشيء بالأقل معرفة أو المجهول؛ أي تعريفه بما هو في حاجة إلى تعريف. يقول ابن سينا"فربما عرفوا الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة، كمن يعرف الزوج بأنه: العدد الذي ليس بمفرد"(٢٩)، وهو ما يعبر عنه بتعريف الشيء بما لا يعرف إلا به، أو كما جاء في العبارة: "تعريف اللفظ بما هو أخفى منه"(٣٠).

٧- القصور: ويعني عدم اشتمال التعريف على ما لا يتم إلا به، فيأتي مبهماً أو غير واضح نتيجة اقتصاره على زاوية واحدة من زوايا المعرف أو عدم اختيار الكلمات المناسبة.

ولتلافي هذا النقص تدعو المعجمية المعاصرة إلى قضية الشمول، وهو شمول نسبي يختلف باختلاف المعاجم. ولما كان المعجم اللغوي معجماً عاماً يتأكد هذا الشمول في كل ما يتصل بالمدخل من حيث: النظام اللساني والدلالة الجوهرية والدلالات السياقية بما في ذلك التأثيل والتأريخ. وتتصل بهذه النقطة مسألة تنسيق المداخل وبخاصة الكلمات ذات الألفاظ البنائية التي لا يمكن تعريفها مجردة عن السياق. وتعتبر الشواهد المقيدة والصور والرسوم التوضيحية في حكم السياق.

٨- الإحالة المكرّرة، وتكون الإحالة مقبولة دلالياً في المداخل التي لا يمكن تعريفها إلا بالإحالة على غيرها،(٣١) على ألاّ تكون الإحالة مكرّرة؛ بحيث يحيلنا التعريف إلى تعريف آخر ثم يحيلنا الثاني إلى تعريف ثالث مما يؤدي إلى الدّور.

إن المعاجم عامة تستعين بالإحالات في تعريف المداخل وبخاصة المداخل الجزئية المنتمية إلى مدخل كلي، كما في تعريف السقف بأنه الجزء العلوي من البيت. وكثيراً ما تصبح هذه الإحالات عملية بحث متواصلة لدى القارئ الذي لا يقتنع بتعريف من التعريفات، فينتقل من تعريف إلى آخر باتباع سريان النص المعجمي في سلسلة مفتوحة، كما إذا تتبعنا ما تحيلنا عليه كلمة[رحم](٣٢) في المعجم، كما يتضح من الرسمة:



٩- التنافر وعدم المناسبة: ويكمن التنافر في عدم قدرة التعريف على استيعاب دلالة المدخل، فيأتي التعريف بألفاظ غير مناسبة للمعنى المراد، أو نتيجة ضعف الصياغة التركيبية لنص التعريف؛ ويتصل هذا النقص باللغة الواصفة. ويتم تلافي هذا القصور باختيار الكلمات المناسبة التي تعبر عن المدلول بدقة مع الصياغة المحكمة لنص التعريف. وقد ذهب ابن سينا في هذا إلى القول: "إن اتفق أن لا يوجد للمعنى لفظ يناسب معناه، فليخترع له لفظ من أشد الألفاظ مناسبة"(٣٤). وهذا يؤكد أهمية تحديد المعجم وجعله مسايراً للتطور الدلالي للألفاظ والقدرة على توليد الدلالات والمصطلحات العلمية التي تعبر بدقة عن الدلالات المولدة.

ونخلص من تتبعنا لهذه المجموعة من النقائص التي لا تكاد تخلو منها معظم المعاجم إلى أن المعجم اللغوي يتجاوز الضوابط والشروط القارة، وأن ضابطه الوحيد هو توضيح الدلالة بأسهل تقنية وأوضح صيغة، مما يجعل بعض هذه النقائص نوعاً من الامتياز في المعجم اللغوي، كما هو الشأن في التعريف الدائري الذي يساعد على تتبع المتكافئات من الألفاظ، وعدم الانتظام الذي يؤدي إلى التنوع المريح لدى مستعمل المعجم، كما أن عدم قابلية التعريف، أو لا نهائيته تقدم نوعاً من التشويق للبحث عن آفاق معرفية متجددة في الكشف الحضاري والتعامل الثقافي مع الخطاب التربوي للمعجم.

صيغة التعريف ولغته:

يعتبر التعريف المعجمي خطاباً تربوياً Pedagogique مقتضباً، وهو من الوجهة الفنية والعلمية كبقية الأخطبة التعليمية"ملفوظ على ملفوظ آخر سبق أن تحقق"(٣٥)؛ وهذا معناه أن المعجم في إطاره العام جنس تعليماتي(Didactique)، وأن مجموع المواد التي تشكل مدونته، عبارة عن سلسلة من الأخطبة التربوية، يتشكل كل خطاب من مدخل يمثل وحدة منتزعة من اللسان الطبيعي، ومن تعريف يمثل تحليلاً لتلك الوحدة بلغة طبيعية أو واصفة.

وإذا كان المدخل لا يتعدى الكلمة الفذة، فإن نصّ التعريف-باستثناء التعريف الترادفي- يتجاوز الكلمة الواحدة ليظهر في شكل صيغة تطول أو تقصر، حسب التقنية المستثمرة أو المنهج المتبع، وحسب صنف المعجم المقصود. كما أن لغة

بناء هذه الصيغة تختلف أيضاً تبعاً للتقنية المستخدمة.

إن المقصود بالصيغة(Formule)، هي الهيئة التي يبنى عليها نصّ التعريف المعجمي، لا بالنظر إلى ما يصوغه المعجمي فحسب في ظلّ التقنيات المتبعة ونوع المعجم، بل بالنظر إلى المتكلمين في المجالات المختلفة، وما يصوغه من تعاريف لا تخضع للتقنيات والمناهج التي يعتمدها المعجميون؛ "لأن التعريف ليس فقط تعريف للأشياء الطبيعية، ولكن بالإضافة إلى ذلك فهو تعريف مصاغ من طرف المتكلمين وليس من طرف الفني الذي هو المعاجمي"(٣٦)

ونستنبط من هذا النص أن هناك ازدواجية في صياغة التعريف، السبب الذي يجعله بصيغ متعددة مهما حاول المعجمي أن يلتزم ببنية محددة أو صيغة نموذجية.

وباستقراء تعاريف المدونات المعجمية على اختلاف أصنافها-العربية والأجنبية- يتضح لنا أن هناك عدداً من الصيغ تختلف باختلاف أهداف المعجميين وأصناف المعاجم والمناهج، سواء من حيث الهيئة التي تبنى عليها الصيغة أم من حيث حجم المعلومات أم من حيث البناء اللغوي.

فمن حيث الصيغة التي يبنى عليها التعريف نميز بين ثلاثة أنواع تنبثق من أصناف المعاجم: لغوية وموسوعية ومختصة.(٣٧)

١- صيغة التعريف المعجمي: وتتّصل بالمعاجم اللغوية على اختلاف أصنافها، وتظهر في ثلاثة أشكال يمكن الوقوف عليها من خلال المدخل(ماء):

أ)- صيغة إسمية: [ماء: المائع المعروف](٣٨)

ب)- صيغة ترجمة: [ماء: Eau](٣٩)

جـ)- صيغة عامة: (ماء: ج مياه، سائل عليه عماد الحياة في الأرض، وهو في نقائه شفاف لا لون له، ولا رائحة ولا طعم)(٤٠). و(ماء: سائل عليه عماد الحياة في الأرض، يتركب من اتحاد الأكسجين بالهيدروجين بنسبة حجم من الأول إلى حجمين من الثاني، وهو في نقائه شفاف لا لون له ولا رائحة ولا طعم)(٤١)

٢- صيغة التعريف الموسوعي: وتظهر هذه الصيغة-غالباً- في الموسوعات والمعاجم الموسوعية والقواميس العامة بشيء من

التفصيل والإسهاب. كما في المثال التالي:

(ماء: عنصر طبيعي، أو صلب أو غازي، في حالته النقية عديم اللون والطعم والرائحة، يتجمد عند درجة الصفر ويتبخر عن ١٠٠° تحت الضغط الجوي المعتاد، يزن السنتمتر المكعب من الماء عند الدرجة ٤°م غراماً واحداً...ينحل إلى عنصرين: أكسجين وهيدروجين بنسبة ٢ إلى ١. وتنقسم المياه الطبيعية إلى عدة أقسام.....)(٤٢).

٣- صيغة التعريف المصطلحاتي: وهي صيغة تخص الشيء المعرف في مجال من مجالات المعرفة ولا تتعداه لتميزه عن غيره من المفاهيم الأخرى التي تشاركه في المجال نفسه(٤٣)، وهي صيغة تتعدد بتعدد المجالات ولذلك لا توجد صيغة واحدة للتعريف المصطلحاتي، كما يتضح ذلك من النموذج الآتي: (ماء: [في الكيمياء] جوهر مركب من الأكسجين والهيدروجين، أو "٢ هيد" أ٤٤ أو ماء[في الفيزياء] سائل يتجمد في الدرجة(٠°) ويتبخر في الدرجة ١٠٠° (٤٥).

ومن حيث حجم المعلومات أو المضمون الدلالي للتعريف نستطيع أن نميز بين نموذجين بارزين هما: التعريف الأدنى والتعريف القالبي: (٤٦)

١- التعريف الأدنى(Minimal) وهو التعريف الذي ينحصر في عبارة تمثل الحد الأدنى من الكلمات مع قدرتها على تحديد المعرّف تحديداً كافياً. ويظهر التعريف الأدنى في أشكال عديدة تتداخل فيها كثير من التقنيات، غير أنه يتميز دائماً بخاصية إجمال الخصائص الدنيا للشيء المعرّف وتمييزه عمّا عداه دون الدخول أو الإسهاب في وصف تركيبه واستعماله... إلخ؛ أي أن الهدف من التعريف الأدنى هو أن يكون ملائماً لغوياً وإن كان مجرداً موضوعيا.

٢- التعريف القالبي(Stereotyque) وهو التعريف النموذجي شبه الموسوعي الذي يقدم صورة كاملة عن خواص الشيء وملامحه وأوصافه وكيفيات استعماله، حتى يصبح المعرّف محدداً وواضحاً كالنموذج الصوّري؛ أي أنه يهدف إلى الملاءمة اللغوية والصورة الواضحة في وقت واحد.(٤٧)

ولكي يتسنّى لنا التمييز بين النوعين نقدّم النماذج التالية في تعريف المدخل(مصوّرة):

أ)- جاء في كل من المنجد والمعجم العربي الأساسي:(مصوّرة: جهاز التصوير الشمسي)(٤٨)، (ومصورة: آلة لتصوير الأشياء)(٤٩).

ب)- وجاء في كل من المعجم الوسيط والمعجم العربي الحديث والقاموس الجديد: (مصوّرة: آلة تنقل صورة الأشياء المجسمة بوقوع أشعة ضوئية تنبعث من الأشياء وتسقط على عدسة في جزئها الأمامي، ومن ثم إلى فيلم أو زجاجة فتنطبع عليه الصورة بتأثير الضوء فيه تأثيراً كيميائياً)(٥٠)..

ففي(أ) يكتفي المعجمان بأدنى خاصية يمكنها أن تميز آلة التصوير عن بقية الآلات الأخرى، معتمدين في ذلك على الملاءمة اللغوية، دون الإشارة إلى أجزاء هذه الآلة وكيفية عملها. وهذا التعريف يمكننا أن نطلق عليه التعريف الأدنى، بغضّ النظر عمّا إذا كان كافياً أم لا، وهو تعريف لا يمكننا الحذف منه وإلا أصبح قاصراً كما إذا قلنا(آلة) أو(جهاز) فحسب، كما مرّ بنا منذ قليل عند تعريف المنجد للماء مثلاً.

أما التعريف في(ب) فقد جاء شبه موسوعي، فحدد ما يميز الآلة عن غيرها: (آلة تنقل صورة الأشياء) ثم أورد معلومات حول تكوينها وكيفية عملها؛ أي أن المعجمي هنا حاول أن يقدم لنا قالباً أو نموذجاً يشمل العدد الأقصى من الخصائص والسمات والإجراءات المتصلة بالشيء المعرّف ليصبح صورة ماثلة أمامنا. وهو ما أطلقنا عليه التعريف القالبي، وهو تعريف إذا زادت فيه المعلومات عن الحد الأقصى أصبحت حشواً ونقلته من التعريف المعجمي إلى التعريف الموسوعي.

وتبعاً لهذا التمييز نجد أنفسنا أمام السؤال التالي: أي النموذجين أصلح لتعاريف المعجم اللغوي؟

إن كلا النموذجين نسبيّ؛ فليس هناك صيغة دنيا أو قالبية نموذجية؛ فاستقراء التعاريف الدنيا في المعاجم اللغوية يوقفنا على أن هناك أشكالاً تعريفية مختلفة، وأنها لا تلتزم البتّة بصيغة معينة كما يتضح من النماذج الآتية:

جـ- جاء في كل من المعجم الوسيط والمعجم العربي الحديث والمعجم العربي الأساسي: (الهاتف: جهاز كهربائي ينقل الأصوات من مكان إلى مكان)(٥١). وجاء في القاموس الجديد: (الهاتف: جهاز مصلحة البريد ينقل الكلام بين شخصين بعدت بينهما الشقة، بواسطة الأسلاك البارزة أو الموضوعة في جوف الأرض أو في أعماق البحار)(٥٢).

د- وجاء في كل من المنجد في اللغة والمعجم الوسيط، والقاموس الجديد والمعجم العربي الأساسي: (التلفزيون: جهاز نقل الصور والأصوات بواسطة الأمواج الكهربائية)(٥٣).

حيث نجدها في(جـ) تأخذ بالتعريف الأدنى مرة وبالتعريف القالبي كما في القاموس الجديد مرة أخرى. ثم يعود القاموس الجديد تارة أخرى ليأخذ بالتعريف الأدنى في(د) ومثله الوسيط والحديث في(ب).

وهذا يؤكد أن ليس هناك منهج موحد أو قالب نموذجي كما لا يوجد اتفاق حول الحد الأدنى أو الأقصى للتعريف ففي التعاريف الدنيا(جـ) و(د) يمكن أن يشارك الهاتف أجهزة أخرى لنقل الأصوات كالمذياع والتلفزيون مثلاً. كما أن التعريف القالبي الثاني تبدو فيه ثغرات واضحة كالاتصال اللاسلكي والأقمار الصناعية ونحوها، وينطبق هذا القول على التعريفين في كل من(د) و(ب). ونستنتج من هذا أن المعجم اللغوي لا يقر نموذجاً معيناً، بل يظل متأرجحاً بين النموذجين الأدنى والقالبي، ساعياً نحو تأسيس نموذج ثالث مفتوح ينتهي عندما يبدأ التعريف الموسوعي.

أما من حيث لغة التعريف فإن المعاجم عامة تستخدم نوعين من اللغة؛ لغة طبيعية(Naturelle) عادية، وهي"لغة قوم بعينهم خلافاً للغة المصنوعة التي تختلف لتسهيل الاتصال البشري"(٥٤)، وتظهر هذه اللغة المصنوعة في الاستعمال اليومي بين الناس وفي وسائل التبليغ المعتادة. وكثيراً ما يستعين المعجم في تعريف بعض المداخل باللغة الطبيعية وفق السياق المعتاد، كما في نحو: (ركض: ركض الفرس؛ عدا مسرعاً)(٥٥)، و(النصف: هل تريد تفاحة؟ لا نصفاً)(٥٦). ولغة واصفة(Metalanguage) وهي"لغة تقعيدية واصفة تستخدم لوصف اللغة الطبيعية"(٥٧)، وتجنح هذه اللغة نحو خلق مصطلحات وطرق للتعبير لتسهيل الاتصال.

وأكثر ما تعتمد المعاجم على هذه اللغة الواصفة لتعريف المداخل، باعتبارها لغة العلوم الغنية بالمصطلحات العلمية والتعابير التقنية. ومن أمثلتها في المعجم:

(ليس: كلمة تدل على نفي الحال)(٥٨)، و(النصف: أحد جزئي الشيء، المساوي للجزء الآخر، ج أنصاف(٥٩).

ويتضح من الأمثلة المذكورة أن اللغة الواصفة تبدو مغلقة وغير مفهومة من لدن القارئ العادي، ومع ذلك تعتبر السبيل الوحيد القادر على توضيح الدلالات الجوهرية لأكثر المداخل؛ لأن التعريف بالمرادف أو بالمثال والشاهد ونحو ذلك- على الرغم من أنه ينتمي إلى اللغة الطبيعية- يظل قاصراً عن توضيح كثير من الدلالات. ومن هنا نجد المعاجم تسلك طريقاً وسطاً بين اللغة الطبيعية واللغة الواصفة، فتدعم إحداهما بالأخرى.

□□

□ *إحالات وتعليقات:*

١- فاخوري، عادل(١٩٨١): م، س، ص ٥٠ .

٢- Galisson , R Dictionnaire de Didactique des Langues. Hachette, 1976, Paris. P141

٣- -Dubois, J. et Autres. OP Cit P136

٤- نجيب محمود. زكي: م، س، ص١١٨.

٥- م. س، ن، ص ١٢٧.

٦- النشار، علي سامي. م، س، ص ٣٠٣

٧- نجيب محمود، زكي: م، س، ص ١٣١

٨- الشنيطي: محمد فتحي، المنطق ومناهج البحث، دار الطلبة العرب. ١٩٦٩، ط١، بيروت ص ٧١.

٩- -Weinreich, U. OP Cit P70

١٠- الودغيري، عبد العلي، م، س، ص ٢٩٤.

١١- -Rey- Debove.. J Ledomaine du Dictionnaire, Language. OP. Cit P11

١٢- نجيب محمود، زكي، م، س، ص ١٤٢.

١٣- انظر التمهيدي، مبحث أنواع النظريات.

١٤- فهمي زيدان، محمود م، س، ص ١١.

١٥- انظر تفصيل هذا في: ابن سينا(البرهان) ص ٢١١، وزكي محمود م، س، ص ١٤٣، والشنيطي م، س، ص ٧٠، وتريكو، مس، ص ١١٥ .

١٦- نجيب محمود. زكي: م، س، ص ١٤٥.

١٧- بدوي، عبد الرحمان، المنطق الصوري والرياضي. مكتبة النهضة المصرية. ١٩٦٢. ص ٨١.

١٨- Hausmann, J La Definition est - elle utile? La definition. OP. Cit. P225-

١٩- الشرقي، محمد بن الطيب. إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس. ت/ عبد السلام الفاسي والتهامي الراجي. وزارة الأوقاف ١٩٨٣. الرباط. وليس ذلك معناه أن الدراسات العربية القديمة كانت خلواً من الإشارة إلى نقائص التعريف، وإنما القصد هو أنها ظلت محصورة إلى جوانب ولم تعمم. فالدرس المعجمي العربي لم يخل عبر مساره الطويل من القراءات النقدية للمعاجم، دراسة وشرحاً وتصحيحاً ونقداً، وليس أدل على ذلك من ظهور عشرات المتابعات النقدية الجادة والمعاجم الاستدراكية الهامة. من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

الاستدراك على العين لابن دريد(٣٢١هـ)، كسر الناموس في نقد القاموس لفخر الإسلام عبد الله الحسني الزبيدي اليمني(ت ٩٧٣هـ)، بهجة النفوس في المحاكمة بين الصحاح والقاموس لبدر الدين القرافي(ت١٠٠٨هـ).

٢٠- الشدياق، أحمد فارس. الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب ١٢٩٩هـ. القسطنطينية.

٢١- م، س، ن، ص ٣٤٩.

٢٢- Hausmann. J OP. Cit P225-

٢٣- Ibid. P22-

٢٤- الشهابي، مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. ط٢/ ١٩٦٥. دمشق ص ٣٧.

٢٥- الفيروز أبادي م، س، ص المقدمة ص ٤.

٢٦- Martin. R. OP. Cit P89-

٢٧- Petit Robert OP. Cit P1159-

٢٨- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص ٧٩٢.

٢٩- ابن سينا(١٩٦٠): م، س، ص ٢٥٩.

٣٠- الغزالي، معيار العلم، م، س، ص ٢٠٣.

٣١- Lehmann. A de Delinition a` de Finition J-adefinition OP. Cit P208-

٣٢- Ibid P214-

٣٣- انظر هذه الإحالات من خلال المدخل(رحم) وما يحمل عليه في المعجم العربي الأساسي ص ٥١٢.

٣٤- ابن سينا(١٩٦٠): م، س، ص ٢٥٩.

٣٥- Dubois, J et Cl: Intruduction a` la lexicographie le Dictionnaire. Paris, Larousse 1971 P49

٣٦- R OP. Cit P87

٣٧- -Dubois, J et Cl. OP P87

٣٨- لويس، معلوف. (المنجد): م، س، ص ٧٨٠.

٣٩- إدريس، سهيل وعبد النور، جبور. المنهل. دار العلم للملايين. المؤسسة الوطنية للكتاب. ط ١١/١٩٩٠ الجزائر ص٣٥٦.

٤٠- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص ١١٦١.

٤١- الجر، خليل(لاروس): م، س، ص١٠٥٢.

٤٢- عبد الواحد، أنور محمود. المعجم الهندسي. دار الشروق ١٩٧٣، القاهرة. ص٣٣٠.

٤٣- -De Besse. B La definition terminologique. La definition OP. Cit P255

٤٤- عبد الواحد، أنور محمود(المعجم الهندسي): م، س، ص ٣٣٣.

٤٥- م، س، ن.

٤٦- -Martin. R OP. Sit P88

٤٧- -Ibid. P89

٤٨- لويس، (المنجد): م، س، ص ٤٤٠.

٤٩- (م، ع، ت، ث، ع)، الأساسي: م، س، ص ٧٥٧

٥٠- مجمع اللغة العربية الوسيط ٨٧. انظر: الأساسي ص ١٢٥٢ والحديث(لاروس) ص ١٢٣٧.

٥١- الجر، خليل(لاروس): م، س، ص ١١٢٤.

٥٢- ابن هادية وآخرون، القاموس الجديد، م، س، ص ١٢٦٦.

٥٣- مجمع اللغة العربية، الوسيط، م، س، ص ٦٤. والأساسي ص ٢٠٢

٥٤- البعلبكي، منير. م، س، س، ص ٣٢٦.

٥٥- (م، ع، ث، ع) الأساسي، م، س، ص ٥٤٧.

٥٦- -Larousse Maxi Debutents. OP Cit P241

٥٧- البعلبكي، منير. م، س، ص ٣٠٦.

٥٨- الجر، خليل، م، س، ص ٣٠٦.

٥٩- م، س، ن، ص ١٢٠٨.

□□

الفصل الثالث

بنيـــة مـــادة المعجـــم

وحـدة التعريـف:

يعدّ تحديد وحدة التعريف من أهم المسائل المبدئية في العمل المعجمي، وبخاصة في قضية التعريف؛ لأنها هي الوحدة الأساسية الصغرى التي يحرص المعجمي على إيجاد مكافئات لها؛ أي تعاريف تضع لها صورة في ذهن المتلقي.

وقد اصطلح على تسمية هذه الوحدة في الدراسات المعجمية بالمدخل(.I Entrec)، وقد تسمّى الوحدة المفرداتية(Unite Lexicale) وهي عبارة عن"صيغة لغوية مستقلة تصحّ أن تقع مفردة برأسها في المعجم، أي مدخلاً معجمياً"(١)، والمدخل في ضوء هذا التحديد هو البند الواقع في رأس المادة المعجمية؛ أي الكلمة المراد تعريفها. وهنا يجب أن نطرح السؤال التالي: هل المدخل هو الكلمة المفردة، باعتبارها الوحدة الدلالية في اللسان، أم هو شيء آخر؟ إننا نميّز في اللسانيات الحديثة بين عدّة مستويات في التسلسل اللغوي؛ فقد قسّم نيدا(Nida) الوحدة الدلالية إلى أربعة أقسام هي: التركيب، الكلمة، الصرفَة، الصيتة(٢). وهناك تقسيم آخر خماسي يشمل الأقسام التالية:

١- تركيب(Syntagme): وهو المدخل الذي "يتشكّل من مجموعة من الصرّفات ويمثّل وحدة مستقلة"(٣)، وهي العبارة الأكبر من كلمة، والتي تمتلك عناصرها معاني حرفية غير مقصودة، ومعنى غير حرفي هو المقصود، كما في المثل العربي:(ضرب كفاً بكف) بمعنى: (تحير)، أو(لعب بالنار) بمعنى(غامر). ويشمل هذا القسم كل العبارات الاصطلاحية المسكوكة والتراكيب الجاهزة(Expression) ذات

التركيب الثابت، بحيث يساوي معناها مجموع كلماتها.(٤)

٢- الكلمة(Mot)* : وهي أمّ المداخل المعجمية، وأكثر ما تظهر في هيئة "عنصر لساني دال مشكّل من وحدة أو وحدات صوتية صغرى"(٥). وقد عرّفها تمام حسان بأنها:

صيغة ذات وظيفة لغوية في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد أو تحذف، أو تحشّى، أو تغيّر من وضعها، وترجع في مادتها غالباً -في اللغة العربية- إلى أصول ثلاثية، وقد تلحق بها زوائد"(٦) وبهذا فهي تعتبر الوحدة الأساسية من وحدات المعجم.. الأكبر منها والأصغر منها.

٣- الصرّفة: (Morpheme)، ويتّصل بالمعاني الصرفية، وهو "أصغر وحدة لغوية مجردة ذات معنى"(٧)، يمثل جذر الكلمة، وتدرج ضمنه كل الوحدات المجردة لجذور الكلمات، مثل حروف المعاني(هل، إذا، الباء الجارة...)، والضمائر المتّصلة والمنفصلة، وعلامات الإفراد والتثنية والجمع والرموز الدالة والسوابق والأواسط واللواحق. والصرّفة على خلاف المقطع(Syllabe)؛ لأن المقطع لا يحمل أي معنى، كما في المقطعين من كلمة علم[عل+ م]. ويختلف عن الكلمة في كونه جذراً مجرداً، بينما الكلمة قد تتكوّن من صرفتين أو أكثر كما في كلمة(برمائي) مثلاً* .

٤- الصيّتة: (Phoneme) وهي أصغر وحدة مجردة من المعنى يمكن الوقوف عليها في السلسلة الكلامية، وتعرف بأنها "أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني"(٨) والعنصر

---

* يختلف اللفظ(Lexie/ Vocable) عن الكلمة في أنه قد يكون دالاً أو غير دال على معنى، فـ[تكب] لفظ و[كتب] لفظ وكلمة ولا يجوز العكس.

* تشمل الوحدة الصرفية أو الصرّفة (Morpheme) عدّة مصارفات(Allomorphes) من اهمّها:

- المصارف الجذري.
- المصارف البديل.
- مصارف التثنية أو الجمع.
- المصارف الإعرابي
- المصارف الظرفي
- مصارف زمن الفعل

ومن أمثلة المصارف البديل Allomorphe، الميم للدلالة على الجمع في(هم) والكسرة للدلالة على المؤنثة المخاطبة في(أنتِ).

الصّيتي نوعان: قطعي(Segmental) ويشمل الصوامت والصوائب التي يختلف عددها من لسان إلى آخر. وفوقطعي، (Suprasegmental) ويشمل النبرات والأنغام والفواصل(٩). ومن أمثلة القطعي الصّيتة(ن) التي تجعلنا نميز بين(فتح) و(فتن)، وكالحركات التي تلحق بالتاء المتحركة للدلالة على المتكلم مع الضمّة وعلى المخاطب مع الفتحة وعلى المؤنثة المخاطبة مع الكسرة. أما الفوقطعي فيظهر في نبرات الكلام الفعلي غالباً مما يجعل المعجم لا يعنى به.

٥- الصوت(Son)، وهو كل أثر سمعي ينتجه تذبذب الهواء في الجهاز الصوتي في كلام عادي يحدثه المتكلم، ويمثل الوحدة الصغرى القابلة للتجريد من سلسلة أصوات، ويعرف بالصوت اللغوي(١٠). ولكل صوت لغوي مخرج خاص به، وصفات يتميز بها. وقد تكون له مصاوِتات(Allophones) متبادلة الصفة في بعض الحالات كما في تحوّل النون من الترقيق إلى التفخيم أو إلى ميم في نحو(منبعث= ممبعث)، كما يكون له محرف(Grapheme)؛ أي وحدة البنط الكتابي للحروف الهجائية.(١١) وتعرف الوحدة الصوتية النوعية بالصيتة(Phoneme) والوحدة الصوتية العددية بالصوتة(Phone).

ويتضح من هذا التقسيم أن الوحدة المفرداتية المعبّر عنها بالمدخل المعجمي تختلف عن الكلمة من حيث تحديدها الصرفي المحض؛ إذ أنها تمتاز بخصائص إضافية قد لا توجد في بعض الكلمات، وذلك لتشمل كل أنواع الوحدات المعجمية على اختلاف أنواعها بما في ذلك التراكيب الجاهزة والصرّفات والصّيتات والرّموز اللسانية ومن هنا جنح المعجميون إلى استعمال مصطلح المدخل (I, entree) عوض الجذر أو الكلمة أو وحدة التعريف أو الوحدة المفرداتية.

أنواع المداخل:

يعتبر المعجم ديواناً جامعاً لكل أنواع الرموز الدالة على اختلاف بنياتها وأصنافها ودلالاتها وهذا يعني أن البحث في أنواع المداخل المعجمية لا ينفكّ عن تتبع هذه الأنواع من حيث البنية الشكلية، والصنف المفرداتي وعلاقة الدال بالمدلول.

١- من حيث البنية: إن استقراء أنواع المداخل من حيث البنية في أي معجم من المعاجم لا تكاد تخرج عن البنيات الثلاثة التالية: (١٢)

١)- مداخل بسيطة، وهي المداخل التي تظهر مجردة عن غيرها ومستقلة بنفسها صرفياً، وهذه لا يمكن أن يدلّ جزء منها على معنى، وتدرج تحت هذا النوع الأصناف الثلاثة الأخيرة من الأقسام السابقة، أي الكلمات المجردة والصرفات والصيّتات والأصوات والرّموز الرياضياتية والكيميائية غير المركّبة وعلامات الترقيم ونحوها.

ب)- مداخل مركبة: وهي المداخل التي تمزج فيها وحدتان لتعطي دلالة واحدة. وتتضمّن هذه الأنواع من المداخل كل المركّبات كالمركب المزجي والإضافي والمنحوتات والمقتطعات التي لا يتجاوز تركيبها عنصرين.

جـ)- مداخل معقّدة، وهي المداخل التي تتشابك في تشكيلها مجموعة من الوحدات والعناصر، تعطي في مجموعها دلالة واحدة، وتشمل العبارات المسكوكة والمصطلحات العلمية المعقّدة التركيب والمقتطفات التي تتجاوز وحداتها الإثنتين والمنحوتات ونحوها.

وتوضيحاً لهذه الأنواع نقدم الجدول الآتي: [انظر: جدول أ].

بنية المدخل	تحديده	مثاله
بسيطة	مفردة لا تتجزأ، ولا يدل جزء منها على معنى آخر.	- كتاب، خرج، في.... -[ل]: صوت لهوي.../ حرف جر../ حرف ابتداء.../ رمز للتر في مقاييس السعة. -[م]: رمز للمتر. -[+]: رمز للدلالة على الزيادة. -[ـُـ] الضمة: علامة صائت الرفع.

بنية المدخل	تحديده	مثاله
مركبة	مفردة تتشكَل من وحدتين لتدل على معنى واحد.	– قوس قزح – رأسيات الأقدام – برمائي، ابن عرس –ق. م: قبل الميلاد – سم: سنتمتر – م٢: متر مربع
معقدة	مفردة مركبة من عدّة وحدات يدل مجموعها على معنى واحد.	– أم أربعة وأربعين – ثاني أكسيد الكربون – ضرب كفا بكف: تحير –(م، ع، ت، ث، ع): المنظمة العربي للتربية والثقافة والعلوم.

٢– من حيث الصنّف: يصنف المعجميون الرصيد المفرداتي صنفين أساسيين؛ ألفاظاً عامة وألفاظاً خاصة:

أ)– الألفاظ العامة: ويقصد بها الألفاظ المشتركة التي تتعدّد دلالاتها بتعدّد الأسيقة التي توضع فيها، وتشمل الأفعال والألفاظ البنائية والأسماء النكرات والصفات؛ أي ما شاع في جنس موجود أو مقدر. (١٣) وتنقسم الألفاظ العامة إلى قسمين:

– ألفاظ لغوية عامة، وتدرج تحتها كل مفردة، اسماً أو فعلاً أو رابطاً تتغير دلالته بتغير السياق.

– مصطلحات خاصة، وهي مفردة خصّها الاستعمال في مجال من مجالات العلم أو الفنّ أو الصناعة. وللمصطلحات خصوصيات تميزها عن الألفاظ اللغوية من أهمها:

١– أن كثيراً من المصطلحات تظلّ محصورة لدى طائفة من العلماء في مجال من مجالات الاختصاص، وتكون محدودة الانتشار، ولا تدخل المعجم اللّغوي إلا نادراً وبخاصة إذا كان ذلك الاختصاص بعيداً عن الواقع العملي؛ أو محصوراً في فئة اجتماعية أو حرفة بعينها.

٢- أن كثيراً من المصطلحات لا تعمّر كثيراً، بل سرعان ما تتغير دلالتها نتيجة التطوّر العلمي والتقني السريع.

٣- أن هذه المفردات ذات ارتباط بالمصطلحاتية، باعتبار أن أكثرها ذو صبغة عالمية، تدخل فيه كثير من الألفاظ الأعجمية من ألسن مختلفة، وهذه الخاصيات تستوي فيها كل المعاجم، عربية أم أجنبية.(١٤)

ب)- *الألفاظ الخاصة أو الأعلام: والعلم كما يعرّفه النجاة: "اسم يعيّن مسمّاه مطلقاً"(١٥) والمقصود بذلك علم العين لا علم الجنس؛ أي ما"يختصّ شخصاً بعينه لا يشاركه فيه غيره"(١٦) ويشمل هذا الصنف أسماء الناس والملائكة والبلدان والمدن والمواقع الجغرافية والمؤسسات والمنظمات والأنهار والبحار والجبال المعيّنة، والآثار العمرانية والكتب ونحوها من أسماء الأعيان.*

وتمثل الأصناف الثلاثة المذكورة، -الألفاظ اللغوية والمصطلحات العلمية والأعلام- ثلاثة حقول متباينة تظهر في أنواع مختلفة من المعاجم اللغوية والمعاجم المختصّة والموسوعات.

ولما كان المعجم اللغوي أشمل هذه المعاجم فإنه كثيراً ما يتضمّن، إلى جانب الألفاظ اللغوية العامة، بعض المصطلحات العلمية ذات الاستعمال الواسع. أما بالنسبة إلى الأعلام فقد ذهب أغلب المعجميين(١٧) إلى أنه ليس من طبيعة المعجم اللغوي أن يهتمّ بأسماء الأعلام المعينة وإنما مكانها المعجم المختصّ أو الموسوعة.

وكانت الظاهرة العامّة منذ ظهور معجم العين للخليل بن أحمد(ت ١٧٥هـ) أن تختصّ المعاجم اللغوية بالألفاظ العامّة، دون الأعلام. وليس هذا معناه أن أصحاب المعاجم العربية القديمة لم يهتمّوا بالأعلام في معاجمهم اللغوية، بل إن الاتفاق العام كان يقتضي ذلك، وإن كنّا نجد اهتماماً متفاوتاً من معجم إلى آخر، ومن عصر إلى آخر. فقد أدخل صاحب الصحاح ٧٠ علماً، وصاحب لسان العرب ٤٦٠ علماً، من أسماء الأشخاص والقبائل والمواضع وغيرها. غير أن هذه النسبة لم تكن لتنفي القاعدة المتفق عليها.

ولعل الفيروز أبادي(٨١٧هـ/ ١٤١٤)، كان أول من حاول كسر تلك القاعدة ليثبت في معجمه القاموس المحيط ١٤٠٠ علم(١٨)، ولعل إطلاق مصطلح القاموس على معجمه يبرّر- نسبياً ما ذهب إليه وهو الدلالة على الشمول والموسوعية.

وقد رفض هذا الاتجاه أكثر الدارسين للمعجم العربي. ففي القرن الثاني عشر الهجري أنكر ابن الطيب الشّرقي الفاسي(١١٧٠/ ١٧٥٦م) على صاحب القاموس المحيط إدراج أسماء الأعلام في معجمه، يقول: "على أنه كان في غنية عن التعرّض لهؤلاء الأعلام الذين اختصّهم بالتصنيف حفاظ الإسلام، وفرّقوا بين ماله من الكنى والأعلام.."(١٩)، كما عارض ذلك بشدة أحمد فارس الشدياق(١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨). جاء في النقد الرابع عشر من كتاب الجاسوس: "ومما ذكره من أسماء الأعلام مما موضعه غير كتب اللغة قوله في(كهف): وأصحاب الكهف: مكسلمينا، أمليخا، مرطوكش، نوالس، سلينوس، بطنيوس، كشفوطط..."(٢٠) وقد أيّد هذه الوجهة كل المعجميين المحدثين. فأشار بطرس البستاني(١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م) في معجمه محيط المحيط إلى أنه حذف منه أسماء الأعلام الدالة على"البقاع وأسماء الأشخاص والقبائل، وأبقى بعض الألقاب وأسماء الفرق"(٢١)، وذهب الأب لويس معلوف(١٨٦٧/ ١٨٤٦م) في معجمه المنجد في اللغة الصادر سنة ١٩٠٨ منذ البداية إلى تخصيصه بألفاظ اللغة، ثمّ ألحق به فردينان توتل سنة ١٩٣٠ ملحقاً خاصاً بالأعلام، وكذلك فعل أحمد رضا في متن اللغة الصادر سنة ١٩٥٨.

أما المعاجم المجمعية، فقد نصّ المعجم الوسيط منذ البداية على إهمال الأعلام. يقول إبراهيم مدكور في مقدمته: "وقد أغفل المجمع في هذا المعجم منذ البداية ملحق الأعلام الذي أشرنا إليه من قبل، وقصّر همّه على اللغة، قديمها وحديثها"(٢٢).

وقد حذت هذا الحذو أغلب المعاجم المعاصرة الصادرة ابتداء من الستينيات من هذا القرن، كالرائد لجبران مسعود، والمعجم العربي الحديث لخليل الجرّ، والقاموس الجديد للطلاب لابن هادية وآخرين، والمحيط/ معجم اللغة العربية الصادرة سنة ١٩٩٣، وهذا باستثناء المعجم العربي الأساسي الذي كان يهدف منذ البداية إلى جعله قاموساً شبه موسوعي، باعتباره موجهاً إلى غير الناطقين بالعربية. جاء في مقدّمته: "وللمعجم سمة موسوعية محدّدة، فهو يتناول عدداً من المصطلحات الجديدة، الحضارية والعلمية والتقننية، ويتعرّض في إيجاز إلى طائفة كبيرة من أسماء الأعلام..."(٢٣).

ويبدو هذا الاتجاه محبذاً حتى لدى المعجميين الغربيين. ففي المعاجم الفرنسية نجد معجم لاروس الصغير(Petit Larousse) يضع قسماً للغة وآخر للأعلام ضمن مجلد واحد، ومعجم روبير الصغير(Petit Robert) يضع مجلدين

يخصّ أحدهما بالألفاظ اللغوية، والثاني للأعلام، ويخصّ كيّي(Quillet) معجمه بالألفاظ اللغوية.

وتشير هذه المعاجم-وغيرها- منذ البداية إلى أنها لا تذكر أسماء الأعلام في صلب معجم اللغة إلا ما كانت له صلة اشتقاقية أو صفة أو استعمل استعمالاً مجازياً(٢٤). يقول آلان راي(Alain Rey): "أما مشتقات أسماء الأعلام من أماكن وأشخاص فلا يؤخذ منها إلا ما كان له صلة بألفاظ اللغة"(٢٥) ويصرّح جان ديبوا Jean Dubois بأن"معاجم اللغة قد اتخذت قاعدة لها، وهي أن تبعد أسماء الأعلام عندما يكون مرجعها شيئاً معيناً. أو شيئاً وحيداً: أشخاصاً أو مدناً أو أقاليم، ولكنها تدخل إلى مدوّنتها مشتقات الأسماء الخاصة التي تجرّد من مرجعيتها الشخصية... فالمعاجم توجد فيها كلمة(باريسي Parisien)، وليس(باريس Paris)، ولكن ليس نادراً أن تظهر بعض التناقضات"(٢٦).

والمقصود بالتناقضات التي يشير إليها ديبوا في هذا النصّ، هو ما يظهر في بعض المعاجم التي تأخذ بالقاعدة السابقة، من أعلام ويبدو لي أن سبب التناقص يعود إلى أن الحاجز والموجود بين العلم العيني وعلم الجنس يظل قابلاً للتداخل وبخاصة بالنسبة إلى علم الجنس المقدر كما يسمّيه النحاة،(٢٧) مثل(شمس وقمر)، حيث كلمة(شمس) موضوعة للكوكب النهاري، وهو عينه المعروف لدى كل الناس، ومع ذلك تقدّر شموس وأقمار ليدخل في حقل الألفاظ العامة. ولعل هذا ما دعا الباحثة جوزيت راي إلى القول: إن معاجم اللغة تبعد الأعلام مبدئياً، ولكن مجال الحدود بين ما هو علم، وما هو اسم عام منطقة هشّة"(٢٨).

ومن الأمثلة على عدم وضوح الحدود بين العلم العيني وعلم اسم الجنس ما نلحظه من أعلام في بعض المعاجم اللغوية التي تأخذ بالقاعدة السابقة. من ذلك: إفريقية، أمريكا، القاهرة، النيل، الأخشيد الأناضول هاروت...(٢٩) ومن ذلك العلاقة الاشتقاقية في(تجاحظ) حيث يذكر المعجم(عمر بن بحر المتوفي سنة ٢٥٥هـ)(٣٠).

وفي المعجم الفرنسي لاروس الصغير نجد إثباتاً للعملات كالفرنك(Franc) والدولار(Dollar)(٣١)، ويثبت معجم روبير الصغير في القسم اللغوي أسماء المنظمات مثل: منظمة الأمم المتحدة(O.N.U) والقوات الفرنسية الخارجية(F.F.I).

٣- من حيث علاقة الدّال بالمدلول: شغلت قضية علاقة الدّال بالمدلول حيّزاً كبيراً في أبحاث الفلاسفة والمناطقة والنحاة واللغويين القدماء.

ولم يسلم المعجميون المعاصرون من النظر في هذه القضية، فحتى وإن كانت الدراسات اللسانياتية الحديثة قد استقرت على أن هذه العلاقة اعتباطية تعارفية في جوهرها(٣٣)، فإن المعجمي يجد نفسه مضطراً -ولو منهجياً- إلى تحديد نوعية هذه العلاقة بالنسبة إلى أنواع الكلمات ليختار المنهج المناسب لتعريفها.

ذلك أن شكل المدخل وصنفه وعلاقته بمعناه من مستلزمات التعريف، ويتَفق علماء اللغة المعاصرون وكذا المعجميون، على أن الكلمات على اختلاف أنواعها بالنظر إليها من هذه الزاوية لا تخرج عن نوعين(٣٤):

*أ)- **كلمات شفّافة** Transparent: وهي الكلمات المحاكية ذات الجرس المعبّر؛ أي تلك التي بينها وبين دلالتها علاقة طبيعية، وقد سماها القدماء(حكاية الصوت) أو الكلمات المحاكية(٣٥)؛ أي ما يعرف في العصر الحديث بنظرية(Bow- Wow)، وتتصف هذه الكلمات بكون شكلها الخارجي الصوتي يوحي بشيء من معناها كما في الكلمات: [أزيز، خرير، طق، غليان..]. وعلى الرغم من أن الدارسين العرب القدماء قد بتّوا في عدم جدوى نظرية المحاكاة على أنها ليست من الدرس اللغوي وأن بحثها في الأصول فضول(٣٦)، إلا أنها قد وجدت اهتماماً من لدن بعض المحدثين في الغرب، وكان العالم الألماني هوردر(Horder) من بين المدافعين عنها(٣٧).*

كما حاول فارس الشدياق أن يطبّق هذا الاتجاه لتفسير المعنى المعجمي للمفردات معتمداً على المبادئ التالية:(٣٨)

- أن أصل المعنى المعجمي هو حكاية الصوت الطبيعي.
- أن للحروف قيمة دلالية خاصة تختلف من حرف إلى آخر.
- أن الأصل في بنية الكلمة العربية هو الثنائي أو المضاعف أو مقلوبة أو ما يزيد عليه.

غير أن هذه الوجهة لا تستقيم دائماً، نظراً لعدّة اعتبارات أشار إليها علماء اللغة(٣٩)؛ منها أنها لا تشتمل سوى على بعض الألفاظ من الثروة المفرداتية الهائلة، كما أنها تؤدّي إلى تأويلات ميتافيزيقية تبعد عن البحث اللغوي الوصفي، بالإضافة إلى أنها عاجزة أمام الألفاظ المعتمة. وهذا ما دفع بعلماء اللغة المعاصرين إلى إخراج مثل هذه الموضوعات من مناهج علم اللغة.

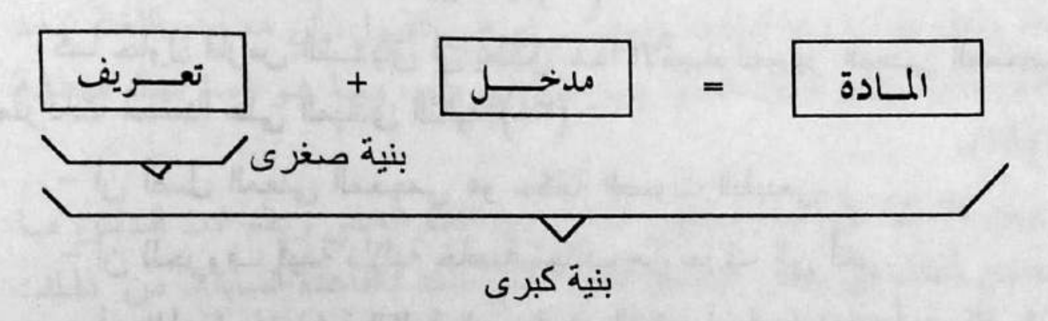
ب)- كلمات معتمة(Opaque): وهي الكلمات التي لا يدلّ شكلها الصوتي،

أو صياغتها الصرفية–من بعيد أو قريب– على معناها. ويمثل هذا القسم أكبر نسبة من كلمات اللّسان في كل اللغات العالمية كما في نحو[حرية، رجل، أرنب، هاتف...]. وترتبط دوال هذه الكلمات بمدلولاتها ارتباطاً رمزياً اصطلاحياً. وطبيعة هذه الكلمات تفسّر لنا اجتماعية اللغة واصطلاحيتها؛ إذ الأصل في تعريف الشيء يستدعي إحضاره، فتكون الاستعاضة بالأشياء عن الكلمات.

ولما كان هذا المطلب غير متيسّر دائماً من الناحية العلمية، وقد يستحيل كما هو الشأن في الكلمات المجرّدة والمفاهيم الاصطلاحية(٤٠)، أصبحت الكلمات هي السبيل الوحيد للتواصل، وأصبح التعريف تبعاً لذلك أمراً ضرورياً آنياً أو تطوّرياً، نتيجة حركية اللّسان وما يطرأ على الألفاظ من تغير دلالي عبر الزمن.

مستويات التعريف:

يتشكّل المعجم بما هو خطاب بيداغوجي من مجموعة من المواد(Articles) المتسلسلة، وفق ترتيب معيّن، وتؤلّف كل مادة وحدة جزئية شبه مستقلة من وحدات مدوّنة المعجم. وتتألف هذه المادة من عنصرين أساسين هما المدخل والتعريف وهي تمثل البنية الكبرى ويمثل التعريف البنية الصغرى كما هو مبين في الشكل التالي: (٤١)



حيث تضم البنية الكبرى، كلاً من المدخل(I. Entree) والتعريف(La defintion) فيمثّل المدخل سؤالا، وكل ما يأتي بعده بمثابة أجوبة له؛ أي أنه في أي تحليل نصي، المدخل مبتدأ وكل ما يتلوه أخبار له، وهذه الأخبار ترد في نصّ التعريف في شكل معان متتابعة، منفصلة بعضها عن بعض بواسطة أرقام أو عارضات، ويكون تتابعها حسب علاقة دلالية أو تاريخية، أو منطقية، أو بحسب تواتر اللغة الواصفة، مشكّلة بذلك تتابعاً من المستويات. وكما يقول جان وكلود ديبوا(J. et C. Dubois): (٤٢) إن تعريف الكلمة يتحقّق بإعطاء عبارة معادلة، إما دلالياً وإمّا ترادفياً(٤٢).

وكثيراً ما تتفاوت قيمة المعاجم اللغوية في مستويات التعريف التي تظهر في شكل طبقات ثقافية يتجلى فيها نشاط المعجمي إبلاغياً وحضارياً، حسب نوعية المعجم وحسب الهدف الذي يصبو إلى تحقيقه.

ويتأكد في هذا السبيل أن"تعريف المدخل شيء معقد؛ لأنه يكون إما تلخيصاً لمحتويات كلمة ما، وبذلك يصبح التعريف تعريفاً دلالياً، وإما وصفاً للشيء الذي يدلّ عليه اللفظ أو يعنيه، وبهذا يصبح التعريف تحليلاً وصفياً أشبه بالتحليل السيماءوي"(٤٣). ونستشفّ من هذا النص أن هناك مستويين لتحليل المدخل:

أ)- مستوى المعلومات الدلالية، وتتمثل في تقديم العبارة المعادلة دلالياً للمدخل آنياً أو تطوّرياً.

ب)- مستوى المعلومات اللغوية والثقافية، وتتمثّل في إبراز صلة المدخل بالنظام اللساني بما في ذلك التأثيل والتأريخ ومجال الاستعمال. ويميّز هاملتون(Hamilton) بين ثلاثة مستويات في تعريف مدخل المعجم اللغوي(٤٤):

أ)- تعريفات لفظية لغوية شارحة لمعاني الكلمات فحسب؛ أي تعنى بتحديد معنى الاسم.

ب)- تعريفات حقيقية تتصل بطبيعة الشيء، فتعبّر عن بعض خواصه، وتفرض وجود مفهوم يسبق التعريف، وتعنى بتحديد معنى الشيء.

جـ)- تعريفات تكوينية ثقافية تتصل بنشوء الشيء وتنظر إلى ناحية صيرورته وتغيّره.

ويذهب ليونز(Lyons) إلى أن المعلومات التي تتصل بالمدخل في أي معجم لغوي نموذجي ثلاثة أصناف: "صرفية وتركيبية ودلالية، وأن كثيراً من المعاجم تضيف كذلك حول المدخل المعجمي شرحاً مفصلاً-أو غير مفصل- حول التأثيل والتأريخ للكلمة، في الحدود التي تشكّلت فيها، وما يمكن أن تؤول إليه"(٤٥). وهذا التحديد يدعّم ما ذهب إليه هاملتون، ليحصر المستويات في ثلاثة جوانب: النظام اللساني والتحليل الدلالي والمعلومات الثقافية العامة.

ويشير الودغيري عند تحليله لمستويات التعريف إلى أن المعلومات التي يقدّمها التعريف في المعجم اللغوي صنفان: "معلومات خاصة باللفظ من حيث هو لفظ؛ أي من حيث صورته الشكلية الخارجية(تعريف الدّال) ومعلومات حول ما

يدلّ عليه هذا اللّفظ(تعريف المدلول)(٤٦).

ونستنتج من مقارنة الأقوال المذكورة أن التعريف في المعجم اللغوي يتجاوز ذكر دلالة المعرّف ليشمل عدّة مستويات، لغوية ودلالية وثقافية، سواء اتّصلت بالرّمز اللغوي بما هو دالّ أم اتّصلت بمعناه بما هو مدلول، ويكاد يتّفق أكثر المعجميين على أن هذه المستويات المعلوماتية في الغالب ثلاثة أنواع:

١)- معلومات لغوية تتّصل بالنظام اللساني.

٢)- معلومات دلالية تتّصل بمعنى الاسم أو الشيء آنياً وتطورياً.

٣)- معلومات عامة ثقافية وحضارية تتّصل بأثل اللفظ وتاريخه ومستواه الفصاحي ومجالات استعماله.

وهذه المعلومات هي التي تشكل تلقائياً التعريف المعجمي في إطارات التربوي التعليمي العام، "ليزودنا بالنسبة لكل وحدة معجمية، بصورتها الصوتية المجردة، وكذلك بالخصائص الدلالية التي ترتبط بها"(٤٧)؛ أي أنه يمدّنا بمعلومات لغوية شارحة للمعاني ضمن النظام اللّساني، وبأخرى حقيقية تتصل بطبيعة المدخل وضمنها خصائص انتقائية دلالية وثقافية سابقة ولاحقة، شريطة أن يظلّ التطابق موجوداً بين المدخل والتعريف؛ لأن تقنية التعريف إنما تعمل على إيجاد"تطابق بين وحدة لفظية غير معروفة، أو أسيء فهمها، ووحدات لفظية أخرى تنتمي إلى النظام اللساني نفسه، وتنظم حسب الأبنية والتراكيب لهذا النظام الذي يفرض أن تكون الوحدة اللفظية، قادرة على الرجوع إلى المعنى نفسه، وقادرة على إعطاء تصوّر ما لهذا المعنى لدى القارئ؛ ومن الواضح أن التطابق المقصود تطابق نسبي لا يعني الترادف أو المساواة بالمعنى المنطقي(٤٩) وإنما هو نوع من الشمولية المفتوحة.

ولكي نتمكّن من معالجة الإجراءات التطبيقية في المعاجم العربية المعاصرة خلال الفصول اللاحقة من هذه الدراسة، نوجز فيما يلي الإطار المنهجي لهذه المستويات:

١- مستوى النظام اللساني: وفي هذا المستوى تقدّم تعاريف المعاجم اللغوية-في الغالب- أهمّ المعلومات المتّصلة بالنظام اللّساني للمدخل وتتضمّن الجوانب الآتية:

أ)- الضّبط والرسم الإملائي: من الثابت أن مستخدم الخط العربي يفهم قبل أن يقرأ، وبذلك يصبح رَسم المداخل في المعجم العربي خالية من الصوائت(الفتح

والضمّ والكسر) مؤدياً إلى الالتباس، سواء من حيث النطق أم من حيث الدلالة. وهذا على خلاف الرسم اللاتيني الذي ظل محتفظاً بالحركات القصيرة(Voyelles) لترسم ضمن الأصوات على غرار الكتابة العربية القديمة قبل أن تصبح كتابة اختزالية(٥٠).

وقد مرّت قضية الضبط في المعاجم العربية القديمة بمراحل مستخدمة خلالها عدداً من الطرائق في ضبط الكلمات؛ منها النصّ بالعبارة أو ذكر الكلمة متبوعة بمثال مشهور يوافقها ضبطاً ووزناً أو إثباتها مشكّلة بالحركات، كما يعزى ضبط الأفعال بالإشارة إلى أبوابها الستة(٥١). أمّا في المعاجم العربية الحديثة والمعاصرة، ونظراً لتطور وسائل الطباعة فقد أصبح الضبط بالحركات أمراً ميسوراً.

وتتصل بقضية الضبط مسألة الرسم الإملائي، حيث يعنى محرّر المعجم بالكتابة الصحيحة للمدخل مراعياً في ذلك التوفيق بين النطق والرسم، وما يتصل بذلك من حذف وزيادة وإدغام وقلب وإبدال؛ حيث أن هناك كلمات لا تكتب كما تنطق من مثل: (عمرو، رحمن، مائة، داود، خرجوا، رمى، هذا..)، على أن هذا الرسم الشاذ للكلمات، بدأ يزول تدريجياً من المعاجم المعاصرة.

ونشير في هذا الصدد إلى أن الكتابة العربية تتوافق مع النطق أكثر من الكتابة اللاتينية التي يظهر فيها الكثير من الكلمات التي يخالف نطقها رسمها الإملائي، كما سيتضح لنا ذلك(٥٢).

ب)- النطق الصّوتي: ويعتبر المعجم في هذا المجال الدليل القاطع في تصحيح نطق الألفاظ منعاً للتداخل بين الأصوات المتقاربة المخارج والصفات، كالسّين والصاد والضاد والظاء بما في ذلك الإبدال والإدغام والتبدلات في الكلمات الدخيلة والمعرّبة، كما في الكلمات[سراط وصراط/ نفد ونفذ/ غرام وجرام..]. ويؤكّد المعجم في هذا المستوى على الجوانب التالية:

- تحديد مخارج الأصوات وذكر صفاتها في بداية الباب، مع الإشارة إلى الأصوات المقاربة والمبادلة من المصاوتات[ب B # ب P].
- تقديم تعاريف كافية للمصطلحات الصوتية(الجهر، الهمس، الشدّة، الرخاوة...).
- إثبات ألفبائية أصواتية عربية عالمية مفصّلة ومقارنة بالأصوات العالمية. وغالباً ما تكون هذه الألفبائية الأصواتية في مقدمة المعجم حتى يتسنى

للمستعمل العربي والأجنبي الوقوف على الأصوات وما يقابلها في الألسن الأخرى. والهدف من هذه الألفبائية الأصواتية هو جعل المعجم قادراً على تسجيل الأصوات المتباينة، وبخاصة في المداخل الدخيلة والمعرّبة أثناء تأثيلها(٥٣).

وقد أشار إلى أهمية هذا الجانب بعض المعجميين العرب القدماء كابن دريد(٣٢٢هـ/ ٩٣٣م) في الجمهرة(٥٤)، بينما خلت معاجم المتأخرين والمحدثين والمعاصرين من هذه الأصواتية، على خلاف المعاجم الأجنبية التي تؤكد على إثباتها في مقدمة المعجم بالإضافة إلى تأثيل الكلمات نطقاً عند تعريفها.

جـ- الصيغ الصّرفية: ويتصل التحديد الصرفي بالمعاجم العربية اتصالاً وثيقاً نتيجة ارتباطه بالوحدة المفرداتية التي تتميز في اللسان العربي بخاصية الاشتقاق بأنواعه. ويقدّم المعجم هذه المعلومات الصرفية مباشرة بعد الضّبط والرسم الإملائي والنطق، فيذكر نوع الكلمة(اسم، فعل، حرف)، والجنس(مذكّر، مؤنث) والعدد(مفرد، مثنى، جمع) ونوع الجمع، وتصريف الفعل المضارع لإظهار حركة عينه، وفي الأمر مع الأفعال الشاذة أو الناقصة التصرّف(ليس، وذر، ودع، عسى، صه..) وأنواع المشتقات كالمصادر السماعية(اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة..).

وقد تذكر بعض المعاجم المرتَّبة ترتيباً ألفبائياً وفق نظرية المداخل التامّة، جذر المدخل، إن كان مشتقاً كوسيلة مساعدة في ربطه بأسرته الاشتقاقية(٥٥). وتظهر هذه المعلومات ضمن التعريف، وقد تظهر في مقدمات بعض المعاجم.

د- التركيب النحوي: ويتّصل بدلالة اللّفظ من حيث التعريف والتنكير واللّزوم والتعدّي وأنواع أدوات الربط وما يخرج عن القواعد العامة، كتعدي الفعل بنفسه أو بحرف الجرّ ونوع حرف الجرّ الذي يتعدّى به، والتمام والنقصان. وتظهر هذه المعلومات في ثلاثة مواضع من المعجم:

- مع المدخل إذا كان فعلاً لإظهار التعدّي أو اللّزوم أو النقصان، أو كان من الألفاظ البنائية التي لا يظهر معناها أو وظيفتها إلا من خلال سياق تركيبي أو شاهد لساني.
- أثناء تعريف المصطلحات النحوية(الفاعل، المبتدأ، الحال...).
- في مقدّمات بعض المعاجم التي توجز المعلومات المتصلة بالنظام النحوي.

٢- مستوى التحليل الدلالي: ويعتبر هذا المستوى أهمّ مجال يظهر فيه الهدف الجوهري للتعريف، فيمدّنا هذا المستوى بالدلالة المركزية للمدخل، أو "المعنى الرئيسي للمادة أولاً، ثم المعاني الفرعية أو السياقية الأقلّ عموماً، والخاصة بعد ذلك"(٥٦). ويتمّ ذلك وفق ترتيب خاص: من العام إلى الخاص أو من الأقدم إلى الأحدث أو من المشهور إلى الأقل استعمالاً كما سيأتي ذلك مفصلاً في الفصل الثاني من الباب الرابع.

ويستثمر المعجميون في تحليل الدلالات كلّ أنواع المناهج والوسائل؛ اسمية ومنطقية وبنيوية، بما في ذلك الأمثلة التوضيحية.

ويتّفق المعجميون وعلماء الدلالة على أن المعنى -إذا حلّلناه- يتألف من عناصر أو طبقات متعددة يظهر أهمها في ثلاثة أنواع:*

أ)- المعنى الجوهري أو المركزي وهو ما تشير إليه الكلمة المدخل مجردة عن السياق، وهو المعنى المعجمي المجرد عن الاستعمال الوظيفي في اللغة(٥٧)؛ أي المعنى الحقيقي(Denotation).

ب)- المعنى السياقي: (Cotxtuel) وهو معنى ضمن سياق أو شاهد من الشواهد المتبانية، ويدخل ضمنه المعنى الاصطلاحي (Termenologique) الذي يخصّ مجال من مجالات الاستعمال.

جـ)- المعنى الهامشي: (Connatation)، وهي دلالة تأويلية لا تكاد تظهر في المعجم إلا نادراً؛ لأنها إما ذات علاقة شبه طبيعية كما في الكلمات المحاكية، وإما ذات علاقة سيماءوية كدلالة الأسد على الشجاعة والعلم على الشرف.

ومن هنا، فإن الدلالتين اللتين يسعى التعريف المعجمي إلى توضيحهما، هما الدلالة المركزية والدلالة السياقية بما فيها الاصطلاحية. ويبدو في هذا الصدد أن

---

* المقصود بالمعنى هنا هو دلالة الكلمة أو التركيب وهو أنواع متعددة من أهمها:
- المعنى المفرداتي: وهو المعنى المركزي خارج السياق.
- المعنى السياقي أو النحوي الذي يحدده السياق.
- المعنى المرجعي: ويحدد العلاقة بين اللغة والعالم الخارجي.
- المعنى المعرفي: ويحدد العلاقة بين اللغة والمعرفة.
- المعنى العاطفي: ويحدد العلاقة بين اللغة والوجدان.
- المعنى المقامي: ويحدد العلاقة بين اللغة وسياق الحال.
- المعنى الهامشي: ويحدد العلاقة بين اللغة ونفسية مستخدمها. انظر: البعلبكي: م، س، ص ٣٠٣.

أكثر أنواع الدلالات صعوبة من حيث التّحديد هي الدلالة المعجمية؛ ولذلك يرى المعجميون أن أبرز خصيصة من خصائص المعنى المعجمي، أنه عام ومتعدّد وغير ثابت، مما يبين لنا الصعوبات التي يتعرض لها محرّر المعجم عند شرح الدلالة داخل المعجم، وتتركز هذه الصعوبات في تحديده للمعاني المركزية للكلمات بدّقة(٥٨)، وترجع إلى عدّة أسباب منها: أنها دلالة متعددة وإن كانت تمثّل أكبر قدر مشترك من الفهم بين الناس(٥٩)، وتتميز بتغيير مركزها ودلالتها عبر الزمن نتيجة التطوّر، وحسب السياق أو المجال الاستعمالي، مما يجعل التعريف قابلاً للتجديد من وقت إلى آخر.

أما الدلالة السياقية فهي أوضح الدلالات باعتبارها محصورة في سياق ولذلك يسمّيها علماء الأصول(عبارة النصّ)(٦٠).

وفي هذا المستوى يحاول المعجمي حصر أهمّ الدلالات السياقية، وليس كلّ الأسيقة الممكنة؛ حتى لا يتحول المعجم إلى قائمة من الأسيقة التي لا تنتهي. ويوكل هذا إلى المنهج المتبع في الجمع من لدن محرّر المعجم إما آنياً وإما تعاقبياً.

٣- مستوى المعلومات العامة: وتنصبّ المعلومات الخاصة بهذا المستوى من مستويات التعريف-غالباً- حول الدال؛ لأنها ليست دلالية محضة ولا لسانية محضة؛ وإنما هي معلومات ثقافية تعالج المدخل في مساره اللغوي والحضاري والتاريخي.

ويشمل هذا المستوى كل المعلومات التي تساعد في توضيح المدخل وإثرائه كالتأثيل والتأريخ ومجالات الاستعمال ومستوياته وترتيب الدلالات بما في ذلك النظام اللساني السابق الذكر.

أ)- التأثيل(Etymologie)، وهو البحث في الأصل الذي انحدر عنه المدخل، ونسبته من حيث الانتماء إلى لسان من الألسن، وما صاحبه من تغيرات في المبنى والمعنى، ويعرف التأثيل، اصطلاحاً بأنه"دراسة أصول الكلمات وانحدارها من لغة أمّ، أو تحوّلها بالاقتراض وتطوّر صيغتها ومعانيها"(٦١). وتتفاوت المعاجم اللغوية من حيث إثبات الجانب التأثيلي للمفردات.

ب)- التأريخ(Datation): ويقصد به في الدراسات المعجمية التتبع التاريخي لنشأة المدخل وما طرأ عليه من تغيّرات في فترات زمانية

محدّدة. وتتمّ معالجة الكلمة المدخل على هذا المستوى"بذكر تاريخ ظهورها، أو أوّل شيوعها في الاستعمال بمعنى من المعاني، وتتبع بذكر ما يطرأ عليها من تحوّل دلالي مؤرخاً بالأرقام"(٦٢).

ويعتبر التأريخ أقلّ الجوانب المذكورة اهتماماً في المعاجم اللغوية، وإن كنّا لا نعدم له وجوداً في بعض المعاجم الأجنبية والعربية بطرائق مختلفة كما سيأتي ذلك في موضعه.

***جـ)- مجالات الاستعمال ومستوياته:** لا شكّ في أن الألفاظ اللغوية ليست من طبقة واحدة، وإنما تتباين وظائفها ومستوياتها؛ فهناك ألفاظ لغوية عامّة ومصطلحات فنية خاصة، وهناك كلمات فصيحة ترقى إلى اللغة الرسمية وأخرى لهجية أو عامية.*

فمن حيث الوظيفة يعمل المعجمي في هذا المستوى على التمييز بين المفردات العامة والمفردات المختصّة بمجال من مجالات الاستعمال؛ علمي أو تقني أو فلسفي؛ مما يشكّل مجالات مختلفة من المعاني الوظيفية للكلمات.(٦٣) وتعمد المعاجم على هذا المستوى إلى تمييز مجالات المصطلحات أثناء تعريف المداخل لترتيب المعاني وإرشاد القارئ إلى المجال الاستخدامي بواسطة رموز متفق عليها.

ويتّصل بهذا المستوى قضية التنصيص على مستويات الاستعمال للألفاظ فتنصّ المعاجم على"الفئة الاجتماعية أ الحقل المعرفي أو أنواع الخطابات الذي يستخدم فيه اللفظ المعيّن"(٦٤)؛ وذلك بتصنيف الرصيد المفرداتي إلى مستويات استعمالية: (فصيح، عامّي، لهجة، ملحون،...)، وغيرها من المستويات التي تحرص المعاجم في التنبيه عليها نصّاً أو برموز خاصة.

ترتيب المعلومات:

تختلف المعاجم في ترتيب المعلومات التي سبقت الإشارة إليها في مستويات التعريف اختلافاً واضحاً. فهناك بعض المعاجم تبدأ بذكر ما يتّصل بالنظام اللساني، ثم تنتقل إلى المعلومات التأثيلية والتاريخية، ثم الدلالات المتعدّدة للمدخل مصحوبة بالأسيقة والشواهد. ويفضّل بعضها الآخر تقديم الأسيقة والدلالات المتعدّدة للمدخل لتأتي في الأخير المعلومات الخاصة بالنظام اللساني والتأثيل والتأريخ. ففي المعاجم العربية المعاصرة يسلك المنجد في اللغة(٦٥) طريقة

الابتداء بالإشارة إلى النظام اللساني مع إثبات مجال الاستعمال ثمّ الدلالات المتعدّدة للمدخل، وينتهي بالتأثيل. ويسلك الوسيط(٦٦) طريقتين في الآن نفسه، إما أن ينطلق من السياق والتأثيل، أو يبدأ بالقيم الصرفية ثم الدلالات المتعددة متبوعة بالأسيقة والشواهد.

ويذهب المعجم العربي الحديث إلى تقديم المعلومات التأثيلية متبوعة بالنظام اللساني ثم المعاني المتعدّدة معزّزة بالشواهد. وقد يخالف هذا الترتيب فيؤخر النظام اللساني إلى آخر التعريف(٦٧).

أما المعجم العربي الأساسي فغالباً ما يبدأ بالنظام اللساني بما في ذلك الجموع والقيم النحوية، ثم يذكر أنواع الدلالات مشيراً إلى مجالات الاستعمال وينتهي بالتأثيل متبوعاً بالصيغ المركبة. وأما في المعاجم الفرنسية فنجد لاروس الصغير(٦٩) يبدأ بالنظام اللساني ليثبت القيم الصرفية(اسم، فعل، مؤنث، مذكر، صفة...)، وقد يشير إلى النطق والرسم الإملائي والتأثيل ثم يأتي إلى ذكر الدلالات المتعدّدة للفظ محدّداً مجالات الاستعمال مع إثبات الأمثلة التوضيحية.

ويذهب معجم روبير الصغير(٧٠)، إلى الانطلاق من النظام اللّساني.فيذكر النطق والرسم الإملائي في إثبات الدلالات المتعدّدة متدرجة تاريخياً حسب مجالات الاستعمال، ومصحوبة بالأسيقة والشواهد المقيدة. ويثبت كيّي(Quillet)(٧١) النظام اللّساني منطلقاً من الإشارة إلى النطق والرسم الإملائي في حالات خاصة والتأثيل أحياناً ثم تأتي الدلالات المتعدّدة للّفظ مع ذكر مجالات الاستعمال وبعض الأسيقة.

وبمقارنة ترتيب المعلومات في المعاجم العربية المعاصرة ومثيلاتها من المعاجم الفرنسية من خلال المعطيات[النطق والرّسم الإملائي، التأثيل، القيم الصرفية، المعاني المتعدّدة، الأسيقة، الشواهد]، كما يتضح من الجدول المرفق[انظر الجدول(ب)]، نستنتج ما يلي:

١- أن المعاجم العربية عامة تختلف في نوعية المعلومات التي تثبتها(٧٢)، فهي لا تثبت المعلومات الخاصة بالنّطق والرسم الإملائي والتأريخ للدلالات، وفي المقابل نجد بعض المعاجم الفرنسية مثل لاروس الصغير، لا يثبت النطق والرسم الإملائي-إلا في حالات نادرة- وكذلك التأريخ والشواهد المقيدة.

وتبعاً لذلك يسجل روبير سبعة مستويات، والوسيط والمعجم العربي الحديث

خمسة مستويات ويكتفي لاروس الصغير بأربعة مستويات.

٢- *أن ترتيب هذه المعلومات يختلف من معجم إلى آخر. فإذا اتخذنا ترتيب روبير منطلقاً للترتيب، وجدنا لاروس الصغير يرتب المعلومات على النحو التالي: [قيم صرفية+ تأثيل+ معاني+ أسيقة]، والوسيط: [قيم صرفية+ أسيقة+ معاني+ سياقات/ قيم صرفية+ شواهد+ قيم صرفية]، والمعجم العربي الحديث: [قيم صرفية/ تأثيل+ معاني+ سياقات+ شواهد+ قيم صرفية].*

ونستنتج مما سبق أن ليس هناك طريقة موحّدة متفق عليها بين المعجميين، سواء من حيث أنواع المعلومات التي يجب أن يثبتها كل معجم، أم من حيث ترتيب هذه المعلومات.

وعلى الرغم من تطوّر تقنيات الصناعة المعجمية المعاصرة والوصول إلى منهجية شبه قارّة، فيما يتصل بالمعلومات التي يمكن أن يوفّرها المعجم اللغوي- كما مرّ معنا منذ قليل- إلا أن هذا التفاوت يظل موجوداً بين المعاجم تبعاً لتباين الأهداف والغايات التي يرسمها كل معجمي أو يريد تحقيقها.

المعجم/ المعلومات	Petit Robert	Petit Larousse	الوسيط	م. ع الحديث
النطق والرسم الإملائي -١-	+١*	–	–	–
القيم الصرفية والنحوية -٢-	+٢	+١	+١+٥	+٥+١
التأريخ -٣-	+٣	–	–	–
التأثيل -٤-	+٤	+٢	+٥	+١
المعاني المتعددة -٥-	+٥	+٣	+٢	+٢
السياق -٦-	+٦	+٤	+١+٣	+٣
الشاهد -٧-	+٧	–	+٤	+٤
عدد المستويات	+٧	٤	٥	٥

[جدول(ب)]

* الرمز(+) يدل على وجود المعلومات المقصودة، والرمز(-) يدل على انعدامها أو ضآلتها.

◻ إحالات وتعليقات:

١- البعلبكي، منير م، س، ص ٢٨١.

٢- مختار عمر، أحمد(١٩٨٨) م، س، ص ٣٢.

٣- Dubois. J et Coll. OP Cit P473-

٤- مظفر الدين، أسعد م، س، ص ١٧٢.

٥- Dubois. J et Coll. OP Cit P327-

٦- تمام، حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥، القاهرة، ص ٢٣٢.

٧- الخولي، محمد علي. معجم علم اللغة النظري. مكتبة لبنان ١٩٨٢، بيروت، ص ١٧٤. وانظر باي ماريو، أسس علم اللغة. ت/ أحمد مختار عمر. عالم الكتب ١٩٨٧ القاهرة ص ٥٣.

٨- م، س، ن، ص ٢٠٩ .

٩- م، س، ن.

١٠- البعلبكي. م، س، ص ٣٧٢.

١١- Galison. R, et Coste. D. OP. Cit P258-

١٢- Lyons, John, Semantique Linguistique, T/de Baulonnais, J. paris. Larousse 1980. P160.-

١٣- ابن هشام، عبد الله الأنصاري أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ت/ محمد محي الدين دار الفكر ١٩٧٤. بيروت. ص ٨٢/ ١

١٤- الودغيري، عبد العلي، م، س، ص ٢٤٤

١٥- ابن هشام، م، س، ص ١٢٢

١٦- م، س، ص ١٢٣

١٧- الشدياق، أحمد فارس. م، س، ص ٣٠٥ وما بعدها.

١٨- الودغيري، عبد العلي. م، س، ص ٢٣١.

١٩- الشرقي، محمد بن الطيب: م، س، ص ٢٦٨/ ٢.

٢٠- الشدياق. أحمد فارس. م، س، س، ص ٣٠٥.

٢١- نصار، حسين، المعجم العربي، نشأته وتطوره: دار مصر للطباعة. ط٢/ ١٩٦٨. القاهرة. ص ٧١٢

٢٢- المجمع اللغوي. الوسيط. م، س، ص ١٢. وحسين نصار. م، س، ج٢/ ص ٧٣٩.

٢٣- (م. ع. ت. ث. ع) الأساسي م، س، ص٩.

٢٤- Quillet dictionnaire quillet de la langue francais. Paris aritide quillet 1975, Preface

٢٥- Petit Robert: OP. Cit. Preface, PX.

٢٦- Dubois. J. et cl: OP. Cit P65

٢٧- ابن هشام. م، س، ص ٨٣/١.

٢٨- Rey- Debove, J (1971) P88

٢٩- مجمع اللغة العربية، الوسيط، م، س، ص ٢١، ٢٦، ٧٦٤، ٩٦٧.

٣٠- م، س، ن، ص ١٠٨.

٣١- Petit Larousse. OP. Cit P.P402- 302

٣٢- Petit Robert- OP. Cit. P. P 1311. 777

٣٣- حسان، تمام(١٩٥٥) م، س، ص ٧٣.

٣٤- خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: سلسلة عالم المعرفة ١٩٧٨/ عدد(٩) الكويت. ص ٣٣٣.

٣٥- الثعالبي، أبو منصور. فقه اللغة وأسرار العربية. دار مكتبة الحياة(د. ت) بيروت ١٦٧.

٣٦- السيوطي. المزهر. م، س، ص ٢٦/١ .

٣٧- فندريس. ج. اللغة. ت/ عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص. مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠، القاهرة ص ٣٠.

٣٨- حلمي. خليل- علم المعاجم عند أحمد فارس الشدياق. في المعجمية العربية المعاصرة، دار الغرب الإسلامي ١٩٨٧. بيروت ص ١٩٦.

٣٩- م، س، ن، ص ١٨٨.

٤٠- م، س، ن.

٤١- Rey- Debove, J. (1971) OP. Cit. P160

٤٢- Dubois. J. et OP cit 85

٤٣- Ibid. P. 84

٤٤- بدوي، عبد الرحمن. م، س، ص ٨٠.

٤٥- Lyons. J. OP. Cit. P147

٤٦- الودغيري، عبد العلي: م، س، ص ٢٩٥.

٤٧- الفهري، عبد القادر الفاسي. المعجم العربي. نماذج تحليلية جديدة. دار توبقال ١٩٨٦. الدار البيضاء ص ٣١.

٤٨- Subois. J. et cl. OP. Cit P85

٤٩- Marcus. S. OP. Cit P89

٥٠- تشير بعض النقوش المكتشفة حول الكتابة العربية القديمة إلى أن الرسم الكتابي القديم كان مصحوباً بالصوائت في عهد العرب العماليق، على غرار الرسم اللاتيني.
انظر: ولفنسون. أ، م، س.

٥١- الجيلالي، حلام. م، س، ص ٨٤.

٥٢- انظر: الفصل الأول من الباب الرابع من هذا البحث.

٥٣- Dubois, J. et Cl: OP cit P23

٥٤- ابن دريد، محمد بن الحسن جمهرة اللغة، دار صادر للطباعة والنشر، طبعة جديدة بالأوفسيت عن طبعة حيدر آباد الدكن. ١٣٤٤ هـ بيروت. ج١/ ص ٤-٥

٥٥- انظر في ذلك. مسعود، جبران (الرائد): م، س

٥٦- ظاظا، حسن، كلام العرب من قضايا اللغة العربية دار النهضة العربية ١٩٧٦. بيروت ص ٢٨١.

٥٧- البعلبكي، منير: م، س، ص ٢٨١.

٥٨- انظر: خليل حلمي، (١٩٨٧) م، س، ص ١٨٧.

٥٩- أنيس، إبراهيم. دلالة الألفاظ مكتبة الأنجلو المصرية ط٢/ ١٩٧٢. القاهرة ص ١٠٦.

٦٠- الجرجاني (الشريف): م، س ٧٩.

٦١- البعلبكي، منير: م، س، ص ١٧٨.

٦٢- الودغيري، عبد العلي، م، س، ص ٢٩٨.

٦٣- Dubois. J. et cl. OP. Cit. P41

٦٤- الودغيري، عبد العلي: م، س، ص ١٩٨.

٦٥- معلوف، لويس (المنجد): م، س.

٦٦- مجمع اللغة العربية، الوسيط. م، س.

٦٧- انظر: الجر خليل، م، س، في المداخل: الشامل، الشادرة، الشامط، الجريدة، الرذيلة..).

٦٨- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س.

٦٩- Petit Larousse. OP. Cit

٧٠- Petit Robert OP . Cit

٧١- Quillet OP. Cit

٧٢- انظر: العابد، أحمد، هل من معجم عربي وظيفي؟ في المعجمية العربية المعاصرة، دار الغرب الإسلامي ١٩٨٧، بيروت، ص ٥٦٣.

□□□

الباب الثاني

منـــاهج التعـــريف

- التعريف الإسبمي
- التعريف المنطقي
- التعريف البنوي



الفصل الأول

التعريف الإسمي

المفهوم

سمّي هذا المنهج تعريفاً إسمياً؛ لأنه يكتفي بتقديم معنى اسم الشيء المعرّف ولا يتجاوزه. والدلالة على معنى الاسم تعني أن المعرّف ليس في حاجة إلى ذكر حدّه وماهيته وخصائصه المميّزة، بل الوقوف على الطريقة التي تستعمل بها هذه الكلمة أو تلك في اللّسان المستعمل بين الناس.

ولذا يعبّر عنه بأنه: "ما يشرح المعنى الذي يدلّ عليه اللّفظ" (١)، أو، كما يحدّه ابن سينا(٤٢٨هـ/ ١٠٣٧م) بأنه: قول دالّ على معنى الاسم"(٢)، وبهذا يتميّز عن التعريف الحقيقي، ويخلص إلى شرح معنى الكلمة بإظهار استعمالها ونظامها اللّساني(٣).

وقد أخذ بهذا المنهج كثير من علماء اللغة القدماء والمتأخرين، كما اعتمده المعجميون ابتداء من الخليل بن أحمد(١٧٥هـ /٧٩١م)، وحبّذه علماء أصول الفقه، وسمّاه الغزالي(٥٠٥هـ/ ١١١١م) القول الشارح لمعنى الاسم.(٤)، واعتبره أصحاب المنطق الوصفي التعريف الوحيد لتحديد معاني الألفاظ في المجال المعجمي(٥). وبذلك أصبح أكثر المناهج استخداماً في المعاجم اللغوية، العربية والأجنبية، القديمة والحديثة والمعاصرة كما سيأتي.

ويفترض التعريف الإسمي: أن يكون"لكلّ لفظة أو عبارة مقابل؛ أي أنه يفترض منطقياً وجود دلالة كونية تعادل اللفظة أو العبارة المعنيتين، وتظهر تلك الدلالة زوجاً من المترادفات. إما لفظاً فذاً أو جملة"(٦)؛ وهذه الأزواج ذات ارتباط علاقاتي؛ أي أنه يقوم في جوهره أساساً على العلاقات

والنسب التي توجد بين مضامين وحدات المعجم، وتمثّل هذه العلاقات أهمّ المقوّمات العائدة للمداخل من حيث النسب المفترضة بينها، مثل التباين والتضمّن والمساواة والتقاطع كما سبقت الإشارة إلى ذلك.(٧)

فكل مدخل معجمي له بالنّسبة إلى مدخل آخر علاقة توصله به، أو تميزه عنه، في شكل ترادف أو تضادّ أو اشتراك أو إحالة أو اشتقاق. وتعمل الكفاية اللغوية على إشعار المتكلّمين بهذه الظاهرة في أي لسان من الألسن.

إن هذا البعد العلاقاتي في الرصيد المفرداتي فتح أمام المعجميّين مجالاً فسيحاً للإفادة من هذه الأنواع من العلاقات، لما لها من أهمّية في تقريب الدلالات، وتسهيل تعريف المداخل في المعاجم اللغوية.

يقول هنري هيلاك(H. Helec): "إن الكلمة لا تكتسب تعريفها إلا عن طريق العلاقات وأوجه التباين التي تكون لها مع بقية الكلمات الأخرى؛ إنه المفهوم الأساسي لمعنى النظام عند دي سوسير"(٨) ولعلّ هذا ما جعل التعريف الإسمي- على ما فيه من قصور كما سيتضح- يظلّ أكثر المناهج استثماراً؛ حيث استحوذ على تعاريف المعاجم اللغوية زمناً طويلاً، ومازال يحتلّ نسبة عالية تكاد تتعادل مع نسبة تعاريف المناهج الأخرى. وذلك مع ملاحظة شيء من التفاوت والتباين بين المعاجم في استخدامه، ليظهر بصور وأشكال متعدّدة.

صور التعريف الإسمي في المعاجم اللغوية:

إن استقراء التعاريف في المعاجم العربية المعاصرة، يوقفنا على أنها تستخدم التعريف الإسمي في تحديد نسبة عالية من المداخل وفق تقنيات مختلفة نجملها في الصور التالية:

١- بالكلمة الفَذة

وفي هذه الصورة من صور التعريف الإسمي :
تظهر الكلمة المفردة كمكافئ للمدخل ويشمل الأنواع الآتية:

١- *التعريف بالمرادف:* والمقصود بالمرادف هنا، هو المكافئ الإسمي؛ إذ"يوجد دائماً- على الأقلّ- زوج من المترادفات لكل مفهوم

لغوي، وهذا المفهوم يمكن أن يكون كلمة فذة أو عبارة"(٩)؛ أي أن المرادف المقصود هو المعادل، كنوع من المساواة بين الدّال و المدلول وليس المعادل الموضوعي؛ لأن هذا الأخير قد يكون صيغة منطقية، أو عدداً من الجمل والعبارات، كما في التعريف المنطقي أو البنيوي.

فالتعريف الترادفي إذن، هو الكلمة الفذّة أو ما في حكمها، وليس التصوّر الترادفي الذي نادى به كل من مور(Moore) وكوين(Quine)، ومن أمثلة هذا النوع في المعاجم العربية المعاصرة:

*** في المنجد: (١١)**

– *وَلَج: ولج يلج ولوجا ولجة البيت، وولج الشيءُ في غيره: دخل فيه.*

– *وَصَد: وصد يصد وصدا: ثبت.*

– *التلفون: الهاتف(يونانية).*

– *نهض: ينهض نهضاً ونهوضاً: قام.*

*** وفي الوسيط: (١٢)**

– *ولج الشيءُ في غيره – يلج لجة، وولوجا: دخل فيه.*

– *وصد الشيءُ؟ – يصد وصدا: ثبت.*

– *الجرم: الذَّنبُ.*

– *الرائع: العجيب.*

– *تحدّم: تحرّق.*

– *الرباع: الخصيب.*

– *السوذق: القلب.*

– *الراوُول: اللّعاب.*

– *الجُأب: المغرة.*

– *اللّطع ج ألطاع: الحنك.*

*** في القاموس الجديد(١٣)**

– *وصد: يصد وصدا الشيء: ثبت.*

– *ولج: يلج لجة وولوجا الشيء في غيره: دخل.*

– *الجنان: هو القلب.*

– *تهيج: تهيج تهيجا الشيء: ثار.*

– *السّبسب: هو المفازة.*

*** وفي المعجم العربي الحديث: (١٤)**

- آب: أوبا وإيابا: رجع - الجعالة: الرشوة.

- الحانة: الحانوت.

- ولج: يلج ولوجا ولجة البيت. -والشيء في غيره؛ دخل فيه.

- القثد: الخيار. - الدّاعي: المؤذِن.

* **وفي المعجم الأساسي: (١٥)**

- وصد: يصد وصدا فهو واصد؛ الشيء: ثبت.

- ولج يلج ولوجا فهو والج: - الشخص لبيت ونحوه: داخله.

- ميكروب: جرثومة. - غليظ: سميك؟

- جلس: يجلس جلوساً: الشخص: قعد، عكسه وقف.

- نيشان: ج نياشين: وسام.

* **وفي المحيط(١٦)**

- السودل: الشارب. - السّواء: الشين والقبح.

- السّوء: القبح.

- السورة: الوثبة.

- السوط: القضيب.

- السوس: الأصل.

يتّضح من الأمثلة المذكورة -وغيرها- أن المعاجم العربية المعاصرة على اختلافها. لم تستطع أن تتلخص من ظاهرة التعريف بالمرادف الذي تمثله الكلمة المفردة. وبالرجوع إلى مقدمات هذه المعاجم لا نلمس إشارة إلى الأخذ بمنهج معين في تعريف المداخل؛ وإن كانت تشير إلى أنها تنشد الدقة والوضوح والإيجاز والتعريف. وقد تصرّح بأنها تحتفظ ببعض التعاريف القديمة. يقول صاحب الرائد: "واحتفظت بالكثير من الشروح التقليدية المتعارف عليها في المعاجم المختلفة، فلم أر حرجا في إثبات ما أثبتته المعاجم القديمة، وما نقلت عنها معاجم القرن التاسع عشر، وتابعتها عليه المعاجم الحديثة في القرن العشرين"(١٧).

فهو في هذا النصّ إما أنه يسلّم بأكثر ما أثبتته المعاجم الحديثة عن

القدماء، وهذا في حدّ ذاته تقليد، بدليل أنه لم يضع شرطاً لصلاحية التعريف القديم في العصر الحديث، وإمّا أنه يأخذ بالدلالات الثابتة ويعيد صياغة تعاريف الكلمات التي غيّرت من دلالتها.

صحيح أن هناك كثيراً من التعاريف تظلّ دائمة الحيوية، حاضرة المواكبة، ثابتة المعنى عبر العصور، وهذا لا خلاف فيه، أمّا تعميم الأخذ دون إعادة النظر، فإن ذلك يؤدي إلى إثبات تعريفات لم تعد تتفق وما استحدث من دلالات نتيجة التغيّر الدلالي، والتطوّر العلمي الحاصل.

ففي الأمثلة السابقة نجد المعجمي إما أن يعمد إلى تأكيد المساواة بين الدّال والمدلول بما يشبه المقابلات الترجمية كما في المعاجم الثنائية اللّسان[تلفون= هاتف]، [السودل= الشارب]، [جلس: قعد]، وهذا يتحقّق خارج المعجم اللغوي حين اختلاف الألسن. وإمّا أن يعمد إلى إثباته كترادف حقيقي[قمح= بر]، [أسد= ليث]، ولكن هذا النوع نادر جدّاً في اللّسان الواحد.

وإمّا أن يعمد إلى الترادف الموهوم من باب الصفات الغالبة أو الألفاظ المقاربة التي تحمل معنى أخصّ أوأعمّ كما في[دخل=ولج]، و[وصد= ثبت]. و في هذا النوع من الترادف الموهوم يصبح التعريف بالكلمة الفذّة قاصراً وغير مفيد. ففي الأمثلة المذكورة- باستثناء ما جاء في شكل ترجمة- لا يكاد يتحقّق الترادف أصلاً؛ (ولج) معنى لا يوجد في(دخل) لأن الدخول يستوجب وجود المنفذ كالباب أو الثقب، في حين أن الولوج يستوجب ضيق المنفذ أو عدم وجوده، كولوج الإبرة في القماش أو الوتد في الأرض مثلاً(١٨). ومثل هذا يقال بالنسبة إلى القلب والجنان، وتهيّج وثار وقعد وجلس والقبح والسوء، حيث كلّ مفردة تمثّل معنى أوسع من الثانية أو أخصّ منها.

وفي هذا النوع من الترادف الموهوم يظهر قصور المعاجم واضحاً مما يؤدّي إلى الانزياح الجبري للدلالات* وإلى التعاريف الدّورية(رائع=

---

* ويتم الانزياح الجبري للدلالات أثناء تقديم ا لمرادف الموهوم، كما في: (البازغة- السن) مثلاً، أو بوضع الباحث أمام أكثر من مقابل ترادفي كما في نحو: (سعى- قصد ومشى) مما يؤدي إلى الحيرة والتردد، وإلى ما يعرف باللفظية؛ أي ترديد الكلمات واستعمالها دون الوقوف على المعنى الدقيق لها. انظر المعتوق، أحمد محمد. الحصيلة اللغوية، أهميتها، مصادرها، وسائل تنميتها. الكويت عالم المعرفة العدد ٢١٢/١٩٩٦.

جميل= عجيب) و(عبّ= جرع= شرب= بلع..)، و(جفّ= نضب= يبس..)، كما أن القارئ لا يكون بالضرورة عارفا بالمكافئ اللفظي؛ فقد يكون المعرّف أغمض من المدخل كما في(الجأب= المغرة)، و(المقصورة= الحجلة) و(الأسلت: الأجدع) ونحو ذلك(١٩).

ولما كان وجود المرادف في اللّسان الواحد يكاد يكون منعدما؛ إذ لا يتوفر سوى في ألفاظ محدودة ترجع إلى قبائل أو لغات أو ألسن متباينة، فإن الوقوف على الفروق الدقيقة الموجودة بين الألفاظ المتقاربة، أو تلك المنتمية إلى حقل دلالي واحد، يصبح من أساسيات التعريف المعجمي؛ لأن غياب هذه الفروق التي تتأكّد من خلال النصوص والشواهد يؤدّي بالضرورة إلى الالتباس والتداخل بين الدلالات واستعمالها في غير محلها. وقد لاحظ هذا القصور الترادفي أكثر الدارسين للمعجم العربي كأبي الطيب الشرقي، وأحمد فارس الشدياق وشفيق الخطيب(٢٠) وغيرهم.

يقول الشدياق في هذا الصدد: "ومن القصور تعريفهم لفظة بلفظة أخرى دون ذكر الفرق بينهما بالنظر إلى تعديتها بحرف الجرّ، كقول الجوهري، مثلاً؛ [الوجل: الخوف]، ومثلها عبارة القاموس والمصباح، مع أن(وجل) يتعدّى بمن و(خاف) يتعدّى بنفسه"(٢١).

ومن الملاحظ أن مثل هذه الانتقادات قلّما عملت بها المعاجم العربية المعاصرة، وإن قلّت من ذلك نتيجة الاستعانة بالأسيقة والشواهد. فما ظهر عند الجوهري(٣٩٦هـ/ ١٠٠٥م) في الصحاح نكاد نلمس مثيله في تعاريف المعاجم العربية المعاصرة كما في النموذج التالي:(٢٢)

- *وجل: يوجل وجلا وموجلا: خاف أو استشعر بالخوف.*
- *وجل: يوجل وجلا وموجلا: خاف وفزع.*
- *وجل: وجلا وموجلا الوجل: خاف وفزع.*
- *وجل: يوجل وجلا فهو وجل- الشّخص: خاف وفزع.*
- *وجل: يوجل وجلا، وييجل وياجل وموجلا: خاف أو استشعر بالخوف.*

وأمام هذه اللامبالاة بمناهج التعريف من لدن المعجميين العرب المعاصرين، -تنظيراً أو تطبيقاً- يمكننا أن نتساءل: لماذا لم يعمل المعجميون المعاصرون على تفادي ظاهرة التعريف بالمرادف؟ أو بالكلمة

الفذة عند عدم وجود المرادف الحقيقي؟

نعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال بقدر ما تتصل بتقنية بناء التعريف، تتصل بالأهداف الخاصة لكل معجمي، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدّة أسباب منها:

أ)- أن بعض المعاجم آثرت التعريف بالمرادف طلباً للسهولة متأثرة في ذلك بالمعاجم القديمة، جريا وراء التقليد والنقل المباشر. وهذا لا يخلو من زلل وقصور؛ لأن أكثر الدلالات القديمة قد تغيّرت بمرور الزمن تبعاً للتطورات الحاصلة خلال المدّة الزمانية الفارقة، والتي تتجاوز ألف سنة. ثمّ أن أصحاب المعاجم القديمة كان هدفهم هو رواية اللغة بالدرجة الأولى، ولذلك كانوا يكتفون عند تعريف المداخل بالإشارة إلى اللفظ المقارب أو الشبيه، بل ذهب بعضهم إلى الاكتفاء بأن اللفظ معروف(٢٣)، وذلك يعني أنهم كانوا يعوّلون على أن للقارئ معرفة سابقة بالرصيد المفرداتي للمعجم، أو إمكانية للرجوع إليه في معاجم أخرى، وكانت رواية اللغة عندهم ترمي إلى تحقيق غرضين: الأول هو التأكيد على أن هذه المفردة أو تلك توجد فعلاً في اللسان العربي، والثاني هو الإشارة إلى دلالتها. وقد تساهلوا في تحقيق الغرض الثاني تساهلاً نسبياً، بالقياس إلى الغرض الأول.

ب)- عملا بمبدأ الإيجاز والاختصار، لم يحاول المعجمي ترصّد دلالة الكلمة ضمن الأسيقة والشواهد المختلفة، بل اكتفى بالدلالة المركزية، وربما كانت هذه الدلالة سياقية فحوّلها إلى مركزية، فتبعه في ذلك اللاحق فأخذها مجردة عن السياق وعرّفها بكلمة مفردة على أنها هي المعادل أو المقابل الدلالي، وبذلك توسّعت الهوّة بين دلالات الكلمات وتداخلت تداخلاً وهمياً أدّى إلى الترادف.

جـ)- إن قراءة أي مقدّمة من مقدّمات المعاجم المعاصرة، تجعلنا لا نقف على إشارة إلى المنهج المراد استثماره في تعريف المداخل: اسمي أو منطقي أو بنوي، مما جعل إعادة صياغة التعاريف في المعاجم المعاصرة عملية نادرة أو غير معمّمة.

وإذا كنا لا ننكر التعريف بالمرادف عامة؛ فلأنه يتضمّن بعض المزايا منها: سرعة الحصول على الألفاظ المقاربة والمشابهة، أو تلك المنتمية إلى الحقل الواحد، وهي ميزة تربوية تعليمانية تثري الرصيد المفرداتي، بالإضافة إلى أن الترادف هو الطريق الوحيد للترجمة. ومع ذلك تظلّ للتعريف بالمرادف عيوب تتجاوز ما يقدّمه للمعجم من تسهيلات، وبذلك تضيق دائرة التعريف بالمرادف لتقتصر على حالات خاصة منها: عند التأكد من وجود المرادف الحقيقي في اللّسان ذاته أو في الترجمة من لسان إلى آخر.

٢ – ***التعريف بالاشتقاق***: وهو أن يعرّف المدخل بأحد مشتقاته في شكل إحالة، على أساس أن المشتقّ معروف، أو سبق تعريفه ضمن الأسرة الاشتقاقية كما في المعاجم ذات المداخل المفقرة.

ويبدو هذا النوع من التعريف منتشراً بكثرة في المعاجم اللغوية العربية منها والأجنبية على السواء، وربما يرجع ذلك إلى بساطته واقتصاديته وسهولته. غير أنّ هذه السهولة ليست دائماً مؤكّدة، فالمعجمي في هذه الحالة يتّكل على المحال عليه من المشتقات المعرّفة، وكثيراً ما تكون مشتقات الجذر غير معرّفة تعريفاً كافياً، مما يؤدي إلى الغموض. كما أن المستعمل في هذه الحالة إما أن يقف على المعنى، إذا كان عارفاً بدلالة مشتقات الجذر، وإما أن يعود مباشرة إلى الجذر أو المشتق المحال عليه دلالياً إذا كان قريباً، كما في المعاجم ذات المداخل المفقرة(الاشتقاقية). أمّا إذا كان المعجم ينتمي إلى نظام المداخل التامّة؛ فإن الباحث ينتقل من باب إلى باب آخر، ولا يخفى ما في ذلك من صعوبة ومشقّة.

ومن أمثلة هذا النوع من التعريف في المعاجم العربية المعاصرة:

- *الأحمر: من الأشياء: ما لونه الحمرة(٢٤).*
- *توجّه: مطاوع وجّهه.*
- *وجه: صار وجيها.*
- *وجز الكلام: جعله وجيزا.*
- *سود: صار أسود.*
- *الولجة: الكثير الولوج*
- *القسمة: الاقتسام.*

– كحل: يكحل كحلا– الرجل: كان أكحل العين.

– سود: صار أسود.

– خراطة: حرفة الخراط.

– انفقاء: مص، انفقأ.

– فعَم: يفعم تفعيما: الإناء ونحوه: فعمه.

– ظلامة: اسم لما أخذ ظلما.

السهوة: المرّة من السهو(٢٥).

– السواد: صفة اللون الأسود، وضدّه البياض.

ولما كان هذا النوع من التعريف يعتمد على الدلالة الصرفية(Morpho-Semantique) فإنه يعني بالضرورة أن يكون القارئ عارفاً بدلالة المشتق المحال عليه أو أن يعتقد أنه يعود إليه؛ غير أن هذا الاعتقاد كثيراً ما يكون في غير محلّه، كما إذا عدنا إلى ما أحالنا عليه مدخل[أحمر] وهو[الحمرة] لنجدها معرّفة بالصيغة: [لون الأحمر] وبذلك تعيدنا الإحالة إلى ما انطلقنا منه، فيكون التعريف من باب(من عرّف الماء بالماء].

وعلى الرّغم من أن التعريف بالاشتقاق لا يعتبر تعريفاً بالمعنى المعجمي، إلا أننا نجد احتفاء به من لدن المعجميين عامة، ربما للأسباب السالفة الذكر. ولم تنفرد المعاجم العربية بهذه الظاهرة؛ فالمعاجم الفرنسية على اختلافها تستخدم التعريف الاشتقاقي في كثير من الحالات•.

وقد أكّدت جوزيت دي بوف(J, Debove) من خلال دراستها لمجموعة من المعاجم الفرنسية أن التعريف الاشتقاقي له انتشار واسع في المعاجم الفرنسية، نظراً لبساطته وإيصاله للفهم. إلا أنها أشارت إلى أنه ليس من التعاريف الكافية التي يمكن الاعتماد عليها في المجال المعجمي(٢٩).

• - Bougonneur, Euse: adj et n. qui bougonne(26)
- Chaussant, E adj: qui chausse bien
- Degrossissage n. m Action de degrossier
- Degroupement n. m Action de degrouper
- Coude, E adj. En forme de coude
- Clonage. n. m: Action ou maniere de clouer(27)
- Chapardage. n. m Action de chaparde(28)
- Begayant, ante adj qui begaye

٣- ***التعريف بالضدّ***: وهو التعريف بالمغايرة أو السّلب(٣٠) أو بالمقابل. ويجب أن نحترز هنا فنميّز بين الضدّ والتضادّ والنقيض؛ فالضدّ وهو المقصود هنا، ويعني المخالف كالبياض والسواد والطول والقصر، أما التضادّ- كما هو معروف عند اللغويين القدماء- فيعني دلالة اللفظ الواحد على معنيين متقابلين، كدلالة(السّدفة) على الظلام والنور في آن واحد.(٣١) أما التناقض فيعنى منطقياً أن النقيضين مالا يجتمعان ولا يرتفعان في شيء واحد مثل: كبير ولا كبير، وأسود ولا أسود، ونهار ليل، ومربع مستدير (٣٢).

ويتمّ التعريف بالسّلب عن طريق ذكر كلمة مضادّة لكلمة المدخل"فيتّضح الضدّ بالضدّ"(٣٣).

ويكثر استعمال هذا النوع من التعريف في الكلمات الدّالة على النسب كالألوان والهيئات؛ ولذلك نجد له استخدامات كثيرة في المعاجم العربية والأجنبية معاً. ومن أمثلته في المعاجم العربية المعاصرة:(٣٤)

- *السواد: خلاف البياض.*
- *الصغير: ضدّ الكبير.*
- *السواد: ضدّ البياض من الألوان.*
- *الشرح: نقيض المتن.*
- *الكبير: ذو الكبر، ضدّ الصغير.*
- *العدل: ضدّ الجور.*
- *السواد: من الألوان وهو خلاف البياض.*
- *السواد: صفة اللون الأسود، وعكسه البياض.*
- *تحت: عكس فوق.*
- *السواد: صفة اللون الأسود، وضدّ البياض.*

ويتّضح من هذه الأمثلة وغيرها، أن التعريف بالضدّ يفترض مسبقاً أن القارئ على معرفة بالضدّ. وهذا غير منطقي في العمل المعجمي؛ لأن الهدف من التعريف هو وضع القارئ أمام دلالة واضحة للمدخل وليس إحالته على مدخل آخر، وبخاصة إذا كانت الإحالة تحيلنا إلى المدخل الأصلي مرّة أخرى[أبيض# أسود]، [أسود# أبيض] مما يؤدي إلى التعريف الدّوري.

ونستنتج من هذا أن التعريف بالسّلب محدود الفائدة، ولا تخضع له في المعجم سوى كلمات قليلة قابلة للسّلب. أمّا ألفاظ الذوات والألفاظ البنائية، فليست له قدرة على تحديدها؛ لأنه لا يمتلك صفة التعريف الكافي التام.

وعلى الرغم من أن المعاجم الأجنبية لم تسلم من استثماره، إلا أنها بدأت تقلّل من استعماله مفضّلة التعريف التحليلي، أو بذكر الشبيه القارّ لمثل تلك المداخل كما في نحو:

- *الأبيض: ما له لون الحليب، الثلج... الخ(٣٥).*
- *الكبير: ماله أبعاد متّسعة.*

وقد تلتجئ في مثال هذه الحالات إلى السياق، كما هو الشأن في معجم ماكسي لاروس للمبتدئين:

- *أبيض: الثلج أبيض اللّون(٣٦).*
- *الكبير: هذا الرجل كبير، له قامة مرتفعة.*

٤- التعريف بالشّبيه: (Ressemblant)، ويعتمد على ذكر المماثل للكلمة المدخل كتعريف لها من باب التقريب، أو كما يقول الكاتب الفرنسي فاليري(١٨٧١- ١٩٤٥) (P. Valery) "ما لا شبيه له في الطبيعة لا وجود له"(٣٧). وهو لا يعتبر تعريفاً بل وسيلة مقرّبة للتعريف؛ ولذلك أنكره أصحاب المنطق الأرسطي.

وقد أخذت به كثير من المعاجم اللغوية العربية والأجنبية، ويتفاوت استخدامه من معجم إلى آخر. ومن أمثلته في المعاجم المعاصرة:

- سود: *صار لونه كلون الفحم(٣٨).*
- مدوّر: *ما كان على هيئة الدائرة.*
- *ازرقّ: صار أزرق، وهو لون السماء الصافية(٣٩).*
- *الأحمر: ماله لون الدم أو النار أو شقائق النعمان(٤٠).*

وفي هذا النوع من التعريف يعمد المعجمي إلى ذكر المماثل الذي يقارب المدخل لوناً أو شكلاً أو حجماً أو هيئة، وبهذا فهو يعدّ تعريفاً تعليمياً يسهل الفهم، ويقرّب مدلول الكلمة؛ غير أن هذه المشابهة المقصودة لا تحقّق دائماً ولذلك توجه إليه المآخذ التالية:

أ)- ليس من المؤكد أن يكون القارئ عارفاً بالشبيه دائماً، وبخاصة

في الأشياء الغريبة وذات الأجناس العليا ونحوها مما يصعب وجود شبيهه.

ب)- نادراً ما يكون الشيء مشابهاً للآخر مشابهة تامّة، بل هناك تفاوت بين المتشابهات؛ فالحمرة ليست دائماً هي لون الدم؛ لأن لونه يتدرج من الأحمر الداكن إلى الفاتح إلى القرمزي.

ج)- يندر وجود المماثل القارّ. وهذا ما يجعل التعريف بالشبيه من باب التعريف بالجنس القريب أو الصفة الغالبة، ونادراً ما تحافظ الأشياء على صفاتها وبخاصة المادية منها، إلا ما خضع منها للقياس كالوزن أو الحجم أو الطول.

٥- ***التعريف بالإحالة:*** *(Renvois)* وفيها يتمّ التعريف بإحالة القارئ إلى مدخل آخر على أساس أن الكلمة المحال عليها تتضمّن تعريفاً يطابق تعريف الكلمة المحالة، وذلك إمّا بصفة مباشرة وإما بحسب ما يوحي به سياق التعريف من إشارات.

ويجب أن نميز هنا بين نوعين من الإحالات:

أ)- إحالة إملائية ترتيبية، وتحيلنا على مكان وجود المدخل وذلك في الكلمات التي يوهم رسمها أو نطقها أو اشتقاقها، بانتمائها إلى موضع معين من ترتيب مداخل المعجم، كإحالة القارئ إلى الجذر[ونى] ليجد كلمة[ميناء] مثلاً. وهذا النوع من الإحالة لا يهمّنا هنا؛ لأنه يختصّ بترتيب المداخل لا بتعريفها.

ب)- إحالة دلالية: وهي المقصودة في هذا الصدد، وفيها يحال القارئ على دلالة مدخل آخر ليجد التعريف المطابق لتعريف الكلمة المطلوبة

ولمثل هذه الاحالات أهمية كبيرة في المعجم اللغوي، إذا كانت محددة الهدف ، وليست من باب الاقتصاد المخل بالمعنى والمؤدي إلى الترادف أو التعريف الدوري كما يتضح من النماذج الآتية:

- *الأنب: الباذنجان، وأحدثه أنبة(٤١).*
- ماروت: *(انظر: هاروت)(٤٢).*
- ميكروب: جرثومة(٤٣).

- جندفلي: (انظر: ج م ح ل).

فنميّز من خلال هذه الأمثلة بين صنفين من الإحالات:

أ)- إحالات تضمّنية توجه القارئ إلى مدخل آخر يتضمن دلالة الكلمة المقصودة، والهدف منها هو الاختصار والاقتصاد في التعاريف، أو من أجل الربط وإثراء التعريف كما في بعض الكلمات التي لا تظهر دلالاتها إلا بالإشارة إلى مجال انتمائها من باب تعريف الجزء بالإشارة إلى الكلّ. ففي المثال الثاني نجد المعجم لا يقدم تعريفاً للمدخل(ماروت) بل يحيلنا على كلمة أخرى متصلة بها وهي(هاروت) المخصوصة بالتعريف التالي: (هاروت: رفيق ماروت، وهما ملكان هبطا ببابل فعلّما الناس السحر. ((وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت))* وعن المدخل(جند فلى) يحيلنا الوسيط إلى المدخل(جمّحل) وبه نجد التعريف التالي:(الحيوان في جوف الصدف)(٤٥).

ب)- إحالات ترادفية توجّه القارئ إلى مدخل آخر، إما على أساس أن المدخل المحال عليه أكثر شهرة أو استعمالاً من الأول، أو أن الباحث غالباً ما يتجه إليه عند البحث عن تلك الدلالة في اللسان المعجم. ففي المثال الأول تحيلنا كلمة(الأنب) على مدخل(الباذنجان)، الذي نجد فيه تعريفاً جامعاً. وإما على أساس أن المدخل المحال عليه أكثر فصاحة أو باعتباره من المصطلحات الأكثر تداولاً، كما في المفاضلة بين الصحاح والمعرّب، أو بين المعرّب والدّخيل؛ حيث يفضّل الأول على الثاني في النوعين.

فمدخل(الميكروب) يحيلنا على المدخل(جرثومة)؛ إما لأن المدخل الثاني أفصح وأكثر شهرة؛ وإما من أجل العمل على إشهاره خدمة للّسان الرّسمي الفصيح كما هو الشأن بين الكلمات[راديو ومذياع، تلفون وهاتف، فاكس وناسوخ... إلخ].

غير أن مثل هذه الإحالات يجب أن تكون مدروسة حتى يتّم التكامل بين المحال والمحال عليه، وحتى لا تصبح الإحالة ذات طابع ترادفي

---

* سورة البقرة، الآية ١٠٢.

دوري، كما هو الشأن في المثال الثالث: حيث يحيلنا المدخل الأول[ميكروب] إلى المدخل[جرثومة] وعند الوقوف على المدخل الثاني لا نظفر بتعريف بل نجد إحالة ضمنية إلى[بكتريا] وعند محاولة الرجوع إلى المدخل[بكتريا] نجد المعجم لا يخصص لها مدخلاً أصلاً؛ مما يؤدي إلى قصور إحالي واضح، بالإضاف إلى التسلسل ويتضح مما سبق أن التعريف الإحالي من التعاريف الإسمية التي تقوم على الترادف الحقيقي أو الوهمي، وعلى ماله من أهمية من حيث الاقتصاد وإشهار بعض المصطلحات الجديدة أو تأكيد المصطلحات الفصيحة وتكامل المعلومات وإثرائها، لا يعتبر تعريفاً تاماً، وإذا لم يستعمل بدقة فإنه يؤدّي إلى مشقة في البحث، وإلى التعريف الدّوري وإلى الإبهام والقصور.

٦- ***التعريف بالترجمة:(Tradustion):*** الأصل في هذا النوع من التعريف أن يكون مختصاً بالمعاجم الثنائية أو المتعدّة الألسن.

أما المعاجم الأحادية فيكون التعريف فيها بلغة واصفة من اللسان نفسه؛ فإذا كان من خصائص معجم الترجمة"ألا يشرح اللفظة الأجنبية بتعريف أو تفسير وإنما يعطي الكلمة المعادلة تماماً"(٤٦) انطلاقاً من كون الترجمة هي تحويل كلمة دالة في أحد الألسن إلى كلمة دالة في لسان آخر؛(٤٧) فإن من خصائص المعجم اللغوي الأحادي اللّسان أن يقدّم للمدخل تعريفاً كافياً وتاماً.

ويبدو أن المعجميين القدماء كانوا يميزون بين التعريف والترجمة؛ ولذلك لم يأخذوا بالترجمة في تعريف مداخل المعاجم اللغوية، على الرغم من الاتصال الحضاري الذي مكّن العرب من التعامل مع عدد من الألسن كالفارسية واللاتينية والحبشية وغيرها.

وإذا جاءت بعض التعريفات في المعاجم العربية القديمة عن طريق الترجمة؛ فإن أكثرها كان من باب التأثيل أو جرياً وراء شهرة الكلمة(٤٨).

وأما المعاجم المعاصرة، -نظراً لمجريات التطوّر العلمي والتقارب الحضاري والنزعة إلى عالمية المصطلح العلمي- فقد أخذت تستعين بالترجمة في تعريف المداخِل، وإن كانت هذه الظاهرة نادرة ومحدودة، وغير واضحة القصد كما يتّضح من النماذج التالية.

- المجهر: الميكروسكوب(٤٩).

- *الهاتف: .. و- التلفون، أو من يتكلم به.*

- *المصرف: .... مكان الصرف، وبه سمي البنك مصرفاً.*

- *مذياع: ج مذاييع: ١- جهاز الراديو(٥٠).*

- *علم الحيل: الميكانيك/ الميكانيكا.*

فيتّضح من هذه النماذج-وغيرها- أن المعجمية العربية المعاصرة قد تلتجئ أحياناً إلى التعريف بالمقابل الأجنبي، كمرادف للمدخل العربي باعتباره وسيلة تعريفية من منظور اجتماعي وصفي؛ وأعني بذلك التعريف بالأكثر معرفة آنياً، كما في(الميكروسكوب والتلفون، والبنك، والراديو، والميكانيك) باعتبارها أكثر شهرة من(المجهر، والهاتف، والمصرف، والمذياع، وعلم الحيل).

ونعتقد أن هذا المذهب غير سليم، وبخاصة بعدما أصبحت تظهر الكلمات الثانية في أكثر البحوث العلمية ووسائل الإعلام العربية، كما أن هذا الاتجاه يخالف ما نصّت عليه المجامع اللغوية والمنظمات العربية(٥١).

ولذا كان من الأحرى-على ما نعتقد- أن يعمد المعجم العربي المعاصر إلى التأكيد على المدخل العربي متبوعاً بالتعريف على أن يحيل عليه عند ذكر المدخل الأجنبي، إذا كان ذكره ضرورياً لا العكس.

ففي المعجم الوسيط يظهر المدخل(مجهر) مكتفياً بالتعريف الترجمي(ميكروسكوب) و في الأساسي يظهر مدخل(المذياع) معرّفاً تعريفاً إحالياً عن طريق الترجمة. بينما نجد تعريفاً تاماً للمدخل(راديو)، ومثل ذلك بالنسبة إلى المدخل(علم الحيل) في مقابل المدخل المحال عليه(ميكانيك)؛ والمدخل(مجهر) في مقابل(ميكروسكوب)(٥٢).

٢- بالكلمة المخصّصة:

وهو تعريف اسمي شبه ترادفي؛ غير أنه لا يكتفي بالكلمة المفردة في تعريف المدخل، بل يخصّها بكلمة أخرى تنسبها أو تصفها. وله أمثلة في المعاجم العربية المعاصرة تمثل نسبة عالية، ويظهر في أشكال مختلفة كما يتضح من الأمثلة الآتية:

- *النجذ: الكلام الشديد.* - *الخيم: فرند السيف.*

- الخادبة: الشجة الشديدة.

- الحصان: الذكر من الخيل.

- الخيل: الجماعة من الأفراس

- البعيم: التمثال من الخشب(٥٣).

- شاكوس: المطرقة الصغيرة.

- الجفلى: الدعوة العامة.

- السمم: النمل الأحمر الصغير

- السنان: نصل الرمح(٥٤).

- الحيفان: نبت جبلي.

- الحفاظ: الوفاء بالذمّة(٥٥).

- السوأة: الخلة القبيحة.

- مرجم: الرجل الشديد(٥٦).

فيتضح من هذه الأمثلة أن تعريف المدخل يتم بكلمة مخصصة شارحة بصفة من الصفات أو بمضاف إليه أو بنسبة عن طريق شبه الجملة. ويبدو أن هذه الطريقة أحسن حظّاً من التعريف بالكلمة المفردة؛ لأنه عن طريق التخصيص يقف القارئ على سمة إضافية من سمات المعرّف مما يجعل المدخل يتميز- ولو نسبياً- عن بقية الأشباه. غير أن هذا التمييز يظلّ محدوداً لا يفي بالغرض؛ فالفرس لا تعرف الخيل، والذكر من الخيل لا يعرّف الحصان. وهناك أنواع من النمل الأحمر، والمطرقات الصغيرة، والنباتات الجبلية، والتماثيل الخشبية. وأكثر ما يظلّ هذا التعريف قاصراً مع ألفاظ الذوات التي تحتاج إلى ذكر أكثر من خاصية لتعريفها، أو إلى إثبات صورة لها أو رسم توضيحي أو سياق.

وعلى الرغم من قصور التعريف بالكلمة المخصّصة نجد له انتشاراً واسعاً في كل المعاجم العربية المعاصرة، ولم تشذ عن ذلك المعاجم الفرنسية التي مازالت تستثمره في تعريف كثير من المداخل.*

٣)- التعريف بالعبارة:

وهو الصورة الثالثة من التعريف الإسمي. ويتميزّ بأنه يتجاوز الكلمة المفردة، كالمرادف أو الضدّ والكلمة المخصّصة ليظهر في شكل عبارة أو جملة. إلا أنه لا يصل إلى التعريف التام منطقياً كان أم بنوياً؛ بحيث يظلّ عاجزاً عن تغطية خصائص المعرّف أو اسمه.كما هو مستعمل في اللغة

---

* -Cuveau : n. m Petite Cuve (57).
- Limonier : n.m Sorte de citronnier.
- Himonier : n.m Pois Hatif.

بين الناس في كثير من المداخل التي تحتاج إلى تعاريف دقيقة ومضله.

ويمثل التعريف بالجملة في المعاجم شكلاً ثانياً للترادف، كما في تعريف[صدق] ب(أخبر بالواقع) بدل(حقّ)؛ أي أنه ترادف بالمعادل الموضوعي لا بالمكافئ اللفظي... الخ) وفي هذه الحال يرى المعجمي أن التعريفات: (مات، ازداد، بياض... الخ) و(توقف عن الحياة، جاء إلى هذا العالم، حالة الذي هو أبيض.. الخ) ذات بنى عميقة واحدة بتراكيب محقّقة في مساحات مختلفة(٥٨).

ومن أمثلة التعاريف بالجملة الواحدة في المعاجم العربية والفرنسية المعاصرة/

- *تشيطن: صار كالشيطان.* - *رافعة: آلة ترفع بها الأشياء(٥٩).*
- *هدج: مشى مشية الشيخ.* - *اللّون: ما فصل بين الشيء وغيره(٦٠).*
- *قعد: جلس من قيام.* - *اللّقيم: ما يلقم (٦١).*
- *الحزام: ما يحزم به الشيء.* - *الخشب: ما غلظ من العيدان (٦٢).*
- *البالغ: من الغلمان هو المدرك* - *الرّوضة: هي الأرض ذات الخضرة(٦٣)*.*

وباستقراء بنية هذه التعاريف، وما في حكمها مما تزخر به المعاجم اللغوية المعاصرة، نجدها لا تتجاوز الجملة الواحدة، مما لا يسمح بتكوين فكرة كاملة حول المعرّف، ففي(تشيطن) أعطانا التعريف هيئة الشخص وسلوكه غير أنه لم يحدّد نوعية هذا السلوك المنسوب إلى الشيطان، وفي(الرافعة) أعطانا الجنس والوظيفة ولم يعطنا النوع. ومثل هذا يقال بالنسبة إلى تعاريف كل من(هدج)، (اللون)، (الحزام)، (الخشب)، و(Boucanage) و(Composant) (Alourdissement) حيث تضعنا التعاريف المذكورة أمام دلالات كافية من منظور التحديد الإسمي، وتبدو أحسن حظّاً من التعريف بالكلمة المفردة أو الكلمة المخصّصة إلا أنها- مع ذلك- تظلّ

*- Boucanag: n.m Action de Boucanar(64)
- Composant, E adj: Qui ntre dans la composition de qqn(65).
- Alourdissement, nm Etat de ce qui est alourdi(66).

أشبه بالتعريف الترادفي؛ إذ ليس بالضرورة أن يكون القارئ عارفاً بالشيطان وأنواع الروافع والأحزمة والأراضي ذات الخضرة.

نسبة التعاريف الإسمية في المعاجم العربية:

يرى المعاجميون المعاصرون أن التعريف الإسمي بصوره المذكورة آنفاً، لا يكاد يرقى إلى درجة التعريف المعجمي التام(٦٧). ومع ذلك نجده واسع الانتشار في المعاجم اللغوية المعاصرة نظراً لسهولته واقتصاده وتوصيله إلى الفهم السريع. ولكي نقف على نسبة استثمار هذا النوع من التعريف. قمنا بتحليل عشرين مدخلاً(٦٨) معرّفاً تعريفاً إسمياً، اختيرت من المنجد في اللغة والأعلام من باب الباء.[انظر الجدول أ)]-، مع مقارنتها بالتعاريف الواردة في المعاجم العربية المعاصرة ومثيلاتها من المعاجم الفرنسية، فأعطت النتائج التالية:

المدخل		رقم	التعريف
Amputer	بتر	١	بتره- بترا: قطعه
Recherche	بحث	٢	ج أبحاث: طلب الشيء تحت التراب.
mer	بحر	٣	ج أبحر: خلاف البر، سمي بذلك لعمقه.
avarice	بخل	٤	الإمساك والشح وضدّ الجود والسخاء.
Chance	بخت	٥	الحظ والسعد(فارسية).
Corps	بدن	٦	ج أبدان: جسد الإنسان.
Luth	بربط	٧	(مو): العود المزهر[فارسية].
Lime	مبرد	٨	آلة البرد.
Volcan	بركان	٩	جبل نار[إيطالية].
Beret	برنيطة	١٠	القلنسوة[إيطالية].
Lancette	مبزغ	١١	آلة البزغ، المشرط.
Tapis	بساط	١٢	ضرب من الطنافس.
Apercevoir	أبصر	١٣	- ه: رآه.
Rossignol	بلبل	١٤	طائر صغير الجثة حسن الصوت...
Tambour	بندير	١٥	(مو) الطبل الكبير الضخم(أعجمية).
Batir	بنى	١٦	بنيا وبناء..- البيت: عكس هدمه.

المدخل	رقم	التعريف
Porte باب	١٧	ج أبواب وبيان: المدخل.
Faucon باز	١٨	ج بيزان وأبواز: ضرب من الصقور.
Blanc أبيض	١٩	م. بيضاء، ج أبيض: ضدّ الأسود.
Compas بيكار	٢٠	هو البركار.

أ)- إن السمات الغالبة على التعاريف الواردة في الجدول، هي تعاريف إسمية، تتباين من حيث البنية إلى ثلاثة أنواع: تعاريف بالكلمة المفردة كالترادف والضدّ والإحالة كما في(٣، ٤، ٥، ٧، ١٠، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠)، وتعاريف بالكلمة المخصّصة كما في(٦، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٥، ١٨)، وتعاريف بالعبارة أو الجملة كما في(٢، ١٣، ١، ١٤).

وبتحليل هذه التعاريف يظهر القصور واضحاً في أكثرها؛ فالمرادف والضدّ والإحالة نحوها لا تعتبر تعاريف كافية إذ قد تؤدّي إلى التداخل والانزياح الجبري والتعريف الدّوري.

– كما سبقت الإشارة إلى ذلك- بالإضافة إلى أنه ليس بالضرورة، أن يكون القارئ عارفاً بالضدّ أو المرادف أو المحال عليه(البحر: خلاف البرّ، والبرنيطة: القلنسوة، والبيكار: البركار).

وهذه المآخذ تنطبق على الطائفة الثانية المعرّفة بالكلمات المخصّصة(جبل نار، ضرب من الصقور..) فليس البركان دائماً جبلاً، فقد يكون في قاع البحر. ومثل ذلك يقال بالنسبة إلى مدخل البازي والبندير. وإذا كانت العبارة أو الجملة أحسن حظاً، فإنها تظلّ-مع ذلك- غير قادرة على تحديد أسماء الذوات كما في تعريف(البلبل، والبحث، ورآه، وقطعه)؛ إذ هناك العشرات من الطيور الحسنة الأصوات مثل(الكناري، والدّخلة، والنّغر... ونحوها)، وأنواع من مجالات البحث، وشيء من التفاوت بين البتر والقطع وهكذا.

ب)- إن استقراء تعاريف المداخل السابقة في المعاجم العربية المعاصرة- باستثناء المنجد في اللغة- يضعنا أمام النسب الآتية: (انظر جدول ب٢).

ومن قراءة الجدول[ب٢] يتضح لنا أن استثمار التعريف الاسمي الذي كانت تقدّر نسبته ب١٠٠٪ في المنجد في اللغة من خلال الجدول[ب١]، قد

أخذ في الانحسار تبعاً للتطوّر التاريخي للمعاجم العربية لتصبح نسبته لا تتجاوز ٤٠٪ في المعجم العربي الأساسي. وبالمقابل يظهر التعريف المعجمي بتقنيات جديدة مستثمراً المناهج الأخرى كالتعريف المنطقي والتعريف البنوي بأنواعه ليصل إلى زهاء ٦٠٪ في المعجم العربي الأساسي، ويصل متوسط نسبة استثماره في المعاجم العربية زهاء ٤٥٪ مما يؤكد توجّهها نحو تطبيق تقنيات حديثة في تعريف المداخل.

وقد ظهرت تبعاً لهذا التطور صيغ جديدة للتعريف كما في النماذج الآتية.

- (البحر: خلاف البرّ وهو متّسع من الأرض أصغر من المحيط مغمور بالماء الملح كالبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط).

المعجم / نوع التعريف	المعجم الوسيط ١٩٦١	المعجم العربي الحديث ١٩٧٣	القاموس الجديد للطلاب ١٩٧٤	المعجم العربي الأساسي ١٩٨٩
نسبة التعاريف الإسمية بجميع صورها	٤٩,١ ٪	٦٠٪	٧٠,٥٪	٤٠٪
نسبة التعاريف البنوية والمنطقية بجميع صورها	٥٠,٨٪	٤٠٪	٢٩,٤٪	٦٠٪
عدد الكلمات المذكورة في المعجم بالنسبة إلى المنجد في اللغة	١٧	٢٠	١٧	١٥

- *(مبرد: ج مبارد: أداة بها سطوح خشنة تستعمل لتسوية الأشياء أو تشكيلها بالتآكل أو السّحل)(٦٩).*
- *(بركان: لا(مع): جبل نار يقذف من فوهته عند الثوران غازات ومعادن مصهورة ومواد أخرى ملتهبة)(٧٠).*
- *(أبصر: -فلان: نظر ببصره فرأى).*
- *(البازي: جنس من الصقور الصغيرة أو المتوسطة الحجم، تميل أجنحتها إلى القصر، وتميل أرجلها وأذنابها إلى الطول، ومن أنواعه: الباشق، البيدق، (ج) بواز، وبزاة)(٧١).*

وفي مقابل التطوّر في تقنيات التعريف ظلّت المعاجم المذكورة محتفظة بنسبة ٥٥٪ من التعاريف الإسمية بأنواعها؛ وهي تعاريف في حاجة إلى صياغة جديدة، كما يتّضح من النماذج التالية:

- *بلبل: طائر صغير حسن الصوت، يضرب به المثل في حسن الصوت، ويشبه به الشعراء والمغنون(٧٢).*
- *الباب: المدخل(٧٣).*
- *المبزغ: المشرط(ج) مبازغ(٧٤).*
- *أبيض: المتصف بالبياض، ضدّ الأسود(٧٥).*

وبمقارنة تعاريف المعاجم العربية للمداخل المذكورة في الجدول[أ] بمثيلاتها في المعاجم الفرنسية: روبير(الصغير) ولاروس الصغير وكيّي(Quillet) نخلص إلى النتائج التالية:

١- *أن نسبة استثمار التعاريف الإسمية ضئيلة جدًا، في المعاجم الفرنسية الثلاثة؛ بحيث لا تتجاوز ٣٠٪. وهذا يعني أن نسبة ٧٠٪ من التعاريف معجمية تامّة؛ منطقية أو بنوية.*

٢)- *أن التعاريف الإسمية التي أثبتتها المعاجم الفرنسية لا تكتفي بالكلمة المفردة كالترادف والتضادّ والضدّ، بل تأخذ بالعبارة أو الجملة كما في الأمثلة التالية:*

- *أبيض: ما هو في لون الحليب أو الثلج(٧٦).*
- *بتر: مارس القطع لـ(عضو.. إلخ)(٧٧).*

٣)- *أن تقنيات التعريف المستخدمة متنوعة؛ كالتعريف المنطقي شبه الموسوعي، كما في نحو: (بلبل: طائر من الجواثم، بريش أسمر فاتح، الذكر حسن التغريد، طوله ١٥ سم، من عائلة الشحروريات)(٧٨).*

والتعريف البنوي بأنواعه؛ إجرائي كما في تعريف المبزغ(Lancette) بأنه(آلة للجراحة في شكل سكّين صغيرة، تساعد على فتح شريان أو دملة ونحو ذلك)، أو مقوّماتي(Semique) كما في تعريف البرنيطة(Beret) بأنها: (قبعة مرنة دائرية ومسطحة، بلا واقية ولا أهداب)(٧٩)، أو بنوي عام كما في تعريف الباب(Porte) بأنه: (فتحة مخصّصة للصّرف خلال جدار أو سياج.. الخ، إطارها يسمح بالمرور: باب البيت باب الحديقة)(٨٠).

وبهذه التنوعات في تقنيات التعريف استطاعت المعاجم الفرنسية أن تتجاوز التعاريف الإسمية القاصرة التي لا تكتفي بالإشارة إلى أن الأبيض هو المتصف بالبياض، والمبزغ هو المشرط، والبلبل طائر حسن الصوت(٨١) وما إليها من الشروح المبهمة التي مازلنا نجد لها نماذج في المعاجم العربية المعاصرة.

□ إحالات وتعليقات:

١- مجمع اللغة العربية. المعجم الفلسفي: م، س، ص ١٦٥.
٢- فرحان، محمد جلوب. م، س، ص ٢٧.
٣- البعلبكي، منير. م، س، ص ٣٣٠.
٤- الغزالي، معيار العلم. م، س، ص ١٩٧- ١٩٨.
٥- نجيب محمود. زكي: م، س، ص ١٢٩.
٦- الحمزاوي. رشاد(١٩٨٦) م، س، ص ١٦٥.
٧- انظر: التمهيد مبحث. نسب الألفاظ.
٨- Helc Henri. Stucture Lexicales et Enseignement du -Vocabulaire. Mouton.. 1974, Paris P18- 19
٩- Dubois, J et cl. OP Cit P85-
١٠- فهمي زيدان محمود. م، س، ص ٩٨.
١١- معلوف لويس(المنجد): م، س، ص ص ٩١٧- ٩٠٣- ٦٤- ٨٤٣.
١٢- مجمع اللغة العربية. الوسيط. م، س، ص ص: ١٠٠٥- ١١٣٦- ١١٨- ٣٨٢- ١٦٣- ٣٨٣- ٤٦١- ١٠٣- ٨٢٦.
١٣- ابن هادية. القاموس الجديد: م، س، ص ص ١٣٢٩- ١٣٤٥- ٢٥٩- ٢٢٩- ٤٥١.
١٤- الجر خليل: م، س، ص ص ١- ٣٩٦- ٤٢٦- ١٢٩٧- ٩٣٥- ٥١٩.
١٥- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص ص ١٣١١- ١٣٣١- ١١٦٣- ٨٩٩- ٢٥٦- ١٢٤٦.
١٦- أديب اللجمي، المحيط: م، س، ص ص ٧٢٣- ٧٢٢- ٧٢٤.
١٧- مسعود جبران، الرائد م، س. المقدمة ص ١٣.
١٨- الجيلالي حلام م، س، ص ٢٨٥.
١٩- مجمع اللغة العربية الوسيط. م، س، ص ص ١٠٣- ٤٤١. وانظر: رياض زكي، قاسم: المعجم العربي، بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، بيروت. دار المعرفة ١٩٨٧. ص ٢٧١ وما بعدها.
٢٠- انظر الخطيب، شفيق. من قضايا المعجمية العربية المعاصرة في المعجمية العربية المعاصرة. م، س، ص ٥٩٧ وما بعدها. وانظر: رياض زكي: قاسم: المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق بيروت. دار المعرفة ١٩٨٧. ص ٢٧١ وما بعدها.
٢١- الشدياق، أحمد فارس: م، س، ص ١٢.
٢٢- انظر المنجد ٨٢٩، الوسيط ١٠١٤، القاموس الجديد ١٣١١، والأساسي ١٢٩٢، والحديث ١٢٧٥.
٢٣- توجد مثل هذه الإشارات في أكثر المعاجم العربية القديمة، وقد وضع لها صاحب القاموس المحيط رمز(م).
٢٤- مجمع اللغة العربية. الوسيط: م، س، ص ١٩٦.

٢٥- انظـــر: المنجـــد ص٨٨٩- ٨٨- ٣٦١، والحديـــث ١٢٩٧- ٩٤٩، والقاموس الجديد ص٨٨٩- ٤٩٤. والأساسي ص٣٩٠- ٩٤٤- ٨١٠، والمحيط ٧٢٢- ٧٢٣.

٢٦- P. Larousse. OP CIT PP121-178- 273- 238

٢٧- P. Robert. OP. Cit. P328

٢٨- Quillet. OP. Cit

٢٩- Rey- Debove, J(1971) Op. Cit P223

٣٠- أبو الفرج، محمد أحمد. المعـاجم اللغويـة في ضوء دراسات علم اللغة الحديث. دار النهضة العربية. ١٩٦٦. بيروت. ص١٠٥.

٣١- ابن فارس، أحمد(١٩٦٣) م، س، ص٩٨.

٣٢- مجمع اللغة العربية. المعجم الفلسفي: م، س، ص ص٥٥- ٥٦.

٣٣- أبو الفرج، محمد أحمد. م، س، ص١٠٤.

٣٤- انظـــر المعـــاجم المنجـــد ص٣٦١- ٤٢٦، والوســـيط ٤٥٩- ٥١٧. والحديـث(لاروس)٩٨٥، والقـاموس الجديـد ٦٥٦- ٤٩٣، والأساسـي ٦٥٢- ١٩٣، والمحيط ٧٢٣.

٣٥- -Voir: P. Larousse, OP. Cit. PP112. 334 et

٣٦- -Maxi larousse, OP. Cit. P96- 396

٣٧- -Rey . A. Polysemie Du terme de Definition. la definition OP Cit P13- 37

٣٨- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص ص٦٥١- ٤٧٠.

٣٩- الجرّ خليل: م، س، ص٧٠.

٤٠- -Petit Larousse. OP. Cit P816

٤١- الجرّ خليل م، س، ص١٦٨.

٤٢- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص ص١١١٤- ١١٦٣

٤٣- مجمع اللغة العربية. الوسيط: م، س، ص١٤٠ .

٤٤- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص١٢٤٩.

٤٥- مجمع اللغة العربية. الوسيط م، س، ص ١٣٣.

٤٦- ظاظا، حسن. م، س، ص٢٢٥.

٤٧- مظفر الدين حكيم، أسعد. م، س، ص٤٣.

٤٨- هنـاك أمثلـة عديدة علـى هـذا فـي القـاموس المحيـط وتـاج العـروس وغيرهما.

٤٩- مجمع اللغة العربية. الوسيط. م، س، ص١٤٧- ٩٧١.

٥٠- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص ص٥١٣- ٣٦٨.

٥١- بنعبد الله، أحمد. من مشاكل الدلالة. اللسان العربـي العدد ٢٢/ ١٩٨٣. الربـاط ص١٣٦. كثيراً مـا يعمد بعض محرري المعاجم إلـى التعريـف الإسمي الترجمي خوفاً مـن الوقوع في الحشو من حيث إعادة تعريف

المدخل مرّة ثانية؛ غير أن عدم ضبط الإحالات بين المداخل العربية الأصلية والمعرّبة والدخيلة يؤدي في الغالب إلى السطحية والإبهام والدّور.

٥٢- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص ص٤٩٦- ١١٦٣

٥٣- مجمع اللغة العربية. الوسيط. م، س، ص٩٠٢- ٢٦٧- ٢١٩- ٦٤

٥٤- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص ص٦٩٨- ٤٥٥- ٢٧٢- ٦٤٧

٥٥- الجر، خليل: م، س، ص٥١٤- ٥٤٥.

٥٦- وانظر: المحيط ٧٢٢، والقاموس الجديد للطلاب ١٠٤٧

٥٧- -Petit Larousse OP. Cit PP255- 535- 449

٥٨- -Duois, J et OP Cit P85-

٥٩- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص ص٧١٣-٥٣٧.

٦٠- معلوف، لويس(المنجد) م، س، ص ص٨٥٨- ٧٤١.

٦١- مجمع اللغة العربية. الوسيط م، س، ص ص٨٤٧- ٨٣٥.

٦٢- الجر خليل، م، س، ص٤٤٢- ٤٩٤.

٦٣- ابن هادية، القاموس الجديد، م، س، ص١٣٩- ٤١١

٦٤- -Petit Larousse Op. Cit P 202

٦٥- -Petit Robert Op. Cit

٦٦- الحمزاوي، رشاد(١٩٨٦): م، س، ص١٦٥. وانظر Rey Debove. J.(1971) M OP. Cit P202

٦٧- معلوف لويس(المنجد) م، س، ص ص٢٥- ٢٧- ٢٨- ٩٢- ٣١- ٣٣- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٤٠- ٤٧- ٥٠- ٥٢- ٥٤- ٥٦- ٥٧.

٦٨- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص١٣٣- ١٤٥.

٦٩- الجر خليل: م، س، ص٢٣٠.

٧٠- مجمع اللغة العربية الوسيط، م، س، ص٥٩- ٥٥.

٧١- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص١٧١.

٧٢- الجرّ خليل. م، س، ص٢٠٨.

٧٣- مجمع اللغة العربية. الوسيط م، س، ص٥٤.

٧٤- ابن هادية. القاموس الجديد م، س، ص٩.

٧٥- -Petit Larousse Op. Cit P112.

٧٦- -Petit Robert OP. Cit P63

٧٧- -Petit Larousse Op. Cit P815

٧٨- -Petit Robert Op. Cit P1485

٧٩- Quillet OP. Cit

٨٠- انظر التعاريف السابقة مثلاً، في كلّ من الوسيط والحديث(لاروس) والقاموس الجديد، والمعجم العربي الأساسي.

□□

الفصل الثاني

التعريف المنطقي

يطلق مصطلح التعريف المنطقي أو الحقيقي (Definition logique/ Reel) على كلّ تعريف يسعى إلى شرح معنى الكلمة بذكر مكوّناتها الدلالية،(1) وهو تعريف يستمدّ بعض شروطه من المنطق الأرسطي المتمحور حول الكليّات الخمس (Universeaux)، ويقصد بها المعاني العامة التي تصدق على كثير من الأشياء، وتسمّى المحمولات أيضاً، وهي المعاني المجردة [الجنس، النوع، والفصل والخاصّة، والعرض العام](٢).

ويهدف التعريف المنطقي أساساً إلى معرفة ما الذي يجعل الشيء شيئاً جوهرياً، أي الوقوف على جنس الشيء وفصوله الذاتية، ومن هنا فهو يختلف عن كلّ من التعريف الاسمي الذي يهدف إلى تحديد اسم الكلمة كما هي مستعملة بين المتكلمين، والتعريف البنوي الذي يهدف إلى معرفة المعرف عامة: مقوّماتيا أو إجرائياً أو سياقياً. وهذا يعني أنه تعريف خارج عن اللغة، يعتمد المنطق، فهو يصنّف الكلمات بحسب المحسوس، والمجرد والحقيقة والمجاز.

وكثيراً ما يفسرّ المداخل بجمل، أو بنصّ، أو يصنّف مضمونها دون أن يعرّفها لغويا(٣) أي أنه لا يحلّل عناصر المدخل دلالياً في النظام اللساني، بقدر ما يعبّر عن حقيقة الشيء الجوهرية، ولذلك يعرّفه ابن سينا (٤٢٨هـ/١٠٣٧م) بأنه تعبير عن جوهر الشيء وذاته(٤).

إنّ بناء التعريف الحقيقي يقتضي عند المناطقة، أن يختصّ بألفاظ الذوات، ولا يكاد يشمل -إلا نادراً- المفاهيم اللغوية والألفاظ البنائية

---

(1) المقصود بالألفاظ البنائية: أدوات الربط وما يساوقها (في، إذا، أو..) وهي كلمات غير متصرفة وذات وظائف نحوية يصعب تصنيفها لعدم احتفاظها بدلالة معجمية محددة.

المجردة* التي يصعب تحديد مكوّناتها وخصائصها وذكر جنسها وفصلها، أو ما عبّر عنه المناطقة باللامعرّفات(٥).

وهذا يخالف المعالجة المعجمية، فليس في المعجم كلمات منتمية إلى النظام اللساني، وأخرى منتمية إلى الجانب الثقافي، "لأن تعريف الكلمات وتعريف الأشياء هي كلها في الحقيقة تعريفات ثقافية، غير أن هناك تعرِيفات تحقّق بكلمات محسوسة، كجهاز ونبات وحشرة.. وهناك تعريفات تحقّق بكلمات مجردة، كظاهرة، وإحساس، ومعتقد"..(٦).

وكنتيجة لذلك، لا يميّز المعجم بين المعروف وغير المعروف، أو المحسوس والمجرّد، ولا بين الشيء والاسم، بل يخضع كل مفردة من الصيّنة، أي الوحدة الصوتيّة (Phoneme)، حتى العبارة المسكوسة أو التركيب الجاهز، إلى التعريف.

وإذا كان التعريف الاسمي يعتمد على العلاقات التي ترتبط أو تفصل بين الألفاظ، ويستند التعريف البنوي على بنية الشيء ضمن الكلّ، فإن التعريف المنطقي يحاول حصر مكوّنات المعرّف، لتكون هذه الكليات هي الشروط المطلوبة لتعريف المدخل، ولذا يقال في وصفه: "إنه جامع مانع، أي يجمع كل أفراد الموضوع، ويمنع أي فرد آخر من أي نوع آخر"(٧).

ويتحقّق هذا المنهج -في شكله التّام- بتحليل المفردة المدخل، وتسجيل الخصائص المكوّنة لها على النحو التالي:

أ-أن ينسب الشيء المعرّف إلى جنسه الذي ينتمي إليه [حيوان، نبات، شكل هندسي، معدن]

ب-أن يفصله عن بقية الأشياء الأخرى التي تنتمي إلى الجنس نفسه، وذلك بذكر نوعه أو فصله [تديي، عشبي، له ثلاثة أضلاع، صلب..]

جـ-أن يميزّه عمّا يشاركه في بعض الصفات والملامح الأخرى الخاصة أو العامة و الأغراض المفارقة كاللون والشكل والحجم والوزن والطول والوظيفة، [لاحم، ثنائي الفلقة، قائم الزاوية، أصفر اللون..]، وقد تذكر بعض الملامح الخاصة [كبير الجثة إذا كان أسدا، يؤكل إذا كان فولا أو جلبانا، مستقيمة مغلقة إذا كان مثلّثاً، وزنه الذرّي ١٩٧,٢ إذا كان ذهباً..] وهكذا، كلّما أضفنا

عنصرا من عناصر المعرّف ازداد تمييزاً عن غيره من الأشباه والنظائر.

فإذا عرّف المعجم اليربوع بأنه: حيوان [من الثدييات] من الفصيلة اليربوعية صغير، على هيئة الجرذ الصغير، له ذنب طويل ينتهي بخصلة من الشّعر، وهو قصير اليدين، طويل الرجلين(٨)، أمكننا تحليله إلى المكونات التالية:

١-حيوان	ملمح يقابل الجنس
٢-من الثديات	ملمح يقابل النوع
٣-من الفصيلة اليربوعية	ملمح يقابل الفصل
٤-له ذنب طويل	ملمح يقابل الخاصية
٥-قصير اليدين	ملمح يقابل العرض العام

فهذه الملامح مجتمعة هي التي تشكل تعريف الحيوان المسمّى (يربوعا)، وكثيراً ما تتعدّد الملامح الخاصة بالفصول الذاتية والأعراض الخاصة من مثل [فقري، قاضم، طويل الرجلين، ثلاثي الأصابع،] فيكتفي التعريف المنطقي بتسجيل ما يقابل الكليات الخمس من هذه الصفات والملامح.

التعريف الحقيقي في المعاجم العربية المعاصرة:

إن استقراء التعاريف في المعاجم العربية المعاصرة يوقفنا على أنها تستخدم التعريف المنطقي في تحليل كثير من المداخل، وبخاصة أسماء الذوات، على خلاف المعاجم اللغوية القديمة والحديثة،(٩) غير أن هناك تفاوتاً في استثمار هذا المنهج، سواء من حيث الالتزام بجميع أركانه أم ببعضها، أم من حيث نسبة استخدامه من معجم إلى آخر، ويظهر هذا المنهج موزّعاً على عدّة تقنيات وإن كانت كلها منبثقة عن المنهج المنطقي أصلا.

وقد مكننا تتبع هذا المنهج في تعاريف المعاجم العربية المعاصرة من حصر عدّة أشكال أدرجناها تحت المصطلحات: الحقيقي، والمصطلحاتي، والموسوعي، وإليك بيان ذلك:

١-التعريف الحقيقي (Reel):

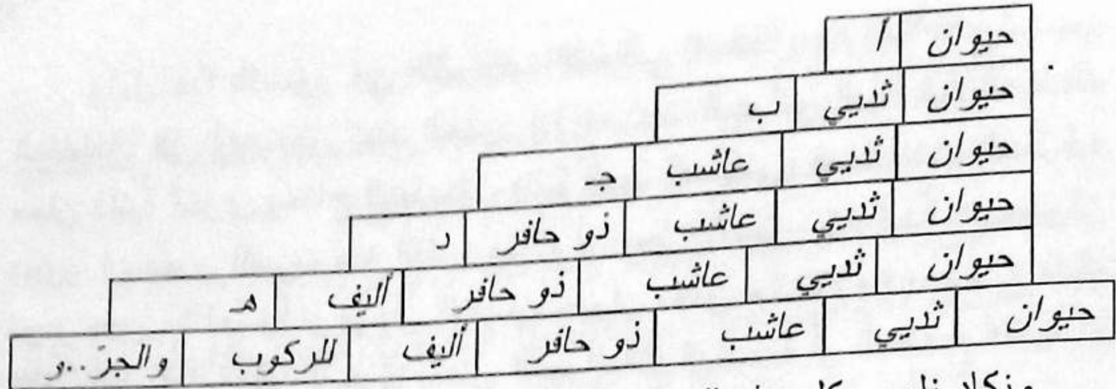
ويمثل الأصل الذي انبثقت عنه الأشكال الأخرى، وقد عبّرنا عنه في بداية الفصل بالتعريف المنطقي من باب التغليب، لأن التعاريف المعجمية عامة ليست منطقية بالمعنى الرياضياتي ما دامت لا تحترم الإلزام في مقابل حدَ آخر، بل كثيراً ما تستعين بالتعريف الدّوري والإحالي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة(١٠).

وقد ظهر التعريف الحقيقي في المعاجم العربية منذ أواخر القرن الثالث الهجري، الثامن الميلادي مع أبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت٢٨٢هـ/٨٩٥م)، وفي معجم الأدوية المفردة لاسحاق بن عمران (ت٢٧٩هـ/٨٩٢م) وغيرهما من أصحاب الموسوعات والمعاجم المختصَة(١١) ويظل هذا التعريف مستثمراً حتى أواخر القرن الثاني عشر الهجري في معجم كشف الرّموز لعبد الرزاق بن حمادوش الجزائري (ت بعد ١١٦٨هـ /١٧٥٤م)، غير أنه ظلَ مرتبطاً بالمعاجم المختصّة في شكل أقرب إلى الموسوعية منه إلى التعريف الأرسطي.

ولم يدخل التعريف الحقيقي في بناء تعاريف المعاجم اللغوية إلا مع نهاية القرن التاسع عشر، بعد ظهور حاشية ابن الطيب الفاسي (١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م) على القاموس المحيط للفيروز أبادي (١٣) وانتقادات أحمد فارس الشدياق (١٣٠٦هـ/١٨٨٨م) في الجاسوس على القاموس (١٤)، حيث تجسّدت بعض معالم هذا التعريف في معجم أقرب الموارد لسعيد الشرتوني (١٣٣١هـ/١٩١٢م)، والمنجد في اللغة للويس معلوف (ت١٩٤٦م) وغيرهما. غير أن هذه المعاجم لم تستثمر التعريف الحقيقي سوى في بعض المداخل ولم تعمّم ذلك.

أما المعاجم المعاصرة فإنها ابتداء من ظهور المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦١م، حاولت أن تعرّف في ظلّه كثيراً من المداخل وبخاصة ألفاظ الذوات كالحيوان والنبات والأجهزة ونحوها.

ويبدو التفاوت واضحاً في استخدامه من معجم إلى آخر، بل من تعريف إلى آخر في المعجم الواحد. فقد يظهر ناقصاً بأقلّ من خمسة أركان، وقد يظهر مستوفياً لأركانه كما يتضح من الرسمة التالية في تعريف الحصان:



ونكاد نلمس كل هذه الصور في تعاريف المعاجم العربية المعاصرة، غير أنها ترد بأشكال مختلفة تربو على الثلاثين صورة، قد تصل إلى التعريف الحقيقي التام بأركانه الخمسة كما في (هـ)، وقد تكتفي بذكر الركنين: الجنس والنوع كما في (ب) أو تصل إلى الثلاثة أو الأربعة الأركان كما في (ج،د) أو تتجاوز ذلك إذا خرجت عنه كما في (و).

١-نماذج من التعريف الثنائي الأركان:

-الباشق: طائر من أصغر الجوارح -المثقب: آلة الثقب(١٥)

-الدراج: نوع من الطير يدرج في مشيه -الجراد: فصيلة من الحشرات المستقيمة الأجنحة(١٦).

-المطوّقة: الحمامة ذات الطوق -العود: آلة وترية من المعازف(١٧).

-مالك الحزين: طائر من طير الماء -رقّاش: الحية المرقوشة الجلد(١٨٧).

-ابن عرس: دابة صغيرة تشبه الفأر -طماطم: بقل من الفصيلة الباذنجانية.

وبتحليل هذه النماذج يتّضح لنا أن المعاجم العربية المعاصرة ما زالت تستخدم التعريف المنطقي الناقص الذي لا يتجاوز ذكر السّمتين، وهو أقرب إلى التعريف الاسمي منه إلى التعريف المنطقي، فقد يكتفي بذكر الجنس والفصل أو النوع والعرض العام (طائر+ جارح)، (بقل+ باذنجاني).. الخ وهذا يجعل التعريف قاصراً. ففي الطيور الجارحة نجد (الصقر، والحدأة، والباشق، والنَسر، والرخمة..)، وفي الباذنجانيات نجد العشرات من البقول. ممّا يؤكِد لنا أن التعريف المنطقي الناقص، لا يفي بالغرض المعجمي الذي يحرص على تعريف المدخل، لا فرق في ذلك بين من يعرفه ومن لا يعرفه.

ولعل هذا القصور في التعريف الحقيقي الناقص هو ما دفع بعض المناطقة، إلى أن يجوّز تعدّد الحدود إذا تعدّدت المعاني "فإذا كانت هناك معان ذاتية أخرى يحتاج إليها حتى يتمّ الحدّ الحقيقي، فمثل هذا الحدّ قد يجوز أن يكون للشيء منه اثنان، مثلاً، أن يحدّ الإنسان تارة بأنه: حيوان ذو رجلين مشّاء، وأخرى بأن الإنسان حيوان ناطق مائت"(٢٠)، ومع ذلك يظلّ التعريفان قابلين لدخول بعض الحيوانات المشاءة أو الناطقة كالببغاء مثلاً.

ولا شك في أن هذا التحديد يؤكّد عدم جدوى الاكتفاء بالحدّ الثنائي الناقص في تعريف المداخل المعجمية، مهما كانت هذه الثنائية جامعة بين الجنس والنوع والفصل والعرض العام أو الفصل والعرض الخاص وما شاكل ذلك. ففي تعريف (السّرو) مثلاً بأنه "شجر حرجي من فصيلة الصنوبريات"(٢١) أو البركة بأنها: "طائر مائي من القبيلة الوزّية"(٢٢)، أو اليمام بأنه: "نوع من الحمام البرّي"(٢٣)، لا يكاد يعدم القارئ وجود أنواع شتّى من الصنوبريات والوزيات وأصناف الحمام البرّي، وبذلك يظل التعريف قاصراً وفي حاجة إلى أركان أخرى لتوضيحه.

٢ -*نماذج من التعريف الثلاثي الأركان:*

-القفمة: حوت بحري، من الحيوانات اللّبونة، من ذوات الرئتين(٢٤).

-كناري: طائر من فصيلة العصافير حسن الصوت، منسوب إلى جزر كنارية(٢٥).

-كمأ: فطر من الفصيلة الكمئية يجنى ويؤكل مطبوخاً(٢٦).

-الحسّون: طائر صغير حسن الصوت ذو ألوان جميلة من فصيلة الشرشوريات(٢٧).

وباستقراء تعاريف المداخل السابقة يتّضح لنا أن أغلبها قد تضمّن ثلاثة أركان، فزوّدنا التعريف الأول بالجنس والنوع والعرض العام للقفمة، ومع ذلك ظلّ قاصراً، حيث إن هناك أنواعاً شتّى من الحيوانات البحرية اللّبونة ذات الرئتين كالحيتان والأفظاظ، كما أن التعاريف الأخرى الخاصة بالكناري والكمئ والحسّون تظلّ قاصرة أيضاً ما دامت قابلة لدخول أنواع أخرى تحتها.

٣-نماذج من التعريف الرباعي الأركان:

-السوار: حلية من الذهب [أو غيره من المعادن الثمينة] مستديرة كالحلقة، تلبس في المعصم أو الزند(٢٨).

-بوق: أداة موسيقية مجوّفة ينفخ فيها أو يزمر(٢٩)

-التّفة: دابة نحو الهرّ، من الفصيلة السنّورية، تصيد كل شيء حتى الطير، ولا تأكل إلا اللحم(٣٠).

-السنّونو: طائر من الخطاطيف، طويل الجناح، سريع الطيران(٣١).

-الجلهم: جنس حيوانات لبونة قاضمة من فصيلة السنجابيات يعرف بسنجاب النخل(٣٢).

ويتّضح من هذه النماذج أن التعريف جاء أكثر اكتمالاً، لا بسبب كثرة الأركان، ففي المثال الأول يضعنا التعريف أمام أربع مكوّنات أساسية للسوار وهي (حلية +ذهب +مستديرة +تلبس في المعصم)، وفي المثال الثاني (أداة +موسيقية+مجوفة +للنفخ) وفي المثال الثالث (دابة+ نحو الهرّ +سنورية +لاحمة) وفي الرابع (طائر +من الخطاطيف+ طويل الجناح +سريع الطيران) وفي المثال الأخير: (حيوان +لبون+قاضم +من السنجانيات)، وبذلك استطاعت هذه التعاريف أن توضّح نسبياً طبيعة المداخل ولو ظل هناك قصور ملحوظ في بعضها، حيث السوار يكون من الذهب وغيره، وهناك آلات مختلفة للنفخ، وكما أن السنّونو والتّفة يوجد لها أشباه كابن عرس والسنعبة، ويقال مثل هذا بالنسبة إلى الجلهم. مما يؤكد أن التعريف الحقيقي الرباعي الأركان لا يصل إلى التعريف المعجمي الكافي والتام.

٤-التعريف الحقيقي التام:

وهي الصّورة التي عبّر عنها المناطقة بالتعريف الجامع المانع بعد أرسطو، حيث جعلوا التعريف المشتمل على الكليات الخمس مثالاً للتعريف المنطقي التام، ومن أمثلته في المعاجم العربية المعاصرة:

-الثدي: غدّة في صدر المرأة، وفي وسطها حلمة مثقوبة، يمتصّ منها الرضيع الحليب(٣٣)

-البرتقال: شجر صغير مستديم الخضرة، من الفصيلة السذبية، من جنس الموالح، أزهاره بيض عطرة الرائحة، يزرع لثمره، ومنه

ضروب كثيرة(٣٤).

-الخسوف: ذهاب نور القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس(٣٥).

-لقلاق: طائر من القواطع كبير، طويل الساقين والعنق والمنقار أحمرهما(٣٦).

-نحاس: معدن ضارب إلى الحمرة، قابل للتَطريق، موصل للحرارة والكهرباء، لا يتطرقه الصدأ من الندى والبخار، وهو بذلك صالح لصنع مختلف الأواني، والأسلاك وغيرها(٣٧).

-نبات: كل حيّ نام، لا يملك فراق منشئة، ويعيش بجذور ممتدة في الأرض وفي الماء(٣٨).

-اليود: عنصر بسيط رمادي ضارب إلى الزرقة، وزنه الذري ١٢٦,٩٢ وثقله النوعي ٤,٩٤ وتتصاعد منه عند تسخينه أبخرة رمادية، وهو ينحلّ في الكحول ويستعمل في تطهير الجروح(٣٩).

ويظهر من تتبّع هذه التعاريف أن كلاً منها قد تضمّن خمسة أركان أو أكثر، ولا تكاد تخلو تلك الأركان من الجنس والنوع -في الغالب- وهما الركنان اللذان أكّد عليهما أصحاب المنطق الأرسطي (٤٠) غير أن بعضها جاء جامعاً مانعاً موضّحاً للدلالة كما في تعاريف المداخل (الثدي، الخسوف، نبات، اليود) وبعضها الآخر يبدو في حاجة إلى إضافة عناصر أخرى حتى يكتمل ويتميز عن بقية الأغيار كما يتمثل ذلك في تعاريف (البرتقال، اللقلاق، النحاس)، حيث يدخل ضمن التعاريف كل من اللَيمون والنارنج والبلشون والذهب ونحوها، وذلك على الرغم من احتوائها على بعض الأركان الإضافية التي لا تنتمي إلى الكليات الخمس كالوظيفة والإجراءات العملية.

وفي المقابل نجد التعاريف الأخرى التي جاءت تامّة قد تضمّنت أركاناً تتجاوز القالبية التي حددّها المناطقة للتعريف الحقيقي. وبذلك تحوّلت إلى تعاريف شبه موسوعية كتعريف (اليود) الذي تضمّن أكثر من ثماني سيمات، واحتوت التعاريف الأخرى على الأوصاف إجرائية ووظيفية تختص بمناهج أخرى غير منهج التعريف الحقيقي، كالتعريف المصطلحاتي والتعريف الموسوعي والتعريف الإجرائي.

ونستنتج مما سبق أن التعريف الحقيقي على ماله من أهمية في تحديد

كثير من المداخل المعجمية التي تعجز أمامها المناهج الأخرى، يظل قاصراً أمام بعض المداخل التي لا يتضح معناها إلا في ظل مناهج أخرى وبخاصة في المعاجم اللغوية.

ويظهر قصور التعريف الحقيقي في المعاجم اللغوية في كثير من المناحي من أهمها:

أ- أنه تعريف خارج عن اللغة، ويؤكد على دلالة المدخل من حيث طبيعته، ولا يشمل الاستعمال الواقعي للمداخل في النظام اللساني الذي يعتبر من أساسيات المعجم اللغوي بما في ذلك التأثيل والتأريخ والتطور الدلالي للكلمة ومجالات استعمالها.

ب- أنه تعريف أكثر مما يحتفي بألفاظ الذوات مما له جنس وفصل وجوهر مادي، أما الألفاظ البنائية والصفات المجردة والأجناس العليا كالأفعال، وحروف الربط والكلمات المجردة وما إليها، فكثيراً ما يقف عاجزاً أمامها، وهذا القصور الملاحظ في التعريف الحقيقي هو الذي حدا ببعض الدارسين مناطقة وأصوليين ومعجميين إلى انتقاده وإنشاء مناهج أخرى أكثر نجاعة كالإجرائي والموسوعي والبنيوي بأنواعه.

جـ- أن المعاجم العربية المعاصرة لم تأخذ بالتعريف الحقيقي التام في تعريف المداخل إلا في إطار ضيق جداً وبنسبة ضئيلة، وأكثر ما يظهر بصورته الناقصة التي لا تتجاوز الركنين أو الثلاثة أركان، مما أدى إلى غموض أكثر التعاريف وقصورها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

٢- التعريف المصطلحاتي: (Terminologique)

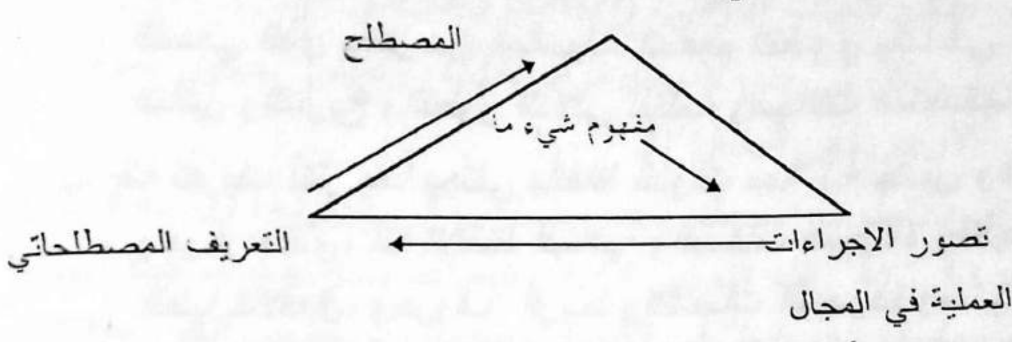
وهو تعريف يختص بالألفاظ التي تتصل بمجال من المجالات المعرفية في العلوم الطبيعية أو الإنسانية لدى جماعة من الباحثين في ميدان معين.

ويعتبر الخوارزمي الكاتب (٣٨٧هـ/٩٩٧م) من أوائل من حاول استثمار هذا النوع من التعريف في معجمه مفاتيح العلوم.

وقد حده الشريف الجرجاني (٨١٦هـ/١٤١٣م) بأنه: "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل من موضعه الأول" (٤١)، كما حده

فلبير (H.Felber) بقوله: "صيغة تصف مفهوماً بواسطة مفاهيم أخرى معلومة، وتميّزه عن المفاهيم داخل المجال المفهومي، كما تحدّد موضعه فيها(٤٢)".

وهذا يعني أن التعريف المصطلحاتي تعريف مفهومي ينطلق من التصوّر العملي إلى الكلمة ليؤكد المعرّف من خلال علاقته بالمصطلحات الأخرى في مجال من المجالات المعرفية المختصّة، كما يتّضح من الرسمة الآتية للمثلث المصلحاتي:



ومن هنا فإنّه يختلف عن التعريف الحقيقي في أنه يسعى إلى تحديد المفهوم في مجال معيّن وليس في إطاره العام كما أنه لا يشترط الكليات في بنائه.

ويرتبط التعريف المصطلحاتي ارتباطاً وثيقاً بالمعاجم المختصّة، وإن كانت المعاجم اللغوية العامة في حاجة إليه عند تحديد المدخل في مجال من مجالات الاختصاص.

وتتشكّل بنية هذا التعريف في صيغة موجزة لا تتعدّى حدود المفهوم في المجال المقصود، كأن نعرّف الماء في مجال الكيمياء بأنه (جوهر مركّب من الهيدروجين والأكسجين بنسبة ٢ إلى ١) أو فيزيائياً بأنه: جوهر يتجمّد في الدرجة (٠) ويتبخر في الدرجة (١٠٠)(٤٣).

فقد جاء التعريف أكثر خصوصية لا يكاد يتعدّى المجال (كيميائياً أو فيزيائيا) وبذلك نأى عن الفهم لغير المختص. ومع ذلك يعتبر كافياً وتامّاً لدى المختصّ، لأنه حقّق التميز للماء العادي عن غيره من المفاهيم الأخرى داخل المجال نفسه كالماء الملح والماء الثقيل الذي يتركّب من الديوتريوم بدل الأكسجين، ويتبخر في درجة أعلى من المذكورة(٤٤).

ونستنتج من هذا النموذج أن التعريف المصطلحاتي تعريف علمي مختصّ لا يحدّد الدلالة المركزية العامة للداخل، ولا يراعي صلة المدخل

بالنظام اللساني، بل يكتفي بتحديد الدلالة في مجال من المجالات العلمية المعينة كالطبّ أو الفيزياء أو اللسانيات وغيرها من مجالات الخبرة الإنسانية.

ومن هنا يصبح ذكر المجال في بداية التعريف المصطلحاتي "مهمًا جدًا وضروريا لتوضيح المفهوم، وانتماء مصطلحه إلى النظام المفاهيمي المقصود"(٤٥) لأن أقصى غايته في هذه الحالة أن يحدّد المصطلح بلغة واصفة بواسطة مفاهيم أخرى محدّدة.

وباستقراء تعاريف المعاجم العربية المعاصرة من حيث استخدام هذا النوع من التعريف نجدها تستثمره في شكل تعريفين مختلفين: قاعدي واستلزامي.

أ-تعريف قاعدي، نسبة إلى القاعدة (Regles) والقاعدة عبارة عن قضية كلية تنطبق على جزئيات المسمّى أو الحالات والظواهر التي يتميز بها، ليصبح استقرارها شبه قانون يحكم التعريف في المجال الدلالي المختص(٤٦).

ويفرّق عادة بين القاعدة والقانون في مناهج البحث على أساس "أن القاعدة أضيق من القانون، والقانون أضيق من النظرية"(٤٧) أي أنها قد تكون غير مطّردة كالقانون، كما أن القانون لا يكون حتمياً أو استلزامياً كالنظرية.

ومن أمثلة التعريف القاعدي في المعاجم العربية المعاصرة.

-الكناية: [في البلاغة] "أن يعبّر عن شيء معيّن بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الأغراض كالإبهام على السامعين"(٤٨).

-المجهور: [في الصوتيات] صوت يتذبذب معه الوتران الصوتيان في الحنجرة تذبذبات منتظمة، كالزاي والدال، مثلاً.

-الخبن: [في العروض] (اسقاط الثاني الساكن من التفعيلة).

-السّناج: [في الكيمياء] دقائق من الكربون تتخلّف من نقص في حريق الوقود(٤٩).

-الفاعل: [في النحو] (اسم مرفوع تقدّمه فعل مبني للمعلوم ودلّ على من فعل الفعل أو قام بالفعل).

-الشّفعة: [في الفقه] حقّ الجار في تملّك العقّار جبرا من المشتري

بشروطه التي حدّدها الفقهاء(٥٠).

فنلاحظ أن كلّ تعريف من التعاريف المذكورة يتشكّل من جزئيات تتّصل بالمسمّى وتميزه عن غيره من المفاهيم في المجال نفسه، وهذه الجزئيات تنطبق على كل ظاهرة تماثلها، وهو ما يشكل القاعدة، وهذه القاعدة ذات خصوصية ضيّقة لا تتجاوز المجال المعيّن بحيث لا يتسنّى لغير المختصّ أن يكتفي بالتعريف المصطلحاتي كما في تعريف الخبن لغير العارف بعلم العروض والفاعل لغير العارف بالنحو العربي.

ب-تعريف استلزامي، ويعني الاعتماد على ضرورة الواقع، أي استحالة عدم حصول الشيء إذا وفرت الشروط والظروف المناسبة، فهو تعريف أشبه بالحتمية الذاتية (Determinisme)، وتختلف هنا الحتمية العلمية الاستلزامية عن الحتمية الجبرية، فالجبرية تخضع التعريف لضرورة، كامنة في الشيء ذاته.

فإذا عرّفنا الربع، مثلاً بأنه: "جزء من أربعة أجزاء الشيء"(٥١) شكّلنا تعريفاً استلزامياً، بحيث إذا قسّمت الوحدة على أربعة، كانت النتيجة حتماً أربعة أجزاء، وبذلك يستحيل عدم حصول النتيجة المتوصل إليها.

وأكثر ما يظهر التعريف الاستلزامي في البديهات والقوانين العلمية والقواعد القارّة، ولذا فهو غالباً ما يتّصل بتعاريف مصطلحات العلوم الطبيعية كالرياضيات والفيزياء ونحوهما، أكثر من اتّصاله بمصطلحات العلوم الإنسانية كالأدب والنقد والحقوق ونحوها.

ومن أمثلة التعريف الاستلزامي في المعاجم العربية للّسان المعاصر:

-المثلث: [في الهندسة] سطح تحيط به ثلاثة خطوط مستقيمة

-مليمتر: [في القياس] جزء من ألف جزء من المتر(٥٢)

-التوازي: [في الهندسة] كون البعد بين الشيئين واحداً في جميع الجهات.

-أكسيد: [في الكيمياء] المركّب الناجم عن اتحاد الأكسجين بأحد العناصر(٥٣

-كيلوواط: [فيزياء] ألف واط، ويمثل وحدة كهربائية طاقتها جول في الثانية(٥٤).

-ساعة [في الحساب] جزء من أربعة وعشرين جزءاً من الليل والنهار

-السوداء: [في الموسيقى] علامة قيمتها ربع قيمة العلامة المستديرة(٥٥).

ويتضح من هذه التعاريف -وغيرها- أن كلاً منها يتركب من معطى يترتب عنه معطى آخر لا يتخلف، فوجود ثلاثة خطوط مستقيمة متصلة يترتب عنها وجود شكل هندسي لا يخرج عن المثلث، والبعد المتساوي بين الأشياء مهما امتدت في جميع الجهات يستلزم أن تكون متوازية.

٣-التعريف الموسوعي: (Encyclopedique)

وهو تعريف شمولي ليس له ضابط معيّن، سوى أنه يتميز بالوصف المسهب للمدخل والاشتمال على عدد من الأركان، وهو ما يميزه عن التعاريف الأخرى كالإسمي والمنطقي وغيرهما.

وبنية هذا النوع من التعريف واضحة في أكثر الموسوعات العلمية الشاملة والمعاجم المختصة. كما لانعدم وجوده في بعض المعاجم اللغوية بنسبة ضئيلة. وهو صنفان، تفصيلي وتيمي.

أ-التعريف التفصيلي: ويرتبط ظهوره بمعاجم الأعشاب والأدوية المفردة من خلال شروح كتاب المقالات الخمس في الطبّ لديوسقريديس (Dioscaridis) الإغريقي التي ظهرت في القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي.

وقد كان هذا النوع من التعريف يعتمد على صيغة ثلاثية الأركان تشمل: "التعريف اللغوي الموجز، ثم الوصف العلمي الدقيق لبنية الدواء، وخاصة إذا كان نباتاً، ثم الحديث الموسّع عن خصائص الدواء ومنافعه العلاجية"(٥٦)، غير أن العرب قد ذهبوا إلى تطوير هذه الصيغة، حتى وصلوا بها إلى أكثر من عشرة أركان، كما هو الشأن في كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري(٢٨٢هـ/٨٩٩م).

وقد أجمل الشيخ داود بن عمر الأنطاكي (١٠٠٨هـ/١٥٩٥م) هذه الأركان في مقدّمة كتابه: (تذكرة أولى الألباب والجامع للعجب العجاب) بما نصّه: "اعلم على أن كل واحد من هذه المفردات يفتقر إلى قوانين عشرة:

الأول ذكر أسمائه بالألسن المختلفة ليعم نفعه، الثاني ذكر ماهيته من لون ورائحة وطعم وتلزّج وخشونة وملاسة وطول وقصر، والثالث ذكر جيده ورديئه ليؤخذ أو يجتنب، الرابع ذكر درجته في الكيفيات الأربع للحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ليتبين الدخول به في التراكيب، الخامس ذكر منافعه في سائر أعضاء البدن، السادس كيفية التصرّف به مفرداً أو مع غيره، مغسولاً أو لا، مسحوقاً أو لا، إلى غير ذلك، السابع ذكر مضاره، الثامن ذكر ما يصلحه، التاسع ذكر المقدار المأخوذ منه مفرداً أو مركّباً، مطبوخاً أو منشفاً، بجرمه أو عصارته، أوراقاً أو أوصولاً، إلى غير ذلك من أجزاء النبات، العاشر ذكر ما يقوم مقامه إذا فقد(...)، وزاد بعضهم أمرين آخرين، الأول الأوان الذي يقطع فيه الدواء ويدّخر، كأخذ الطيون في تشرين الأول، فإنه لا يفسد حينئذ، والثاني من أين يجلب الدواء، ككون السقوميات من جبال أنطاكية، ويترتب على ذلك فوائد مهمة في العلاج"(٥٧).

وقد ظلّ هذا التعريف بأركانه العديدة سائداً في الموسوعات العلمية وكتب النبات والأدوية المفردة، على غرار ما نجده في معجم كشف الرموز لعبد الرزاق بن حمادوش الجزائري (ت بعد ١١٦٨هـ/١٧٥٤م) (٥٨).

ولما كان الهدف من هذا التعريف هو النظرة الموسوعية الاستيعابية لخصائص الأشياء المعرّفة، اختص بالموسوعات العلمية والمعاجم المختصّة، ولم تأخذ به المعاجم اللغوية إلا في حالات خاصة نظراً لطول صيغته الاستيعابية المفصّلة.

وباستقراء تعاريف المعاجم اللغوية للّسان العربي المعاصر، ومثلها المعاجم اللغوية الفرنسية، نجدها لا تستثمر هذا النوع من التعريف إلا في حالات نادرة، في هيئة شبه موسوعية:

-ذرّة- ك: أصغر جزء من عنصر كيميائي يمكن أن يدخل في تفاعل، وتعتبر المادة اليوم تراكماً في جزئيات الطاقة المكثفة، وتتكوّن الذرّة من نواة تتألف من نوترونات، وهي جزئيات مادية عادمة الشحنة، ومن بروتونات، وهي جزئيات مادية ذات شحنة موجبة وتدور حول هذه النواة الكترونات سالبة، وعدد بروتونات النواة الذي يوازي عدد الالكترونات، ويحدّد خواص العنصر الكيميائي، ولا تختلف ذرتان متشابهتا الخواص إلا بعدد

النوترونات فيهما. وفي بعض الحالات تتبادل ذرات أجرام مختلفة الكتروناتها فتؤلف الأجسام المركبة. وتميل نوى ذرات بعض العناصر إلى التفكك فتنتج عن ذلك طاقة قوية (الإشعاع الذرّي والحاشدة الذرية والقنبلة الذرية(٥٩).

-الذَّرة: (ك) "هي أصغر جزء كائن من الجسم البسيط وقابل للتفاعلات الكيميائية. وكان الاعتقاد السائد أن الذرة لا تتجزأ مطلقاً حتى توصل العلم الحديث إلى تفجيرها، كما أنه شهد تجزؤها في الأجسام المشعّة كالراديوم، والذرّة مؤلفة من نواة تدور حولها كهيربات يختلف عددها باختلاف الجسم، ولو صفّت عشرة ملايين ذرة لبلغ طولها مليمتراً واحداً"(٦٠).

-الذرة: "هي أصغر جزء في عنصر ما، يصّح أن يدخل في التفاعلات الكيميائية"(٦١).

-الذرّة: هي أصغر جزء في عنصر ما، يصحّ أن يدخل في التفاعلات الكيميائية(٦٢).

-الذرة: [في الطبيعة والكيمياء] أصغر جزء ما قابل للتفاعلات الكيميائية (علم الذرة)، (عالم الذرة)(٦٣).

وبدراسة هذه النماذج من المعاجم العربية المعاصرة في تعريف الذَّرة، يتَضح لنا أن كلاً من المعجم العربي الحديث والمنجد في اللغة –في المثالين الأول والثاني– لا يكتفيان بتقديم التعريف الدلالي لمدخل (الذرّة) بل يحاولان تقديم معرفة موسوعية شاملة حول مفهوم الذرّة ومكوّناتها وقدرتها على التفاعل وإنتاج الطاقة والانشطار الإشعاعي، وكيف تغيّرت اعتقادات الناس حول تجزئتها. وغير ذلك من المعلومات التي تتجاوز المفهوم الدلالي للمدخل، وهو ما يهدف إليه المعجم الموسوعي.

وعلى الرغم من موسوعية التعريفين، نجد المعجمين لم يدخلا في تفصيلات أخرى تتصل بكميات ونسب التفاعل، والمعادلات الخاصة بالانشطار، وكيفية استغلال هذه الطاقة، مما نجده في الموسوعات العلمية، أي أن الموسوعية جاءت نسبية في هذين التعريفين.

أما تعاريف المعاجم الأخرى حول المدخل نفسه، كما في الوسيط والجديد والأساسي فجاءت موجزة ومركزة لا تتجاوز الدلالة المركزية

للمدخل، مع الإشارة إلى وظيفتها الكيميائية من حيث قبولها للتفاعل، مع إهمال الجانب الفيزيائي لتشكيل الذرّة، بالإضافة إلى عدم الإشارة إلى مجال الاستعمال، باستثناء المعجم العربي الأساسي الذي يشير إلى المجالين الفيزيائي والكيميائي ويكتفي أثناء التعريف بالإشارة إلى المجال الكيميائي.

ولا شكّ أن عدم استيفاء التعريف حقّه بما يضمن الدلالة المركزية والدلالات السياقية ومجالات الاستعمال يعدّ قصوراً، سرعان ما يشكّل ثغرة معرفية في التعريف المعجمي. وليس هذا معناه أن الموسوعية مطلوبة في تعاريف المعاجم اللغوية، ولكن المقصود هو أن يكون التعريف تامّاً وكافياً لا يتجاوز الاختصار المخلّ ولا يصل إلى الموسوعية المفرطة، لأن المطلب الأول للمعجم اللغوي هو الإيجاز، وتعريف المدخل بأقلّ عدد من الكلمات.

ولكي نعطي صورة واضحة حول نسبة استخدام التعريف الموسوعي في المعاجم العربية للسان المعاصر، نقدّم فيما يلي مقارنة بينها وبين بعض المعاجم الفرنسية المعاصرة.

ففي باب حرف الـ (S) من المعجم اللغوي الفرنسي لاروس، الصغير نقف على زهاء ٣٤ مدخلاً معرّفاً تعريفاً موسوعياً فقط، من بين مداخل الباب البالغة زهاء ٣٩٧٠ مدخلاً. وهذه المداخل المعرّفة تعريفاً موسوعياً هي:(٦٤).

-زنديق: Sadduceen
-شراء المقدس -Sait Simonisme
-فصل: Saison
-أجر/ راتب: Salaire
-دم: Sang
-حلوّف: Sanglier
-تنوب: Sapin
-قمر صناعي: Satellite
-سلمون: Saumon
-بوق: Saxophone
-حمى قرمزية: Scarlatine
-فصام: Schizophrinie
-تصويت: Scrutin
-أمن: Securite
-ملح: Sel
-خدمة: Service
-شانتو: Shinto
-صوان: Silicate
-قرد: Singe
-صهيونية: Sionisme

-اشتراكية: Socialisme
-شمس: Soleil
-مدار: Solstice
-صوت: Son
-كبريت: Soufre
-سوفيات: Soviet
-فلك: Sphere
-تعاقب: Succesion
-سكر: Sucre
-سريالية: Surrealisme
-كظري: Surrenale
-رمزية: Symbolisme
-عصب سمناوي: Sympatique
-نقابة: Syndicat

ويسلك المعجم لاروس الصغير في تعريف هذه المداخل، بأن يثبت في البداية الدلالة المركزية أو التعريف المعجمي للمدخل في، عبارة موجزة على غرار ما يفعل كلّ من روبير الصغير ومعجم كييّ (Quillet) ثم يأتي بالتعريف الموسوعي مسبوقاً بعلامة مربع أسود، ليسهب في تفصيل خصائص المدخل تفصيلاً موسوعياً شاملاً يصل أحياناً إلى أكثر من مائتي كلمة كما في تعريف النقابة والاشتراكية والدم مثلاً.

وبالنظر إلى تعاريف هذه المداخل في كل من روبير الصغير وكيّي نجدهما لا يستثمران التعريف الموسوعي التفصيلي كما يفعل لاروس الصغير، وإن كانت تعاريفهما لهذه المداخل تحتوي ضمنياً على بعض المعلومات الشبه الموسوعية.

فروبير يبدأ تعريفه بتأثيل المدخل والتأريخ له، ثم يوزّع الدلالات توزيعاً تاريخياً، أو بحسب مجالات الاستعمال ضمن أرقام متسلسلة، فيذكر الدلالة المركزية مبدئياً معرّفة تعريفاً إجرائياً في الغالب ومصحوبة بالشواهد والإحالات، ثم ينتقل إلى المعاني الفرعية وفق مجالات الاستعمال مصحوبة بالشواهد والاحالات. وتظهر من خلال هذه المجالات بعض المعلومات الشبه الموسوعية، وهي طريقة لا تخرج عن بنية التعريف المعجمي، وتغني -في الوقت نفسه- عن التعريف الموسوعي في المعجم اللغوي.

أما معجم كييّ فلا يكاد يختلف عن معجم روبير الصغير من حيث التعريف، إلا أنه لا يسلك الاتجاه التاريخي في ترتيب المعلومات. كما أنه يؤكّد على الإحالات والإشارة إلى الحقل الدلالي لأسرة المدخل، ويخصّص بذلك صفحات في شكل لوحات للتفصيل في تعاريف بعض المداخل الهامة

تأثيلاً وتعريفاً.

وبمقارنة المعاجم العربية بالمعاجم الفرنسية من خلال تعاريف المداخل السابقة نجد نسبة التعاريف الموسوعية في معجم لاروس الصغير تصل إلى ٠,٨٤٪ وهي نسبة ضئيلة جداً ومع ذلك أعطت المعجم صبغة موسوعية. في حين لا يستثمر كل من روبير الصغير وكييّ التعاريف الموسوعية. غير أنهما يستخدمان تقنيات أخرى تساعد على توظيف أكبر قدر ممكن من المعلومات كما أسلفنا.

أما المعاجم العربية فتبدو نسبة التعريف الموسوعي فيها شبه منعدمة، فالمنجد والمعجم العربي الأساسي لا يعتمدانه أصلاً، أمّا الوسيط فيخصّ مدخلاً واحداً بتعريف شبه موسوعي هو مدخل (القمر الصناعي)، ويخصّ القاموس الجديد بعض المداخل بالتعريف الشبه الموسوعي في الملحق مثل مدخل (الشمس).

ويعتبر المعجم الحديث أكثرها احتفاء بالتعريف الموسوعي، فيثبت أربعة تعاريف شبه موسوعية للمداخل (شمس، كبريت، قمر صناعي، فلك) من بين المداخل المذكورة آنفاً.

وليس هذا معناه أن التعاريف الموسوعية ضرورية في المعجم اللغوي، ولكن عدم استيفاء التعريف حقّه، يؤدّي في كثير من الحالات إلى القصور، وبخاصة في بعض المداخل التي لا تتضح دلالتها إلا بإعطاء التعريف شيئاً من الموسوعية، وذلك على غرار التعريف التيمي الآتي الذكر.

ب-التعريف التَيمي: وهو منسوب إلى مبتدعه الفقيه الأصولي أحمد بن تيمية(٧٩٢هـ/١٣٢٨م).

ويقوم هذا النوع من التعريف على أمر لغوي وصفي، يهدف إلى بيان مسمّى المعرّف وليس حقيقته كما في التعريف الأرسطي. وقد عرّفه بقوله: "هو تفصيل ما دلّ عليه الاسم بالاجمال، فلا يمكن أن يقال لا يعرف المسمّى بحال، ولا يمكن أن يقال يعرف به كلّ أحد، وكذلك الحدّ"(٦٥).

فهذا المفهوم للتعريف يخالف التعريف الأرسطي من عدّة نواح كما سبق، (٦٦) منها أنّه تعريف مفتوح وشمولي يقبل كل إضافة تكمّله ويحذف كلّ زيادة ليست ضرورية لاتمامه. ولا يشترط في بنائه قالباً معيّناً، بل

يتشكّل بكلّ ما يفيد تعريف المدخل دلالياً أو ثقافياً، بما في ذلك النظام اللساني والتأثيل والتأريخ. ولعل أهم المعطيات التي تشكّله هي:

١-عدم اشتراط الجنس والفصل في بنائه، وإذا ذكر ذلك فلا مانع.

٢-الوصف التفصيلي للمعرّف بالاطراد، أي إضافة كلّ ما يحتاج إليه المعرّف لاتمامه، والانعكاس، أي إخراج كلّ ماليس في حاجة إليه.

٣-عدم حصر التعريف في قالب معيّن، فقد يتحقّق بأقلّ الأركان وقد يتحقّق بأكثرها، بما في ذلك صلة المدخل بالنظام اللّساني.

وقد أخذ بهذا المنهج جمع من المناطقة الغربيّين أمثال جون ستيوارت ميل (Mill) وبرتراندرسل (Russel) وجونسون Johnson (٦٧) كما أخذت به أكثر المعاجم العالمية المعاصرة، كمعجم اللغة الانجليزية أكسفورد (Oxford English Dictionary) ومعجم روبير الصغير (Petit Robert) وغيرهما.

ولتوضيح بناء التعريف التيّمي نتتبّع تعريف المدخل [كركدن Rhinoceros] في المعاجم العربية والفرنسية:

أ-كركدن: (ح) حيوان عظيم الجثّة من فصيلة الكركدنيات، يكاد يكون خالياً من الوبر، قصير القوائم، غليظ الجلد، ذو حافر، وعلى رأسه قرن واحد، ولبعض أنواعه قرنان الواحد فوق الآخر، ويدعى أيضاً المرميس ووحيد القرن (فارسية)(٦٨).

-كركدن: ثديي من ذوات الحافر، عاشب، عظيم الجثّة كبير البطن قصير القوائم، غليظ الجلد، له قرن قائم فوق أنفه، ولذلك يقال له [وحيد القرن]، ولبعض أنواعه قرنان الواحد فوق الآخر وهو هندي وافريقي(٦٩).

-كركدن: المرميس، وهو جنس حيوانات لبونة، ضخمة الأجسام قصيرة القوائم، ثلاثية الأصابع، رؤوسها غليظة تحمل قرناً أو قرنين فوق أنفها(٧٠).

-كركدن: حيوان من ذوات الحافر، عظيم الجثّة، كبير البطن، قصير القوائم، غليظ الجلد، له قرن قائم فوق أنفه، ولبعض أنواعه قرنان

الواحد فوق الآخر، ويسمّى أيضاً وحيد القرن(٧١).

-خرتيت: ج خراتيت: حيوان ثديي من ذوات الحافر، عاشب عظيم الجثة كبير البطن، قصير القوائم غليظ الجلد، له قرن واحد قائم فوق أنفه، يسمّى كذلك كركدن، ووحيد القرن.(٧٢).

ب- (Rhinoceros): اسم مذكّر (إغريقي: ريس رينوس) أنف، وكيروس، قرن: ثديي من مفردات الأصابع، والمناطق الحارة، يتميز بوجود قرن أو قرنين على وجهه، (صراخه: الكركدن يصيء).

-الكركدن من الحيوانات القوية المتوحّشة، ذات جلد غليظ، طولها ٤م وارتفاعها ٢م تعيش في المناطق المستنقعية لآسيا وافريقيا وتلحق أضراراً بالمزروعات. الآسيوي له قرن واحد فوق الأنف، والافريقي له قرنان(٧٣).

-(Rhinoceros) [رينوسيروس]: اسم مذكّر (١٢٨٨، لاتيني من الاغريقية، مؤلف من رينوس: أنف، كيراس: قرن): ثديي من ذوات الحافر، عاشب ضخم الجثّة، ممتلئ الجسم، صلب الجلد، سميك أحرش، يحمل قرناً أو قرنين فوق الأنف، تنتهي قوائمه بثلاثة أصابع بأخفاف: (الكركدن، هذه الفظاظة.. التي تسير على الكلّ)، [ميشو] الكركدن يصيء، للأسيوي قرن واحد وللافريقي منه قرنان(٧٤).

-Rhinoceros {Ross}: اسم مذكر (إغريقي: رهيس: أنف، وكيراس: قرن) ثديي كبير من ذوات الحافر، قوي وثقيل (ممتلئ)، الافريقي والأسيوي يحملان قرناً أو قرنين فوق الأنف(٧٥).

وباستقراء الأمثلة السابقة، يتّضح لنا أن التعريف في الأمثلة(أ) والخاصة بالمعاجم العربية يبتدئ -غالبا- بذكر الجنس (حيوان)، متبوعاً بالفصل (ثديي) أو النوع (ذوات الحافر)، وهي تدخل ضمن أركان التعريف الحقيقي الأرسطي، ثم تأتي بعد ذلك سمات أخرى مكمّلة للتعريف (القوائم، البطن، الجثة، الجلد، الرأس، الوبر، القرن...) وبذلك يتجاوز التعريف الحقيقي المبني على الكليات الخمس، وإن كان يشترك معه في بعض الأركان، ويسعى كل تعريف إلى توضيح المسمّى بأكبر عدد ممكن من

الصفات والمكوّنات بالإضافة إلى تأكيد صلة المدخل بالنظام اللساني كما في الأساسي الذي يشير إلى (الجمع)، والمنجد الذي يؤثّل للمدخل، وبذلك تخرج بنية هذا التعريف عن القالبية الأرسطية لتقترب من الموسوعية بسبب ذكر بعض السّمات التي قد لا يحتاج إليها التعريف (حيوان، كبير الرأس، الوبر) مثلاً.

أما بنيته في المعاجم الفرنسية فنجدها تتألّف من ذكر الفصل (ثديي) والنوع) (ذوات الحافر) ثم تأتي بعض المكوّنات الخاصة (القرن، الضخامة، البيئة.. الخ)، وذلك باستثناء معجم لاروس الصغير الذي يضيف معلومات موسوعية عامة كالتوحّش والطول والارتفاع والسلوك الخاص بالكركدن.

وبمقارنة المعاجم العربية بالمعاجم الفرنسية من خلال هذا التعريف، نلاحظ أنها ترصد مجتمعه أكثر من عشرين سمة كما هو مبيّن في الجدول المرفق، حيث يأتي في مقدّمتها معجم لاروس الصغير باثنتي عشرة سمة ثم الوسيط وروبير الصغير بعشر سمات والمنجد والأساسي بثمان، والمعجمان الحديث والجديد بسبع، وأخيراً كييّ بخمس فقط (هي الفصل والنوع والضخامة والقرن والموطن).

وأهم السمات التي تشترك فيها المعاجم العربية هي (الجنس والنوع وضخامة الجسم، وقصر القوائم، والقرن)، أما المعاجم الفرنسية فتشترك في ذكر (الفصل والنوع والقرن والموطن) أما من حيث أهم السمات المشتركة بين المعاجم جميعها، فهي على التوالي: (القرن ذوات الحافر، ضخامة، الجسم، ثديي، صلابة الجلد) وتعتبر هذه المكوّنات المشتركة كافية وحدها لتعريف المدخل. ولعل هذا ما قصده ابن تيمية بعملتي الاطّراد والانعكاس أو الانتفاء(٧٦)، أي إضافة كلّ ما يتمّ به تعريف المدخل، وإخراج كل ما لا يتمّ به.

ويجب أن نلاحظ في هذا الصدد اهتمام المعاجم الفرنسية بصلة المدخل بالنظام اللساني كالتذكير والتأنيث، والتأثيل والتأريخ كما في روبير الصغير، والنطق أو الرسم الإملائي كما في كييّ، وكذا ذكر الشواهد التي ينفرد بها روبير الصغير على غرار المعاجم العربية في تعاريف مداخل أخرى (انظر: جدول ب/٣).

معاجم /سمات	المنجد	المعجم الوسيط	المعجم الحديث	القاموس الجديد	المعجم الأساسي	petit larousse	petit robert	Quillet
حيوان	+	+	+	+	+			
ثديي		+	+		+	+	+	+
ذو حافر	+	+	+	+	+	+	+	+
ض. الجثة	+	+	+	+	+		+	+
عاشب		+					+	
كـ البطن		+		+	+		+	
ق. القوائم	+	+	+	+	+		+	
ص. الجلد	+	+		+	+	+	+	
المناخ						+		
القرن	+	+	+	+	+	+	+	+
ك. الرأس			+					
كركدنيات	+							
الوبر	+					+		
البيئة						+		
الموطن		+				+	+	+
الصوت						+		+
الطباع						+		
السلوك						+		
الطول						+		
الارتفاع						+		

جدول [ب/٣]

ويتضح مما سبق أن التعريف التّيمـي يـدلّ على تفصيـل مـا دلّ عليـه المعرّف، ويميّزه عن غيره من جهة، ويحذف كل سمة لا يؤثـر حذفهـا فـي وضوح التعريف أو يؤدّي إلى قصوره من جهة أخرى، كما فـي المكوّنـات الدلالية (حيوان، كبير الرأس، متوحّش، الوبر..) فهو من هذه الوجهة يلتقي

بالتعريف المقومّاتي الذي يقوم بإحصاء كلّ الخصائص المكوّنة للشيء (النوع، الشّكل، الحجم، اللون، الوظيفة، الأثر، الطول، الارتفاع، الوزن، الموطن.. الخ)، ثم يختار من بينها الأكثر تمييزاً للمعرّف.

ويبدو التعريف التّيمي أقرب إلى المعاجم اللغوية التي تنشد الإيجاز والتوضيح في الآن نفسه، دون أن تخرج عن صلة المدخل بالنظام اللساني، ولذلك ربا هذا المنهج في تعاريف أكثر المعاجم المعاصرة التي تجاوزت التعريف المنطقي وبخاصة في تعريف ألفاظ الذوات.

□

□ إحالات وتعليقات

١-البعلبكي، منير. م، س، ص٤١٨

٢-مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي: م، س، ص١٥٤

٣-الحمزاوي، رشاد /١٩٨٦/ م، س، ص١٦٦

٤-فرحان/ محمد جلوب، م، س،ص٢٦

٥-نجيب محمود زكي م،س،ص٩٤/٢

٦-Dubois, Jet Cl op cit p87

٧-نجيب محمود زكي، م، س، ص١٢١/١

٨-مجمع اللغة العربية الوسيط. م، س، ص٣٢٥ وقارن بينه وبين كل من الحديث (لاروس) والقاموس الجديد، والأساسي في المداخل (فيل، قط، جرذ..)

٩-الجيلالي، حلام م.س.ص٢٠٩

١٠-Marcus. Sop. Cit p87

١١-بن مراد، إبراهيم (١٩٩٣) م، س، ص٢٩ وما بعدها، ومر الجدير بالملاحظة أن النحاة العرب القدماء لم يأخذوا بالتعريف المنطقي إلاّ في حدود ضيّقة جداً، فسيبويه لم يستعن به سوى في بضعة أمثلة والزجاجي أخذ بالتعريف الاسمي عن طريق التمثيلات السياقية، وإنما بدأ يظهر مع النحاة المتأخرين كالزمخشري وابن هشام وغيرهما، انظر: الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي ت/مازن المبارك. دار النفائس، بيروت ١٩٨٦، ص٤٧ وما بعدها.

١٢-بن حمادوش، عبد الرزاق، كشف الرموز في بيان الأعشاب، المطبعة الثعالبية ١٩٢٨، الجزائر

١٣-الشرقي، محمد بن الطيب، م، س

١٤-الشدياق، أحمد فارس، الجاموس، م، س

١٥-معلوف لويس (المنجد) م، س،ص ٤٠، ٧١

١٦-مجمع اللغة العربية، الوسيط، م،س،ص ١٨٠-٢٧٨

١٧-الجرّ، خليل، م،س،ص ٨٦١ - ١١٢٨

١٨-ابن هادية -القاموس الجديد. م،س، ص ٩٩٠-٣٩٩

١٩-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي، م،س،ص ٨٣٢-٧٩٩

٢٠-فرحان، محمد جلوب م، س، ص ٢٧

٢١-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي، م،س،ص ٦٢٠

٢٢-مجمع اللغة العربية الوسيط، م، س،ص ٦٢٠

٢٣-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي م،س،ص ١٣٤٥

٢٤-ابن هادية، القاموس الجديد، م، س،ص ١٨٧

٢٥-مجمع اللغة العربية الوسيط، م،س،ص ٨٠٠

٢٦-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي، م،س،ص ١٠٥٣

٢٧-الجرّ، خليل، م،س، ص ٤٤٦

٢٨-اللجمي، أديب، المحيط، م،س، ص ٧٢٢

٢٩-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي، م،س،ص ١٨٤

٣٠-مجمع اللغة العربية، الوسيط، م،س، ص ٨٥

٣١-ابن هادية، القاموس الجديد، م،س، ص ٤٩١

٣٢-الجرّ، خليل، م،س، ص ٤٠٣

٣٣-معلوف، لويس (المنجد)م،س، ص ٦٩

٣٤-مجمع اللغة العربية الوسيط م،س، ص ٤٦

٣٥الجرّ، خليل، م،س،ص ٤٩٣

٣٦-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي، م،س،ص ١٠٩٧

٣٧-ابن هادية، القاموس الجديد م،س، ص ١٢٠٤

٣٨-مجمع اللغة العربية الوسيط، م،س،ص ٨٩٦

٣٩-الجرّ، خليل، م،س، ص ١٣٠٧

٤٠-نجيب محمود، زكي م، س، ص ١٢٣

٤١-الجرجاني (الشريف) م،س،ص ١٦

٤٢-Feibert Hmanuel de terminologie Mouton, 1990 Paris p136

٤٣-عبد الواحد، أنور محمود، م، س، ص ٣٣٠

٤٤-م، س،ن،ص ٣٣٣

٤٥-De Besse B. La definition terminologique la Definition op Cit p252

٤٦-Dubois, J et Coll op Cit p418

٤٧-مجمع اللغة العربية المعجم الفلسفي م،س،ص ٤٠

٤٨-معلوف، لويس (المنجد) م،س،ص ٧٠٤

٤٩-مجمع اللغة العربية الوسيط، م،س،ص ١٤٣-٢١٧-٤٥٣

٥٠-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي، م،س،ص ٩٤٣-٦٩٤

٥١-انظر: الوسيط ص ٣٢٤، والحديث (لاروس) ٥١٣ الأساسي ٥٠١

٥٢-(م،ع، ت،ث،ع) الأساسي م،س،ص ٢١٧-١١٥٢

٥٣-الجرّ، خليل. م،س، ص ٣٢٥-١٤٣

٥٤-ابن هادية. القاموس الجديد م،س،ص ١٤٧٤-٤٤٣

٥٥-اللجمي، أديب، المحيط، م، س،ص ٧٣٢

٥٦-بن مراد، ابراهيم (١٩٩٣) م،س، ص ٣٣

٥٧-م،س، ن،ص ١٣٤

٥٨-ابن حمادوش، عبد الرزاق: م،س، ص١٠٨ مادة (صاصفران).

٥٩-الجرّ، خليل، م،س، ص ٥٥٥-٥٥٦

٦٠-معلوف، لويس (المنجد) م،س،ص ٢٣٣-٢٣٤

٦١-مجمع اللغة العربية الوسيط: م،س،ص ٣١٠

٦٢-ابن هادية، القاموس الجديد، م،س، ص ٣٥٦

٦٣-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي: م،س،ص ٤٨٠

٦٤-petit larousse op cit pp

8 -825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-838-840-841-848-849-851-855-858-860-661-862-865-870-861-878-883-890-893-895

٦٥-ابن تيمية، أحمد تقي الدين، الرد: م،س،ص، ٧٩.

٦٦-انظر التمهيد: مبحث نظريات المعنى .

٦٧-النشار، على سامي، م.س، ص ٢٠٥.

٦٨-معلوف، لويس (المنجد) م.س، ص ٦٨٢.

٦٩-مجمع اللغة العربية. الوسيط، م.س، ص ٨٩٧.

٧٠-الجر، خليل، م.س،ص ٩٩٥.

٧١-ابن هادية، القاموس الجديد، م، س،ص ٨٩٧.

٧٢-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي، م.س،ص ٣٨٧

٧٣-petit larousse op Cit p805

٧٤-petit Robert op Cit p 1713

٧٥-Quillet op Cit V.V (Rhinoceros)

٧٦-ابن تيمية، الرد، م.س،ص ١٧

□□

الفصل الثالث

التعريف البنوي

التحليل البنوي منهج وصفي يسعى إلى دراسة اللّغة كنظام من العلاقات القائمة بين عناصرها. ويقوم في الدّرس المعجمي على أساس تحليل المفردات" إلى مجموعة من البنى أو الأنظمة تتألف من عناصر تكتسب معانيها من خلال علاقتها بعضها ببعض"(١)، فالمدخل المعجمي في إطار هذا المنهج يكتسب معناه من خلال مكوّناته البنوية أو المفهومية التي تربطه بغيره من المفردات.*

فلقد ظلّت المعاجم اللغوية على اختلافها حتى نهاية القرن التاسع عشر، تنظر إلى اللّسان نظرة معيارية في ظلّ مقاييس اللغويين القدماء، مما جعلها تعالج الكلمة وكأنها معزولة من واقع المتكلمين في المجتمع، وبذلك استعانت في تعريفها للكلمات بالمنهجين الإسمي والمنطقي ولم تحاول أن تخرج عنهما على ما بهما من ضعف وقصور.

ولم تتغير هذه النظرة إلا مع أوائل القرن العشرين، وبالضّبط ابتداء من ظهور كتاب (دروس في اللّسانيات العامة) لفردينان دي سوسير سنة (١٩١٦م) الذي أعطى منطلقاً للمنهج البنوي فأخذت تدرس الكلمة ضمن علاقات المجموع(٢).

وقد تبلورت هذه النظرة مع نشأة المدارس اللسانياتية الحديثة التي كانت في مقدّمتها مدرسة براغ (prague) الوظيفية سنة ١٩٢٦، وما تلاها من مدارس أخرى كالنسقية والسياقية والتوزيعية وغيرها (٣)، لتفرز عدداً من المناهج والنظريات في تحليل المعنى.

---

* البنوية (Structuralisme) مصدر صناعي منسوب إلى البنى في حالة الجمع للدلالة على منهج عام في دراسة السلوك الإنساني ونظرية لسانياتية تنظر إلى اللغة كمجموعة من العناصر والبنى والعلاقات والأنظمة. انظر : Dubois J et Coll: OP Cit p 452 والبعلبكي: م،س،ص ٤٧٧

وليس هذا معناه أن الاتجاه البنوي جديد على الدّرس المعجمي كلّ الجدّة، بل له مرجعية قديمة في التراث العربي، وإن لم تعمّم، كالمنهج المقوّماتي مع السّهروردي (٥٨٧هـ /١١٩١م) والاتجاه التوزيعي مع أحمد بن فارس (٣٩٥هـ /١٠٠٤م) وفكرة الحقل الدلالي مع ابن سيده (٤٥٩هـ /١٠٦٦م) وغيرهم كما سيأتي.

ولما كان التعريف البنوي (Structural) منهجاً عاماً متعدّد الاتجاهات، لا يتحقّق في نظرية واحدة. فإننا نجده يظهر في شكل مجموعة من التقنيات وفق نظريات متباينة تهدف كلّها إلى تحديد معنى الكلمة من خلال عناصر بنيتها في علاقتها بغيرها من المفردات الشيء الذي يجعله يختلف عن كلّ من التعريف الاسمي والتعريف المنطقي اللذين ينظران إلى المعجم بكونه جداول من الكلمات المتفرقة.

ونحاول في هذا الفصل تتبّع أهمّ النظريات البنوية التي لها صلة وثيقة بقضايا التعريف في المعاجم اللغوية المعاصرة. ونخصّ بالدراسة نظرية الحقول الدلالية والتحليل المقوّماتي والتوزيعي والإجرائي.

١-التعريف بالحقل الدلالي:

وهو تعريف يستند إلى نظرية الحقل المفرداتي الخاص، باعتباره رصيداً جزئياً لمفردات اللغة، ينتمي إلى حقل دلالي واحد (Champs Semantique)، ويعرّف جورج مونان (J.Mounin) الحقل المفرداتي بأنه: "مجموعة الوحدات المفرداتية التي تشكل مجموعة من التصوّرات المنتمية إلى مفاهيم دلالية تحدّد الحقل"(٤).

وقد اعتمد المعجميون هذه النظرية مبدأ أساسياً وإجرائياً في الدّرس المعجمي، سواء على مستوى جمع الرصيد المفرداتي، بهدف الوقوف على الثغرات المفرداتية، أم على مستوى إسهامها في تسهيل عملية تعريف المداخل وكشف الفجوات الدلالية بين كلمات الحقل الواحد، والألفاظ المترادفة في غياب الحقل الدلالي الذي تنتمي إليه.

وعلى الرّغم من أن هذه النظرية لا تعتبر منهجاً مستقلاً للتعريف في حدّ ذاتها، إلا أن مناهج التعريف عامة تظلّ متوقّفة عليها لتحديد العلاقات التي تجمع بين مفردات الحقل الواحد والعناصر المكوّنة لكل مدخل من المداخل المعجمية، لأن جوهر التعريف في هذا الصدد هو تحديد السّمات

المتشابهة والمتباينة لكلمات الحقل. فلا يتمّ تعريف أي مدخل إلا في حضور كلمات الحقل كاملة، بحيث لا يمكن تعريف (أبدع) في غياب (خلق، واخترع، وانشأ..)، ولا تعريف (النّمر) في غياب حقل السنوريات (الببر، والفهد، والأسد).

ويتمّ تشكيل الحقل الدلالي وفق أشكال وبنى مختلفة: انتمائية أو تصنيفية أو متدرّجة أو متناقضة أو اشتقاقية (٥)، فترصد مفردات الحقل المنتمية إلى قطاع متكامل من الخبرة، حسب الجنس والنوع أو اللون، أو الرتبة، أو الوظيفة أو الشكل أو الحجم أو مجال الاختصاص، لتوضع تحت كلمة تجمعها، كحقل الكلمات الدالة على الشراب مثلاً، (شرب، كرع، عبّ، جرع..)، وهي عملية تصنيفية تنبع من نظرة الإنسان إلى الكون وتعامله مع موجودات الطبيعة من حوله، مما يسهّل قضية التميز بين المتشابهات والمتباينات والمتداخلات، ولذلك كانت معاجم الموضوعات أوّل ما ظهر في عصر التدوين ورواية اللغة، فإذا انتهت مرحلة رصد الحقل الدلالي، جاءت مرحلة ثانية هي مرحلة فتح الباب أمام مناهج التعريف.

ولكي نقف على تطبيقات هذه النظرية، ومدى استثمارها في المعاجم اللغوية للسان العربي المعاصر، نتتبع فيما يلي مجموعة من الحقول الدلالية في المعجم العربي مقارنة بالمعاجم الفرنسية.

أ–حقل الأحذية: (Chaussures):

إن أهم الكلمات التي تشكّل هذا الحقل هي* [بابوج، جزمة، جورب، حذاء، خفّ، قبقاب، نعل..]: ونعني بذلك كل ما يلبس في الرجل. وقد جاءت مرصودة ومعرّفة في المعاجم العربية والفرنسية المدروسة على النحو الآتي: [انظر الجدولين أ/١ وأ/٢] فتثبت لنا قراءة الأحذية في المعاجم العربية الخمسة المقترحة للدراسة كما في الجدول [أ/١] أنها لا تثبت مجتمعة سوى ٣٤ مدخلاً من بين ٤٠ مدخلاً مفترضاً، مما يدّل على أن هناك ثغرة مفرداتية للكلمات (بابوج) في كلّ من الجديد والأساسي. و(الجزمة) في كل من الوسيط والجديد، و(النعل)، بمعنى ما يوضع أسفل الحذاء أو داخله، في كل من الجديد والحديث من المعاجم العربية.

---

* الحقل المقترح غير تام، لأن أنواع ما يلبس في القدم يتجاوز هذا العدد، انظر على سبيل المثال معجم (Quillet) لوحة (Vetements)

ونستنتج من هذا أن مؤلّفي المعاجم المذكورة لم يعتمدوا الحقل الدلالي في حصر المفردات. ويتأكد لنا هذا من تتبّع التعاريف المثبتة، إذ تعرّف المعاجم الخمسة المدخل (حذاء): ب (النعل) و(النعل) بالحذاء، والخفَ والجورب ب (ما يلبس في الرجل)، وهي تعاريف دورية أقرب إلى التخصيص منها إلى التعريف لأن لباس الرجل يشمل كل أنواع الأحذية والجوارب المذكورة في هذا الحقل، كما أن تعريف الجورب في المنجد بأنه: (لفافة الرجل المعهودة)، يشير إلى تأكيد وجود اللغة ولا يعرّفها، لأن كلمة [معهودة] في المجال المعجمي لا تعدّ تعريفاً، فالمعجم يعرّف المعهود المعروف وغير المعروف، ما دامت المعرفة نسبية والكلمات متساوية من حيث الجهالة والمعرفة، فما هو معروف عند شخص مجهول عند آخر.

المعجم /المدخل	المنجد (٦)	الوسيط (٧)	الحديث (٨)	الجديد (٩)	الأساسي (١٠)
بابوج	(ج) بوابيج نوع من الأحذية (فارسية)	خفّ من دون رقبة (فارسية بابوش)	ف (مع) حذاء خفيف كالخفّ ج بوابيج	x	x
جزمة	ضرب من الأحذية طويل الساق يبلغ إلى نحو الركبة (تركيبية)	x	حذاء طويل الساق ج جزم	x	ج جزمات: ١-حذاء عالي الساق ٢-مطلق حذاء
جورب	(ج) جوارب: لفافة الرجل المعهودة (فارسية)	لباس الرجل (ج) جوارب (مع)	ف (مع) ما يلبس في الرجل قبل الحذاء (ج) جوارب	هو لباس الرجل (ج) جوارب	(ج) جوارب لباس الرجل
حذاء	(ج) أحذية: النعل	النعل	النعل ويطلق على لباس القدم	هو النعل ج أحذية	ج أحذية: النعل
خف	ج أخفاف وخفاف ما يلبس بالرجل	ما يلبس في الرجل من جلد رقيق ج خفاف وأخفاف	واحد الخفاف التي تلبس في الرجل	ما يلبس في الرجل داخل المنزل	(ج) أخفاف وخفاف ما يلبس في الرجل من جلد رقيق

المعجم /المدخل	المنجد (٦)	الوسيط (٧)	الحديث (٨)	الجديد (٩)	الأساسي (١٠)
قبقاب	(ج) قباقب الحذاء من الخشب	النعل يتخذ من خشب وشراكها من جلد أو نحوه ج قباقيب	حذاء من خشب له شراك من جلد يمسك بأصابع الرجل ج قباقيب	الحذاء من خشب (ج) قباقيب	قباقب حذاء من خشب
النعل ١ النعل ٢	ج نعال: الحذاء ١١ما وقيت به القدم من الأرض	الحذاء أو الجلد يوقى به الخف ج نعال	الحذاء (ج) أنعل ونعال	هو الحذاء (ج) نعال	ج نعال وأنعل حذاء أو جلد يوقى به أسفل الخف.

جدول [أ/١]

المعجم/ المدخل	(11) P.Larousse	(12) p. Robert	(13) Quillet
بابوج Babouche	حذاء من الجلد بلا إطار عنقي ولا كعب	خف من الجلد بلا واقية ولا كعب يشكل حذاء في البلاد الإسلامية	خف مشرقي من الجلد بألوان، بلا إطار خلفي ولا كعب
جزمة Botte	حذاء من الجلد أو المطاط يحتوي القدم حتى الركبة تقريباً	حذاء من الجلد أو المطاط أو النسيج أو البلاستيك أو الفرو يلف القدم والساق ويصل إلى الفخذ أحيانا	حذاء من الجلد يغطي القدم والساق وأحيانا جزءاً من الفخذ.
جورب Chaussette	قطعة ملبوس نسيجي تلبس في القدم إلى الساق	ملبوس مسرّد يلف القدم وأسفل الساق (رجال) والساق (أطفال)	نصف ساقيه من الصوف، الخليط أو النيلون.. -ملبوس مطاوع يغطي القدم والساق ويأخذ شكلها
ساقية Bat			قطعة ملبوس نسوية على هيئة جراب مزرّد يغمد الساق
حذاء Soulier	لباس الرجل خارج البيت بنعل مقاوم	حذاء بنعل مقاوم يلف القدم ولا يتجاوز العرقوب ارتفاعا	حذاء من الجلد يغلف القدم ويحزم من أعلى

المعجم/ المدخل	(11) P.Larousse	(12) p. Robert	(13) Quillet
خـف pantoufle	حـذاء الداخـل بـلا كعب ولا ساقية	حـذاء قصير بـلا وكاء ولا كعب ولا رقبة	حذاء البيت، طري كاظم للصوت
قبقاب Sabot	حذاء منجوت من الخشب، أو عموما له نعل من الخشب	حذاء بدوي يصنع غالبا من قطعة واحدة من الخشب المفرغ	حـذاء مـن خشب يصنع من قطعة واحدة أو من نعل خشبي بأعلاه شراك خشبي أو جلدي
نعل Semellel	قطعة من الجلد، أو لحمة نسيج مطاطي أو قشي.. تشكل أسفل الحذاء -قطعة من الشكل نفسه توضع داخل الحذاء	قطعة تشكل القسم السفلي للحذاء.. قطعة تقص من القش أو الفلين لتوضع داخل الحذاء	القطعة التي تشكل أسفل الحذاء -قطعة توضع داخل الحذاء تشبه راحة القدم
نعل Sandale2	حـذاء مشكل من مجرد نعل يشد إلى القدم بأوكئة	حذاء خفيف يصنع من نعل عادي ويشد بأوكئة أو سيور ليربط بأسفل القدم	حـذاء لا يغطي سوى أسفل القدم به أسيار للشد

جدول [أ/٢]

ونلاحظ أيضاً في الجدول (أ/١) أنه من بين ٣٤ تعريفاً لا يتأكد سوى تعريف عشرة مداخل هي: (الجزمة والقبقاب) في المنجد والجديد والأساسي، و(القبقاب والبابوج) في الوسيط و(الجزمة والجورب والقبقاب) في المعجم الحديث. أمّا التعاريف الباقية فكلها قاصرة، وهذا يعني أن نسبة التعاريف في هذا الحقل تصل إلى ٦٠٪

ونعتقد أنّ سبب هذا القصور يرجع إلى عدم الأخذ بالحقل الدلالي، إذ تمّ التعريف لكلّ مدخل وهو منفصل عمّا يشاركه في بعض الصفات والخصائص، أي تم ذلك في غياب الأنواع الأخرى للأحذية. أضف إلى ذلك أن التعاريف المذكورة في أغلبها تنتمي إلى المنهج الاسمي الذي يعتمد على الترادف، وذلك باستثناء تعريف (الجزمة) الذي يضيف سمة (طويل الساق) في المنجد والحديث والأساسي، وسمة ذكر الوظيفة (ما يلبس في الرجل داخل المنزل) بالنسبة للخفّ في الجديد.. وسمة (ما يلبس في الرّجل

قبل الحذاء) بالنسبة إلى تعريف النعل (بالمعنى الثاني) في المنجد والوسيط والأساسي.

وبمقارنة تعاريف هذا الجدول بما جاء في المعاجم الفرنسية في الجدول (أ/٢)* يَتضح لنا ما يلي:

أنِ المعاجم الفرنسية تذكر كلمات الحقل كاملة، فلا تظهر أية ثغرة، مما يؤكد أنها قد اعتمدت الحقل المفرداتي في حصر المداخل، الشيء الذي ساعدها في تعريف المداخل والوقوف على الفروق والخصائص، وهي محصورة في حقل معيّن.

وبتحليل التعاريف المعتمدة نجدها لا تستخدم التعريف الاسمي إطلاقاً، وإنما تأخذ بمناهج أخرى كالمنهج المقوّماتي الذي يعتمد على المكوّنات أو الملامح، والمنهج الإجرائي الذي يعتمد الوظيفة، والمنهج التيمي الذي يأخذ بما اشتمل عليه الاسم بالاجمال، وهي مناهج أكثر نجاعة في تعريف ألفاظ الذوات، ككلمات حقل الأحذية مثلاً، وبذلك استطعنا أن نميّز بين المداخل المذكورة من خلال تعاريفها بكلّ سهولة، فاستطعنا أن نفرّق بين الحذاء والنعل، والخفّ والجورب، ولم تتداخل المسميات في تعاريف شبه مشتركة كما سبق في الجدول[أ/١].

وإذا كان معجم لاروس الصغير لا يلمّح إلى كلمات الحقل أثناء تعريف المداخل، فإن معجم روبير الصغير يزخر بالإحالات إلى كلمات الحقل، في تعريف المدخل (Chaussure) على ستة عشر مدخلاً لأنواع الأحذية(١٤). ومعجم كيّي (Quillet) يحيلنا في كلّ مرّة أثناء تعريف المداخل المذكورة على لوحة الحقل الدلالي لأنواع الملبوسات عامة تحت كلمة (Vetement) إلى أكثر من عشرين مادة(١٥).

وهذا كلّه يؤكّد أهمية الحقل المفرداتي في العمل المعجمي، وأنه لا غنى عنه سواء على مستوى جمع الرصيد المفرداتي أم على مستوى تعريف المداخل.

ب- حقل العصافير المغرّدة من الجوائم (Oiseaux passeraux): وأهم مفردات هذا الحقل هي: ببغاء (perroquet) خضيري (Verdier)، حسّون

---

* لم نثبت في تعاريف الجدول ما يتصل بالنظام اللساني بما في ذلك التأثيل والتأريخ، وركزنا على الجانب الدلالي المحض للمدخل.

(*Chardonnerer*)، دخَلة (*Fauvette*)، درّة (*perruche*) دوري (*Moineau*)، **شحرور (*Merle*) كناري (*Canari*) نغر (*Serin*) هزاز (بلبل) (*Rossignol*).**

ونكتفي بإثبات خمسة منها، كما وردت معرّفة في المعاجم العربية والفرنسية في الجدولين الآتيين: [ب/١] و[ب/٢].

المعجم/ المدخل	المنجد (١٦)	الوسيط (١٧)	الحديث (١٨)	الجديد(١٩)	الأساسي (٢٠)
حسّون	طائر صغير حسن الصوت ذو ألوان جميلة، يسمّى الشوكي لأنه يأكل حب الشوك	x	طائر صغير حسن الصوت ذو ألوان جميلة من فصيلة الشرشوريات	x	عصفور غرّيد جميل الألوان
خضيري	عصفور أصفر اللون ضارب إلى الخضرة ويسمى الأخيل	طائر من فصيلة الشرشوريات ورتبة الجواثم المخروطيات المناقير	طائر من العصافير من فصيلة الشرشوريات ورتبة الجواثم المخروطية المناقير، رأسه والقسم الأعلى من جسمه إلى الأخضر الزيتوني	عصفور أصفر اللون ضارب إلى الخضرة (خضاري)	طائر أخضر من الجواثم (خضاري)
دوري	عصفور	السنون، وهو نوع من العصافير تعشعش في البيوت في بعض أوقات السنة	جنس طير من الجواثم المخروطيات المناقير يعشعش في البيوت	x	x
شحرور	طائر أسود أكبر من العصفور حسن الصوت من الشحروريا	طائر غرّيد من الشحروريات المشرومات المناقير	طائر غرّيد من فصيلة الشحروريات يصاد ويربّى لحسن	طائر حسن الصوت طويل المنقار أصفره الذكر أسود	طائر أسود اللون أكبر من العصفور دائم التغريد

	ت منقاره أصغر طويل	ذكره أسود وأنثاه أعلاها أسمر وصدرها إلى الحمرة، يربّى في أقفاص لحسن صوته	صوته	وأنثاه أعلاها أسمر وصدرها يميل إلى الحمرة	
نغر	البلبل	البلبل	جنس عصافير غرّيدة من الشرشوريا ت صغيرة القدّ لونها إلى الصفرة	X	X

جدول [ب/١]

المعجم/ المدخل	(21) P.Larousse	(22) p. Robert	(23) Quillet
ardonner et	عصفور غرّيد من الجواثم بريش، أحمر، أصفر، أبيض، يعيش على حبوب الأشواك من عائلة الشرشوريات طوله ١٢سم	عصفور غرّيد بريش ملون له أصناف الطائش، الكردنالي.. الخ	جاثم من الشرشوريات مغرد، بريش مزخرف بالأحمر يفضّل حبوب الأشواك
Verdier	عصفور جاثم يألف الخشب والحدائق بريش أخضر زيتوني آكل للحبوب، طوله ١٥سم من عائلة الشرشوريات	عصفور من الجواثم في قدّ الدّوري بريش مخضرّ فوق الظهر وعلى البطن يعيش في كل أوروبا	جاثم بمنقار غليظ في حجم الدّوري ولكن بريش مخضر
Moineau	عصفور من الجواثم يقيم في المدن والحقول والبيادر طوله ١٥سم من القواطع المخروطية المناقير، الصوت: يزقزق	عصفور من الجواثم بزغب أسمر مخطط بالسواد.. منه الجبلي والدّوري	عصفور بريش رمادي أصهب متبلد في أوروبا يكثر في المدن والبوادي

المعجم/ المدخل	(21) P.Larousse	(22) p. Robert	(23) Quillet
Merle	عصفور من الجواثم قرين السمّان يعيش في الحضائر والخشب والرياض، ريشه أسود عند الذكر، أسمر عند الأنثى، صوته: الصفير	عصفور من الجواثم الشحروريات بريش أسود عند الذكر أسمر عند الأنثى	عصفور من الجواثم، غريد جيّد، الصنف العام أسود
Serin	عصفور صغير، لجزر الكناري بريش ذو طبيعة صفراء	جاثم صغير من الشرشوريات بمنقار قصير وسميك بريش عموما أصفر..	عصفور جاثم بريش أصفر يقتنى في قفص تحت اسم الكناري

جدول (ب/٢)

إن تتبع كلمات الحقل (ب) الخاص بالعصافير المغردة من الجواثم من خلال الجدولين [ب/١] و[ب/٢] يوقفنا على الملاحظات التالية:

في البداية نلاحظ ثغرة مفرداتية في عدد المداخل بالنسبة إلى المعاجم العربية، فمدخل (الحسوَن) لا نجده في الوسيط ولا في القاموس الجديد. ومدخلا (الدوِري) و(النغر) لا يذكرهما كلّ من الجديد والأساسي، وهي ملاحظة تؤكد عدم استثمار الحقل المفرداتي في المعاجم العربية المعاصرة كما أسلفنا.

وباستقراء التعاريف المعتمدة نجد تفاوتاً واضحاً في المناهج، فباستثناء بعض التعاريف المنطقية والمقوّماتية كما في الوسيط والمعجم الحديث بخاصة، يأتي التعريف الاسمي غالباً، وهو منهج يعتمد السّمة الواحدة أو السّمتين أو المرادف اللفظي كما في تعريف الدّوري بأنه: (عصفور) والنغر بأنه (البلبل) أو مثل (عصفور غريد جميل الألوان -طائر أخضر من الجواثم) فهذه التعريفات ليست إجرائية لأن كلاً منها ينطبق على مجموع عصافير الحقل، مما يؤدّي إلى التداخل، إذ كل طيور هذا الحقل عصافير، إذا ما حدّدنا العصفور بأنه. (كلّ طائر دون الحمام) (٢٤) وذلك باستثناء الببغاء، كما أن النغر ليس بلبلاً، لأن الأول من فصيلة الشرشوريات والثاني من فصيلة الدخليات وهو ما يعرف أيضاً بالهزاز والعندليب وجمال الألوان وأخضرارها والتغريد وحسن الصوت، ينطبق على العشرات من العصافير. ولا شكّ في أن هذا القصور يؤكد لنا أن

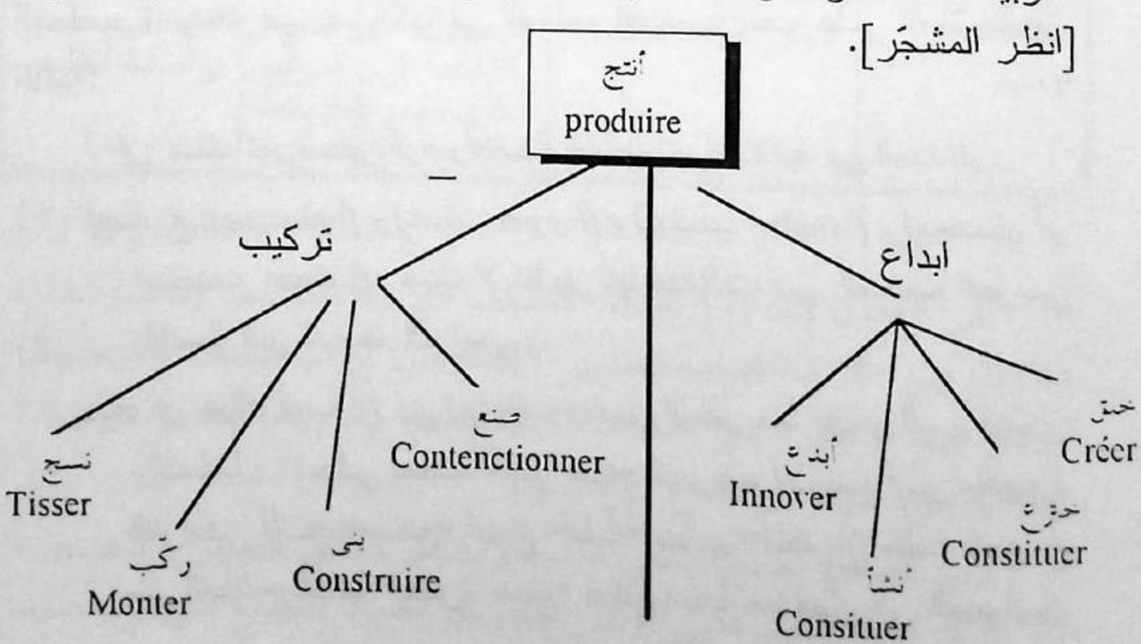
التعاريف قد تمّت في غياب كلمات الحقل مجتمعة.

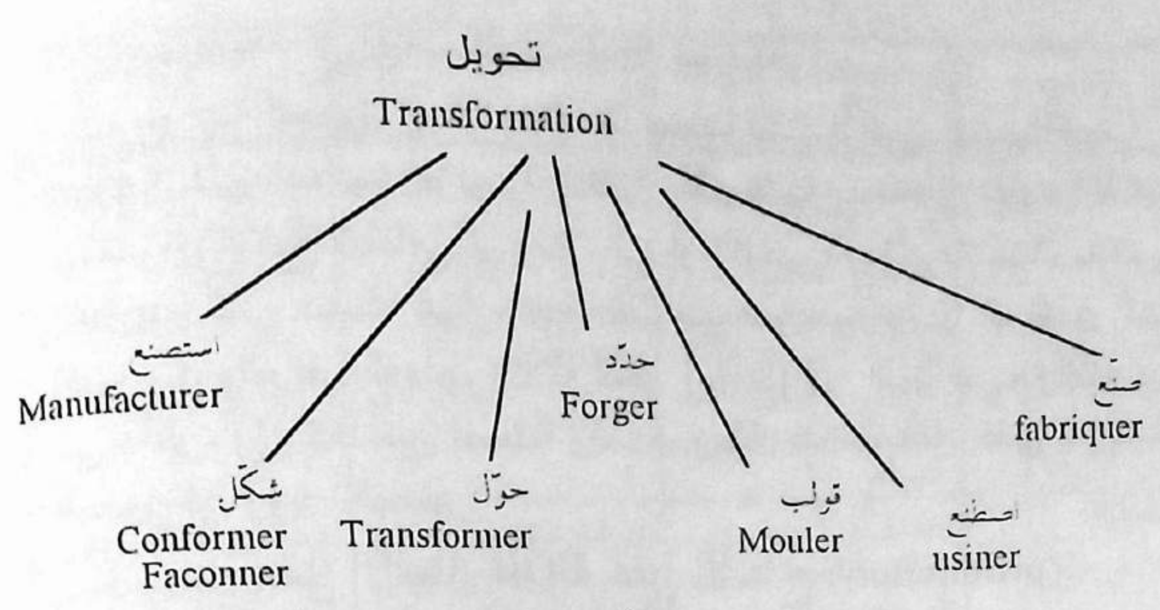
وبدراسة الجدول [ب/٢] نلاحظ مبدئياً تكاملاً في كلمات الحقل المدروس في المعاجم الفرنسية الثلاثة. أمّا التعاريف، فإن أكثرها جاء جامعاً وفق المنهج المنطقي أو المقوّماتي أو التيمي، وذلك باستثناء بعض التعاريف التي جاءت غير كافية، كما في تعريف روبير الصغير لـ (الدوري)، وتعريف المعاجم الثلاثة للنغر (Serin) لأن النغر شيء والكناري شيء آخر، وإن كانا من فصيلة واحدة. ومثل ذلك ينطبق على تعريف الحسون في روبير الصغير.

جـ-حقل الأفعال الدالة على الإنتاج (production):

الحقل المفرداتي والدلالي لمداخل المعجم عملية ضرورية، إذ لا يمكن تعريف أي مدخل في غيابها، كما أنها مسألة دقيقة تستوجب الكثير من الحذر، وبخاصة وأن المعاجم اللغوية -العربية والأجنبية- كثيراً ما تستخدم التعريف الاسمي مكتفية بتعريف كلمة بأخرى فلو تتبعنا المدخل [أنتج Produire] في المعاجم اللغوية، لأحالنا على حقل فسيح من الكلمات المنتمية ضمنياً، إلى دلالة الإنتاج على ما بينها من فروق.

جاء في المعجم العربي الأساسي: (أنتج: -الشيءَ: ولّده، وصنعه)، و(ولّد: -الشيء من الشيء: أنشأه منه) و(أنشأ: -ه الله: خلقه) و(خلق: .. الشيء: أبدعه) و(أبدع: -الشيء: خلقه واخترعه) و(اخترع:... الشيء: أبدعه وأنشأه عن غير مثال سابق) وإذا سرنا على هذا المنوال في المعاجم العربية المعاصرة، أوصلتنا الإحالات إلى تشكيل الحقل الدلالي الآتي: [انظر المشجّر].





ويتضح من قراءة الحقل المشجّر أن الكلمة المفتاحية [أنتج Produire] تمثل حقلاً عاماً يتفرّع إلى حقول تحتية خاصة هي:

١-*حقل الكلمات الدالة على الإبداع والخلق على غير مثال سابق.*

٢-*حقل الكلمات الدالة على التحويل من حالة إلى أخرى*

٣-*حقل الكلمات الدالة على التركيب باسناد شيء إلى شيء آخر.*

ويتشكل كل حقل من هذه الحقول التحتية، من كلمات تحمل أكثر خصوصية، ويبقى المجال مفتوحاً لقبول دلالات أخرى انتمائية تدرج ضمن الحقل الجزئي، أو تشكل حقلاً رابعاً يدّل على المحاكاة لمثال سابق كما في [حاكي، صوّر، مثّل، نسخ، قلّد..]

وبدراسة تعاريف هذا الحقل كما وردت في المعاجم العربية المعاصرة، ومقارنتها بمثيلاتها في المعاجم الفرنسية نقف على الملاحظات الآتية:

أ-إن هناك ثغرة مفرداتية واضحة تقابلها ثغرة دلالية في المداخل: (صنّع Fabriquer) و(حدّد Forger) و(قولب Mouler) و(معمل أو استصنع Usiner)، حيث لا تظهر لها مقابلات في المعجم العربي بالنسبة إلى المعجم الفرنسي.

ب- *إن هناك قصوراً في تعاريف مداخل الحقل مما يؤدّي إلى الدّور والتسلسل الإحالي بسبب اتخاذ منهج التعريف الاسمي في مظهره الترادفي (أنتج =صنع= أبدع =أنشأ= سوّى =اخترع) مثلما يتضح من النماذج التالية (خلق، صنع، قولب) كما هو مبيّن في الجدولين*

[جـ /١] و[جـ/٢]:

المعجم/ المدخل	المنجد (٢٦)	الوسيط (٢٧)	الحديث(٢٨)	الجديد (٢٩)	الأساسي (٣٠)
خلق	-ه: أوجده وأبدعه من العدم	-الله العالم: صنعه وأبدعه	-ه أبدعه على غير مثال سابق	.. الشيء أبدعه على غير مثال سابق	-الشيء: أبدعه، وأوجده
صنع	صنعه: زيّنه وحسنه بالصناعة	صنعه مبالغة في صنع	x	صنعه حسّنه وزينه بالصناعة	-الآلة: قام بصنعها
قولب	x	x	x	x	x

الجدول [جـ /١]

المعجم/ المدخل	(31) p. Larousse	(32) p.Robert	(33) Quillet
Creer خلق	العمل على إيجاد غير الموجود منبثقا من العدم - اعطاء : وجود أو شكل منجز انطلاقا من المواد الموجودة	إعطاء النشأة، الإيجاد، الحياة منبثقة من العدم [في الدين] -العمل على إنشاء شيء غير موجود بعد	الإيجاد من العدم، إنشاء شيء من لا شيء.. -أنتج..
Fabriquer صنع	تحويل المواد إلى أشياء ذات استعمال مألوف	العمل على إنتاج وتحويل المواد الأولية بإجراءات ميكانيكية إلى أشياء اقتصادية	تحويل المواد الأولية إلى منتوجات صناعية وتجارية
Mouler قولب	إنجاز القولبة لقطعة	الحصول على شيء بإفراغه في قالب مادي مفرغ ليأخذ شكله بعد أن يتجمد	الانجاز بواسطة القالب

جدول [جـ /٢]

ففي الجدول [جـ /١] تسجل المعاجم العربية للمداخل (خلق) ثلاث دلالات هي: الدلالة الدينية بمعنى الايجاد من العدم (المنجد والوسيط) ودلالة الإبداع على غير مثال سابق (الحديث والجديد) ودلالة مزدوجة عامة بمعنى الايجاد والابداع (الأساسي).

وفي المدخل (صنّع) يكتفي المنجد والجديد بدلالتي التزيين والتحسين، ولا يثبتان دلالة العمل على الإنتاج بتحويل المواد الأولية إلى منتوجات

اقتصادية، ومثلها الوسيط، وباستثناء (الأساسي) الذي يعطي دلالة الانتاج بتعريف بنوي سياقي عام (صنَع الآلة: قام بصنعها) أما الحديث فلا يثبتها أصلاً. وتظهر إلى جانب ذلك ثغرة مفرداتية، حيث لا تثبت المعاجم الخمسة المدخل (قولب) للدلالة على عملية إفراغ المواد الصناعية في القالب، مع أنها تسجل عملية القولبة تحت المدخل (قالب)، معرفة كالتالي: "ما تفرغ فيه المعادن وغيرها ليكون مثالاً لما يصاغ منها"(٣٤).

وفي مقابل ذلك نجد المعاجم الفرنسية تثبت دلالتين للمدخل (خلق): الأولى بمعنى الايجاد من العدم والثانية، إعطاء شكل أو وجود انطلاقاً من شيء موجود، كما تثبت لكل من (صنع) و(قولب) دلالتها القارة في الاستعمال الوظيفي وفق تعاريف إجرائية.

جـ- إن التعاريف الواردة في المعاجم الفرنسية تؤكد على أنها تَمت في حضور الحقل الدلالي لمفردات الحقل المذكور، ويظهر ذلك جلياً في معجم كيييَ (Quillet) الذي يثبت مفردات الحقل بعد تعريف كل مدخل، مما يساعد على تجنب الثغرات المفرداتية والدلالية وتسهيل عملية التعريف.

ونستنتج من التطبيقات السابقة أن لنظرية الحقول الدلالية أهمية كبيرة في المجال المعجمي فهي بالإضافة إلى أنها تمثل أن أنجع الحَل لضبط الرصيد المفرداتي للمعجم، تظل خير وسيلة مساعدة أثناء تعريف المداخل وفق أي منهج من المناهج. كما أنها توقفنا على نظام التصوّرات في أية حضارة من الحضارات وعلى مدى بلوغ أمة من الأمم في مجال من مجالات الرقي العلمي والفكري.

٢-التعريف المقوماتي:

يقوم منهج التحليل المقوماتي (Analyse Semique) في تعريف المداخل على أساس ترصّد العناصر المكونة للمعنى. فيشير إلى المقومات المميزة الموجودة بالرمز (+) وإلى المقومات المميزة المفقودة بالرمز (-) في حضور الحقل الواحد(٣٥).

والمقصود بالمقوّم (Le Seme) "الوحدة الدنيا المميّزة للمدلول" (٣٦) أي أصغر وحدة معنوية مميزة تدخل في تعدّد العناصر المكّونة لمعنى الكلمة

في مجال دلالي ما،* وقد تسمّى (المنعم)(٣٧) أو المكوّن المميّز(٣٨).

ويميز علماء الدلالة بين ثلاثة أنواع من العناصر التكوينية(٣٩):

أ-مكوّن نحوي، وهو عنصر ثانوي تشترك فيه الكلمات في ظل النظام اللساني كالاسمية والفعلية مثلاً.

ب-مكوّن دلالي، وهو عنصر عام يمكن أن يوجد مشتركاً في كلمات الحقل الواحد كالحيوانية والنباتية مثلاً.

جـ-مكوّن مميّز، وهو المقوّم الخاص بمعنى لا يشاركه فيه غيره إلا في حالة الترادف.

وعلى الرغم من أن جذور هذا المنهج ضاربة في القدم، إذ ظهر أول مرّةَ مع الفيلسوف الاشراقي السّهروردي(٧٨٨هـ /١١٩٩م)، وذلك حين قدم بديلاً للتعريفين الاسمي والمنطقي بمنهج سماه (التعريف بحسب المفهوم والعناية) وحدّه بقوله: "تعريف الشيء بأمور تخصه للاجتماع"(٤٠) ويعني بذلك حصر السمات التي تخصّ الشيء المعرّف مجتمعة، أي المكوّنات الخاصة بمعنى دون غيره، ملغياً بذلك التعريف الاسمي الذي يكتفي بالمقابل اللفظي، والتعريف الأرسطي الذي يعتمد الكليات الخمس، ومن الأمثلة التي ضربها على ذلك تعريفه للإنسان بأنه: (المنتصب القامة، البادي البشرة، العريض الأظفار) والخفاش بأنه (طائر ولود)(٤١).

فقد تحقّق التعريف في النموذجين، بذكر أقلّ السمات مجتمعة مما يغنينا عن ذكر الجنس والنوع والفصل وما إلى ذلك كما هو الشأن في التعريف الحقيقي، فإذا عرّفنا الإنسان بأنه: (حيوان، فقاري، ثدي، مشاء، ناطق..) فقد يسمح هذا التعريف بدخول حيوانات أخرى كالببغاء أو الأكنع مثلاً، ويميز السهروردي في هذا الصدد بين التعريف بحسب المفهوم والعناية، والرسم، فيرى أن "الرسم يحصل باللوازم، بينما الحدّ المفهومي هو مجموع المحمولات الذاتية التي تطلق على الشيء بحسب

---

* يرجع مصطلح (Seme) إلى الأصل الاغريقي (Sema) بمعنى الوحدة الدنيا المميزة للمدلول ويلتقي بالمصطلح العربي (سيمة) أو (سيمى) من الجذر (سوم) للدلالة على العلامة المميزة للشيء. وهذا يعني أن المصطلحين يعودان إلى أصل واحد مشترك وإنما استخدمنا (المقوماتي) بدل السيمي منعاً للتداخل فحسب.

المفهوم"(٤٢)، وهذا معناه أن الشيء يعرف بالمقوّمات الخاصة مجتمعة، وأن ذلك لا يمنع من وجود هذه المقوّمات مجتمعة في شيء آخر لا نعرفه.

وقد وجد المنهج المقوّماتي عناية مع النصف الثاني من القرن العشرين، فحاول الباحث غاردن (Gardin) إبراز جانبه الإجرائي في المجال المعجمي، وقام بتصنيف الأشياء وفق عناصرها المميزة وصمّم "معجماً اصطلاحياً تستطيع كلّ مادة أن تحدّد، وذلك إما بحضور بعض السمات الملائمة وإما بغيابها، مثل: آنية مع أو دون مقبض، لها داعم، أو ليس لها، بعنق أو من غير عنق، إلى آخره.

كما قدّم بوتيي (B. Pottier) دراسة في التحليل المقوّماتي سنة ١٩٦٧م (٤٤) على نسق المقاعد انطلاقاً من جدول إحصائي لثلاثين نوعاً من المقاعد، وذلك من وجهة أن "كلّ مقعد يعرف عن طريق نظام مكوّن من ستّ سمات من الثنائيات الملائمة: مع مسند أو دون مسند، بذراع أو من غير ذراع، له قوائم، أو ليس له، لشخص واحد أو لعدّة أشخاص.. الخ(٤٥).

كما قام جورج مونان (G.Mounin) في كتابه (مفاتيح لعلم الدلالة) بدراسة لحقلين على هذا النسق، ليدخل منهج التعريف المقوّماتي بعد ذلك المجال المعجمي، ويتجسد في كثير من المعاجم الغربية المتطورة كما سيأتي.

التعريف المقوّماتي في المعاجم اللغوية:

لكي نقف على مدى استثمار هذا المنهج في المعاجم اللغوية للسان العربي المعاصر، وعلى قيمته التعريفية، نقدّم نموذجاً مقارناً لحقل المقاعد وكيفية تعريفها في المعاجم العربية والفرنسية [انظر الجدولين د/١ ود/٢].

المعجم/ المدخل	المنجد(٤٧)	الوسيط (٤٧)	الحديث (٤٨)	الجديد(٤٩)	الأساسي (٥٠)
أريكة	سرير مزين فاخر	مقعد منجد	السرير المنجد الفاخر	مقعد مزين فاخر	مقعد مزين مريح
تخت	مقعد/ سرير	مكان مرتفع للجلوس أو للنوم	المقعد/ السرير	سرير الملك	مقعد طويل لشخصين أكثر /سرير يوضع عليه الفراش

المعجم/ المدخل	المنجد(٤٧)	الوسيط (٤٧)	الحديث (٤٨)	الجديد(٤٩)	الأساسي (٥٠)
سرج	الرحل، ويغلب استعماله للخيل	رحل الدابة	رحل ويغلب استعماله للخيل	رحل الخيل	ضرب من الرحال يوضع على ظهر الدابة فيقعد عليه الراكب
سرير	التخت/ ويغلب على تخت الملك	المضطجع/ الذي يجلس عليه	التخت/ العرش	ما ينام عليه/ التخت وتغلب على تخت الملك	قطعة من الأثاث ينام عليه
عرش	سرير الملك	سرير الملك	سرير الملك	سرير الملك	سرير الملك
مقعد	مكان القعود	ما يجلس عليه	مكان القعود	مكان القعود	ما يجلس عليه
كرسي	السرير/ ما يقعد عليه	مقعد من الخشب ونحوه مجالس واحد	مقعد من خشب ونحوه لجالس واحد	مقعد من خشب ونحوه لجالس واحد	مقعد من خشب ونحوه لجالس واحد
كنبة	x	أريكة منجدة وثيرة تتسع لأكثر من جالس	أريكة منجدة وثيرة تتسع لأكثر من جالس	x	أريكة منجدة تتسع لأكثر من شخص
دكّة	بناء مسطح أعلاه للجلوس أو لجعل كرسي عليه	بناء مسطح للجلوس.. -مقعد مستطيل من خشب	بناء مسطح أعلاه للجلوس عليه	بناء مسطح أعلاه للجلوس أو لجعل كرسي عليه	مقعد مستطيل من حجارة أو خشب للجلوس عليه في الحدائق.. وغيرها.

الجدول [د/١]

المعجم/ المدخل	(51) p. Larousse	(52) p.Robert	(53) Quillet
Fauteuil أريكة	مقعد بأذرع ومسند	مقعد بمسند وأذرع لشخص واحد	مقعد كبير بمسند وأذرع
Baldaquin تخت	فرش من البساط المزخرف في شكل مصطبة أو سرير	فرش من البساط في شكل مصطبة مغلف بالإهاب المزخرف يوضع تحت السرير	مصطبة توضع تحت هيكل أو عرش أو سرير

المعجم/ المدخل	(51) p. Larousse	(52) p.Robert	(53) Quillet
Selle سرج	مقعد يوضع على ظهر الدابة المركوبة ليقودها الفارس، ومقعد صغير يجلس عليه سابق الدرّاجة	قطعة من الجلد المعقوف توضع على ظهر الحصان لتشكل مقعد للفارس	نوع من المقاعد على ظهر الحصان أو البغل من أجل راحة الراكب
Lit سرير	آثاث يضطجع عليه للراحة أو النوم	آثاث يتخذ للنوم (انظر: نوم)	آثاث للاضطجاع من أجل الاستراحة أو النوم
Trone عرش	كرسي تشريفي لصاحب سلطة أو مقام ديني	مقعد لجلوس صاحب مقام أو شخصية رسمية أو مبجّلة	مقعد لجلوس صاحب مقام في التشريفات الرسمية
Siege مقعد	أثاث أو غرض آخر للجلوس في قسمة الأفقى	غرض من الأثاث مصنوع مخصص للجلوس عليه	أثاث أو غرض آخر مخصص للجلوس
Chaise كرسي	مقعد بمسند ظهري بدون أذرع	مقعد بأرجل ومسند بلا أذرع لشخص واحد	مقعد بمسند بلا أذرع
Canape كنبة	مقعد طويل بمسند لعدة أشخاص	مقعد طويل بمسند يمكن أن يجلس عليه عدة أشخاص، وقد يستخدم سرير للراحة	مقعد طويل بمسند
Banc دكّة	مقعد بمسند أو بدونه محصور وطويل، يوضع في المؤسسات والمحاكم لجلوس بعض الأشخاص	مقعد طويل بمسند أو بدونه يمكن أن يجلس عليه عدة أشخاص	مقعد طويل بمسند أو بدونه يمكن أن يجلس عليه عدة أشخاص متجاورين

جدول [د/٢]

وبقراءة الجدولين [د/١] و[د/٢] والمقارنة بينهما من حيث استثمار التعريف المقوّماتي يتضح لنا ما يلي:

١-أن المعاجم العربية مجتمعة قد ذكرت اثنتين وعشرين سمة أو مقوّماً فقط، منها: ثلاثة مقوّمات (للتخت) ومقوّمين متناقضين للسرير، مرّة للجلوس ومرّة أخرى للنوم، ولم تذكر أي مقوّم لكلّ من الأريكة والعرش.

وذكرت المعاجم الفرنسية الثلاثة مجتمعة سبعة وثلاثين مقوّماً مما يشير إلى أن نصيب كل معجم عربي من المقوّمات المذكورة زهاء ٠٤,٤٠ في مقابل نصيب كل معجم فرنسي بزهاء ١٢,٣٠ وهذا يعني أن ذكر المقوّمات المميزة في تعريف مداخل المعاجم العربية يقدّر بثلث ما ذكرته المعاجم الفرنسية فقط، مما أدّى إلى تداخل تعاريف كثير من المداخل، التي اكتفي فيها بالتعريف الاسمي وأدّت إلى الدّور: (أريكة =سرير= تخت= مقعد=).

٢-نلاحظ أن المعاجم العربية لم تذكر المقوّمات الخاصة بالأرجل والمسند والأذرع التي تميز المقاعد حتى أصبح كلّ من: (الكرسي، المقعد، الأريكة) بمثابة شيء واحد)

٣-تكاد المعاجم الفرنسية الثلاثة تتفق في استثمار التعريف المقوّماتي كما في تعريف الأريكة بأنها [+أذرع +مسند] والكرسي بأنه: [+مسند -أذرع] وفي إهمال المقوّمات الخاصة بالسرير، باستثناء المقوّم [للنوم]، وهو مقوّم كاف -نسبياً- للإدلال عليه وتميزه عن المقاعد المتخذة للجلوس، بينما تتضارب المعاجم العربية، فيضع الوسيط مقوّم (يتخذ للجلوس) ويثبت الجديد مقوّم (يتخذ للنوم)، ويكتفي الحديث بأنه (التخث أو العرش) والأساسي بأنه (مضطجع)، أما المنجد فيضع له ثلاث إحالات (التخت والسرير والعرش)، مما يجعلنا في الأخير نقف أمام مجموعة من المترادفات الموهومة (التخت والسرير والعرش) و(الكرسي والقعد، والأريكة).

ونستنتج من التحليل السابق، أن المعاجم العربية لم تأخذ بمنهج التعريف المقوّماتي ضمن الحقل الدلالي الواحد، وما زالت تستخدم التعريف الاسمي بنسبة كبيرة، وذلك على الرغم من ظهور هذا المنهج منذ زهاء تسعة قرون تقريباً، وبخاصة بعدما أثبتت نجاعته في تعريف المداخل الصّعبة التحديد مثل ألفاظ الذوات.

٣-التعريف التّوزيعي:

ويعني التوزيع في اللغة: التقسيم والتفريق(٥٤)، وفي الاصطلاح

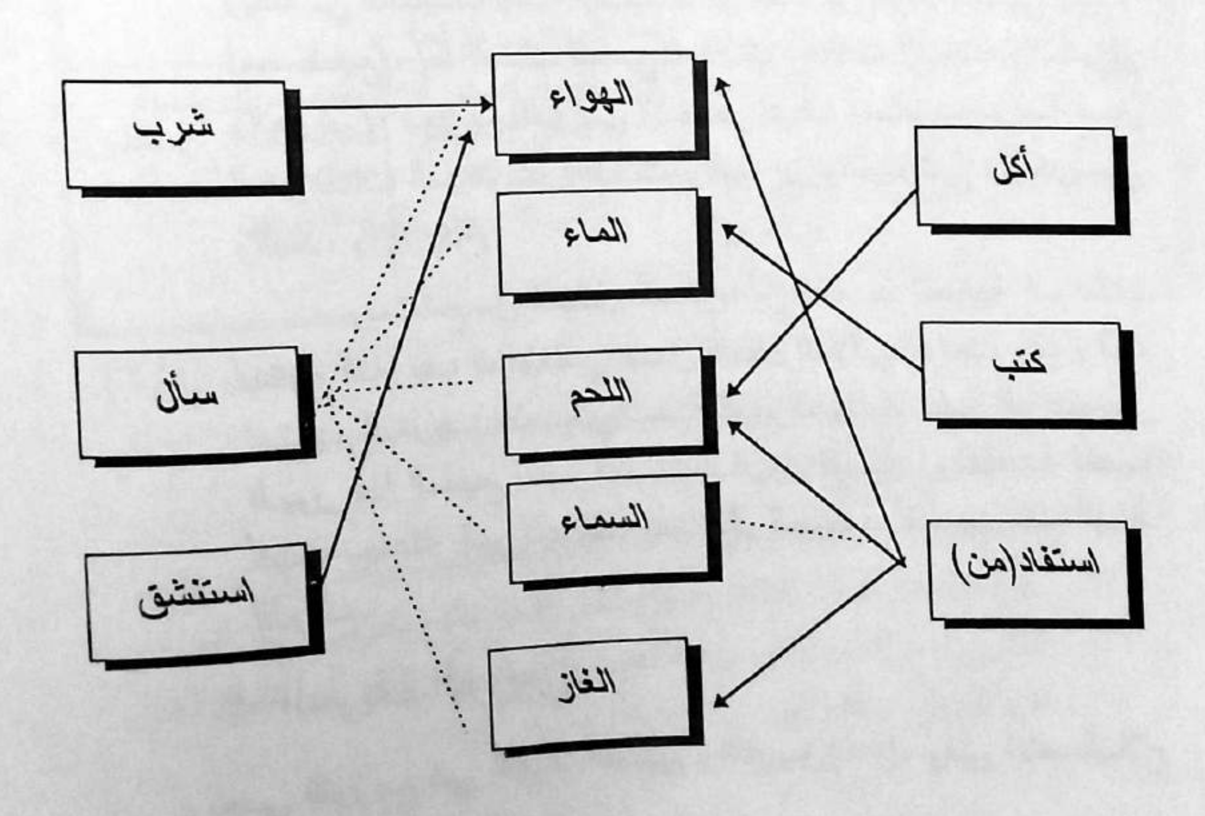
اللسانياتي "مجموع السياقات التي يمكن لعنصر لغوي أن يستخدم فيها"(٥٥)، أي تفريق الكلمة المدخل على مجموعة من الأسيقة المختلفة مع المعاوضة للوقوف على دلالتها.

وينبثق هذا التعريف من منهج التحليل التوزيعي (Distributionnelle Analyse) الذي يعرف الوحدات المفرداتية من خلال الموقع الذي توزَّع ضمنه الكلمة وليس على أساس وظيفتها العامة(٥٦) ويتمّ ذلك بواسطة الإحلال والإبدال والمعاوضة، مع ترصّد المواضع التي تظهر فيها الكلمات الأخرى التي تشترك معها في النسق اللساني، حيث تستبدل كلمة مع كلمة، أو كلمة في جملة لتظهر الصفات التي تربطها بها أو تفصلها عنها، وذلك وفق مراحل إجرائية هي(٥٧):

أ-حصر المفردات المراد تعريفها، سواء أكانت ضمن حقل دلالي متجانس، أم من المترادفات، أم المشترك اللفظي، أم المتباينات.

ب-رصد الأسيقة التي يمكن أن ترد فيها أو لا ترد

جـ-توزيع المداخل المراد تعريفها على هذه الأسيقة أو الكلمات عن طريق المعاوضة والإحلال والإبدال، كما يتضح في الرسمة الآتية:



حيث يتّضح من الرسمة التوزيعية أن بعض الأفعال تقبل توزيعاً أحادياً فحسب، كما في (أكل) و(شرب) وتقبل (استنشق) التوزيع على كلمتين (الغاز والهواء) بينما تقبل (استفاد) التوزيع على جميع الكلمات باستثناء (السماء) التي تقبل التوزيع المجازي فحسب. وأما (سأل) فتقبل التوزيع المجازي فقط على جميع الكلمات وترفض التوزيع الحقيقي. وأخيراً لا تقبل كلمة (كتب) أي توزيع على الكلمات المحصورة.

د-تحديد الدلالات الخاصة بكل مدخل حسب التوزيع الذي يميزها عن الدلالات الأخرى، فتدلّ (أكل) على تناول الشيء العضوي، (وشرب) على السائل و(استنشق) على الغازي، ويمتنع التوزيع مع (أكل الماء أو شرب اللحم)، وبذلك نقول: إن التعريف التوزيعي هو الموقع الذي تحتلّه الكلمة من حيث تآلفها أو تنافرها مع الأسيقة المقترحة لتظهر دلالتها الحقيقية أو المجازية، ومجالات استعمالها(٥٨).

ونشير في هذا السبيل إلى أن التحليل التوزيعي يختلف نسبياً عن النظرية السياقية Contextuelle التي سيأتي الحديث عنها في الباب اللاحق، وذلك من عدّة زوايا منها:

١-التحليل التوزيعي منهج قائم بذاته، بينما النظرية السياقية وسيلة مساعدة.

٢-التعريف في المنهج التوزيعي يتمّ عن طريق توزيع الكلمة على أسيقة بعدية على أساس المعاوضة، أما في النظرية السياقية فيكتفي المعجمي بتجميع الأسيقة القبلية التي وردت فيها الكلمة لا تلك التي يمكن أن ترد فيها.

٣-التحليل التوزيعي يتمّ خارج المعجم لضبط التعريف ولا يسجّل تدعيماً للتعريف مثل الأسيقة والشواهد.

وإذا كانت بوادر ظهور هذا المنهج قديمة في الدّرس اللغوي العربي فإن استغلاله في المجال المعجمي لم يتأكد إلا منذ زمن قريب.

فقد أشار الخليل بن أحمد (١٧٥هـ /٨٠٠م) كما أسلفنا في التمهيد (٥٩) إلى تقنية التوزيع على غرار ما فعل أصحاب الفروق في اللغة، ثم أحمد ابن فارس (٣٩٥هـ /١٠٠٤م) الذي عمد إلى عملية المعاوضة

والإحلال والإبدال، كما تجسّدت فكرة التوزيع في العصر الحديث مع بلومفيلد (Bloomfied) وهاريس Z.S.Harris وهوكت (Hockett) وغيرهم.

وسرعان ما برزت التطبيقات الأساسية لهذا المنهج مع النصف الثاني للقرن العشرين في أعمال بعض المعاجميين المعاصرين أمثال آلان راي (Alain Rey) وجان ديبوا (J.Dubois) وجوزيت راي ديبوف (J.Rey Debove) وغيرهم(٦٠).

وقد ظهرت بعض الإجراءات التطبيقية للمنهج التوزيعي في تعاريف بعض المعاجم الفرنسية المعاصرة، كما هو الشأن في معجم كنز اللغة الفرنسية المعاصرة (Tresor de le langue Francaise) ومعجم الفرنسية المعاصرة(Dictionnare de Francais Contemporain) ومعجم ليتري (Littre)(٦١).

ويبدو أن التحليل التوزيعي ما زالت تطبيقاته المعجمية بطيئة وحذرة –وإن كان يعتبر أداة متطورة في بناء التعاريف المعجمية –نظرا لعدّة اعتبارات من ضمنها أن مسألة توزيع المداخل على سياقيات بعدية تقنية صعبة ومعقّدة، كما أنها غير مضمونة النتائج دائماً، لأنها تتطلب عشرات النماذج للمدخل الواحد، مع إخضاعه لمسألة المعاوضة، مما يتطلب بنكا من الصيغ والتعابير المرصودة في الحواسيب والأجهزة المعلوماتية، أضف إلى ذلك أن المعنى في ظلّ هذا التوزيع يظلّ –غالباً– معطى حدسياً من معطيات التجربة ولا يمكن البتّ في دلالة ما إلا بعد توزيع المدخل على كل الأسيقة المحتملة.*.

وباستقراء تعاريف المعاجم العربية المعاصرة من حيث استثمارها لهذا المنهج، يبدو لنا للوهلة الأولى أن الموروث المعجمي العربي التقليدي، والمعاصر، لم يخل في كثير من تعاريفه للمداخل المعجمية من تقنية التوزيع، غير أن نسق هذا التوزيع غالباً ما يتمّ قبلياً لا بعدياً، أي أنها تتتبّع دلالة الكلمة من خلال الأسيقة الموجودة فعلاً في مدوّنة من المدوّنات أو في اللغة المتكلّمة، وليس على أساس توزيع الكلمة ضمن أسيقة محتملة مع المعاوضة، مما يجعل هذه الطريقة المستثمرة إجراء سياقياً وليس توزيعاً.

* للنظرية التوزيعية أهمية كبيرة في اللسانيات الحاسوبية وبخاصة في الترجمة الفورية الآلية من لسان إلى آخر بعد ضبط التوزيعات التركيبية والدلالية المقبولة والمرفوضة في اللسانين المقصودين بالترجمة.

ففي تعريف المدخل [فرغ/ فرغ] مثلاً، -كما يتّضح من الجدول [هـ/١] نجد التعريفات التي أوردتها المعاجم العربية الخمسة، تستند إلى تصنيفات ذات سمات نحوية، يمكن تحديدها في الاستعمالات الآتية:

١-*استعمالات لازمة، الفاعل شيء (-إنسان)*، بدلالة مركزية تعني: *خلو الشيء من محتواه (فرغ الشيء، فرغ الظرف..)*، وهي دلالة *تشترك فيها المعاجم الخمسة مع الصيغة (فرَغ ـُ)*، وينفرد *المعجمان الوسيط والحديث بالصيغة (فرُغ ـُ)* بدلالة مركزية تعني *الاضطراب والاتساع (أسرع، اتّسع، كان ذا قلق).*

المعجم/ المدخل	المنجد(٦٢)	الوسيط (٦٣)	الحديث (٦٤)	الجديد(٦٥)	الأساسي(٦٦)
فرغ ↕ فرغ	-من العمل: خلا منه -له، إليه: قصده	-الشيء: خلا -من الشيء: أتمه	-الظرف: خلا -من العمل: خلا منه - له/ اليه : تخلى وتوّجه من الشيء أتمه	-من العمل: انتهى -له/ إليه: قصده - الرجل: مات الشيء: خلا	الشيء: خلا -له/ إليه: أقبل وخصص له وقتا - صبره نفذ
	-الرجل: مات -الظرف: خلا -من الشيء أتمّه – – – –	-إلى الشيء وله: قصده الطعنة: اتسعت - ـُـ الفرس: أسرع – – – –	دمه: ذهب هدرا -الماء: انصبَ -الماء: صبّه -(ـُـ) الرجل كان ذا قلق -الطعنة: اتّسعت	-من الشيء: أتمّه -دمه: ذهب هدرا -الماء: صبّه – –	-من الشيء: أكمله – – – – – –

جدول [هـ/١]

٢-*استعمالات لازمة، الفاعل شخص فقط (+إنسان)* من باب المجاز

(فرغ الرجل: مات) وهي دلالة يكتفي بذكرها كل من المنجد والجديد.

٣-استعمالات لازمة، الفاعل شيء مضاف إلى شيء آخر (+إنسان) بدلالات حقيقية ومجازية متنوعة (فرغ صبر الرجل، فرغت يد الرجل..) وهي دلالات يكتفي بذكرها المعجمان الحديث والجديد.

٤-استعمالات متعدّية بحرف الجرّ والفاعل (+إنسان) بثلاث دلالات: الخلو والقصد والاتمام، وهي دلالة تشترك فيها المعاجم الخمسة.

٥-استعمالات متعدّية بنفسها والفاعل شخص (+إنسان) بدلالة مركزية مطاوعة للفعل (أفرغ) بمعنى: صبّ (أفرغ الشخص الماء: صبّه)، ويكتفي بذكرها المعجمان الحديث والجديد.

ونستنتج من تحليل الجدول [هـ /١] أن المعاجم العربية المعاصرة لم تأخذ بالتحليل التوزيعي للمدخل (فرغ) بل اكتفت بالسياق اللغوي. ويتأكد ذلك من خلال الثغرات الدلالية الموجودة في تعاريف المعاجم الخمسة، فهي تشترك في ثلاث دلالات فقط (خلا، أتم، قصد) من بين أربع عشرة دلالة تذكرها المعاجم مجتمعة (خلا، انتهى، قصد، أتم، أقبل، مات، تخلى، نفذ، اتسع، أسرع، ذهب، قصد، أتم، ذهب هدرا، انصبّ، كان ذا قلق)، كما يظهر التفاوت في تسجيل هذه الدلالات بين المعاجم واضحاً فيذكر الأساسي أربع دلالات، والوسيط والمنجد خمساً والجديد سبعاً والحديث تسعا.

وقد سبق أن لاحظنا مثل هذا القصور في الجدول [جـ /٦]، حيث بدا التداخل واضحاً في تعاريف الكلمات (خلق، صنع، أبدع، أنشأ، اخترع..) مما يؤكّد أهمية التعريف التوزيعي وبخاصة أثناء تعريف الألفاظ البنائية والمشترك اللفظي والترادف الموهوم.

ومن هنا فإن المنهج التوزيعي يعتبر امتداداً ضرورياً للنظرية السياقية التي لا يمكن أن يستغني عنها أي تعريف في المعجم اللغوي وبخاصة مع الأنواع المذكورة من ألفاظ التعدّد الدلالي.

٤-التعريف الإجرائي: وهو تعريف ذرائعي (Pragmatisme) ذو جذور سيماءوية وبخاصة مع تشارلس بيرس Ch.Peirce (١٨٣٩/١٩١٤) الذي عبّر عن هذا الاتجاه في البحث عن المعنى الذي يصل الرمز بموضوعه، أو المبدأ المفسّر لكلمة ما تفسيراً حسياً، بقوله: "تدّبر الآثار التي

يجوز أن يكون لها نتائج فعلية، على الموضوع الذي نفكّر فيه، وعندئذ تكون فكرتنا عن هذه الآثار هي كل فكرتنا عن الموضوع"(٦٧) ويعني بذلك أن التعريف الإجرائي هو محصّلة الآثار العملية للشيء المعرّف، أي أنه ينطلق أساساً من التجربة الحسية، ليكون مجموع الآثار والوظائف الناتجة عن المعرّف هي التعريف المطلوب.

ومن الأمثلة التي يضربها على ذلك كلمة (كهرباء) في قوله: "إن التيار الكهربائي لا يعني موجة غير مرئية في مادة ما، وإنما يعني مجموعة من الوقائع، مثل: إمكان شحن مولّد كهربائي أو دق جرس، أو دوران آلة..)(٦٨) فالتعريف الإجرائي كما يتّضح من هذا المثال، هو أن معنى الكلمة يكمن في مجموعة ما تفعله أو تخلفه من آثار عملية، ولذلك يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الكلمات التي لا آثار لها لا معنى لها، أو هي خلو من المعنى(٦٩).

ويفهم من هذا أن التعريف الإجرائي على ماله من أهمية في تعريف بعض المداخل الصّعبة التحديد، إلا أنه يظلّ قليل الفائدة في المجال المعجمي أو محدوداً، لأن الآثار العملية لا تتوفّر عليها كلّ المداخل المعجمية، وبخاصة عند تعريف الألفاظ المجردة.

ونشير في هذا الصدد إلى أن تعريف الشيء بآثاره طريقة مألوفة في المعاجم، ولذلك نجد له نماذج متعدّدة في المعاجم اللغوية على اختلاف عصورها، وإن كان ذلك غير ملتزم به في تعاريف جميع المداخل التي لها آثار عملية. وإنما أكّد عليه أصحاب الاتجاه الذرائعي كردّ فعل على أصحاب المنطق الأرسطي في خضم الثورة الصناعية. ومن أمثلة هذا التعريف في المعاجم العربية المعاصرة.

أ-نار: جوهر لطيف مضيء محرق(٧٠)

ب-تلفزيون: جهاز ينقل الصور والأصوات بواسطة الأمواج الكهربائية(٧١)

جـ-حرارة: سبب ينتج عنه رفع حرارة الأجسام، أو تمدّدها، أو انصهارها، أو تصعّدها أو تحلّلها(٧٢)

د-ثلاجة: جهاز لتبريد الأطعمة والمشروبات والفواكه(٧٣)

هـ- سمّ: كل مادة تعطّل أعمال الجسم، إذا دخلته فتقتل صاحبه.

ويتَضح من هذه الأمثلة أن التعاريف جاءت عبارة عن مجموع الآثار العملية والوظائف، وأنه كلما تعدّدت هذه الآثار اتّضح التعريف أكثر، كما في التعاريف (ب،جـ،هـ)، وكلما نقصت، ضعف التعريف، ومال إلى الإبهام والتداخل كما في (أ، د)، حيث ينطبق التعريف (أ) على الشمس أو المصباح الكهربائي مثلاً، كما أن الثلاجة تتميز بأثر التجميد أيضاً، مما يعدَ قصوراً بيّناً.

ومن أمثلة هذا القصور في المعاجم العربية المعاصرة، الاكتفاء بأثر واحد أو أثرين فقط مما يجعل التعريف غير كاف، كما في تعريف المفتاح مثلاً، بأنه: (آلة الفتح)(٧٥) أو المفكّ بأنه (آلة تفكّ بها المسامير اللّولبية ونحوها)،(٧٦) فالمفتاح ليس آلة للفتح فحسب، بل هو آلة للإغلاق أيضاً، والمفكّ للفكّ والتثبيت كذلك.

ونستنتج من ما سبق أن التعريف الإجرائي تعريف عمليّ، يحقّق الغرض بأوجز عبارة وبأقلّ عدد من الآثار الأكثر بروزاً، ومع هذا التعريف يظلّ محدود الاستعمال، لا يغطّي سوى نسبة قليلة من الألفاظ التي تمتلك آثاراً عملية، إلا أنه يتكامل وبقية المناهج الأخرى.

ولا مندوحة للمعجمي من تنويع التقنيات، فالمناهج المذكورة على اختلاف أنواعها وأشكالها تتكامل في المعجم اللغوي ولا تتعارض، فالرصيد المفرداتي يتميّز أصلاً بالتنوع والتفاوت، من الحسيّ إلى المجرّد، ومن الشفاف إلى المعتم، ومن المتمكن إلى البنائي، وتبعاً لذلك تظلّ مسألة التعريف شكلاً قابلاً لكلّ أنواع المناهج والوسائل.

□

□إحالات وتعليقات:

١-البعلبكي، منير: م،س،ص ٤٧٦

٢-Martinet Andre linguistique guide Allphabetique denoel, 1969 paris p.207

٣-سامبسون، جيفري، م، س،ص ٣٢ وما بعدها

٤-Mounin j, Clefs pour la ṣematique, paris, Seghers, 1972 p56

٥-طحان، ريمون، الألسنية العربية، ١، ٢ المكتبة الجامعية دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٢. بيروت. ص ٩٧/١

٦-معلوف، لويس (المنجد) م، س،ص ٢٤-٩٠-١٠٣-١١٣-١٨٨-٦٠٦-٨٣٠

٧-مجمع اللغة العربية (الوسيط) م،س،ص، ص ٣٥-١٤٦-١٦٣-٢٤٧-٧١٢-

٩٣٥

٨-الجرّ، خليل، م،س،ص ص٢٠٨-٣٩٢-٤١٣-٤٣٦-٥٠٢-٩٣٣-١٣١٣

٩-ابن هادية، القاموس الجديد، م،س، ص ص٢٦٢-٢٧٥-٣١٦-٨١٢-١٢٣٤

١٠-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسـي، م، س، ص ص ٢٤٦-٢٧٦-٣٠٢-٤١١-٩٦٤-١٢٠٩

١١-petit Larousse op cit p86-119-178-866-664-822-842-828

١٢-petit Robert op Cit pp 149-202-296-1843-1350-1746-1794-1759

١٣-Quillet op. Cit V. les entrees (Babouche)

١٤-p.Robert op Cit p296

١٥-Quillet op Cit V.Tab: Vetement et parure

١٦-معلوف، لويس (المنجد) م، س، ص ١٣٤-١٨٢-٢٢٩-٣٧٦-٨٢١

١٧-مجمع اللغة العربية الوسيط، م،س،ص ٤٤٦-٤٩٨-٥٤٧-٧٠١-١٢١٤

١٨-الجرّ، خليل، م،س، ص٤٤٦-٤٩٨-٥٤٧-٧٠١-١٢١٤

١٩-ابن هادية، القاموس الجديد، م، س،ص ٣١٢-٥١٢

٢٠-م،ع،ث،ع) الأساسي. م،س، ص٣١٨-٤٠٢-٦٧٣

٢١-P.Larousse op Cit pp 173-968-594-577-846

٢٢-p.Robert op Cit pp 289-2077-2214-2214-2186-1803

٢٣-Quillet op . V.les entrees

٢٤- (م،ع،ت،ث،ع) الأساسي م،س،ص ٨،٤٥

٢٥-م،س،ن،ص ص ١١٧١-١٣٣١-١١٩٢-٤١٩-١٣٧-٣٩١- انظر المـواد السابقة في المعاجم المدروسة.

٢٦-معلوف ل. (المنجد) م،س،ص ١٩٣-٤٣٦-٦٤٣

٢٧-مجمع اللغة العربية. الوسيط م،س، ص٢٥٢-٥٢٥-٧٥٣

٢٨-الجرّ، خليل، م،س،ص ٥٠٤-٧٥٤-٩٧٤

٢٩-ابن هادية، القاموس الجديد، م، س،ص ٣١٩-٥٧٠-٨٦٧

٣٠-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي م،س، ص٤١٩-٧٥٠-١٠٠٢

٣١-p. Larousse op Cit p 245-372-607

٣٢-p. Robert op Cit p 420-195-1236

٣٣- Quillet op Cit

٣٤-(م، ع،ت،ث،ع) الأساسي، م،س، ص ١٠٠٢

٣٥-مختار عمر، أحمد (١٩٨٨) م،س، ص١٢٤

٣٦-p. Robert op Cit p 1794

٣٧-انظر البعلبكي م،س،ص ٤٤٥

٣٨-مختار عمر، أحمد (١٩٨٨) م،س،ص ١١٦

٣٩-م،س، ن

٤٠-النشار، علي سامي، م، س،ص ٣٠٦

٤١-م، س،ن،ص ٣٠٧
٤٢-م،س،ن
٤٣-جيرو، بيير، علم الدلالة م،س،ص ١٧٠
٤٤-Galisson R . op Cit p 487
٤٥-جيرو، بيير، علم الدلالة، م، س،ص ١٧١
٤٦-معلوف، ل (المنجد) م،س، ص ٩-٥٩-٣٢٩-٤٩٦-٦٤٣-٦٨٢-٢٢٠
٤٧-مجمع اللغة العربية الوسيط م،س،ص ١٤-٨٢-٤٢٥-٤٢٧-٥٩٥-٧٤٧-٧٨٣-٨٠٠-٢٩٢
٤٨-الجر، خليل، م، س،ص ٦٨-٢٢٩-٦٥٥-٦٦٠-٨٢٣-١١٤٥-٩٩٣-١٠١٠-٥٣٨
٤٩-ابن هادية، القاموس الجديد، م،س، ص ٣٢-١٧٧-٤٦٣-٤٦٦-٤٦٣-١١٢٥-٨٩٧-٣٤٤
٥٠- (م،ع، ت،ث،ع) الأساسي م،س،ص ٨٤-١٩٥-٦١٧-٦١٩-٨٣٢-٩٩-١٠٣٥-١٠٥٥-٤٥٧
٥١-p. Larousse op Cit p 377-89-842-537-964-850-167-144-91
٥٢-p. Robert op Cit p 764-155-1792-1101-228-1812-280-244-157
٥٣- Quillet, V. Les entrees
٥٤-مجمع اللغة العربية الوسيط م،س،ص ص ١٠٢٤
٥٥-البعلبكي، منير، م،س،ص ١٥٦
٥٦-Dubois j, et Coll op. Cit p 164 et Galison R OP Cit p 163
٥٧- Ibid
٥٨-زكريا، ميشال الألسنية (علم اللغة الحديث) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط٢/١٩٨٣ بيروت ص ١٥
٥٩-انظر: المدخل، مبحث نظريات المعنى
٦٠-جيرو، بيير، علم الدلالة م،س،ص ١٦٠
٦١-م،س،ن، ص ١٦٠ وما بعدها
٦٢-معلوف .ل(المنجد)م،س،ص ٥٧٨
٦٣-مجمع اللغة العربية الوسيط م، س،ص ٦٨٤
٦٤-الجر- خليل: م،س،ص ٩٠٥
٦٥-ابن هادية، القاموس الجديد، م،س،ص ٧٧١
٦٦-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي، م، س،ص ٩٢٩
٦٧-اسماعيل علي. أسعد: م،س،ص ٦٦
٦٨-فهمي زيدان، محمود م،س،ص ٩٧
٦٩-نجيب محمود زكي م،س،ص وقد ذهب ريتشاردز أرمسترنغ إلى أن الكلمات المجردة تمثل أكثر الكلمات التي يضطر إلى استعمالها في شرح غيرها، ومن امثلتها: (الكم، المصادفة، السبب التغيير، الواضح، الشرط، العامة، الحر،

يكون، الغاية..)، وهي كلمات لا تؤدي وظائفها بوضوح على عكس الكلمات الاصطلاحية وألفاظ الذوات. انظر: ناصف، مصطفى، اللغة والتفسير والتواصل، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٩٣/١٩٩٥ ص٥١

٧٠-معلوف ل، (المنجد) م،س،ص ٨٤٥

٧١-مجمع اللغة العربية الوسيط م،س،ص ٨٧

٧٢-الجرّ، خليل، م، س،ص ٤٣٧

٧٣-ابن هادية، القاموس الجديد م، س، ص٢٣٩

٧٤-(م،ع،ت،ث، ع) الأساسي م،س،ص ٦٤٣

٧٥-م،س،ن،ص ٩١٥

٧٦-م،س،ن،ص ٩٤٨

□□□



الباب الثالث

الأمثلة التوضيحية

- المثال السياقي
- الشاهد اللساني
- الصور والرسوم التوضيحية
- الرموز والمختصرات

□



الفصــل الأول

المثال السياقي

يقصد بالسياق المثال السياقي(Contexte) في علوم اللغة "كل ما يسبق العنصر أو يليه في كلام أو نصّ، سواء أكان صوتاً أم كلمة أم جملة"،(١) ويهدف في المجال المعجمي إلى تحديد معنى الكلمة من خلال التركيب الذي تقع فيه، بتحليل العناصر اللغوية السابقة واللاحقة.

ويعتبر السياق اللغوي أحد أهم الوسائل المساعدة في تعريف المداخل المعجمية سواء على مستوى ضبط الدلالات السياقية أم على مستوى تحديد التراكيب النحوية. والمثال السياقي "مثله مثل المدخل، يكون مقطعاً مستقلاً، حيث يدلّ على نفسه بنفسه، وهذا المقطع المستقل يدمج استعمال المدخل في الخطاب"(٢)

ويجب أن نميز هنا بين نوعين من الأسيقة:

أ-سياق لسانياتي: (Contexte Linguistique)، وتمثله نظرية دلالية قديمة، ترى أن معنى الكلمة لا يفهم إلا من خلال علاقتها بالكلمات الأخرى التي تضامّها في التركيب.

ب-سياق الحال، أو الوضع: Contexte de Situation، وتمثّله نظرية دلالية حديثة، وضعها عالم اللغة البريطاني فيرث (J.R.Firth ١٨٩٠/١٩٦٠)، وترى أن معنى الكلمة يظهر من سياق الموقف. ويشمل مجريات الحدث الكلامي والخلفيات السابقة واللاحقة للكلام بما في ذلك الإطار الاجتماعي، والعلاقة بين الباثّ والمتلقي وغيرها(٣).

والذي يهمّنا في التعريف المعجمي هو السياق اللّساني، لأن المعجم

رصيد من الوحدات المفرداتية المعزولة عن مجرياتها، وهذه الوحدات من الصّيتة إلى الكلمة يمكن إدماجها في أسيقة، أي وحدات أكبر منها، كالصّيتة في الصّرفة والصّرفة في كلمة والكلمة في جملة(٤). وبذلك تتّضح دلالتها الخاصة انطلاقاً من الوحدات الأخرى المجاورة لها، كما إذا حاولنا الوقوف على صفتي الترقيق والتفخيم لصوت اللاّم مثلاً، إذ لا تدرك هاتان الصفتان إلا بوضعه في سياق توضيحي: (بالله # والله)، وكالدلالات السياقية للمدخل (ضرب) التي لا تظهر إلا بوضعه في أسيقة مختلفة (ضرب القلب: نبض) و(ضرب له موعداً: حدّد.. الخ).

وهناك فرق بين السياق والشاهد، فالأمثلة السياقية في المعجم (Exemples Contextuels) تدرج في التعريف حرّة، غير مقيّدة بقائل، سواء أكانت صياغتها قبليا أم بعديا أما الشواهد اللسانية (Citations) فأكثر ما تكون مصوغة صياغة قبلية، وذات مرجعية تعود إلى قائل أو مدوّنة ما - كما سيأتي في الفصل اللاحق- وتدرج الشواهد في المعجم من باب تأكيد أو تحديد الدلالة وتطوّرها، في حين تدرج الأسيقة اللغوية لتحديد الدلالات المختلفة للمداخل والتراكيب النحوية في بعض الحالات. وكثيراً ما يعمد المعجمي إلى تأليف الأسيقة آنياً أو يضعها لتناسب الدلالة المقصودة أو التركيب النحوي، أو القاعدة البلاغية أثناء تعريف المدخل.

وتختلف المعاجم في إيراد الأمثلة السياقية، فقد تظهر في صدر التعريف متبوعة بالشرح، وقد يرد الشرح متبوعاً بسياق أو أكثر، على خلاف الشاهد الذي يظهر غالباً بعد تحديد الدلالة.

ويرجع تاريخ استخدام الأسيقة والشواهد في المعجم العربي إلى القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، أي منذ ظهور أوّل معجم عربي شامل، وأعني بذلك معجم العين للخليل بن أحمد (١٧٥هـ /٨٠١م) وتابعه في ذلك روّاد الصناعة المعجمية، فأثروا التعاريف بكثير من الأسيقة والشواهد.

ولم يظهر استخدام الشواهد والأمثلة السياقية في المعجم الأوروبي إلا مع بداية القرن السادس عشر الميلادي بما في ذلك المعاجم اللغوية الأحادية أو الثنائية أو المتعدّدة الألسن، (٥) ويعتبر أول معجم فرنسي يعتمد الأمثلة السياقية والصورية في تعريف المداخل معجم لاروس الصغير لصاحبه بيار لاروس (Pierre Larousse) (١٨١٧/١٨٧٥) الذي اتخذ مبدأ "معجم بلا أمثلة هيكل عظمي"(٦) وذلك حين حاول تجديد معاجم القرن الرابع عشر

بأسلوب حديث وتقنيات علمية.

وظائف الأمثلة السياقية:

للأمثلة السياقية وظائف متعدّدة تساعد في بناء التعريف وتوضيحه، نجمل أهمّها فيما يلي:

١-تمييز الدلالة المركزية للمداخل عن الدلالات السياقية المختلفة في المجالات المتعدّدة لها، إذ لا يكفي العثور على الكلمة وتعريفها الدلالي المحض "بل يجب أن تكون متّصلة بغيرها، لكي يستعين معناها من فحوى الجملة ومغزاها"(٧) وهذا لا يعني أنها تغنى عن التعريف أو تحلّ محلّ التحليل الدلالي.

٢-ضبط الاستخدام الفعلي للكلمة ونوعيتها في النظام اللّساني كالتبدلات الصوتية والصيغ الصرفية والتراكيب النحوية مثل اللّزوم والتعدّي، وغير ذلك مما يضيق التعريف عن ذكره.

٣-إثراء منهج التعريف المستثمر كوسيلة مساعدة لضبط دلالات الكلمات الأكثر تجريداً كالألفاظ البنائية، والمتعدّدة دلالياً لتقريب الفهم ومنع التداخل.

٤-إدماج المدخل في الخطاب، وذلك بنقل المدخل من سكون الإفراد إلى حركة التسييق، لجعل القارئ يقف على نصّ حيّ، يوضّح الخصائص الأسلوبية والدلالية والاستعمارية للمداخل ضمن خطاب.

٥-إبراز الاستخدام الآني والتطوّري التعاقبي للدّلالات.

٦-تأكيد مرجعية المدخل في اللّسان، وبذلك تتجسّد حضارية اللفظ ومجالاته الاستعمالية بصفة غير مباشرة، أو كما يقول جان ديبوا (J.Dubois): "فإن المثال هو الملجأ الوحيد لموسوعية المعجمي، وأن المعجم يقول في المثال ما لم يقدر على قوله حول الشيء في التعريف الدلالي"(٨).

ويتّضح من تتبّع هذه الوظائف أن للسياق أهمية كبيرة في إثراء التعاريف، مما يجعل المعجم اللغوي حريصاً على إثباتها. غير أن عملية صياغية الأسيقة واختيار أنسبها عملية صعبة، فالمعجم يأخذ منها ما كان

مناسباً وأكثر استعمالاً فقط، ولا يحاول، أن يترصّد كلّ سياق، لأن مثل هذا الرصد يحوّل المعجم إلى قائمة من التعابير التي لا تنتهي، الشيء الذي يتعارض مع هدف الإيجاز في المعجم اللغوي.

وعلى ما للنظرية السياقية من أهمية، تظل محدودة الغاية، فهي لا تقدّم منهجاً مستقلاً في تعريف المداخل -على غرار المنهج التوزيعي- بل تظلّ وسيلة مساعدة للتعريف. ومع ذلك فقد ذهب بعض الدارسين إلى اعتبارها منهجاً مستقلاً بذاته، محاولين الاستغناء بها عن التحليل الدلالي(٩) وقد ظهرت عدّة معاجم تستثمر هذا الاتجاه. من ذلك معجم لاروس للمبتدئين (larousse maxi debutants) لأصحابه روني لاغان (Rene Lagane) وآخرين، حيث يكتفي بتعريف المداخل سياقيا كما في الأمثلة التالية:(١٠)

-نصف: هل تريد تفاحة؟ لا، أريد نصفا.

-حذاء: حذائي يؤلمني في قدمي

-كتاب: أبي له كثير من الكتب والمجلدات المطبوعة في مكتبته.

-مشى: لقد مشينا كل المساء تنقّلنا مشياً على الأقدام

غير أن هذا الاتجاه كثيرا ما يقف عاجزاً أمام تعريف بعض المداخل، فيضطرّ إلى استجداء التحليل الدلالي وفق منهج من مناهج التعريف، وبخاصة في المداخل التي يعجز السياق عن توضيحها، كما في الأمثلة التالية:(١١).

-دنّ: الدّن خزّان كبير يتخمّر فيه العنب.

-قصطلي: لماري شعر قصطلي: أسمر فاتح

-بارد: الثلج بارد ≠ ساخن

أنواع الأسيقة في المعجم اللغوي:

قبل أن نتتبّع أنواع الأسيقة التي يسجّلها المعجم اللغوي، نشير مبدئياً إلى أنماط الدلالة، فالدلالات التي يثبتها المعجم اللغوي ليست من نمط واحد كما هو الشأن في المعاجم المختصّة. وهناك خلاف بين علماء الدلالة حول حصر أنماطها، من مركزية إلى سياقية إلى اصطلاحية فهامشية وغيرها(١٢)

وإذا كانت الأنماط المختلفة للدلالة ممكنة الإثبات في الدراسات الدلالية العامة، فإن التعاريف في المعاجم اللغوية، لا تثبت من بينها سوى ثلاثة أنماط: مركزية وسياقية واصطلاحية.

ولكي نقف على هذه الأنماط نبادر إلى إيراد النموذج التالي من المعجم الوسيط: (انظر: جدول [و/١]).

المدخل	الدلالة	نمطها
الضَرب	١-المثل والشكل	مركزية
	٢-الصنف والنوع	مركزية
	٣-[في الرياضيات]: تكرار عدد ما في عدد آخر من الوحدات	اصطلاحية
	٤-[في العروض] آخر تفعيلة من المصراع الثاني من البيت	اصطلاحية
	٥-"رجل ضَرب": خفيف اللحم، ممشوق القدّ، ماهر حذق	سياقية
	٦-"مطر ضرب": خفيف	سياقية
	٧-"درهم ضرب" مضروب.	سياقية

جدول [و/١]

ويتضح من قراءة الجدول [و/١]، أن الدلالة في التعريفين (١-٢) جاءت تمثل قدراً مشتركاً من الفهم بين أكثر الناس المتكلمين لهذا اللسان بمجرد ذكر المدخل منعزلاً عن السياق، وهي أهمّ دلالة يحرص المعجم اللغوي على تسجيلها، ولذا تسمّى الدلالة المركزية أو الأساسية أو المعجمية(١٤)، أو المفرداتية (Lexicale) ويسمّيها علماء أصول الفقه (دلالة النصّ)(١٥) ويحدّدها اللسانياتي ندا (Nida) بأنها الدلالة التي تمثل "المعنى المتّصل بالوحدة المفرداتية، حينما ترد في أقل سياق، أي حينما ترد مفردة"(١٦)، ويعني بذلك المعنى الطاغي والملازم للمفردة حينما ترد مجردة عن السياق.

وتتميز الدلالة المركزية بعدّة خصائص، منها أنها تستشف مباشرة من الكلمة، وتمثّل المعنى المشترك بين المتكلمين حين سماعها أول وهلة، كما أنها بمثابة نواة تحتمل مجموعة من الدلالات التأويلية حسب مجال الاستعمال والاختصاص والبيئة وثقافة السامع، وبإمكانها أن تغيّر مركزها أو تعدّده.

وفـي التعـاريف (٥-٦-٧) جـاءت الـدلالات (خفيـف، ممشـوق، مضروب) مرتبطـة بالأسيقة من خـلال: (رجل ضـرب، ومطر ضـرب، درهم ضرب)، بحيث إن السياق هـو الـذي اعطانـا تلك الدلالات وليست الكلمة المفردة، إذ بدون السياق لا يمكن أن نصل إلـى تلك الـدلالات، ولذا سميت الدلالة السياقية، وأطلـق عليهـا علمـاء أصـول الفقـه (عبـارة النص) وعرفوها بقولهم: "هي النظم المعنوي المسوق له الكلام، سميت عبارة، لأن المستدلّ يعبر من النظم إلى المعنى"(١٧).

وتتميز الدّلالة السياقية بعدم احتمال أكثر من دلالة واحدة وتسقط عنهـا كل الظلال والايحاءات التأويلية، والمعاني المتعدّدة، والاشتراك اللفظي، بـل هي السبيل الأكثر نجاعـة للتفريـق بيـن المشـتركات اللفظيـة فـي التعـاريف المعجمية.

وأمّا في التعريفين (٣و٤) فقد جاءت الدلالتان خاليتين من السياق، كما أن مؤلّف المعجم لم يقصد بها ذلك القـدر المشـترك بيـن النـاس مـن الفهـم، وإنما قصد معاني مختلفة في مجالات معينة، ولذلك اضطرّ إلى ذكر مجـال الاختصاص في صدر التعريف (رياضيات، عروض..)، وبذلك خـصّ كـل دلالة بمجال من مجالات المعرفة، ليصبح المدخل مصطلحـاً معرّفـاً تعريفـاً مصطلحاتياً يحدّد المفهوم ويميزه عن بقية المفاهيم الأخـرى، وهـو تعريـف أكثر ما يعنـى بالدلالـة الاصطلاحيـة فـي المعـاجم المختصـّة والموسـوعات العلمية.

وينطبق هذا التقسيم لأنماط الدلالات علىأي معجم لغوي غالباً. أمّا من حيث أنواع الأسيقة فإنه يمكننا التمييز في المعاجم العربية للسـان المعـاصر بين نوعين من الأسيقة، أسيقة تركيبية وأخرى دلالية.

أ-السياق التركيبي: وهو عبارة عن صياغة قالبية تتشكّل فـي إطار قواعد النظام اللساني، لإبراز أهم الدلالات المحكومة بالتركيب القواعدي، وتهدف إلى إدماج المدخل فـي التركيب وإظهار العلاقات بين عنـاصر التركيب، كجنس الفاعلية (شيء، شخص، حيوان..) والـلزوم والتعدّي، والتمام والنقصان ونحو ذلك، كما يّتضح من النماذج التالية:(١٨).

١-(قدر) عليه تمكّن منه

-(قدر) الشيء بين مقداره

-(قدر) الشيء قصر

-(قدّر) الرجل تمهّل

-(قدّر) الفرس وقعت رجلاه موقع يديه

٢-أصبح الرجل دخل في الصباح

-أصبح الطفل شاباً صار

٣-عنّ الشيء له ظهر

-عنّ فلان عن الأمر أعرض

٤-أدامت السماء أمطرت

-أدام الرجل الدلو ملأها

فهذه النماذج وما شاكلها، تكاد تتفق المعاجم العربية المعاصرة على إيرادها، وهي أسيقة جزئية تركيبية أكثر منها دلالية، يهدف المعجمي من ورائها بالدرجة الأولى إلى إثبات السياق التركيبي للمدخل في إطار النظام اللساني، وتأتي الدلالة ضمنياً من علاقة المدخل بما يضامّه من العناصر اللغوية الأخرى.

ففي النموذج [١] يظهر المدخل (قدر) متعدياً بحرف الجرّ (على)، وفي الثانية متعدياً بنفسه، وفي المرحلة الثالثة لازماً مكتفياً بفاعل متغيّر (شيء، شخص، حيوان)، ليعطي في جميع ذلك دلالات متباينة. وفي النموذج [٢] لا يمكن أن نميّز بين الدلالتين ما لم نثبت التركيبين كاملين لنقف على التمامِ والنقصان. ويقال مثل ذلك بالنسبة إلى الأمثلة الباقية في [٣-٤]، حيث يتضح الفرق في الدلالة بين التركيبين (عنّ له) و(عنّ فلان عن..)، الأول يعطي معنى الظهور والثاني معنى التخلّي، وكذا أدام في حالة اللّزوم وحالة التعدّي.

ويتّضح أن السياق التركيبي من صميم اللّسان العربي، إذ لا يمكن التمييز بين الدلالات في غيابه، ولا يمكن لأي معجم عربي أن يستغني عنه، لارتباطه بالنظام اللساني ارتباطاً وثيقاً، في صيغة قالبية تنطبق على تركيب مماثل مع مراعاة خصوصيات المدخل الممعجم.

وتظهر هذه الأسيقة التركيبية في إطراد محكوم بالقواعد النحوية لا يكاد يتخلّف، ففي السياقين (قد تكرّم) و(قد يتكرّم)، لا تتخلّف دلالة التحقيق

ولا دلالة التقليل وذلك مهما حاولنا أن نعدد الأسيقة على العكس من السياق الدلالي

ب-السياق الدلالي: ***وهو السياق الذي يساعد في تعريف المدخل، ويحقق جانباً منه دون النظر إلى التركيب النحوي الذي يحكمه، أو القالب الصيغي الذي يضبطه. ويظهر في خطاب تعبيري هادفاً إلى تحديد المجال الاستعمالي للمدخل في الجماعة اللغوية، أي المعنى المستخدم بين المتكلمين في وضع معيّن.***

ويبرز السياق الدلالي في صيغة التعريف بعد إعطاء الدلالة الجوهرية للمدخل، على خلاف السياق التركيبي الذي يسبق التعريف الجوهري غالباً، حيث يقوم المؤلّف بإدراج الأسيقة الدلالية وإدماجها في التعريف بعد الانتهاء من التحليل الدلالي، وذلك إما باللّجوء إلى تأليف السياق أو انتقائه أو اقتباسه من الاستعمالات الحية السائدة في اللسان المتكلّم، سواء أكانت هذه الأسيقة مألوفة ومعتادة أم مبتدعة على ألسنة المتكلمين.

ولتوضيح الأسيقة الدلالية نورد الأمثلة الآتية:(١٩)

أ-فرض.. [الأمر: أوجبه "فرض الله علينا الصلاة"، "فرض ضريبة"

٢-له شيئاً: خصّه به، عيّنه له "فرض له في العطاء نصيبا".

ب-ساب:.. ذهب حيث شاء "لاحظ المدير أن بعض الموظفين يسيبون خلال غيابه".

جـ-سوف: أداة تسبق الفعل المضارع فتخصّصه للاستقبال "سوف أراك غدا".

ففي الأمثلة المذكورة نجد الأسيقة قد جاءت بعد التحليل الدلالي للمدخل محصورة بين علامتي التنصيص، وقد ذكرها المؤلف من باب تدعيم التعريف السابق وتخصيصه، فجاءت عبارة: (فرض الله علينا الصلاة) زيادة في توضيح الدلالة (فرض الأمر)، وتخصيصاً للدلالة المركزية (أوجب) وهكذا بالنسبة إلى الأسيقة الدلالية الأخرى في (ب) و(جـ).

ولما كانت الأمثلة السياقية تضفي على المعاجم اللغوية نوعا من الموسوعية لتكمل ما عجز التعريف عن إيضاحه، أصبحت المعاجم

المعاصرة تؤكّد على إيرادها، وباتت تتفاوت تعاريف المعاجم اللغوية غموضاً ووضوحاً بتفاوت الأسيقة الدلالية المسجّلة، وبخاصة أثناء تعريف مداخل الألفاظ البنائية والكلمات المجرّدة.

ولتوضيح هذا التفاوت في إيراد الأسيقة الدلالية نورد تعريف المدخل (سود) كما تثبته المعاجم العربية المعاصرة:(٢٠) (انظر الجدول [و/٢]:

المنجد	الوسيط	الجديد	الحديث	الأساسي	المحيط
سود سودا صار أسود	سود سودا صار لونه كلون الفحم فهو أسود وهي سوداء (ج) سود	سود يسود سودا: صار أسود	سود سوادا: صار أسود	سود يسود سودا أسود: صار كلون الفحم، عكسه أبيض "دخل إلى منجم الفحم فسود وجهه ويداه"	سود يسود سودا: صار لونه كلون الفحم، "وضع الفحم في الكانون فسودت يداه".

جدول [و/٢]

ويتّضح من قراءة الجدول [و/٢] أن التعاريف الواردة في كلّ من المنجد والجديد والحديث جاءت خالية من الأسيقة الدلالية، كما أن المنهج المستثمر فيها منهج اسمي يعتمد الاشتقاق (صار أسود) وفي هذه الحالة لا يمكن لغير العارف بلون السواد أن يقف على معنى المدخل، فهو من باب تعريف الماء بالماء، وبذلك جاء التعريف قاصراً عن الفهم.

وفي المعجم الوسيط جاء المدخل معرّفاً تعريفاً اسمياً بواسطة الشبيه القارّ (الفحم) وهو تعريف مقبول وأحسن حظّاً من تعاريف المعاجم السابقة، وإن كان ذلك لا يضمن دائماً معرفة الباحث بالشبيه.

أما المعجمان الأساسي والمحيط، فبعد أن أعطى كل منهما تعريفاً اسمياً بواسطة الشبيه والضدّ كما في الأساسي، والشبيه القارّ كما في المحيط، أثبتا سياقاً دلالياً يوضّح معنى المدخل كما هو مستعمل بين المتكلمين. وبذلك ضمنا نسبة عالية من التوضيح وتقريب الفهم.

استثمار السياق في المعجم العربي المعاصر:

إن استقراء التعاريف في المعاجم اللغوية للّسان العربي المعاصر على اختلاف أنواعها وتباين أهدافها توقفنا على أنها كلها تؤكد على استخدام السياق اللغوي -دلالي أو تركيبي -باعتباره وسيلة مساعدة في تعريف المداخل وإدماجها في النظام اللساني كخطاب مستقلّ، فتظهر ضمن المادة كجزء مكمل للتعريف بتقنيات مختلفة وبنسب متفاوتة وهي في الغالب لا تخرج عن الأشكال الآتية:

١-(م=د)* *طلِق طلقا: تباعد.*

٢-(م=د+س)(: *الذَّود القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر (مؤنث)، يقال: خمس ذود، أي خمس من الذود(٢١).*

أوج: ذروة "بلغت الحضارة الإسلامية أوجها في العصر العباسي".

٣-(م=س+د) *صحا.. "صحت السماء": انقشع سحابها.*

٤-(م=س+د+س): *ضغط ١... ١- عليه: تشدّد وضيّق، "لم يكن يرغب في العمل الإداري ولكنه ضغط عليه لقبوله".*

٥-(م=س+د+س+س): *قطع: الشيء: فصله عن بعضه "قطع خطَّ الهاتف"، "قطع الورق"(٢٢).*

٦-(م=د+س+د) *الصدَق: الكامل من كل شيء،يقال: رمح صدق: مستو صلب (٢٣).*

٧-(م=س): "٠".

ففي [١] تورد المعاجم التعريف مكتفياً بالتحليل الدلالي وفق منهج من مناهج التعريف، خالياً من أي مثال سياقي، وهذا الشكل مطرد في تعاريف المعاجم العربية المعاصرة، وبخاصة في ألفاظ الذوات: (حيوان، نبات، أجهزة، معادن..)

وإذا بدا التعريف في مثل هذه الحالات خالياً من السياق، فإنه يظلّ كافياً ومقبولاً نسبياً إذا كان التعريف يستند إلى منهج دقيق في تحليل الدلالة. أما مع ألفاظ المعاني المجردة والألفاظ البنائية (الأفعال والصفات وحروف المعاني وما يساوقها) فإن التعريف يظلّ قاصراً وغير كاف مهما

---

* يمثل الرمز (م) المدخل، و(د) التحليل الدلالي، و(س) السياق.

كان التحليل الدلالي دقيقاً، ففي تعريف المدخل (طلق) بـ (تباعد) دون إثبات للسياق الدلالي، يؤدّي حتماً إلى الترادف الوهمي، أو يظلّ التعريف قاصراً كما في تعريف المدخل (هلاّ) بالصيغة:

-"كلمة تحضيض تختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض"(٢٤).

وعلى الرغم من أن المعاجم اللغوية للسان العربي المعاصر لم تعد تقدّم تعاريف لمثل هذه الألفاظ خلوا من السياق إلا في حالات قليلة، فإن هذه الحالات ما زالت تشكّل نسبة ملحوظة وإن كانت ضئيلة. وهي طريقة تشترك فيها أكثر المعاجم اللغوية، ومن مزاياها أنها تدمج المدخل في الاستعمال الفعلي للسان، كما أنها طريقة موجزة ومفتوحة أمام سياقات أخرى يمكن إدماجها في التعريف من باب المشترك اللفظي فـ (الأوج) يجعلنا أمام مجموعة من الدلالات السياقية منها: (البداية، العلو، السنام، أقصى نقطة في بعد القمر عن الأرض، وأرفع نقطة في الفلك..(٢٥)، ومع ذلك يصل الشكل [٢] أسهل طريقة وأقربها إلى الفهم، شريطة أن يتمّ التعريف وفق منهج غير اسمي كما في نحو: "ذاكرة: قدرة الإنسان على الاحتفاظ بالمعلومات السابقة واستعادتها"، و"لفلان ذاكرة قوية/ حادّة"(٢٦).

وفي الشكل [٣] يثبت المعجم المدخل متبوعاً بسياق مباشرة، أي قبل التحليل الدلالي- في الغالب سياق تركيبي- ثمّ يتبعه بذكر الدلالة الخاصة أو العامة، أي بحسب اختصاص المدخل (شيء، إنسان، حيوان..)، وفي هذه الحالة يبدأ التعريف بإبراز الدلالة السياقية قبل الدلالة المركزية، مما يحتّم ذكر الدلالات الأخرى بعد ذلك، وأكثر ما تلائم هذه الحالة المعاجم الآنية أو الانتقائية التي أكثر ما تهتمّ بالدلالات الأكثر شهرة.

وفي الشكل [٤] يضيف المعجم إلى المعادلة [٢] سياقاً آخر لتوضيح السياق السابق أو لتفريع الدلالة الأولى، وبذلك يجعلنا أمام دلالتين، حقيقة: (ضغط على الشيء) ومجازية (ضغط على الشخص).

وفي الحالة [٥] نجد صورة للمعادلة [٤] غير أن السياق الأخير يتكرّر، حيث يتدرّج التعريف من السياق التركيبي لإظهار الدلالة المركزية ثم تأتي الدلالات السياقية بمعان تفريعية. وهي طريقة منطقية تنطلق من العام إلى الخاص، وصورتها الثانية المعكوسة تظهر في [٣]و[٤]، أي من الخاص إلى العام.

وفي الشكل [٦] يبدأ التعريف بالتحليل الدلالي للمدخل متبوعاً بسياق ثم يؤتى بتحليل دلالي لهذا السياق، وهي تقنية نادرة في المعاجم العربية المعاصرة، لأن الأصل في السياق أن يكون مساعدا على التعريف، لا أن يصبح بمثابة مدخل في حاجة إلى تعريف.

أما الشكل الأخير [٧]، أي الاكتفاء بالسياق دون تحليل دلالي، فهو صورة لا وجود لها في المعاجم العربية المعاصرة، قد أخذ بها بعض المعجميين مكتفين بالسياق كما سبقت الإشارة إلى ذلك(٢٧).

وعلى الرغم من اهتمام المعاجم العربية المعاصرة باستثمار السياق الدلالي في نصّ التعريف، إلا أن نسبة استثماره تبدو غير كافية، ففي باب الظاء مثلاً، لا يثبت المعجم العربي الأساسي في تعاريف المداخل الفعلية سوى ١٨ سياقيا دلالياً من أصل ٣٨ دلالة فعلية مما يشكل نسبة لا تتجاوز ٤٧٪ مع أنه أكثر المعاجم العربية المعاصرة استثماراً للأسيقة الدلالية(٢٨).

وبمقارنة المعاجم العربية بالمعاجم الفرنسية في هذا المجال، يتّضح لنا أن المعاجم العربية تستخدم الأشكال الخمسة الأولى مع تفاوت في الاستخدام، فقد نجد في المعجم الواحد أكثر من شكل، مما يشير إلى عدم وجود منهجية مضبوطة، باستثناء الوسيط والأساسي اللذين يؤكدان كثيرا على الشكل [٣] أثناء تعريف الألفاظ المجرّدة كالأفعال وحروف المعاني.

ومع ذلك يظلّ الشكل الغالب على المعاجم العربية عموماً، هو الشكل [١] في ألفاظ الذوات والشكل [٣] أثناء تعريف ألفاظ المعاني، بالإضافة إلى بقاء نسبة- وإن كانت ضئيلة- من التعاريف غير مدعمّة بسياق.

ولا شكّ في أن تركيز المعاجم العربية على الأسيقة التركيبية يعدّ من طبيعة اللغة العربية باعتبارها لغة معربة، وهذا ما جعل الشكل [جـ] يسود في أكثر التعاريف.

أما المعاجم الفرنسية فأكثر ما تستثمر الأشكال [١-٢-٥] (٢٩)، ولا تستثمر الشكل [٣] إلا نادراً. وتشترك المعاجم العربية والمعاجم الفرنسية في استخدام الشكل[١] أثناء تعريف الألفاظ البنائية بخاصة.

ولكي نقف على طريقة استخدام الأسيقة ونوعيتها ونسبتها في المعاجم العربية بالمقارنة مع المعاجم الفرنسية نثبت النموذج الآتي في تعريف المدخل (فتح/ Ouvrir): انظر الجدول [و/٣]*

المعجم العربي الأساسي(٣٠)	(31) D.P.Larousse
أ- فتح يفتح فتحا فهو فاتح: ١-الباب والصندوق ونحوهما: خلاف أغلقهما، ٢الطريق: هيّأه للمرور فيه، أذن بالمرور فيه، ٣ الاجتماع ونحوه: بدأ عمله، ٤المدينة أو البلد: احتلها، ٥الكتاب: نشر طيّه ليقرأ منه. ١-"يفتح اعتمادا في المصرف" خصّص مبلغا للتصرف فيه على عمل معين" "فتح الله عليه"، هداه، أرشده" فتح الباب على مصرعيه لعمل ما" أفسح المجال له، سمح به دون قيود. "فتح البخت" تنبّأ بالمستقبل "فتح بين الخصمين" قضى "ربّنا افتحَ بَيْننا وَبينَ قومِنا بالحقّ" قرآن "فتح حسابا في المصرف": أودع مبلغا من المال صالحا للسّحب منه "فتح شهيته": جعله راغبا في الأكل. "فتح صفحة جديدة": غيّر طريقته،"فتحت العراق صفحة جديدة مع مصر" "فتح عينيه جيّدا": انتبه، حذر. "فتح عينيه على شيء" شاهده أو اختبره وهو لا يزال طفلا. "فتح له قلبه" باح بسرّه له، وثق به فأطلعه على سرّه. ب-فتّح يفتّح تفتيحا: الأبواب ونحوها: بالغ في فتحها "لا تفتحُ لهمْ أبواب السّماء" قرآن. جـ-تفتّح يتفتّح تفتّحا: -الزهرة: تشقّقت أكمامها عنها، ويقال أيضا: "تفتحت الأكمام عن الزهرة".	أ-Ouvrir، فعل متعدّ [لاتيني: أبريرا] [يصرف في القسم١٠]: حلّ ما هو مغلق، حتى لا يكون كذلك ويسمح بالمرور والرؤية بالداخل. "يفتح خزانة، بابا". "فصل أو توسيع ما هو مضموم: "يفتح الشفتين". شقّ منفذ باستعمال الحفر والنبش: "يفتح طريقا، خندقا". يجعل الشيء يشتغل "فتح خط الكهرباء يثقب أو يخرق "يفتح دملة" يؤسس "يفتح مدرسة". *الفتح (في الكلام الشعبي): "يفتح الشهية" يعطي الشهية. "يفتح الصيد" يحدد الوقت الذي يسمح فيه بالصيد، يمتلك رخصة الصيد "يفتح حسابا لشخص" يسمح له باعتماد للتعامل مع المصرف. "يفتح حوارا" يبدأ نقاشا "يفتح سلفة" يبدأ في طلب مبلغ قرضا "يفتح ذهنه لشخص" يكون أكثر اهتماما وقدرة على فهمه "افتتح الباب لـ ... " إدخال، إعطاء المكان لـ...". "يفتح أرضية للتزلّج" المهبط قبل بداية التمرن للتأكد من أن الآلات في حالة جيدة ب-فعل لازم: إعطاء منفذ: "هذا الباب

* اكتفينا في الجدول المشار إليه بإيراد المدخل (فتح) مقارنين بما ورد في كلّ من المعجم العربي الأساسي ومعجم لاروس الصغير، على أن نعالج تعاريف المعاجم العربية والفرنسية مجتمعة في الجدول اللاحق [و/٤]

يفتح على الحديقة". يكون مفتوحاً لاستقبال الزبائن: "هذا المتجر يفتح يوم الأحد" لعب: "افتتحت المقابلة" في الكرة "أرسل الكرة إلى لاعبي الخط الخلفي". جـ-انفتح: فعل متصرّف مسند إلى ضمير الفاعل: أصبح مفتوحاً. ابتدأ ينفتح لشخص: يبوح له.	د- انفتح ينفتح انفتاحاً: مطاوع فتح، عكسه انغلق، "انفتح الباب" "انفتحت النافذة" "انفتح على العالم الخارجي" هـ -افتتح: العمل ونحوه: بدأ "افتتح الكلام باسم الله" "افتتح الرئيس الدورة البرلمانية وألقى خطاب الافتتاح".

جدول [و/٣]

ويتّضح لنا من قراءة الجداول [و/٣] أن الدّلالات المتفرّعة من المدخل (فتح) متقاربة في المعجمين، فقد أثبت الأساسي ستّة وعشرين سياقا وشاهدين لـ ٢٠ دلالة، وأثبت لاروس الصغير عشرين سياقا لـ ٢١ دلالة.

ويظهر من الجدول أن المعجم الأساسي يسلك نظام الاشتقاق في تدرج الأفعال، بينما يسلك لاروس الصغير نظام التعدّي واللّزوم والبناء للمعلوم والمجهول في تدرج الأفعال، فيبدأ الأساس بالإشارة إلى تصريف الفعل في المضارع مع بعض مشتقاته: (المصدر، اسم الفاعل..)، ثم تأتي الأسيقة متبوعة بالتعريف، أما لاروس الصغير فيبدأ بالإشارة إلى باب تصريف الفعل، ونوعه من حيث اللزوم والتعدّي، ثم يذكر التحليل الدلالي متبوعاً بالسياق.

ويشترك المعجمان في تعريف الصيغ المركّبة، انطلاقاً من السياق إلى الدلالة، باعتبارها صيغاً قالبية تكتسب دلالتها من السياق أصلاً.

وبمقارنة أسيقة المدخل السابق (٣٢)، في كلّ من المعاجم العربية والمعاجم الفرنسية نجدها تشترك في قضية التأكيد على استثمار السياق، غير أن هناك تفاوتاً واضحاً بينهما، سواء من حيث عدد الأسيقة المسجّلة أم من حيث ترتيبها ونوعيتها، كما يتّضح ذلك من الجدول الآتي: انظر الجدول [و/٤]

القرائن/ المعجم	الدلالات	الأسيقة	الشواهد	المجموع	نسبة الأسيقة إلى الدلالات
المنجد	١٧	١٤	٠٠	١٤	٨٢٪
الوسيط	٢١	٢٠	٠٢	٢٢	١٠٤٪
الحديث	١٩	١٩	٠١	٢٠	١٠٥٪
الجديد	٢٠	٢١	٠٥	٢٦	١٣٠٪
الأساسي	٢٠	٢٦	٠٢	٢٨	١٤٠٪
Larousse	٢١	٢٠	٠٠	٢٠	٩٥٪
Robert	٤٤	٦٠	١٦	٧٦	١٧٢٪
Quillet	٢٨	٣٠	٠٠	٣٠	١٠٧٪

جدول [و/٤]

وبقراءة الجدول نخلص إلى النتائج الآتية:

أ-أن معاجم الاستعمال عامة أصبحت تولي أهمية للأسيقة، مع ملاحظة أن المعاجم الفرنسية أكثر تقصّيًا للدلالات من المعاجم العربية المعاصرة بنسبة ٣ إلى ٢. ويأتي روبير الصغير في مقدّمة المعاجم من حيث كثرة تقصّي الدلالات واستثمار الأسيقة.

ب-أن المعاجم العربية الأكثر حداثة أكثر إيراداً للأسيقة، فهي في المنجد ٨٥٪ وفي الأساسي ١٤٠٪ وفي المعاجم الفرنسية كروبير ١٧٢٪ ويتساوى لاروس الصغير مع الوسيط في نسبة استخدام الأسيقة

جـ- أن إثبات الشواهد المقيّدة لا تعنى بها كلّ المعاجم، وتتفاوت في إثباتها، فالمنجد في اللغة لا يثبتها أصلاً مثل لاروس الصغير وكييّ، كما سيتضح لنا ذلك في الفصل القادم.

د-أن المعاجم العربية ابتداء من سنة ١٩٦١م، أي مع ظهور المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية، وانتقال الصناعة المعجمية من العمل الفردي إلى العمل الجماعي، بدأت تستثمر الأسيقة كوسيلة مساعدة في تعريف المداخل وتفريع الدلالات على نطاق واسع. وليس هذا

معناه أن المعاجم العربية القديمة والحديثة لم تكن تستخدم السياق، وإنما المقصود هو أن المعاجم العربية المعاصرة قد أعطته بعداً منهجياً مدروساً نسبياً.

هـ -هناك حالات خاصة في بعض المعاجم التي يشكّل فيها السياق أكثر من ثلثي التعريف كما في معجم الفرنسية المعاصرة(٣٣). وقد يصبح السياق بدلاً عن التعريف كما في معجم لاروس ماكسي للمبتدئين(٣٤)، وهو من المعاجم المرحلية.

□

□ إحالات وتعليقات:

١-البعلبكي، منير: م،س،ص ١١٩

٢- Rey- Debove J.Le domaine du dictionnaire language op Cit p 25

Language op Cit p 25

٣-سامبسون، جيفري: م،س،ص ٢٣٦

٤- Galisson R op p 123

٥-القاسمي، علي. علم اللغة وصناعة المعجم. مطبوعات، جامعة الرياض، ١٩٧٥ ص ١٧٣

٦- P.Larousse op Cit préface p111

٧-القاسمي علي، م، س،ص ١٧٤. وقد أكد عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) على "أن الألفاظ تثبت لها الفضيلة أو خلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها". انظر دلائل الاعجاز، ت/ السيد محمد رشيد رضا بيروت، دار المعرفة ١٩٨٢، ص٣٨

٨- Rey- Debove J.Le domaine du dictionnaire languages op Cit p25

٩-مختار عمر، أحمد (١٩٨٨): م،س،ص ١٤١

١٠- Larousse Maxi op Cit p141 -775-485-504

١١- Ibid p 155-225-370

١٢-فندريس ج م،س،ص ٢٣١

١٣-مجمع اللغة العربية الوسيط م،س،ص ٥٣٧

١٤-الداية، فايز، الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري دار الملاح، دمشق، ١٩٧٨-ص ٢٠

١٥-الجرجاني (الشريف): م،س،ص ٥٥

١٦-مختار عمر، أحمد ١٩٨٨: م،س،ص ١٠٦

١٧-الجرجاني (الشريف) م،س،ص ٧٩

١٨-مجمع اللغة العربية. الوسيط م،س،ص ٧١٨-٥٠٥-٦٣٢-٣٠٥، وانظر هذه المداخل في أبوابها من المعاجم: الحديث (لاروس) والقاموس الجديد والأساسي.

١٩-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي: م،س،ص ٩٢٧-٦٥٨-٦٥٤.

٢٠-معلوف. ل (المنجد) م،س،ص ٣٦١ وانظر: الوسيط ٤٦٠ والقاموس الجديد ٤٩٤، والحديث (لاروس) ٦٨٥ والأساسي ٦٥١٤ والمحيط ٧٢٢

٢١-مجمع اللغة العربية. الوسيط م،س، ص ٥٦٣-٣١٧

٢٢-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي: م،س،ص ١١٨-٧٢٣-٧٧٣-٩٩٦

٢٣-مجمع اللغة العربية، الوسيط، م،س،ص ٥١١

٢٤-م،س،ن،ص ٤٦٧ وانظر: الحديث (لاروس) ص ٦٤١

٢٥-انظر هذه المادة في المعاجم المذكورة آنفا وغيرها

٢٦-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي: م،س،ص ٤٨٤

٢٧-Larousse Maxi, D OP Cit (Fusil Et, Marcher) pp. 374-316-504

٢٨-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي: م،س، باب الظاء ص٨٠٨ وما بعدها

٢٩-انظر على سبيل المثال تعاريف الكلمات (Et, Occuper, Fabriquer, Marcher) في المعاجم المدروسة.

٣٠-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي: م،س،ص ٩١٤

٣١-petit Larpisse op Cit p 655

٣٢-انظر المدخل السابق (فتح| Ouvrir) في المعاجم العربية: المنجد، الوسيط، والحديث (لاروس)، والقاموس الجديد والأساسي والفرنسية: Quillet- p. Robert- p.Larousse

٣٣- Dictionnaire du Francais Contemporain (Dubois J. et Coll) D.F.C
Paris Larousse, 1966

٣٤- Larousse Maxi Débutant op. Cit

□□□

الفصل الثاني

الشاهد اللساني

الشاهد (Citation) في اللغة من: (شهد الشيء) إذا حضره؛ أو كان دليلاً عليه(١). وفي الاصطلاح العام "هو الذي يلزم من العلم به، العلم بشيء آخر"(٢). وفي الاصطلاح اللساني "هو الدليل على استعمال لغوي معيّن، في الصوتيات أو الصرف أو النحو.. إلخ) قديم أو معاصر، مكتوب أو مسموع، يستعين به اللغوي على تحليل ظاهرة معينة، من حيث سلامتها، ومدى انتشارها، وزمن استعمالها"(٣)؛ ويعني في المجال المعجمي كل عبارة أو جملة أو خطاب مقتبس يؤتى به ضمن التعريف لتأكيد أو توضيح استعمال لغوي معيّن، أو إتمام المعلومات المتّصلة بالمدخل.

ويتميز الشاهد اللّساني عن المثال السياقي -السابق الذكر- بأنه نصّ مقيّد؛ أي منسوب إلى مدوّنة أو خطاب أو قائل بعينه؛ أي له مرجعية قبلية يعود إليها؛ ولذلك تسميّه جوزيت راي ديبوف (J. Rey. Debove)المثال ذا الشفرة (Code)(٤).

ويظهر الشاهد في المعجم ضمن التعريف، بعد إعطاء التحليل الدلالي للمدخل غالبا؛ وذلك بصيغته الأصلية التي أنتجه عليها صاحبه دون تدخل المعجمي؛ ولذا يحصر بين قوسين أو علامتي التنصيص كنصّ مقتبس ومقيّد بقائل.

ويشمل الشاهد كلّ نصّ له مرجعية ثابتة مقيّدة بقائل أو غير مقيّدة، (قرآن، حديث، شعر، حكمة، مثل، قول مأثور، وكل عبارة مقتبسة من نصّ أدبي أو علمي... إلخ).

ويرجع تاريخ استثمار الشواهد اللسانية كوسيلة من وسائل تأكيد اللغة، والشرح، في الدراسات العربية إلى القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي، كما يستشفّ ذلك من قول عبد الله بن عباس (٦٨هـ/ ٦٨٧م): "الشعر ديوان العرب، فإن خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها والتمسنا معرفة ذلك" (٥).

وقد تأكد ظهور الشواهد اللسانية في المعاجم العربية انطلاقاً من معجم العين للخليل بن أحمد (١٧٥هـ/ ٧٩١م) وما تلاه من المعاجم. ووجدت اهتماما من لدن المعجميين الأوروبيين ابتداء من القرن السادس عشر(٦)؛ لما له -باعتباره نصّا- من أهمية في تأكيد أصالة اللفظ وملابسات دلالاته آنيا وتطوريا(٧).

وظائف الشاهد في المعجم اللغوي:

لقد أدرك المعجميون العرب القدماء أهمية الشّاهد اللّساني منذ البدايات الأولى لنشأة المعاجم؛ فاعتبروا "استعماله يعزّز التعريف ويدمج المدخل المعجمي في خطاب الكلام" (٨)؛ وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى تحقيق عدّة وظائف من أبرزها، تأكيد صحّة اللّسان في عصر الرواية بخاصة، وضبط دلالة الكلمة المدخل وتأثيلها. يقول القاضي عبد الجبّار الاسترباذي (٤١٥هـ/ ١٠٢٥م)، "إنّ من حقّ الاسماء أن يعلم معناها في الشواهد، ثم يبنى عليه الغائب"(٩).

أما المعجميون المحدثون والمعاصرون، فقد تعدّدت وظائف الشاهد عندهم في ظل النظريات اللسانياتية الحديثة.

ولعلّ من أهمّ الوظائف التي يحقّقها إثبات الشاهد في المعجم:

١ - تأكيد وجود الكلمة المدخل أو دلالتها في اللّسان الممعجم، وتظهر هذه الوظيفة جلية في المعاجم العربية القديمة مثل العين والصحاح ومقاييس اللغة؛ أي جلّ المعاجم التي ظهرت في عصور تدوين اللغة. ويرجع سبب التأكيد على هذا الجانب إلى أن "روّاد الصناعة المعجمية العربية -آنذاك- كانوا يهدفون إلى تسجيل مفردات اللغة برّمتها، وكذا كان عليهم أن يبرهنوا على وجود المفردات النادرة التي يوردونها في المعاجم"(١٠).

ويفسّر ما ذهبنا إليه، وجود كثير من الاتهامات التي وجهّت إلى أصحاب بعضِ المعاجم القديمة كابن دريد (٣٢١هـ/ ٩٣٣م) صاحب الجمهرة الذي اتهم بالوضع، واختلاق المفردات، ومنها اعتماد الجوهري (٣٩٦هـ/ ١٠٠٥م) -وفق هدفه (صحاح العربية)- كثرة الشواهد تأكيدا لصحّة اللغة، وبعض التراكيب العربية والقواعد النحوية أكثر من تأكيده على الاستخدامات الدلالية المتنوعة للمفردة.

ويمثل هذا الاتجاه مرحلة من مراحل الجمع عند القدماء، وهو ما يستشفّ من قول الخليل بن أحمد لتلميذه الليث: "سل عنه، فإذا صحّ فأثبته"(١١)؛ يعني: سل عن المفردة وعن دلالتها، فإذا ثبت ذلك في كلام العرب من شعر ونثر فأثبتها. ويدعم هذه النظرة أيضاً، اقتصار المعاجم الابتداعية على الشواهد القديمة التي لا تتجاوز زمانياً ومكانياً ما عرف بعصر الاحتجاج. وظلّت تلك الشواهد متداولة منذ نهاية القرن الرابع الهجري إلى ما بعد القرن الثالث عشر الهجري؛ فالزبيدي المتوفي سنة (١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م) لا يثبت من الشواهد في معجمه تاج العروس سوى ما أثبته الخليل والجوهري وابن فارس وغيرهم من القدماء(١٢).

وسرعان ما تراجعت هذه الوظيفة في العصور التالية إلى أن فقدت معناها في العصر الحديث؛ إذ أصبح من تحصيل الحاصل أن يحاول المعاجمي المعاصر اليوم التأكّد من أن هذه المفردة أو تلك قد تكلّمت بها العرب فعلاً، بعدما ولّى عصر الاحتجاج، ودعت المجامع اللغوية إلى "تحرير السّماع من قيود الزمان والمكان؛ ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع، كالحدادين والنجارين والبنائين، وغيرهم من أرباب الحرف والصناعات، والاعتداد بالألفاظ المولّدة، وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء>>(١٣).

ومن هنا أصبحت وظيفة تأكيد اللغة من خلال الشواهد لا تستثمر إلا في إطار ضيّق في المعاجم العربية المعاصرة.

٢- ضبط دلالة المدخل والإسهام في تعريفه، لتحديد الدلالة الخاصة (السياقية) والمجال الاستعمالي لها؛ وقد لعبت الشواهد المقيّدة دوراً بارزاً في قضية التعريف، واعتبرت نوعاً من الأسيقة المساعدة في تحديد الدلالات المتباينة، بالإضافة إلى مرجعيتها الحضارية. وهذه الوظيفة هي ما حاولت المعاجم المعاصرة التأكيد عليها في أكثر الشواهد التي أثبتتها(١٤).

٣- تسهيل قضية تتبع نشأة الكلمة وتطوّرها الدلالي عبر العصور، وهي وظيفة أكثر ما تخدم الجانبين التأثيلي والتأريخي، وهو بعد حضاري يوقفناعلى تاريخ الكلمة من حيث المولد، والنشأة، والجنسية والتغيّر الدلالي، وتاريخ هذا التغيّر شكلاً ومضموناً في الآن نفسه.

٤- الوقوف على الخصائص الأسلوبية للمدخل ومستواه الاستعمالي من حيث درجة فصاحته للتمييز بين: الفصيح، العامي، اللَهجي، الشعبي، وغيرها من مستويات اللّسان.

٥-تهذيب الذوق الأدبي ضمنياً بمحاكاة الروائع والتراكيب البلاغية الراقية وتكريس عبقرية اللغة. ويذهب فولتير F. voltaire (١٩٩٤/ ١٧٧٨)، إلى انتقاد هذه الوظيفة في قوله: "إن هذه المقاربات الباردة -من الشواهد- لايمكنها أن تعرّفنا، لا بتنوعات، ولا بجمال، ولا بعبقرية اللغة"(١٥)؛ ويأتي قوله هذا كردّ فعل ضدّ محرّري المعاجم الفرنسية، الذين بالغوا في حشو المعاجم بالشواهد النافقة، على غرار ما تذهب إليه بعض المعاجم العربية المعاصرة في إثبات شواهدالعصر الجاهلي دون تمييز.

٦- إبراز المرجعية الحضارية للَفظ، باعتبار الشاهد مثالاً حيّاً، ونموذجاً صادقاً يعبّر عن القيم الفنية والعلمية، فيما يظهر ضمنياً من آداب راقية، وأبعاد فكرية ومجالات علمية مختلفة؛ فكلّ شاهد دليل حيّ على مدى رقيّ الأمة وخصائصها العلمية والعملية وطريقة تفكيرها. وبذلك يقف القارئ على تلك القيم بطريقة غير مباشرة، ويأخذ فكرة عن حضارة الناطقين بهذا اللسان أو ذاك في عصر من العصور.

وقد ثبت أن الاطلاع على معجم أي لسان، مدعّماً بالشواهد، مرآة صادقة، ومقياس حقيقي لحضارة الأمة، وأنماط تفكير أصحابها ومجالات نشاطهم، ومدى اسهامهم في الفكر الإنساني.

ونخلص من تتبّعنا لهذه الوظائف إلى أن الهدف الأكثر أهمية في المعاجم اللغوية -غير التأثيلية التأريخية- من إثبات الشواهد المقيّدة هو تعزيز التعريف لإظهار الاستعمال الفعلي للكلمة، وهي مدمجة في خطاب

ضمن النظام اللساني.

غير أن هذا الهدف يطرح إشكالية أنواع الأمثلة التوضيحية التي يثبتها المعجم. فهل يكتفي بالأسيقة اللغوية، ما دامت تسعف مؤلف المعجم في تطويعها حسب الهدف التربوي المقصود من التعريف، في جانبيه التركيبي والدلالي بشكل موجز؟ أم لا بد من اقتباس الشواهد المقيّدة التي تطرح بدورها قضية نوع الشاهد، والعصر الذي يؤخذ منه؟ كما أنه يفرض شيئاً من النصيّة طولاً وقصراً.

اختيار الشواهد المقيّدة:

تطرح قضية اختيار الشواهد المقيّدة في المعجم اللغوي عدداً من المشاكل، تتصل بنوعية الشاهد ومصدره ودرجة فصاحته، وحجمه، وعدد الشواهد الممكن إثباتها، والعصر الذي تؤخذ منه.

ولما كان الشاهد دليل إثبات، وجب أن تكون الشواهد المدرجة في المعجم أصلية، ذات مرجعية تعود بها إلى مصدر أو قائل بعينه؛ وذلك من أجل الوقوف على صحتها؛ ودلالتها الأصلية؛ إذ في أغلب الحالات تتأثر الدّلالات بالحذف أو بالنسبة الخاطئة، أو بعدم النسبة أصلاً.

وهذا ما يجعل مسألة تذييل الشاهد بالمصدر أو القائل، أمراً ضرورياً للتأكّد من أن تلك الدلالة وردت فعلاً في نصّ من النصوص، وفي عصر بذاته، على خلاف المثال السياقي الذي يكتفى فيه بالإرشاد إلى الدلالة التركيبية أو الاستعمالية.

ومن حيث العدد، تطرح قضية الحفاظ على حجم المعجم، والاقتصاد في إيراد الشواهد، عدداً وحجماً، شريطة ألا يكون ذلك على حساب بعض المداخل والدلالات. وهذا يطرح صعوبة اختيار الشواهد المقيّدة سواء من حيث نوعية الدلالة المراد إثبات الشاهد لها، أم من حيث النوع والعصر الذي تختار منه الشواهد.

وقد ظهرت في هذا الصدد ثلاثة اتجاهات:

أ)- اتجاه يرى ضرورة الاعتماد على الشواهد الكلاسيكية. وهم أصحاب الاتجاه المعياري، الذين يرون أن اللغة قد نضجت واكتملت في عصر من العصور، ولا يجوز الاحتجاج بما جدّ منها توليداً أو وضعاً.

فقد أكّد كثير من المعجميين العرب القدماء على تفضيل شواهد العصر
الجاهلي وصدر الإسلام والأموي، وعلى رفض شواهد العصور التالية.
كما أن أصحاب المعاجم الأوربية ظلّوا متمسّكين بما عرف بلغة (العصر
الذهبي)، وقد أكّد هذا الاتجاه صامويل جونسن الذي كان "يرى أن عصر
اللغة الانجليزية الذهبي، هو الفترة الواقعة بين عصر الشاعر سدني وعصر
العودة Restauration "(١٦). وهي نظرة معيارية لم تعد مقبولة؛ لأنها
لاتتماشى وواقع اللغة الدائمة التطوّر والتغيّر.

*ب)- اتجاه آخر يرى أن الشاهد يجب أن يكون حيّاً ومعاصراً، وله
في الواقع الكلامي استخدام ملحوظ، اللهمّ إلا إذا أريد من وراء ذلك قصداً
تاريخياً أو تأثيلياً، لإظهار تطوّر الدلالات عبر العصور أو فترة من
الفترات التاريخية، أو للوقوف على جنسية الكلمة، وقد تبنّى هذا الاتجاه
أصحاب النظرية الوصفية الذين لا يميّزون بين الأدب الخالد وغير الخالد،
وإنما المهمّ لديهم هو أن تكون الكلمة مستعملة في اللسان المتكلّم. وهذا ما
دفع المعجمي ماركوث إلى القول: "إن اهتمام المعجم الرئيسي ينصبّ في
حقيقة الأمر على اللغة في حالتها الراهنة، وعلى هذا الأساس، فإن للمحرّر
الحقّ في اقتباس الشواهد من المؤلفين المعاصرين، بصرف النظر عن
أفضلية انتاجهم الأدبي أو خلوده"(١٧)، وقد بدأ هذا الاتجاه يظهر في كثير
من المعاجم المعاصرة العربية أو الأجنبية.*

*جـ)- واتجاه ثالث يرى أنه على المعجمي أن يستمدّ شواهده من جميع
الفترات التاريخية للسان، حتّى يحافظ على التوازن الثقافي؛ فلا يغلب
الماضي على الحاضر.*

وبعد معارضة هذه الاتجاهات، نخلص إلى أن الاتجاه الأول يتعارض
مع واقع اللسان كظاهرة طبيعية ينمو ويتطوّر، وهو الاتجاه الذي شكّل عقبة
أمام تطوّر الرصيد المفرداتي والدلالي للمعاجم العربية القديمة، وأدّى بها
إلى تضييع آلاف الدلالات المستخدمة التي رافقت المعارف والعلوم في
العصور التالية للعصر العباسي؛ حيث تظلّ نسبة كبيرة من الشواهد خليقة
بالإثبات والتسجيل.

أما الاتجاه الثاني، فيؤكّد على أخذ الشواهد من الكتاب المعاصرين،
بصرف النظر عن مستوى جودة انتاجهم الأدبي، مادام ذلك لا يتعارض مع
طبيعية اللغة المتجدّدة، وبخاصة إذا كان المعجم استعمالياً لا تاريخياً.

ويطرح هذا الاتجاه قضية تداخل الدّلالات المنزاحة حديثاً، وهي لا تزال في مرحلتها الاقليمية المحدودة؛ ولم يتمّ استقرارها بعد؛ إذ كثير من الدلالات تفقد مكانها بعد فترة قصيرة من ظهورها، أو تبدل بغيرها قبل أن يتبناها جمهور المتكلمين. وهذا ما دعا محرّري معجم أكسفورد الانجليزي، إلى الاكتفاء باقتباس الشواهد من الكتّاب البارزين، ومن لهم شهرة واسعة (١٨). ومن هذا الباب، يأتي احتراز المعاجم العربية المعاصرة، وعدم إثباتها للشواهد المعاصرة كما سيأتي.

ويبدو الاتجاه الثالث أقرب إلى الأهداف العلمية البيداغوجية التي يصبو المعجم اللّغوي إلى تحقيقها. وفي ضوئه يحاول محرّروا المعجم أن يوازنوا بين الشواهد؛ فيأخذ محرّرو المعاجم بتليد الماضي وطريف الحاضر، دون أن يغلّبوا عصراً، أو نوعاً أدبياً على الآخر. وهذا في غير المعجم التاريخي الذي يصبح فيه المسح الزماني أمراً ضرورياً لتأثيل الألفاظ والتأريخ لها.

إن المزاوجة بين الشواهد في المعجم اللغوي الآني هي أهمّ ما تهدف إليه المعجمية المعاصرة، التي ترمي إلى جعل المعجم أداة عملية، يستطيع القارئ من خلاله أن يلامس الماضي والحاضر في الوقت ذاته.

وقد ذهب أحمد فارس الشدياق (١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨)، إلى إعطاء أهمية للشواهد المتوازية، على أساس أن الشواهد المستحدثة تتضمّن كثيراً من الألفاظ الحضارية، والمصطلحات العلمية والدلالات المعاصرة. ويرى أن الاحتجاج بها يجب أن يتساوى مع الشواهد القديمة، إن لم يكن أكثر أهمية(١٩).

وحجّة الشدياق في ذلك، أن المولّدين قد التزموا بقواعد اللغة أكثر من القدماء؛ حيث ذهبوا إلى أنّه لا يعقل أن يخترع أديب بعد عصر الاحتجاج ألفاظاً ليست لها أصول في العربية، أو يستعمل كلمة ليست من الألفاظ الحضارية في الجماعة اللغوية.

ومن مزايا الشواهد المتوازية إمكانية ملامسة العصور وبخاصة إذا كانت مقيّدة أو مؤرخة، والوقوف على التغيّرات التي طرأت على الكلمة ودلالتها، والتعرّف ضمنياً على الأفكار والقيم التي تحملها تلك الشواهد المتدرجة عبر الزمن.

ويبدو أن المعجم العربي المعاصر لَما يأخذ بالشواهد المتوازية، فما زال بعضه محكوماً بالاتجاه المعياري في الشواهد، كما في المعجمين الوسيط والحديث، على خلاف كلّ من المعاجم: الجديد والأساسي والمحيط (معجم اللغة العربية) التي كثيراً ما نجدها تحاول أن توازي بين الشواهد من العصور المختلفة.

بقي أن نشير إلى أن فكرة الموازاة بين الشواهد، -وإن بدت من حيث العرض براقة- فإنها تظل صعبة التحقيق في المعجم اللغوي، بسبب تعدّد الأنواع الأدبية والعلمية، أو تباين العصور، مما يشغل مساحة كبيرة من نصّ التعريف، ويقدّم تراكماً من الشواهد، حتى وإن نحن حاولنا أن نأخذ من رأس كلّ قرن شاهداً واحداً على الأكثر، كما فعل معجم أوكسفورد (D. Oxford) الانجليزي، لتوضيح تاريخ الكلمة وتطوّر دلالاتها مع ترتيب هذه الشواهد زمانياً(٢٠).

استخدام الشواهد في المعجم المعاصر:

يهدف المعجم اللغوي من إثبات الشواهد المقيّدة -كما أسلفنا- إلى تحديد دلالات المفردات، وضبط مجالات استعمالها في واقع اللغة المتكلمة في مواكبة العصر؛ أي أنه وسيلة مساعدة للتعريف بالدرجة الأولى، ثم الوقوف على التطوّر الدلالي عبر العصور بالدرجة الثانية؛ وذلك على العكس من المعاجم التاريخية التي تهدف بالدرجة الأولى من وراء إثبات الشواهد، إلى إظهار تطوّر الدلالات عبر الفترات الزمانية، التي تعالجها، وفق ترتيب زماني محكم، مصحوبة بأسماء قائليها، ومنسوبة إلى المصادر التي استقيت منها.

وعلى هذا فإن الشواهد في المعجم اللغوي، ذات غرض تعليماني عام، أكثر ما يؤكد على دلالة الكلمة ومجال استعمالها. أما المعلومات الإضافية فتظلّ معلومات مكمّلة للتعريف ومثرية له. ومع ذلك يستحسن أن يكون الشاهد ذا فائدة لغوية أو فكرية أو ثقافية أو أخلاقية، بالإضافة إلى المتعة النفسية وإبراز عبقرية اللغة بصفة غير مباشرة.

وقبل أن نتناول بالدراسة مسألة استثمار الشواهد ونسبتها وترتيبها، ونوعيتها وطريقة إثباتها، نتتبّع ما جاء في مقدّمات هذه المعاجم حول إثبات الشاهد.

إن هناك بعض المعاجم، لم تشر أصلاً في المقدّمة إلى الأمثلة السياقية والشواهد المقيدة، وبالتالي لم تول أيّ اهتمام للشواهد كما هو الشأن في المنجد في اللغة مثلاً.

وفي المقابل نجد أكثر المعاجم العربية المعاصرة، تؤكّد في مقدّماتها على أهمية الشواهد، والأمثلة السياقية في تعريف المداخل، وضبط الدلالات المتباينة للفظة الواحدة، وطريقة استعمالها في الخطاب اللّساني، بهذا المعنى أو ذاك، كما قد تشير إلى نوعية الشواهد.

فيذكر المعجم الوسيط أن اللجنة قد استعانت بالنصوص في شرحها للألفاظ و "عزّزته بالاستشهاد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال العربية، والتراكيب البلاغية المأثورة عن فصحاء الكتّاب والشعراء"(٢١) ويستشفّ من النصّ أن المعجم الوسيط يهدف من وراء إثبات الشواهد إلى تعزيز التعريف، كما أنه يأخذ بالاتجاه المعياري في اختيار الشواهد، ولذا نجده لا يبيح تسجيل الشواهد المعاصرة، بل يكتفي بالمأثورات القديمة من شعر ونثر.

ويذكر المعجم الحديث أنه عمد إلى "الإكثار من الشواهد والأمثلة في تعريف الكلمات، ولا سيما ما ورد منها في القرآن الكريم؛ لأنّه المرجع الأوّل والأخير"(٢٢)؛ فالمعجم الحديث يصرّح أن الشاهد نوع من التعريف، غير أنه يكتفي بمصدر واحد لهذه الشواهد وهو القرآن الكريم. ومن هذه الزاوية فهو لا يختلف عن المعجم الوسيط؛ من حيث عدم تنويع أزمنة الشواهد ومصادرها.

ويذهب أصحاب المعجم الجديد إلى أنّهم قد قضوا سنتين في جمع الشواهد من أمهات المصنّفات، مع إعطاء الأولوية للآيات القرآنية، ثم الأحاديث الشريفة، فالأمثال فالشعر(٢٣). وقد صرّحوا بأهمية الشاهد في إكساب المادة ثراء، وإعطائها مفعولاً في تهذيب الذوق الأدبي، كما ضمنوا هذا القصد هدفاً تربوياً، يرمي إلى تنمية الخيال، بما أنتجته قرائح الأدباء، حسب تطوّر العربية عبر عصورهم.

ويفهم من هذا الكلام أن أصحاب المعجم الجديد حاولوا أن يوازوا بين النصوص والعصور، كما أن هدفهم تجاوز القصد التعريفي ليصل إلى إبراز عبقرية اللغة وقدرتها على تهذيب الذوق الأدبي.

ويلتقي المعجم العربي الأساسي مع الوسيط في الهدف من إثبات الشواهد، وهو تعزيز التعريف، ويخصّ من أنواعه: القرآن والحديث والأمثال والعبارات ولغة المعاصرة؛ فقد أشار المعجم إلى أن التعاريف جاءت "معزّزة بالشواهد والأمثلة، من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والعبارات السياقية ولغة المعاصرة"(٢٤) وهذا يعني أنه يوازي بين النصوص، فهل تأكّد ذلك له في الإجراءات التطبيقية للتعاريف؟

أما المحيط (معجم اللغة العربية)، فيصرّح في المقدّمة بالهدف المرجو من إيراد الشواهد؛ وهو إدماج المدخل في الخطاب، وكيفية استعماله بمعنى أو بآخر؛ فتصرّح لجنة المعجم بالقول: "أثبتنا التعابير الشائعة التي تتضمّن المفردةَ المشروحة، وقدّمنا لكل من معانيها، وفي معظم الأحيان، مثالاً يساعد القارئ على كيفية استعمال الكلمة بهذا المعنى أو ذاك. الأمثلة التي أوردناها هي من آيات القرآن الكريم أو من الحديث النبويّ الشريف أو من مأثورات القول، أو مما صاغه واضعوا المعجم مستمداً من واقع الحياة المعاصرة"(٢٥).

ويتّضح من هذا أن المعجم المحيط يهدف من وراء إثبات الشواهد، إلى تعزيز التّعريف، من أجل الوقوف على دلالة الكلمة واستعمالاتها المختلفة.

ونستنتج مما جاء في مقدّمات المعاجم المذكورة حول إثبات الشواهد، أنها تشترك في عدم التفصيل في أنواع الشواهد وعصورها، مع إغفال الهدف التاريخي للشواهد وما يصاحبه من تطوّر للدلالات، كما أنها لا تميّز بدقّة في هذا الصدد بين مصطلحي (السياق والشاهد)، باعتبارهما وسيلتين مساعدتين، ومعزّزتين للتّعريف، مما أدّى إلى عدم نسبة أكثر الشواهد إلى أصحابها أو مصادرها.

ولكي نقف على حقيقة ما قيل في مقدّمات المعاجم العربية المعاصرة، حول نوعية الشواهد، وعددها وطريقة إثباتها، نورد فيما يأتي بعض النماذج تسهيلاً للمعالجة.

١- اطّراد الشواهد: انظر الجدول [ز/١]

لقد تضمّن الجدول خمسة عشر مدخلاً، أخذت عشوائيا من المحيط (معجم اللغة العربية) من باب السين (٢٦). وبمقارنة ما تضمّنته تعاريف

هذه المداخل، بما جاء في المعاجم العربية الأخرى(٢٧)، نقف على المعطيات الآتية:

المعجم/ المدخل	المنجد	الوسيط	الحديث	الجديد	الأساسي	المحيط
سهوان						مثل
سوء				آية	آية	آيتان
سوأة				شعر	آية	آية
سواء			آية	حديث	آيتان	٣آيات
سواد		حديث				حديثان
سوار				مثل		
سود						
سورة				شعر		شعر+آية
سوس				شعر		
سوط		آية	آية	شعر	آية	آية
سوف		آيتان	آيتان	شعر	آية	آيتان
سوقة						شعر
سؤال		حديث	حديث	حديث		قول مأثور
سهيل		مثل				
سواك						
المجموع	٠	٦	٥	٩	٦	١٦

جدول [ز/١]

أ) أن المعاجم العربية المعاصرة المدروسة تحرص كلّها على استخدام الشواهد المقيّدة، باستثناء (المنجد في اللغة) الذي لا يولي أية أهمية للشاهد المقيّد نظراً لهدفه المدرسي المحض وانتمائه إلى جيل المعاجم الحديثة، وذلك على الرغم من مواكبته -نسبياً- المعاجم المعاصرة في رصيده المفرداتي بسبب طبعاته المنقحة المتتابعة.

ويأتي إطّراد إثبات الشواهد في المعاجم المذكورة متفاوتاً؛ فالوسيط يثبت ٦شواهد والحديث ٥ شواهد والجديد ٩ شواهد والأساسي ٦ شواهد والمحيط ١٦ شاهداً. وهي لا تسلك في إثباتها منهجية معينة؛ فقد يحظى التعريف بشاهد واحد وقد يحظى بأكثر من ذلك، ويظلّ غيره عاطلاً من الشواهد. ويبرز من بينها المحيط الذي يغطّي ١٠ مداخل والجديد ٩ مداخل بالشواهد.

ب)- أنها تأخذ في معظمها بجميع أنواع الشواهد (قرآن، حديث، شعر، مثل، أقوال مأثورة) وتثبتها بتقنيات مختلفة على النحو الآتي:

- القرآن الكريم: يمثّل النوع الطاغي من النصوص على شواهد المعاجم العربية المعاصرة باستثناء المعجم الجديد الذي تطغى عليه الشواهد الشعرية.

ويظهر الشاهد القرآني محصوراً بين أقواس هلالية نجميّة [﴿ ﴾] في كلّ من الوسيط والأساسي والمحيط، ويأتي الشاهد القرآني في الوسيط مصدراً بالصيغة: (قال تعالى، أو، وفي التنزيل العزيز)، أما في الأساسي فيتبع بالنصّ عليه بالرمز [قرآن].

- الحديث النبوي: ويأتي الدرجة الثانية من النموذج السابق في الجدول [ز/١]، فيثبته الوسيط مسبوقاً بالصيغة (وفي الحديث الشريف) ومحصوراً بين علامتي التنصيص، ويكتفي الجديد بالنصّ عليه، والمحيط بوصفه بين علامتي تنصيص.

- الشّعر: ويأتي في الدرجة الثالثة، وفي هذه النماذج لا يثبته كلّ من الوسيط والحديث والأساسي، ويظهر طاغياً على الشواهد الأخرى في القاموس الجديد، ومنسوباً إلى قائله: (قال شوقي، قال الشابي، قال عمر بن أبي ربيعة، قال العقاد، قال رشيد نخلة..). أما المحيط فيثبته غير منسوب إلى قائل، ومتبوعاً بالرمز (شعر).

- الأمثال والحكم: وتأتي في الدرجة الرابعة، فيثبتها الوسيط مسبوقة بالنصّ: (وفي المثل) ومحصورة بين علامتي تنصيص. ويصدّرها الجديد بالنصّ عليها: (وجاء في الأمثال). أما المحيط فيتبعها بالرمز (مثل).

- الأقوال المأثورة والتعابير الراقية أو المسكوكة: وتأتي في الدرجة الأخيرة، ولا يثبتها في النموذج المذكور سوى المعجم المحيط في تعريف السؤال: (أجلّ النوال ما وصل قبل السؤال) محصورة بين قوسين عاديين.

ونخلص من هذه المقارنة الأولية -في إطار الجدول [ز/١]- إلى أن المعاجم العربية المعاصرة عامة تستخدم الشاهد المقيّد. وأن أكثر المعاجم استثماراً لها- في إطار الجدول [ز/١]- هما المحيط والجديد، وإلى أن أهم أنواع الشواهد هي (القرآن، الحديث، الشعر، المثل، والقول المأثور). ويتفرّد القاموس الجديد بالشواهد المتوازية بين العصور، وبنسبتها إلى

قائليها.

٢- نوعية الشواهد ونسبة ورودها:

ولكي نقف على نوعية الشواهد التي تستثمرها المعاجم العربية المعاصرة، وعلى نسبة إثباتها، نقدّم نموذجاً إحصائياً لبابي (الباء) و(الياء) من المعاجم العربية: الوسيط والحديث والجديد، والأساسي(٢٨). انظر الجدول [ز/٢].

شواهد/	معاجم	قرآن	حديث	شعر	أمثال	أقوال م.	المجموع
الوسيط	ب	٨٠	٣٦	١٤	١٥	٠٢	
	ي	٠٥	٠٣	٠٤	٠٢	٠٠	١٦١
الحديث	ب	١٨٠	٠٤	٠٣	٠٣	٠٢	١٩٧
	ي	٤	٠٠	٠١	٠٠	٠٠	
الجديد	ب	١١٢	١٥	٥١	٠٧	٠٢	٢٣٧
	ي	٢٨	٠٢	١٨	٠٢	٠٠	
الأساسي	ب	١٦٠	١٤	٠٠	١٢	٠٠	٢١٧
	ي	٢٨	٠٢	٠٠	٠١	٠٠	
المجموع		٥٩٧	٧٦	٩١	٤٢	٠٦	٨١٢

جدول [ز/٢]

وتوقفنا نتائج الإحصاء في الجدول [ز/٢]، على أن المعاجم العربية أكثر اهتماماً بالشواهد القرآنية؛ حيث تشكل أكبر نسبة، ثم تأتي الشواهد الحديثية فالأمثال والحكم، فالشعر، وأخيراً الأقوال المأثورة؛ وذلك باستثناء القاموس الجديد الذي يثبت نسبة كبيرة من الشواهد الشعرية.

وتؤكّد القرائن المعاصرة، أن الشّعر والأقوال المأثورة هي أهم الشواهد التي يمكن أن يواكب المعجم العصر من خلالها. وهنا يجب أن نطرح السؤال: هل الشواهد القرآنية والحديثية كافية لجعل المعجم معاصراً.؟

لا شك في أن القرآن الكريم هو المرجع الأول والأخير للسان العربي، غير أن ذلك لا يمنع من وجود كلمات ودلالات خارجة عن نظامه كما في دلالة الفعل (لعب) على الجدّ (لعب دوراً رائداً في بناء المجتمع) مثلاً، أو

استخدام صفة (المهيمن) لغير اللـه، ومـا إلـى ذلـك مـن المصطلحـات والدلالات المستخدمة. وهذا يؤكد ضرورة توسيع دائرة الشواهد في المعجم اللغوي. فالأقوال المأثورة والعبارات العلمية التي جاءت بأضعف نسبة في الجدول [ز/٢] هي في الواقع خير ممثل لمسار اللسـان فـي أي عصر من العصور، وبخاصة اللسان المعاصر الذي توسّعت فيه دائرة الأنواع الأدبيـة والعلمية، ولم يعد الإستشهاد حجراً على الشعر كما كان في القديم.

ونشير في هذا الصدد، إلى أن حكمنا على نوعيـة الشـاهد فـي المعجم المعاصر أصبـح يختلـف عـن حكـم القدمـاء ونظرتهم إليـه؛ فالقدمـاء كـانوا محكومين بأصالة اللفظ، وصحّته، وفصاحته، وزمانـه، ومكانـه، لا يكـادون يخرجون عن قانون المعيارية الذي يحكم الإستعمال الصحيح للكلمات(٢٩). وبذلك عرقلوا مسار التطوّر الطبيعي للسان العربي. أما نحن اليوم – المعـاجميين المعـاصرين– فـإن غايتنـا تختلـف عـن غـايتهم، وحكمنـا علـى الشـاهد يختلـف عـن حكمهـم؛ فالمعـاجم المعـاصرة محكومـة بحيـاة اللفـظ، وقدرتـه الإستعمالية وشـهرته، لا أصالتـه العربيـــة أو الإفتراضيــة، مـادام معدوداً في رصيد الجماعة اللغوية المعاصرة.

فقد عمد المعجميون القدماء إلى تغليـب الشـاهد الشعري علـى الشـاهد النثري، باعتباره النصّ السائد آنذاك، والمهمين على بقية الأنواع الأخـرى. ومع ذلك قيّدوه بثلاثة معايير لا يتجاوزها وهي الزمان والمكان والصحّـة[٢] ؛ التي تعني إسناد الشاهد إلـى قـائل لا يتجـاوز القرن الرابـع الهجـري ولا يخرج عن حدود الجزيرة العربية(٣٠).

إن هذه النظرة المعيارية التي حكمت القدماء فـي إثبـات الشـاهد، نكـاد نلمسـها فـي المعـاجم العربيـة المعـاصرة؛ فالإحصـاء السـابق يشـير إلـى أن الشـواهد السـائدة لـم تتجـاوز القرن الأول الهجـري إذا اسـتثنينا القـاموس الجديـد؛ فالمعجمـان الحديـث والأساسـي يكـادان أن يقتصـرا علـى الشـواهد القرآنيـة. والوسيط يـزاوج بيـن القرآن والحديـث النبـوي، وتـأتي الأمثـال والحكم – وهي رصيد معياري– فـي الدرجـة الثالثـة، وبذلـك تصبـح نسبة الشـواهد الشـعرية والأقـوال المـأثورة، أقـل النِّسـب فـي المعـاجم العربيــة المعاصرة.

---

[٢] من الشروط الأخرى لصحة اللغة ربط الشاهد بالبعد الاجتماعي للقائل أو الراوي.

وباستثناء القاموس الجديد الذي يثبت ٦٩ شاهداً، شعرياً في بابي (الباء) و (الياء)، لا يثبت الوسيط سوى ١٨ شاهداً، والمعجم الحديث ٤٠ شواهد، والأساسي لا يثبت شيئاً منها.

ومن الملاحظ أن الشواهد الشعرية والأقوال المأثورة، غالباً ما توردها المعاجم عرضاً دون انتقاء فني، أو دلالي، وغير منسوبة كما في النماذج المذكورة في المداخل الآتية:

- (بَعُدَ): **يقولون لا تبعدوهم يدفنونني**

وأين مكان البعد إلا مكانيا(٣١)

-(يَا): **يا لعنة اللّه والأقوام كلّهم**

والصالحين على سمعان من جار(٣٢)

-(خلْفٌ): **إلام الخلفُ بينكم إلا ما**

وهذي الضجّةُ الكبرى علاما؟(٣٣)

أمّا من حيث توزيع الشواهد على المداخل والدلالات، فيظهر التفاوت، وعدم التوازن واضحين؛ فقد يحظى مدخل بأكثر من شاهد، وتظل مداخل أخرى عاطلة من الشواهد. ففي المعجم العربي الحديث ينال المدخل [ب] شاهداً؛ (٣٤) ولاتنال ثمانية مداخل تليه شاهداً واحداً، وفي الوسيط ينال مدخل (الفتنة) أربعة شواهد(٣٥)، ولا تنال المداخل (فتن، افتتن، تفاتن، الفتين) أيّ شاهد مقيّد.

٣- نسبة الشواهد ومساحتها:

هل كلّ دلالة تحتاج إلى شاهد مقيّد؟ وما هو الحجم المناسب للشاهد.؟.

لا شكّ في أن أيّ معجم عملي، يحرص على أن تنال كل دلالة مثالاً يوضّحها، وينقلها إلى الواقع الإستعمالي؛ فقد يكون هذا المثال سياقاً حرّاً، وقد يكون مثالاً مقيّداً، غير أن هذا الهدف يجب ألاّ يكون على حساب مساحة المعجم؛ فالإيجاز مطلب لا بدّ أن يتحقّق؛ ففي أيّ معجم لغوي مثالي لا يكاد يسمح الحيّز المخصص للشاهد بتجاوز ١٠٪ من مساحة التعريف،

علماً بأن كثيراً من الدلالات قد لاتحتاج إلى شاهد أو تكتفي بالسياق اللغوي.

وبدراسة نصّ التعريف في أكثر المعاجم اللغوية العملية العربية أو الأجنبية، نجد حيّز التعريف يقسّم -في الغالب- حسب النسبة التالية: ١٢إلى ٨ إلى ٤ إلى ١، كما يتضح من الرسمة:

أ ٤٨٪	ب ٢٢٪	جـ ١٦٪	د ١٤٪

أ- وتمثّل المساحة المخصّصة للتحليل الدلالي للمدخل وتشغل أكبر حيّز من التعريف.

ب- وتمثّل المساحة المخصّصة لتحديد المدخل في النظام اللساني، الصوتي والصرفي والنحوي، بما في ذلك التأثيل والتأريخ.

جـ- وتمثّل المساحة المخصصَة للأسيقة والشواهد بأنواعها[٣].

د- وتمثّل المساحة المخصّصة للرموز والمختصرات والإحالات.

ويعتبر هذا التوزيع لمساحة التعريف شكلاً تقريبياً فحسب، لا قالباً معيارياً؛ لأن هذه النسب تتغير بتغيّر المعرّفات. فهناك بعض المعرّفات لا تحتاج إلى سياقات أو شواهد كألفاظ الذوات مثلاً، كما أن هناك مداخل لا تحتاج إلى تحديدٍ في النظام اللساني، كما يخضع ذلك إلى نوعية المعجم والهدف المتوخى منه.

ولَما كانت السياقات أكثر أهمية في المعجم اللغوي من الشواهد لعدّة اعتبارات سبقت الإشارة إليها، فإننا نجدها تحتلّ من الحيز المخصّص لها أكثر من ٦٠٪ ولا يحتلّ الشاهد المقيّد سوى ٤٠٪ بل إن هذه النسبة سرعان ما تضمحلّ لعدم اطّراد الشواهد المقيدة في أغلب المعاجم اللغوية المعاصرة.

أما نسبة الشواهد إلى عدد المداخل في المعاجم العربية المعاصرة، فإن المنهجية العامة تقتضي أن يكونَ لكلّ مدخل تعريف متبوع بسياق أو شاهد على الأقلّ؛ غير أن هذا لا يتحقّق دائماً، وذلك لعدّة أسباب منها:

أ- أن الشاهد المقيّد لا يفيد كثيراً مع ألفاظ الذوات؛ ولذلك نادراً ما

---

[٣] قد تتّسع هذه المساحة المخصصة للسياقات والشواهد في بعض المعاجم لتصل زهاء ٦٠٪ كما في معجم الفرنسية المعاصرة [d. f. c] وقد تضمحلّ لتقارب الصفر، كما في المنجد في اللغة أو تصل إلى أكثر من ٩٠٪ من مساحة التعريف كما في معجم ماكسي لاروس للمبتدئين.

يحتاج تعريفها إلى سياق أو شاهد.

ب- أن ما يحتاج إلى الشواهد أكثر هي الألفاظ البنائية والأفعال والصفات وهي لا تتجاوز ٥٠٪ من الرصيد المفرداتي للمعجم.

جـ- أن المعجميين كثيراً ما يتجاوزون منهجية المعجم سواء من حيث إيراد الشواهد أم من حيث توزيعها . وهي ظاهرة تشترك فيها المعاجم المعاصرة، العربية أو الأجنبية.

٤- إسناد الشواهد وعصورها:

أشرنا سابقاً إلى أن هناك ثلاثة اتجاهات حول فترات اللغة التي ينبغي اقتباس الشواهد منها، وحبّذنا الإتجاه الذي يوازي بين العصور، ليجعل القارئ يقف مباشرة على الماضي والحاضر، ويساير التغيّرات الدلالية التي صاحبت الكلمة، مع التأكيد على الشاهد المعاصر لتحقيق الهدف الآني للمعجم، وجعل القارئ يلامس الواقع اللساني المتكلّم، بالإضافة إلى أن الشواهد القديمة قد تتضمّن كلمات أخرى في حاجة إلى تعريف أو تطوّرت دلالتها، أو أنها أصبحت من موات اللغة.

وباستقراء الشواهد المستثمرة في المعاجم العربية المعاصرة من حيث عصورها وإسنادها إلى مصادرها، نلاحظ تفاوتاً بينها؛ فالمعجم الوسيط يثبت ١٦١ شاهداً في بابي (الباء) و (الياء) - [انظر جدول: ز/٢] -، أغلبها قرآن وحديث وأمثال، ولا تمثل شواهد الأقوال المأثورة والشعر سوى ٢٢ شاهداً، وقد أسندها المعجم إلى قائليها، وإن كان في بعض الحالات يتركها مرسلة مكتفياً بالعبارة (قال الشاعر).

ومن الأسماء التي تعود إليها هذه الشواهد: (عمرو بن كلثوم، الفرزدق، البهاء، زهير، ساعدة الهذلي، اللعين النمري،الأخطل، أمية بن أبي الصلت، مالك بن الريب، النابغة الذبياني، الشماخ.....) وهي أسماء تدلنا على ثلاثة عصور قديمة هي: (العصر الجاهلي، وصدر الإسلام، والأموي، والعباسي..). وهذا يؤكد أن المعجم الوسيط يميل إلى الإتجاه المعياري، ولا يأخذ شواهده من كلّ العصور، ولا يوازي بينها إلا في النّادر، كما في شاهد البهاء زهير (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م) الذي يذهب بنا إلى عصر الانحطاط.

ويثبت القاموس الجديد زهاء ٢٣٧ شاهداً؛ منها ٦٩ من الشواهد

الشعرية في البابين المذكورين، وهي نسبة عالية يتصدر بها كلّ المعاجم العربية المعاصرة في الشواهد الشعرية، بالإضافة إلى أنه يؤكد إلى إسنادها إلى قائليها فتأتي كلها مقيّدة.

ومن الأسماء التي نقف عليها لتلك الشواهد: (عنترة، طرفة، عمر أبي ربيعة، قيس بن الملوح، عمر بن الخطاب، بشار بن برد، المتنبي، البحتري، ابن زيدون، ابن الخطيب، صفي الدين الحلّي، عمر الخيام، المعرّي، الشابّي، ابن الخطيب، إبراهيم، الرصافي، العقاد..)، وتوقفنا هذه الأسماء على العصور التالية: (الجاهلي، صدر الاسلام، الأموي، العباسي، الانحطاط، الحديث....)؛ وبذلك يحاول المعجم أن يوازن في إثبات الشواهد بين كلّ العصور، وهو اتجاه- كما أسلفنا- أكثر ملاءمة للمعجم اللغوي الوظيفي.

أما المعاجم الأخرى، كالمعجمين الحديث والأساسي وغيرهما؛ فإنها لا تثبت الشواهد الشعرية إلاّ عرضاً، وفي حالات نادرة.

وبمقارنة المعاجم العربية المعاصرة بالمعاجم الفرنسية، نلاحظ تفاوتاً واضحاً. فمن حيث نوعية الشواهد، أكثر ما تؤكّد المعاجم العربية على الشواهد القرآنية والحديثية، على خلاف المعاجم الفرنسية التي تستثمر الشواهد الشعرية والنثرية للأنواع الأدبية والعلمية المختلفة.

وتعود الشواهد في المعاجم العربية – في أغلبها؛ أي باستثناء القاموس الجديد الذي يوازن بين العصور، -كما سبقت الإشارة- إلى العصور القديمة، فيما تعود شواهد المعاجم الفرنسية إلى العصور: (الانحطاط، والحديث، والمعاصر).

ويظهر من خلال تتبّع النماذج: (Fond , Avec, Ouvrir) (٣٦) في المعاجم الفرنسية، أنها تتباين من حيث الأخذ بالشواهد المقيدة؛ فمعجم لاروس الصغير لايثبت الشواهد المقيدة أصلاً ويكتفي بالأسيقة اللغوية. ويثبت كيّ (Quillet) ماجاء منها عرضاً وفي حالات نادرة. أما معجم روبير الصغير الذي يؤكّد على إثباتها؛ فيذكر للمداخل السابقة ٣٨ شاهداً، منها ١٦ شاهداً لتعريف المدخل (فتح)، و٨ شواهد لتعريف المدخل (مع) و ١٤ شاهداً لتعريف المدخل (عمق)؛ وبذلك يحقّق نسبة عالية في إثبات الشواهد المقيدة.

وبإستقراء نوعية هذه الشواهد، نجدها تتوزّع على عدّة أنواع أدبية وعلمية: (فلسفة، نظريات علمية، شعر، تاريخ، نصوص روائية، أقوال مأثورة....)، وتعود إلى مرجعية محدّدة بإسناد دقيق، إلى كتّاب وشعراء وفلاسفة معروفين بإنتاجهم الغزير والرفيع.

ومن هؤلاء على سبيل المثال: [هيغو، نرفال، بلزاك، بروست، موليير، فولتير، أميل زولا، روسو، أرغون، مالرو، بودلير، راسين، برغسون، ميشولي، فلوبير، فاليري، كانو، شاتوبريات... إلخ].

وبا لتثبّت من عصور هؤلاء الكتّاب وغيرهم، نجدها تغطّي -في الغالب- مسافة زمانية متوسطة تقع بين القرن السادس عشر، والقرن العشرين [١٥٠١-١٩٧٦]، وذلك باستثناء بعض التواريخ التي تخرج عن هذه المدّة الزمانية لتعود إلى عصور قديمة. وبذلك فالمعجم يأخذ من العصر الوسيط والحديث والمعاصر في شيء من التوازن بين الشواهد، ولا يأخذ بالشواهد القديمة إلا نادراً. ولعل تركيز المعجم على القرنين الثامن عشر، والتاسع عشر يعود إلى اعتبار هذين القرنين مثالاً للعصر الذهبي للسان الفرنسي؛ وبخاصة القرن التاسع عشر الذي تشكل نسبة الشواهد التي تعود إليه ٦٠٪. ومن علامات اعتناء معجم روبير الصغير بالشواهد المقيّدة، إثباته لمسرد بأسماء أصحابها والمدوّنات التي أخذت عنها، يصل إلى زهاء ٣٠٠ اسم بين كاتب ومرجع (٣٧).

بقي أن نشير عقب هذا المبحث، أنّه زيادة على ما للشواهد المقيدة والأسيقة من أهمية في تعريف المداخل وإدماجها في النظام اللساني وإبراز مجالاتها الإستعمالية، فإنها تعتبر عناصر أساسية في بناء النصّ المعجمي، وإذا كانت المعجمية المعاصرة تعتبر المعجم خطاباً أو نصّاً (٣٨) متكاملاً، فإن الشواهد والأسيقة تصبح نصوصاً ضرورية لإثراء هذا الخطاب المتكامل علمياً وتربوياً وثقافيا.

□

□ إحالات وتعليقات:

١- مجمع اللغة العربية. الوسيط. م، س، ص ٤٩٧.

٢- الجرجاني، (الشريف)، التعريفات: م، س، ص ٥٥.

٣- البعلبكي، منير: م، س، ص ٩٠.

٤- Rey-Debove, J. Domaine du Dictionnaire Languages. Op. Cit. p25

٥- السيوطي، جلال الدين: الاتقان في علوم القرآن م، س، ص ١٢١/١.

٦ - Galisson R. Op. cit p88

٧- القاسمي، علي: م، س، ص، ١٧٣.

٨- الحمزاوي، رشاد (١٩٨٦):م، س، ص ١٧٦.

٩- الإستراباذي، القاضي عبد الجبار. المغني: م، س، ص ١٨٦/٥.

١٠- القاسمي، علي. م، س، ص ١٧٤.

١١- ابن النديم، محمد بن اسحاق. الفهرست.ت/ مصطفى الشويمي. الدار التونسية للنشر. تونس. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر. ١٩٨٥. ص ٢٠٢.

١٢- الجيلالي، حلام. م، س، ص ٢٢٧.

١٣- مجمع اللغة العربية الوسيط: م، س، . المقدمة ص ١٢

١٤- القاسمي علي م، س، ص ١٧٤.

١٥- Rey- Debove. J. Domaine du Dictionnaire Language Op. cit.p 24

١٦- القاسمي. علي م، س، ص ١٧٩.

١٧- م، س، ن.

١٨- م، س، ن، ص ١٨٠.

١٩- الزركان، محمد علي، عناصر المعجم الحديث عند الشدياق. في المعجمية العربية المعاصرة م، س، ص ١٣٩.

٢٠ - القاسمي، علي: م، س، ص ١٨٢.

٢١- مجمع اللغة العربية. الوسيط م، س، المقدمة ص ١٣.

٢٢- الجرّ، خليل، م، س. المقدمة.

٢٣- ابن هادية وآخرون، القاموس الجديد: م، س. المقدمة.

٢٤- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص ٢٤.

٢٥- اللجمي، أديب(المحيط) : م، س، ص ٢، ٣.

٢٦- م، س، ن، ص ص ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤.

٢٧- انظر المداخل المذكورة في أبوابها من المعاجم المدروسة.

٢٨- انظر قائمة المصادر والمراجع في آخر هذا البحث.

٢٩- انظر على سبيل المثال: مقدمة تهذيب اللغة للأزهري ص ٤٠/ ١م، س.

٣٠- السيوطي، المزهر:م، س، ص ٢١٢|١.

٣١- مجمع اللغة العربية. الوسيط: م، س،ص ٦٣.

٣٢- الجرّ، خليل: م، س، ص ١٣٠٢.

٣٣- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي: م، س، ص ٤١٨.

٣٤- الجر، خليل: م، س، ص ٢٠٧.

٣٥-مجمع اللغة العربية. الوسيط: ص ٦٧٣.

٣٦- P. Robert. Op. cit. PP 141, 801, 1334, et P. Larousse Op. cit PP 81, 398, 655. et Quillet les

٣٧- petit Robert. Op. cit. PPXXX Terrence, R:

٣٨- Materiaux pour Iétude du I exique et de la lexicoqraphie Feancaise du XVIe. S Cahier de lexicologie Vol 1- 1987. P 255 وانظر: فرحات الدريسي: في بنية النص المعجمي . مجلة المعجمية ، تونس العدد ٧| ١٩٩١ص ٥٤.

□□□

الفصل الثالث

الرســـــوم التوضيحـــــية

تعتبر الرسوم التوضيحيــة (Illustration)، أو الأمثلــة الصوريــة (Les Exemples Formels)من الوسائل الأساسية في تعريف نسبة كبيرة من مداخل أيِ معجم عملي مهما كـانِ نوعـه. وإذا ظلّـت أكـثر ارتباطـا بالمعـاجم والموسوعات؛ فإن المعجم اللّغوي لاِ يمكنـه أن يستغني عنهـا فـي توضيـح المداخل التي يعجز أمامها التحليل اللّساني.

ويقصد بالرّسم التّوضيحي في المجال المعجمي؛ كلّ دالّ غير لسـاني، يوضّح مرجع دلالة لسانية(١) ويشمل أية سمة (Signe)، أو شـكل (Forme) أو رمز (Symbole) أو مماثل- أمثولة (Icone) أو رسم (Dessin)أو رسـمة- ترسيمة - (Shéma)، أو صورة (Image)؛ فالكلمة والرسم إشارتان ثقافيتـان تختلفان شكلاً، وتتسـاويان مضمونـاً، وقد ظلّتـا قطبيـن متكـاملين، يستدعي أحدهما الآخر في أنظمة التواصل البشري سيماءوياً ولسانياتيا عبر الأزمان المتلاحقة.

وإذا كانت أصغر وحدة لسانية ذات دلالة هـي الصّرفـة (Morphéme)؛ فإن أصغر وحـدة بصريـة ذات دلالـة هـي النقطـة. وتلتقـي السّمة اللّسـانية (الرمز اللغوي) بالسّمة البصرية (الرّسـم التوضيحـي)، فـي أقطـاب المثلث الدلالي؛ غير أنِ الدّال في الأولى هو الكلمة المكتوبة أو المنطوقة، والمدلول هو المتصوّر الذِهني، بينما الدّال في الثانية هو الشكل الذي تراه العين، مثل رسم حيوان على ورقة والمدلول هـو الفكـرة، أو المفهـوم الـذي ترمـز إليـه الصورة أوالرسم التوضيحي.

تتميز هذه الأخـيرة بأنهـا مماثليـة/ أمثوليـة (Iconique) أو محاكيـة فـي الغالب، بينما الأولى اعتباطية؛ فالكلمة والرّسم إشـارتان مـن صميـم النظـام السيماءوي لا ينفكان عن أي نظام تواصلي.

ويعرّف فليمنك (Fleming) الرسم التوضيحي في إطاره العام بأنه: "تشكيلات الخطّ، والنقطة، والمساحة، أو أي تشكيل لهذه العناصر الثلاثة، يمثّل الحوادث أو الأشياء- أشخاصاً وأماكن وأشياء- سواء أكانت منظورة أم مفهومة"(٢). ويتّضح من هذا التعريف أن الأمثلة الصورية تشمل كل سمة، أو أمثولة، أو رسم، بما في ذلك الأجسام في التوضيحات الخطّية والبصرية واللفظية، إذا كانت تابعة لمثال صوري. ومن هذا المفهوم يبدو التعريف المذكور واسعاً يحتوي كل تشكيل معبّر بالخطّ والنقطة والمساحة والظّلال واللّون وما إلى ذلك.

ويقسّم كوكيلا (Cocula) السّمات البصرية الثابتة إلى ثلاثة أصناف هي: (٣)

أ)- السّمات البصرية المماثلية (Icônique) أو الأجسام؛ وهي تختلف عن السّمات اللسانية، في أن بين الدّال والمدلول علاقة مشابهة؛ فصورة (السيارة) على ورقة ترجع إلى المفهوم الذي هو السيارة في الواقع الطبيعي وتحاكيه، وهو ما يمكن أن نعبّر عنه بالصور والرسوم.

ب)- السّمات البصرية غير المماثلية (Non Icônique)، أو الأشكال، وهي سمات شبه اعتباطية، وأقرب إلى السمات اللّسانية، إلا أنها لاتقبل التقطيع المزدوج؛ أي أن الدال لا يشبه المرجع في الطبيعة تماماً؛ غير أنها ليست لفظية. وتتكون من نقط وخطوط وبقع ملوّنة ورموز مختلفة، وهي ما يمكن أن نعبّر عنه بالرموز والمختصرات، والإشارات كما في علامات التّرقيم والأعداد والرموز الرياضياتية ونحوها.

جـ- السّمات البصرية المبهمة أو المختلطة، وهي سمات تتداخل فيها الأجسام والأشكال، بحيث يصعب التمييز بينها. ويمكن أن نمثل لها بلوحات الفنون التكعيبية والتجريدية التي توحي بأشياء تؤول إلى معان أو كائنات أو آلات. وهذا الصّنف الأخير من أنواع السمات لا يدخل ضمن الأمثلة الصورية المساعدة في تعريف المداخل إلا نادراً؛ لأنه مبهم وفي حاجة إلى شرح أو تأويل، كما أنه لا يقدّم مفهوماً بقدر ما يقدّم مجموعة من التأويلات.

ويتّضح مما سبق أن الصنفين (أ-ب) يدخلان ضمن الوسائل أو الأمثلة الصورية التي يستعين بها المعجمي أثناء تعريف المداخل.

وتوضيحاً للصنفين المذكورين من السمات البصرية نورد النموذج التالي:



ففي اللاّفتة الإعلامية لقانون المرور، والتي تمثل دائرة بيضاء محاطة بإطار أحمر، وبداخلها صورة شاحنة، كتب تحتها العدد (٥، ٥ط). فهذه الإشارة تتكوّن من ثلاثة أجزاء هي:

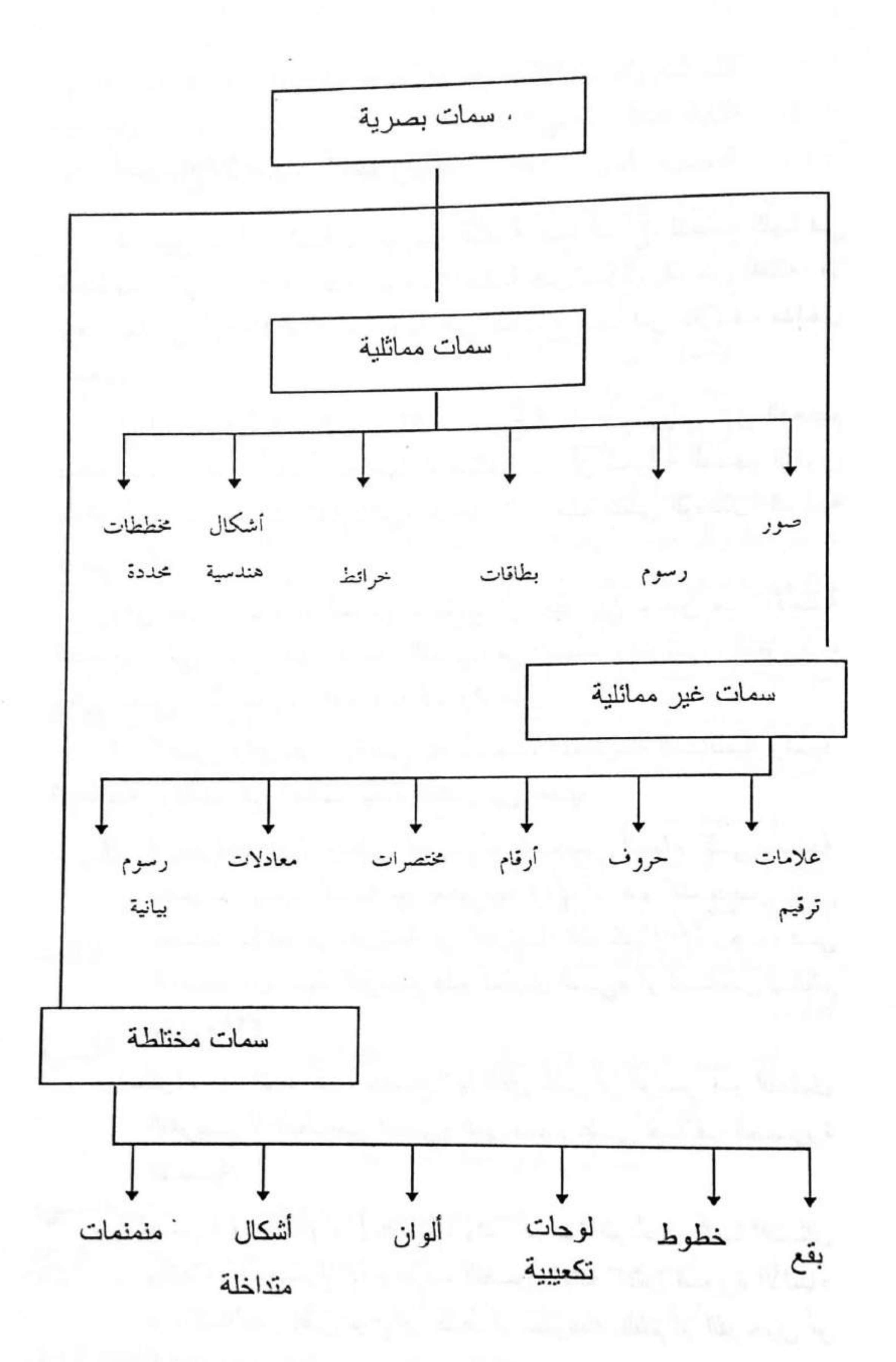
١- *رسم الدائرة البيضاء، المحاطة بإطار أحمر، يعتبر في الأصل تشكيلاً مبهماً، غير أنه أصبح يعني المنع في الاتفاق العام بالنسبة إلى نظرة الجماعة اللغوية إلى قانون المرور.*

٢- *الشاحنة وتمثل سمة بصرية مماثلية ذات علاقة مشابهة بين دالها ومدلولها.*

٣- *العدد (٥،٥) متبوعاً بالحرف المقطّع (ط) إشارتان اتفاقيتان في شكل رمزين وتعنيان الوزن بالطنّ وهما غير مماثليتين.*

ونلاحظ أن هناك تفاوتاً في فهم هذه الأقسام؛ فالقسم الأول يشترط معرفة بقانون المرور، والقسم الثاني، وهوالشاحنة، يقدّم إشارة مماثلية مفهومة من لدن كلّ إنسان؛ أي أنها تحيل كلّ راء إلى المرجع. أمّا القسم الثالث فيتطلّب معرفة بالرموز والمختصرات والأرقام والحروف التي تختلف من لسان إلى آخر.

وفي ظل التحليل السابق لأنواع السّمات البصرية - مماثليه وغير مماثلية ومختلطة- يمكننا إجمال تلك الأقسام في المشجّر التالي:


سمات بصرية
سمات مماثلية
صور
رسوم
بطاقات
خرائط
أشكال هندسية
مخططات محددة
سمات غير مماثلية
علامات ترقيم
حروف
أرقام
مختصرات
معادلات
رسوم بيانية
سمات مختلطة
بقع
خطوط
لوحات تكعيبية
ألوان
أشكال متداخلة
منمنمات

أنـواع الأمثلـة الصوريـة:

لقد تبيّن لنا أن الأمثلة الصوريـة الثابتـة عدّة أنـواع، تتجمّع كلّهـا فـي تصنيف ثلاثي. ونودّ في هذا الصدد الإجابـة عن سؤال يفرض نفسه، ألا وهو: ما هي أنواع الأمثلة الصورية التي يحتـاج إليها فـي تعريـف مداخل المعجم.

إن اعتباطية الدّال اللّساني تكـاد تخـرج الدّال الصـوري عـن المعجم باعتباره سمة غير لسانية، تحكمها المحاكاة؛ غير أن شمولية المعجم اللغوي بخاصة، وتباين رصيده المفرداتي، يفرض الاستعانة بشتّى الوسائل؛ لسـانية وغير لسانية.

وفي حدود التصنيف السابق نستطيع، أن نميّز بين نوعين مـن الأمثلة الصورية التي يحتاج إليها المعجم اللغوي، في التنظيم والترتيب والتعريـف، وهي الصور والرّسوم ثم المختصرات والرّموز.

١ – الصور والرسوم: ونعنـي بها السّمات البصريـة المماثلية وشبة المماثلية، وتظهر في المعجم بعدّة أشكال من أهمّها:

أ)– الرسم (Dessin)، ويعنـي "تمثيـل أو تشخيص أشياء علـى مساحة بمساعدة وسائل كتابية أو محارفيـة"(٤)، أو هـو "تشخيص علـى مساحة بـالقلم أو بالريشـة أو بالفرشـاة للشـكل"(٥)، وجـاء فـي المعجم الوسـيط "الرّسـم هـو تمثيـل شـيء أو شـخص بـالقلم ونحوه"(٦).

وباستقراء هذه التعاريف، يتّضح أنها تتفّق على أن الرّسم هو التمثيل التقريبي لا التطـابقي للشـيء المرسـوم علـى خـلاف الصـورة الشمسية.

ب) الصّورة (Image) أو (Photo)، وقد عرفها الوسيط بأنها "الشكل والتمثال المجسّم"(٧)، وعرّف التّصوير بأنه "نقش صورة الأشياء أو الأشخاص على لوح أو حائط أو نحوهما بالقلم أو الفرجون أو بآلة التصوير"(٨)، ويتضمن هـذا التعريـف نوعيـن من الصـور؛ صورة تقليدية (Image) وهي "تشخيص شيء ما بواسـطة الفنـون

كالرسم والنحت"(٩)، وصورة شمسية (Photographie)، وهي تقنية حديثة تعني التقاط صور الأشياء والأشخاص، بواسطة الضوء على مساحة حساسة(١٠). وتتميّز هذه الأخيرة عن الرسم، بأنها مطابقة للأصل المصوّر في الشكل واللّون غالباً.

جـ)- الرّسم التخطيطي (Schema) وهو ترسيمة أو رسمة بسيطة "تعبّر عن السمات الجوهرية العامة لموضوع أو لفكرة أو لشيء، وتشير إلى علاقات معروفة، أو عن سير عام لظاهرة ما"(١١). ويفهم من هذا التعريف أن الرسم التخطيطي شكل مركّب، يشمل أساسيات الجسم أو الشيء، دون أن يبرز التفصيلات الدقيقة.

ويشمل هذا النوع من الرسوم التوضيحية كل الأشكال التقريبية، كالخرائط والرسوم البيانية والأشكال الهندسية، وخطط المدن والمصانع والأجهزة وغيرها. وهو في الغالب عام وتقريبي، كما في تمثيل الطريق بخطّين متوازين، والمثلث بثلاثة خطوط مستقيمة مقفلة؛ أي أنه يكتفي بتوضيح أساسيات الشيء؛ فإذا كانت الصورة توقفنا على حقيقة الشيء، والرسم يوقفنا على حقيقته التقريبية، فإن الرسم التخطيطي يكتفي بإيقاظ ذاكرة القارئ وتقريب تصوّره إلى الحقيقة.

ونستنتج مما سبق أن الأمثلة الصورية التي يحتاج إليها المعجم "إما تخطيطات أو صور فوتوغرافية(شمسية)؛ الأولى تبسّط الواقع وتوضّحه، والثانية تعطي صورة دقيقة وواقعية للدلالة التي يراد إيضاحها"(١٢).

وتظهر هذه الصور والرسوم التوضيحية في المعجم ضمن ثلاث فئات:

أ)- صورة مفردة تقدّم معلومة واحدة؛ كلية أو جزئية حول الشيء المعرّف:

قطّ، قلم، قدم، سيارة... إلخ.

ب)- صورة مركبة، تقدم مجموعة من المعلومات حول الشيء المعرّف، كظهور صورة لطائرة، مثلاً، عليها أسماء الأجزاء المكونة لها، مصحوبة بأرقام أو تعاليق لفظية.

جـ)- صورة متسلسلة، وتقدّم معلومة أو عدّة معلومات متغيرة من حالة إلى حالة أخرى، كظهور صورة متدرجة تبيّن مراحل

نمّو نبته أو جنين الحيوان، أو تشكيل معدن من المعادن.

٢- الرموز والمختصرات: ونعني بها كل السّمات الاصطلاحية الدّالة على معان سواء أكانت أشكالاً رمزيّة أم مقتطفات حرفيـة. ومـن أمثلتهـا؛ علامات الترقيم والأقواس والخطوط الهندسية غير المماثلية كالمنحنيات والسـهام والنوتـات الموسـيقية، والحـروف المقتطعـة والمعـادلات الرياضياتية ورموز القياس والمختصرات الكتابية والكلمـات المفـردة المصاحبة للصور والرسوم والمخططات. ونرجئ هذا النوع من السمات إلى الفصل اللاحق، على أن نعالج فـي هذا الفصل النـوع الأول الخـاص بالصور والرسوم.

وظـائف الأمثلـة الصوريـة في المعجـم:

للأمثلة الصورية – على اختلاف أنواعها وأشكالها- وظـائف متعدّدة في النظام التواصلي للإنسان، وتبرز في المعجم ثلاث وظائف هي:

١)- وظيفـة تعريفيـة، وتعدّ أهـم وظيفـة يسـعى المعـاجمي إلـى تحقيقها من خلال إثبات الصور والرسوم التوضيحية باعتبارها ذات هدف تربوي تعليمـاني، وبخاصـة أثنـاء تعريـف بعـض المداخل الصّعبة التحديد التي يعجز أمامها التحليل اللّساني. إن للصورة قدرة على إظهار التفصيلات الدقيقة، والتمييز بين المتشابهات، ونقل الشيء المصورّ بدقة وأمانـة وموضوعيـة، من حيث الأبعاد والمسافات والأشكال والألوان، ترتيباً وتنسيقاً، مما يقرّب الفهم ويبعد اللبس.

٢)- وظيفة نفسية؛ إذ تجيب الصـورة حاجـة نفسـية لـدى الإنسـان الـذي يريـد أن يتجـاوز اللغـة ليلامـس الواقـع كلّمـا سمحت لـه الإمكانات بذلك. وقد ثبت أن الإنسـان يفكّر بـالصورة العقليـة؛ فهو حين يقرأ أو يتكلّم أو يسمع يحوّل أفكاره إلى صور ذهنية.

ويبين لنا دولاكروا E.Delacroix (١٧٩٦/ ١٨٦٣) أن للصّور وظـائف مكمّلة للكلمات، و "أنـه بالإمكـان أن نفكـر بـالصور مـن غيـر كلمـات، وأن كثيراً من الناس يستغنون أحياناً عن بعض الكلمات"(١٣).

٣)- وظيفة جمالية، وهي وظيفة تشويقية تستوقف النظـر، وتبعث

على تنشيط الاهتمام، ممّا يجعل للمعجم جاذبية، سواء من حيث المقروئية أم من حيث الرواج التجاري(١٤).

وتتضاعف أهمية الصور والرّسوم التَوضيحية في المعجم كلّما قاربت الكمال، كما في الصور الملونة، لما لها من تأثير سريع في جذب الانتباه وإبراز تفاصيل الشيء المصورّ.

تاريخ استخدام الشواهد الصورية في المعجم:

لعل الصَورة كانت أول وسيلة تواصلية لجأ إليها الإنسان قبل اختراع الكتابة، للتعبير عن نفسه وتسجيل أفكاره. ولا شك في أن تاريخ البشرية- مهما ابتعدنا في الزمن- لم ينفكّ عن استخدام اللفظ والرسم، بنوع من التلازم.

وقد عبّر الكاتب الألماني غوته E.Goethe (١٧٤٩/ ١٨٣٢) عن هذا التلازم بقوله: "الصورة والكلمة في تفاعل دائم، لا تكفّ إحداهما بحثاً عن الأخرى"(١٥).

ويعتبر أصحاب الكتب العلمية والمعاجم المختصّة والموسوعات، أوّل من اهتمّ بالصور والرسوم التوضيحية، على غرار نخبة الدهر في عجائب البر والبحر لشمس الدين شيخ الربوة المتوفي سنة ٧٢٧هـ/ ١٣٢٧. ومفتاح العلوم للسكاكي يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)، [انظر: لوحة/ ٨ ح، في آخر هذا الفصل] والتعريفات للجرجاني (٨١٦هـ/ ١٤١٣م)، الذي نجده يلجأ أحياناً إلى تدعيم التعريف برسم توضيحي كما في تعريفه لمدخل (السّمت) بأنه: "خط مستقيم واحد واقع عليه الحيزان مثل هذا:

(١٦) << ●__________●

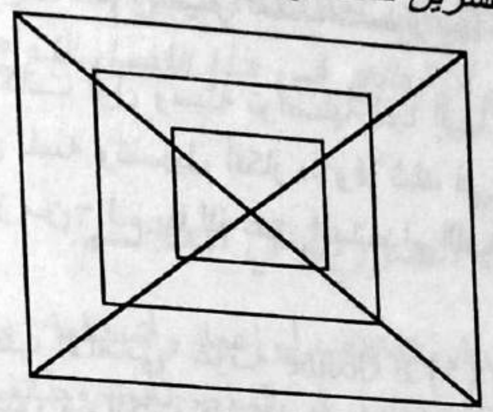
وهذا على خلاف الرّموز والمختصرات التي يعود تاريخ ظهورها بمختلف أنواعها وأشكالها إلى القرن الثاني الهجري، كما تؤكّد ذلك معظم المخطوطات العربية القديمة(١٧).

أما بالنسبة إلى المعاجم اللغوية، فلعلّ الفيروزا بادي (٨١٧هـ/ ١٤١٤م)، في معجمه القاموس المحيط، يعتبر أوّل من استعان بالرسوم التوضيحية في تعريف المداخل -عربياً وعالمياً- وإن لم يكثر منها. كما أنّه

اكتفى بالرسوم التوضيحية، ولم يستعمل الصـور المجسّدة، لعدّة اعتبارات دينية واجتماعية ليس هذا مجال الحديث عنها.

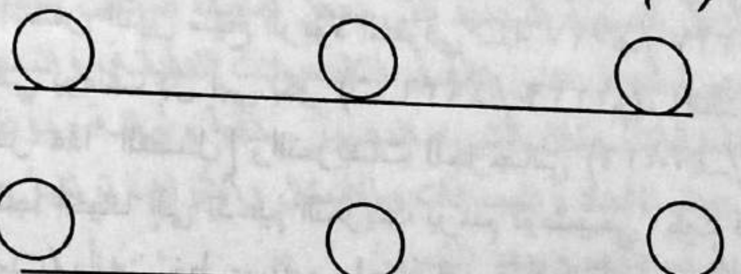
ومـن الأمثلـة التـي وضـع لهـا الفيروز أبـادي رسـوماً توضيحيـة فـي معجمه السابق، نذكر الأمثلة الآتية:

أ)- (قرق) أو لعب السّدر [النّرد]، يقـول:.... "ولعـب السّدر: يخطّـون أربعة وعشرين خطّاً، وصورته هكذا:



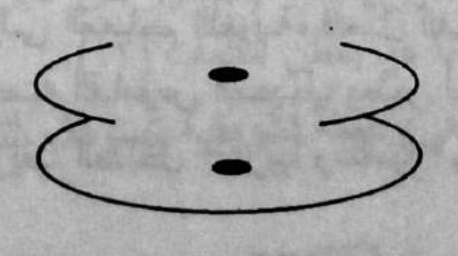
فيصفَون فيه حصيات (١٨)

ب)- (عقل): "والعقلـة بـالضّم، فـي اصطـلاح حسـاب الرمـل، هكـذا: (١٩)



ونلاحظ أن صاحب القاموس قد اكتفى بالرّسم في هـذه المـادة عن التحليل اللغوي أو التعريف.

جـ)- وجـاء فـي مـادّة (ثقـف): "وهـو ثقـف بـالفتح، مـن أشـكال الرّمل:(٢٠)



ومن هذه النماذج وغيرها، يمكن التأريخ لظهور استخدام الرسوم التوضيحية في المعاجم اللغوية العربية بأوائل القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي.

غير أن الأمثلة الصورية ظلّت محدودة الاستعمال في المعاجم العربية، حتى أواخر القرن الثامن عشر؛ حيث ظهر بعض دعاة التجديد في المعجمية العربية أمثال أبي الطيب الشرقي (١١١٠/ ١١٧٠هـ) وأحمد فارس الشدياق (١٣٠٦هـ/١٨٨٨م) وسعيد الشرتوني (١٣٣١هـ/ ١٩١٢م) وغيرهم، ممن دعا إلى إعادة صياغة تعاريفها وتحليتها بالصور والرسوم.

وقد أكّدت المعاجم العربية المعاصرة على استخدام الصور والرسوم التوضيحية. من ذلك ما جاء على لسان لجنة تأليف المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة على أنه "يجبُ إثبات الصّورة لكلّ ما يحتاج توضيحه إلى تصوير"(٢١)؛ وبذلك ظهرت عدّة معاجم عربية، تتخذ الصور والرسوم التوضيحية وسيلة مساعدة على تعريف المداخل.

وقد استثمرت مجموعة من المعاجم اللغوية العربية والحديثة والمعاصرة منها، الصور والرسوم التوضيحية، مع تفاوت في نوعيتها ونسبة إثباتها، ومن أهمّ تلك المعاجم:

- *المنجد في اللغة والأعلام للأب لويس المعلوف الذي ظهر سنة ١٩٠٨م.*
- *متن اللغة، للشيخ أحمد رضا، وقد ظهر سنة ١٩٥٨.*
- *المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ظهر سنة ١٩٦٠/ ١٩٦١م.*
- *الرائد، لجبران مسعود، صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٤م.*
- *المعجم العربي الحديث (لاروس) لخليل الجرّ، ظهر سنة ١٩٧٣م.*
- *القاموس الجديد للطلاب، لعلي بن هادية وآخرين ظهر سنة ١٩٧٤م.*
- *المحيط/ معجم اللغة العربية لأديب اللجمي وآخرين ظهر سنة ١٩٩٣.*

أما المعاجم الأجنبية، الأوربية، بخاصة فلم تستثمر الصور والرسوم التوضيحية إلا منذ وقت قريب نسبياً، يرجع إلى النصف الثاني من القرن

السابع عشر. ويعتبر جان أموس كومنيـوس [Comenius] (١٥٩٢/ ١٦٧٠) أولّ من أكّد على أهمية استعمال الأمثلة الصورية في تعلم اللغة. ويعدّ كتابه الثنائي اللّسان (العالم مصوراً/ Orbis pictus) الذي ظهر سنة ١٦٥٧م أول معجم يظهر مصوراً في أوربا. (٢٢)

أما المعاجم اللغوية الأحادية اللّسان، فظلّت تعتمد كلّياً على التعاريف اللفظية، إلى عصر متأخر، لتبدأ في الظهـور باحتشـام، وبنسبة ضئيلة في شكل لوحات داخلية، أو ملحقة بالمعجم.

ولعل المعجمي الفرنسي: ديبيني دي فوربيار (Dupiney. D. P)، يعدّ أحد أوائل من استخدم الصور والرسـوم فـي معجمـه اللغـوي (Dictionnaire Francais) وذلك سنة ١٨٦٨م.

وقد بدأت بعد هذا التاريخ أغلب المعـاجم الأوروبيـة تستعين بالرسـوم التوضيحيـة، إدراكاً منهـا بأهميتهـا التربويـة فـي الإيصـال وتقريـب الفهـم. وظلت الصور حتى أوائـل القـرن الثـامن عشـر ترسـم يدويـاً. وتعتبر سنة ١٨٣٠م بدايـة لظهـور الصـورة الشمسـية (Photographic)، فـي الكتـب والصحـف والمجلات ثم المعاجم (٢٣)، كمـا استكشفت الصـورة الملّونـة ابتداء من سنة ١٩٤٠م(٢٤).

ولا شكّ في أن الصورة الشمسية أدقّ وأوضح من الصـورة اليدويـة، مادامت العدسة الآلية أدقّ من العين، فـي نقل أجسـام الأشياء نتيجـة تـأثّر الإنسان بعوامل ذاتية متداخلة، منها الخداع البصـري والإدراك النسبي فـي الشكل والبعد واللّون.

أهميـة الأمثلـة الصوريـة في المعجـم:

لم يعد استخدام الصـورة فـي المعجـم وقفـاً علـى التجميـل وتشـويق القـارئ، بـل أصبـح وسـيلة توصيليـة ضروريـة، كثيـراً مـا تعـوّض نقـص التعاريف وقصورها. وفي كثير من الحالات تصبـح الصـورة هـي الوحيـدة القادرة على عرض الشكل الأصلي بأمانة تامة.

ولـم يحـظ استخدام الصـورة باهتمـام محـرّري المعـاجم إلاّ منـذ وقـت قريب -كما أسفنا- إذ ظلّ استخدامها اعتباطياً، لم يخضـع لدراسـة مسبقة. وليس أدّل على ذلك من خلو البحوث المعجمية مـن الإشـارات إلـى الأمثلـة

الصورية في المعجم، بل ومن قلّة التأكيد عليها في مقدّمات المعاجم التي تستثمر الصور. ويبدو لي أن سبب هذا التغاضي عن الاهتمام بالصور والرسوم التوضيحية، على مالها من أهمية في تدعيم التعريف، يعود إلى عدّة عوامل منها:

١)- أن الإيضاح بالصور والرسوم ظلّ موطن تساؤل، مادام لا يملك سلطة عامة مثل الوصف اللفظي؛ "فالصورة لها قيمة تشبه المثال- السياق- ولا تستطيع أن تمثّل كل ما تريد أن تقوله الكلمة؛ فهي تضع اختياراً اعتباطياً لخصائص الشيء، ولا تستطيع أن توضّح كل مظاهره"(٢٥).

إن الصورة يمكنها أن تبرز الجانب الثابت للشيء فحسب، وليست قادرة على إبراز الجانب العملي. في حين أن اللّغة هي النظام السيماءوي الوحيد القادر على وصف الشيء الآخر، مظهرياً وعملياً، كما أن الصورة تعتبر رمزاً، يشهد بشيء عام، بحيث يعطي اختياراً اعتباطياً وليس علامة ذاتية(٢٦).

٢)- أن الصورة -كما هو معتقد- تقتصر على توضيح الألفاظ القابلة للتصوير؛ كألفاظ الذوات، ولا يمكن استخدامها على نطاق واسع. غير أن هذا الاعتقاد يظلّ نسبياً؛ لأن الصورة قادرة على تمثيل أكثر الأشياء والأفعال والعلاقات والصفات والأشكال، كما يمكن إخضاع الأفعال والعلاقات للتصوير؛ كالطول والقصر والصغر والكبر والجلوس، والقيام والقياس ونحو ذلك.

وقد أثبتت الدراسات الإحصائية للرصيد المفرداتي أن الأسماء والصفات وما في حكمها، تشكّل نسبة عالية بالنسبة إلى أقسام الكلام الأخرى كالأفعال وأدوات الربط.(٢٧)

أن الصورة ليست ناجحة دائماً في تعريف المداخل "كما إذا قمنا برسم كرسي، أو رسم قبّعة لتوضيح المراد؛ إذ أن الكراسي والقبعات أنواع مختلفة اللون والشكل والحجم " (٢٨)، وحتى الأشياء المنتمية إلى نوع واحد، تختلف رتبة أو فصيلة.

فالصور تقدّم تعريفاً جيّداً في الكلمات: (أقحوان، سردين، حسّون، تلفزيون،...)، وتكون غير موفّقة نسبياً في الكلمات: (طائر، سمكة، قلم،

فاكهة،...)، ويستحيل التوضيح بالصورة في الأجناس، كما في الكلمات: (حيوان، نبات، لباس، إناء، مقعد.. إلخ).

ولما كان الهدف الأساسي للمعجم اللغوي تربوياً تعليمانياً، وهو تعليم اللغة وتعريفها وليس الإرشاد للأشياء فحسب؛ فإن الاكتفاء بالصورة في تعريف كلمة مثل (زهر) أو (مقعد) كثيراً ما يؤدّي إلى الترادف الوهمي والمعرفة النسبية؛ إذ تجعلنا الكلمة الأولى أمام مجموعة من الصور: بنفسج، أقحوان، ريحان... إلخ، والثانية أمام: كرسي، أريكة، تخت، .... إلخ.

٤)- صعوبة جمع الصور ووضع الرسوم لكلّ ما يمكن تصويره مما يتطلّب فريقاً مختصاً، تجنّباً للأخطاء. وهذا مالم توفّره أكثر المعاجم العربية إن لم نقل كلّها. بالإضافة إلى زيادة حجم المعجم وارتفاع تكاليفه.

ومهما بدت هذه الأسباب والعوامل وجيهة ومنطقية، لا تقلّل من أهمية الصورة، بل تؤكّد حاجة المعجم اللغوي إليها. وذلك عن عدّة جوانب:

أ)- أن الصورة لغة عالمية يفهمها كل راء، وهي الوسيلة الوحيدة لتوضيح الأشياء التي لا يمكن تعريفها لفظياً كالأشكال والأجهزة، والحيوانات النادرة والمتشابهة والألوان المتدرجة.

ب)- أنها وسيلة اختصار، وبخاصة في تعريف الأجهزة التي تتطلّب وصفاً مكثفاً، كما في تعريف الطائرة المروحيـة، أو محرك السيارة، أو المواد الحضارية والتاريخية التي لم تعد موجودة، ولا يستطيع القارئ أن يتصوّرها، كالمنجنيق أو خريطة الرياح مثلاً.

جـ)- أنها تقدّم للقارئ أمثلة بصرية تعطي تصوّراً كاملاً حول الشيء المعرّف؛ وتؤكّد الوصف اللساني، مثلما هو في الصور المركّبة التي تقدّم تصوّرات لعدد من الأجزاء، تساعد في تعريف مداخل أخرى، ومثل رسم الأشكال الدقيقة كالخلية العصبية مثلاً.

د)- أنها تؤكّد تفسير المقابل اللفظي، وتعزّزه وتحدّد مجاله ونوعه، وبخاصة حين يقدّم المعجم مجموعة من الصور لحقل واحد من حقول المعرفة، مثل حقل الحيوانات السنّورية، أو حقل أنواع الأحذية، أو حين يقدّم صورة مفردة خاصة أو مركّبة أو متسلسلة.

هـ)- أنها تقوم بدور المنّبه للمعرفة السابقة، وبدور المعرّف عند خلوّ ذهن القارئ من المعرفة السابقة؛ أي أنه "عندما يكون المشاهد على معرفة بالشيء المرسوم، فإن خبراته الماضية تلعب دوراً هاما في عملية الإدراك، ولكن إذ كان الشيء المرسوم جديداً بالنسبة للمشاهد، فإن خواص الرسم المنبه تكون عاملاً حاسماً في تكوين مفهوم الرسم في ذهن المشاهد"(٢٩).

و)- أنها تتجاوز الوصف اللساني، في المداخل التي تحتاج إلى توضيح العلاقات والأحياز والأبعاد المكانية والألوان، كما في رسم الأشخاص والحيوانات والخرائط والرسوم البيانية والجداول. فمثل هذه الحالات تفوق الأمثلة الصورية الوصف اللساني، من حيث توضيح العلاقات المعقدة بشكل مبسّط وموجز.

ولا تتأكّد هذه الأهمية من حيث تحقيق الأهداف، إلا إذا خضعت الصور والرسوم التوضيحية إلى ضوابط تحكم استخدامها؛ فلا يقدم المعجمي على استخدام المثال الصوري إلا إذا كان ضرورياً وقادراً على التوضيح ومحدّداً، وعند العجز الكلّي، أو النسبي للتحليل اللساني عن تعريف المدخل؛ وألاّ يتجاوز عدد الصور القدر المطلوب مما يقلل من قيمته اللغوية، ويؤدّي إلى تشويش انتباه القارئ ويزيد من حجم المعجم. وبعبارة أدقّ، ألاّ تصبح الصورة غايةً في ذاتها، بل وسيلة من وسائل توضيح المعنى.

تقنيات الصورة في المعاجم المعاصرة:

خضعت الأمثلة الصورية في المعاجم المعاصرة إلى عدّة مقاييس منهجية دقيقة؛ فباتت لها تقنيات مضبوطة، تجسّدت في بعض المعاجم المعاصرة العربية والأجنبية، كما سيأتي.

ولما كانت الصورة شيئاً مادياً محكوماً بالقياس والشكل واللون، فإن حقائقها ثابتة، لا تتفاوت كما هو الشأن في اللغة الواصفة.

ومن هنا، فإنه لا يتمّ "الالتجاء إلى التصوير والرّسم إلاّ إذا كان يقينياً، وإلا إذا كان ضرورياً للشرح، ولا يمكن الاستغناء عنه"(٣٠). وهذا مادفع

بعض المعاجميين والمؤسسات المتطورة إلى تخصيص فريق من الخبراء في مجال الصورة، يتولّون جمع الأمثلة الصورية واختيارها في المعجم[1]، حتى يكونوا على دراية كاملة، ومعرفة واسعة بطبيعة الشاهد الصوري في جوانبه التعريفية والتجميلية، مع الإلمام بالمبادئ الأساسية التي تساعد على تصميمها، واستخدامها في المعجم، من حيث الدّقة والعدد والحجم واللون؛ إذ تقاس جودة الصورة أو الرسم التوضيحي بمدى استجابة القارئ لها وقدرتها التعريفية.

وكنتيجة لذلك الحرص الحذر، عمدت المعاجم المعاصرة، إلى بعض التقنيات، مشفوعة بمعايير تنشد من خلالها جودة الصورة ومناسبتها، وهي:

١) الدقة: وتتحقّق بعدم تفاوت حقائق الشيء المصوّر من حيث الشكل واللون والأبعاد، على أساس أن الخطأ في التعريف الصوري، أخطر من الخطأ في التعريف اللفظي(٣١).

٢)- الوضوح: ويتحقّق ببروز ملامح الشيء المصوّر؛ بحيث يستطيع أن يقف القارئ على الصورة ويفهم مضموناً.

ويتحقّق ذلك بألا يتضمّن الرسم عدداً من الدلالات أو الأجزاء -في غير الصور المركبة- مما يؤدّي إلى التفسير المزدوج. وفي الحالات الغامضة يمكن الاستعانة بالأمثلة اللفظية، أو بالرموز والمختصرات، لتوجيه الانتباه إلى العنصر المقصود ويتمّ ذلك بعدّة طرائق منها:

- بوضع سهام تؤشّر إلى العنصر المقصود، أو بتلوينه بلون مغاير.
- بالأرقام والألفاظ، إذا كانت الصورة مركّبة، حيث تتمّ التعليقات أسفل المثال الصوري(٣٢).
- عن طريق الاستعانة بالحقل الدلالي للمسميات المتشابهة مع تعيين الصور بالأرقام أو بالمختصرات اللفظية.

٣)- الإيجاز: وهو أن يقتصر المثال الصوري على إبراز العناصر الجوهرية للشيء المعرّف، وذلك حتى لا تأخذ الصورة مساحة كبيرة وتشتّت انتباه القارئ.

---

[1] من ذلك، مثلاً أن معجم لاروس الصغير أشرف على رسومه الداخلية أكثر من ثلاثين مختصاً، ومعجم ماكسي لاروس للمبتدئين أشرف على رسومه فريق يتشكل من عشرة مختصين.

٤)- النوع: وهو أن يتمّ اختيار الأنواع المناسبة من الصور للتعاريف المقصودة. فهناك تعاريف تحتاج إلى صور مفردة مثل (نمر، كرسي، فيل..)، وأخرى تحتاج إلى صور مركّبة، فلا يتّضح الجزء إلا في إطار الكل، كصورة (الخليّة) لإبراز النواة أو صورة (المحرك) لإظهار المكبس والأجزاء الأخرى المكوّنة له. وثالثة تحتاج إلى صور متسلسلة أو متدرجة كما في إظهار مراحل نموّ الكائنات الحيّة، أو في تمثيل الصناعات التحويلية.

وفي جميع هذه الأنواع، وبخاصة في الصور المركّبة واللوحات، لا بدّ للمعجم أن يحيل القارئ على مكان وجود الرسم، إذا لم يكن محاذياً للتعريف، حتى لا يضطرّ إلى إعادة رسم آخر.

ففي رسم العين، مثلاً يستحسن أن يثبت مركّباً وعليه أسماء الأجزاء (عدسة، عصب بصري، بؤبؤ، حدقة...)، وبذلك لا يكرّر المعجم رسم العين عند ذكر كلمة (حدقة) أو (بؤبؤ).

٥)- الحجم: ويتمّ تحديد حجم الصورة حسب نوعية المدخل؛ فقد تكون الصورة كبيرة نسبياً إذا كانت مركّبة أو متسلسلة، وقد تكون صغيرة إذا كانت مفردة.

كما يخضع حجم الصورة إلى نوعية المعجم وهدفه أيضاً، ومن التقنيات التي يمكن مراعاتها في هذا الصدد:

أ)- ألاّ يقلّ حجم الصورة ذات الدلالة المفردة عن [١سم/ ١،٥سم] على الأقل، وألا يتجاوز [١٠ سم/ ٦سم] إذا كانت الصورة مركّبة أو متسلسلة. وإذا تجاوزت هذا الحدّ خصّصت لها صفحة كاملة، أو أدرجت كلوحات ضمن متن المعجم أو خارجه كملحقات. ونشير في هذا الإطار إلى أن هذا المقياس ليس ثابتاً بل يختلف باختلاف الأشياء المصوّرة.

ب)- يتمّ تصغير الصورة وتكبيرها من حيث الطول والعرض -في الغالب- حسب المعادلة التالية:

$\frac{ط}{ع} = \frac{ط}{ع}$ مثلاً، إذا كان الطول والعرض الأصليان للصورة هو $\frac{50}{20}$ وأردنا أن يكون طول الصورة في المعجم هو ٥ سم، فإن العرض

يكون حسب الناتج التالي:

$$\frac{٥٠}{٢٠} = \frac{٥}{؟} = \frac{٢٠ \times ٥}{٥٠} = ٢ \text{ سم}$$

كما يمكن استخدام الأطوال الأصلية بالتقريب المليمتري(٣٣).

٦)- *العدد: ليس هناك نسبة معينة لعدد الصور والرسوم التوضيحية التي يجب أن يتضمنها معجم لغوي بالنسبة إلى عدد مداخله؛ لأن الصورة -كما أسلفنا- وسيلة مساعدة فحسب وليست تعريفاً؛ فهناك معاجم تأخذ بالصورة وأخرى لا تستعين بها أصلاً، كما في المعجم العربي الأساسي في العربية، ومعجم روبير الصغير في الفرنسية، غيرهما.*

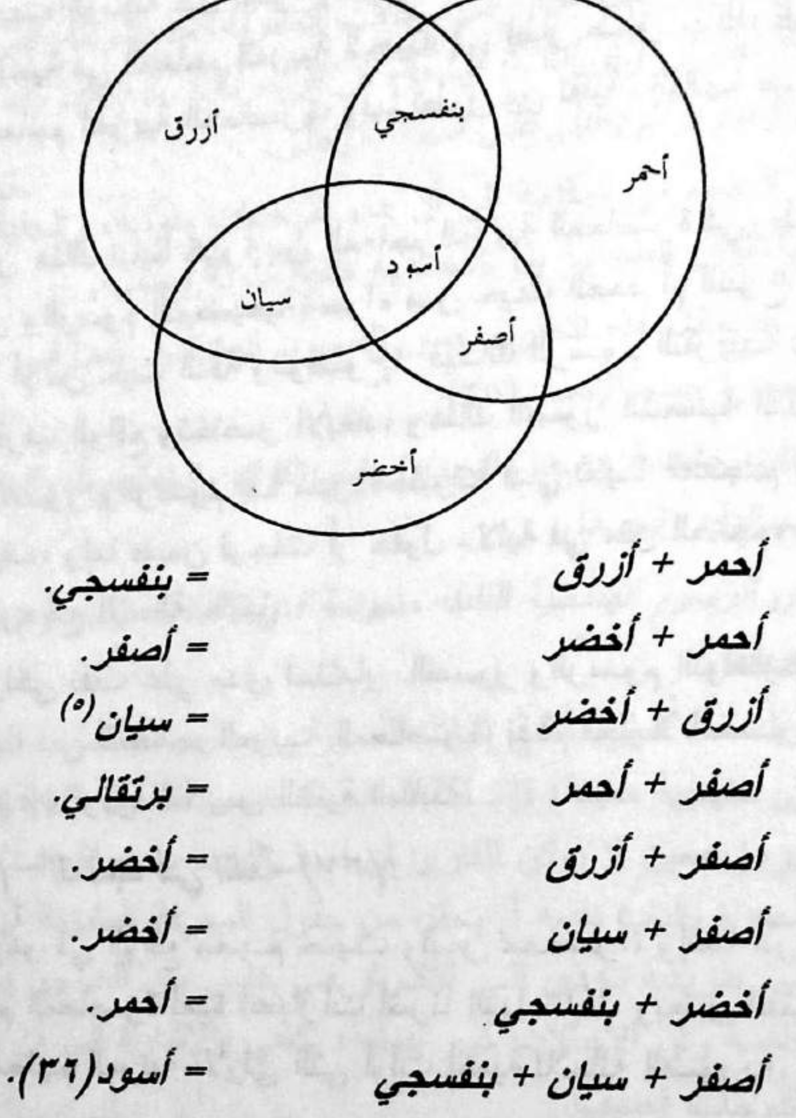
وهذا يعني أن عدد الصور والرسوم التوضيحية لا يخضع لأي شرط أو اتفاق، وإنما يصبح مطلوباً كلما عجز التحليل اللساني عن التعريف؛ فـ" عندما أراد محرّرو معجم وبستر Webster الدّولي الثالث، إضافة ما يقرب من عشرة آلاف من الكلمات والمعاني الجديدة التي لم تكن موجودة في الطبعة السابقة، قرّروا تخفيض عدد اللوحات الملّونة والرسوم بنسبة تتراوح بين الثلث والربع"(٣٤).

٧)- اللّون: يأتي التفاوت بين الصورة الملّونة والصورة غير الملونة (بيضاء وسوداء) من أن اللون في حدّ ذاته يمثل سمة دالة، وعلامة مميزة لا يمكن الاستغناء عنها في بعض التعاريف التي يصبح فيها سو الخاصية الوحيدة المميزة، كما في بعض العناصر الكيميائية وفصائل الدم وأنواع الأزهار والطيور والأضواء والألوان ذاتها.

ويأتي هذا التفاوت من أنّ للّون اتصال مباشر بالنواحي البيداغوجية أو التعليمانية للمعجم، مما يجعل "الصور الملّونة أوضح من الرسوم السوداء والبيضاء، وأنفع في الكشف عن المدلول الحقيقي للكلمات، كما أنها لا غنى عنها إطلاقاً في إيضاح المقصود في القضايا المتعلقة بتدرج الألوان أو عند شرح أيّ لون"(٣٥).

وتظهر أهمية استثمار الصور الملونة بخاصة أثناء تعريف المسميات المنتمية إلى حقل معرفي واحد، وعند رسم خرائط توزيع المعادن والصناعات التحويلية وغيرها، [انظر: لوحة ح/٦].

وعلى هذا، فقد باتت المعاجم اللغوية مضطرّة إلى تعريف اللّون وإثبات نماذج له، سواء أكان من ألوان الطيف السبعة: (أحمر، برتقالي، أصفر، أخضر، أزرق، نيلي، بنفسجي) أم ثانوياً، يتولّد نتيجة خلط الألوان الأساسية بنسب مختلفة، كما يتضح من الرسمة الآتية:



أحمر + أزرق	***= بنفسجي.***
أحمر + أخضر	***= أصفر.***
أزرق + أخضر	***= سيان(٥)***
أصفر + أحمر	***= برتقالي.***
أصفر + أزرق	***= أخضر.***
أصفر + سيان	***= أخضر.***
أخضر + بنفسجي	***= أحمر.***
أصفر + سيان + بنفسجي	***= أسود(٣٦).***

فيتّضح من الرّسمة، أنه يمكننا استخلاص عدد من الألوان الثانوية بواسطة خلط الألوان الأساسية بنسب متفاوتة، مما يجعل التحليل اللّساني عاجزاً عن تعريف بعض هذه الألوان دون الإلتجاء إلى إثبات صورة للّون ذاته.

(٥) سيان (Syan) نيلي، أزرق مخضرّ.

الصور والرسوم في المعاجم العربية المعاصرة:

إن ظهور بوادر استخدام الرسوم التوضيحية في المعاجم العربية قديم نسبياً، إذ يعود إلى أوائل القرن الخامس عشر الميلادي -كما أسلفنا- إلاّ أن الأخذ بهذه الوسيلة ظلّ حذراً ومحدوداً فقد ظهرت بعض الصور والرسوم التوضيحية في المعاجم العربية الحديثة في إطار ضيّق جدّاً، كما استعانت بها المعاجم العربية المعاصرة، ولّما تطوّر من تقنية إثباتها ضمن منهجية واضحة.

إن هناك تبايناً كبيراً بين المعاجم العربية المعاصرة في طريقة إدماج الصور والرسوم التوضيحية، سواء من حيث العدد أم النوع أم الحجم أم اللون، أم من حيث الدقّة والوضوح؛ فهناك الرسوم التقريبية والتخطيطية التي تقرب الواقع وتختصر الأبعاد، وهناك الصور الشمسية الدقيقة. وتأتي هذه الصور والرسوم إما مفردة مثبوتة في ثنايا المعجم إلى جانب التعاريف، وإما ضمن لوحات أو حقول دلالية في متن المعجم، أو كملاحق في آخره مع الإحالة عليها.

ولكي نقف على مدى استثمار الصور والرسوم التوضيحية وطريقة إدماجها في المعاجم العربية المعاصرة، نقدّم تحليلاً للصور والرسوم الواردة فيها وفق المقاييس التقنية السابقة.

أ)- *المنجد في اللغة (٣٧):*

وهو في الواقع معجم حديث وليس معاصراً، وإنما أدرجناه ضمن المعاجم المعاصرة لعدّة اعتبارات أشرنا إليها سابقاً. ويعتبر المنجد في اللغة أحد المعاجم العربية الأولى التي أولت أهمية للأمثلة الصورية.

ويثبت المنجد في اللغة -في قسمه اللغوي- زهاء ١٠٠ لوحة تشمل كلّ لوحة على عدد من الصور والرسوم المنتمية إلى أحد أبوابه، أو إلى حقل دلالي، بالإضافة إلى ثمانية جداول خاصة بأنواع الخطوط، وتقويم السنوات الهجرية والميلادية، والعناصر الكميائية وغيرها.

ويحيل المعجم على وجود هذه الرسوم -لا مواقعها- عند تعريف المدخل بالرمز [S]، إشارة إلى أن المدخل مصوّر بإحدى اللوحات في الباب نفسه. كما عمد إلى وضع عناوين الرسوم المستخدمة مباشرة أو بواسطة أرقام مع إدراج العناوين في الهامش.

وأغلب الصور التي يثبتها المنجد عبارة عن رسوم تقريبية، وليست صوراً شمسية. ويبلغ عددها زهاء ألفي نموذج، وتتشكّل كالآتي:

- *لوحات تتضمّن رسوماً مختلفة منتمية إلى أحد حروف أبواب المعجم، تضمّ كل لوحة بين ١٦ و ٣٠ رسماً.*
- *حقول من الرسم لمجال من مجالات المعرفة، موضوعة في لوحة تحت عنوان (حيوانات، أسلحة، فن الزخرفة..... إلخ). وقد عنون كلّ رسم برقم يحيل على اسمه بالهامش.*

ويشير المعجم في المقدّمة إلى أن هذه اللوحات ملوّنة، والحقيقة أنها غير ملوّنة بالألوان الطبيعية بل جاءت بأرضية ملّونة فحسب.

وتلحق بلوحات هذه الحقول بعض الصور المركّبة. كما في صورة المحرّك وصورة جسم الإنسان(٣٨).

- *لوحات خاصة ببعض الجداول في الفلك والخطوط والعناصر الكيميائية، ونحوها.*
- *بعض الرسوم الهندسية القليلة مثبوتة في ثنايا المعجم إلى جانب التعريف.*

وباستقراء هذه الطريقة في إثبات الصور والرسوم التوضيحية نجدها لا تخضع إلى منهجية معينة؛ فإثبات الصورة ضمن الحقل الدلالي مهما أشرنا إليها برمز معين لا يمكن للقارئ أن يصل إليها بسهولة، فلا يدري إذا كانت الصورة بالباب نفسه أم بحقل من حقول المعرفة المثبوتة في ثنايا المعجم؛ وهي طريقة تؤدّي إلى التكرار في كثير من الصور بأسماء مختلفة، وبخاصة وأن الإحالات غير عملية، تكتفي بالإشارة إلى أن الرسم موجود في اللوحات فحسب.

وقد جاء كثير من الرسوم صغير الحجم لا يتجاوز [١سم/ ٥و٠سم]، لا يظهر تفاصيل الشيء المصوّر، كما أنه قد يؤدّي إلى توهّم الحجم كما في صورة الأسد [٢سم إلى ٥و١سم] وصورة آكل النمل [٣سم إلى ٥و١] وهما متجاورتان؛ بحيث يظهر آكل النمل أكبر من الأسد (٣٩)؛ علماً بأن المعجم لا يشير أثناء تعريفهما إلى الحجم. ومثل ذلك الفيل [٢إلى ١و٥سم] والفهد [٢,٥سم إلى ١,٥سم]. (٤٠)

أمّا من حيث الدّقّة، فهناك بعض الرسوم لا تعبر عن المسمّىّ نفسه

على خلاف التعريف كما في (القبّرة، الضبّ، السردين...)(٤١). وغيرها.

ومن حيث استعمال الألوان الطبيعية، فإن المعجم المذكور لا يستعملها وإن وجدناه يشير في المقدّمة إلى أن اللّوحات ملوّنة؛ فهو يكتفي باللونين الأبيض والأسود بالإضافة إلى لون الأرضية المغايرة، خضراء أو برتقالية؛ فالتلوين المقصود من باب الزخرفة لا من باب الوسيلة العلمية المساعدة على التعريف.

ونخلص من الاستقراء السابق إلى تسجيل المآخذ الآتية:

١)- إن أغلب الأمثلة الصورية الواردة في المعجم عبارة عن رسوم تقريبية وليست صوراً شمسية، وحجمها غير مناسب في بعض اللوحات وغير مدروس.

٢)- إن اعتماد اللوحات مع الإحالة على الرسم بالرمز [S] إحالة غير كافية مادامت لا ترشد القارئ إلى مكان الرسم بالضبط، بل تجعله ينتقل من لوحة إلى أخرى.

٣)- إن بعض الرسوم جاءت غير دقيقة لا تعبّر عن المعرّف نفسه.

٤)- إن المعجم لم يستعن بالصور المركّبة والمتسلسلة إلا نادراً، على مالها من أهمية من حيث الإيجاز والشمول.

٥)- إنه على الرغم من تحقيق المعجم لنسبة كبيرة من الرسوم، لم يحقّق الهدف التربوي المنشود، سواء من حيث الإحالات للبحث عن مواقع الرسوم، أم من حيث الغموض والإبهام.

وتكاد تنطبق هذه المآخذ[٦] على معجم الرائد لجبران مسعود الذي يثبت فيه زهاء ٣٢ لوحة (٤٢).

ب)- المعجم الوسيط: ويثبت في طبعته الثانية المنقحة، زهاء ٨٤٨ نموذجاً بين صورة ورسم توضيحي، مثبوتة ضمن متن المعجم محاذية للتعريف. وقد اكتفى بالصور والرسوم المفردة؛ وهي عبارة عن رسوم تقريبية وليست صوراً شمسية.

وتقدّر النسبة المئوية لعدد الرسوم التي أثبتها بالنسبة إلى عدد مداخله

---

[٦] انظر على سبيل المثال الرسوم: (جوارب، جدجد، صرصر، صقر، ضبّ، عصفور، عقاب، قمرية، هزار..) في أبوابها.

بزهاء $\frac{٤٤٨\times١٠٠}{٤٦٦٠٠} = ١,٨٠\%$ ؛ وهي نسبة ضئيلة جداً بالنظر إلى رصيده المفرداتي الكلّي، أو عند مقارنة ذلك بما جاء في بعض المعاجم الفرنسية كما سيأتي.

وعلى الرغم من أن المعجم الوسيط يمثل منطلقاً للجيل الرابع من المعاجم العربية، ونتاجا للمجامع اللغوية في الوطن العربي، لم يظهر بتقنيات مدروسة في استثمار الصور والرسوم التوضيحية مع أنه يعتبر الأمثلة الصورية أحد الأهداف المتوخاة، كما جاء في التصدير والمقدمة. (٤٣).

ويتّضح من تحليل الرسوم والصور، أن استخدامها لم يخضع إلى أية منهجية، بل جاء اعتباطيا؛ إذ عمدت لجنة المعجم إلى إثبات عدد من الصور لا تكاد تعبّر عن حقائق المعرفات بدقّة؛ فهناك صور خاطئة كما في (الحرباء، القطاة، المرضعة، بنت وردان، القنفذ، السردين، المصول، القدمة، الضّب..)(٤٤).

وهناك صور متداخلة كما في (الضبّ، الكناري، السنونو، الورل، العظاءة، الكوب، الكأس، القمري، الورشان، الحمامة، اليمامة،....)، وهناك صور غامضة كما في (الملقاط، القصابة، الشواية، المطر، المقورة..) لعدم وضوح الرسم أو لصغر حجمه كما في (النغاشة، التنضب، الطرّيح..) وغيرها. وهناك رسوم مكرّرة كما في (مرقاق/ مطلمة/ مطملة/ المصول/ الشوكة، بنت وردان/ حمار قبان....).

وقد اكتفى الوسيط بالرسوم المفردة مع أن هناك بعض المداخل تحتاج إلى الرسم المركب مثل (العين، الخلية، الدرّاجة، القلب....). ومن الملاحظ أن لجنة المعجم لم تميز بين المهمّ والأهم في انتقاء الصور والرسوم التوضيحية.

ونخلص من هذا التتبع إلى المآخذ الآتية:

١- لم يتبع المعجم منهجية علمية دقيقة في إثبات الصور والرسوم التوضيحية، سواء من حيث العدد أم من حيث النوعية والأهمية، باعتبارها وسيلة مساعدة في تعريف المداخل الصّعبة التحديد.

٢- جاءت أغلب الرسوم في شكل تخطيطات تقريبية ورسوم يدوية مما أدّى إلى الإخلال بالشيء المصورّ.

٣- أثبت المعجم نسبة كبيرة من الرسوم الخاطئة وغير الدقيقة التي

تعبر عن مسميات أخرى غير المقصودة في التعريف، مما أدّى إلى التداخل والتكرار. انظر لوحة [ح/١].

٤- لم يعتمد المعجم على الصور المركبة والمتسلسلة والملوّنة أصلاً.

٥- أهمل المعجم كثيراً من الصور الجديرة بالإثبات، كصورة الخلية، والمحرك، والعين ونحوها، وأثبت بعض ما يمكن الاستغناء عنه كالشوكة والمصول والمرضعة ونحوها.

٦- جاءت نسبة الصوَر والرسوم التي أثبتها ضئيلة جداً لا تتناسب مع رصيده المفرداتي.

جـ)- *القاموسِ الجديد للطلاب: وقد اشتمل على نحو ١٢٠٠ رسم تقريبي، جاء مدرجاً ضمن متن المعجم ومحاذياً للتعريف على حاشية الصفحة، وتحته عنوان المدخل، بما في ذلك ٢٩ لوحة أو صورة مركَبة لمجالات علمية؛ كالثلاجة والسيارة ووسائل النقل والمحرك.... إلخ، وقد وضعت كملحق بآخر المعجم.*

وتشكّل نسبة الرسوم التوضيحية التي يثبتها المعجم بالنسبة إلى رصيده المفرداتي زهاء ٤٪ وهي تعدّ نسبة معتبرة وكافية لو أنها خضعت إلى منهجية علمية مدروسة من حيث النوع والحجم والأهمية والدقّة.

غير أن أغلب الرسوم التي يثبتها المعجم، عبارة عن محاولات تقريبية وليست صوراً شمسية، مما جعلها لا تعبّر عن المسميات بواقع وصدق، بل تأتي في بعض الأحيان مخالفة للتعاريف الموضوعة للمداخل.

فهناك بعض الرسوم خاطئة أصلاً، لا تتفق مع التعريف المقدّم للمدخل، فمثلاً، جاء في تعريف الصولجان: "عصا طرفها معقوف يضرب بها الفارس الكرة"(٤٥). بينما يعبر الرسم عن مضرب كرة الطاولة (راحة Requette)، وفي تعريف الخضاري: "هو عصفور أصفر اللون ضارب إلى الخضرة"(٤٦)، والصورة لبطّة، ومثل ذلك: (السلوى، الضبّ، الجدجد، الزمام، الهزاز...). وأمام المدخل (ممواج) نجد صورة السمّاعة، وهي الصورة نفسها التي وضعت للمدخل (سمّاعه) (٤٧)؛ وصورة الورل لتمثيل الضبّ، وصورة المقطورة للشاحنة وما شاكل ذلك(٤٨).

ومن حيث دقّة الرسوم وأحجامها، لم تراع لجنة المعجم هذه الجوانب، فجاءت الرسوم صغيرة في بعض الأحيان لا تعبّر عن الشيء المرسوم بدقّة كما في (طحال، فدام، قمري، رشاش، سفرجل، يربوع، مدلج،... إلخ) وقد

يؤدي في بعض الحالات إلى الخلط والتداخل؛ فرسم (الغصن) جاء أشبه بالشجرة، و (القثاء) أشبه بقرن الفول، و (الحجلة) أشبه بالحمامة بسبب طول الذيل.. إلخ(٤٩)، انظر لوحة [ح٢و٣].

ولعل ما جعل هذه الرسوم لا تؤدّي وظيفتها المتوخاة، هو عدم اعتماد منهجية محدّدة في إثباتها، أو تخصيص فريق من الخبراء لجمعها وانتقائها. وكذا اقتصار المعجم على الرسوم دون الصور الشمسية، وافتقارها إلى الألوان الطبيعية.

وقد جاءت كلّ الصور الداخلية صوراً مفردة لا مركّبة ولا متسلسلة، باستثناء اللوحات العلمية الملحقة بالمعجم، وهذه اللوحات ظلّت شبه معطلة بسبب عدم الإحالة عليها. ولو أنها أدرجت في متن المعجم لأفادت أكثر.

ونستنتج مما سبق أن أهم المآخذ التي يمكن أن توجه إلى القاموس هي:

١- عدم إخضاع الصور والرسوم التوضيحية لمنهجية محدّدة، أو لفريق من الخبراء.

٢- جاءت أغلب الأمثلة عبارة عن رسوم تقريبية وليست صوراً شمسية، مما أدّى إلى عدم الوضوح والدقة.

٣- الخلط بين الرسوم، والتداخل وعدم الدقة والخطأ في نسبة الرسوم إلى المداخل المقصودة.

٤- صغر حجم الرسوم، إذ بعضها لا يتجاوز (١سم| ١سم).

٥- افتقار المعجم إلى الصور المركّبة والمتسلسلة والألوان الطبيعية.

د)- المعجم العربي الحديث: ويشتمل على نحو ٣٠٠٠ صورة ورسم توضيحي منها ١٠٠ صورة مركّبة ومتسلسلة، و ٥٠ لوحة بيضاء وسوداءو ١٦ لوحة ملوّنة. ويعتبر بهذا العدد أكثر المعاجم العربية استثماراً للصور والرسوم التوضيحية، كما أنه من أكثرها دقة ووضوحاً؛ فقد جاءت أكثر النماذج عبارة عن صور شمسية أو رسوم يدوية واضحة ومعبرة.

ومع ذلك نقف على مجموعة من الصور والرسوم التوضيحية لا تمثل مسمياتها وفق التعريف المثبت كما في : (القبّرة، الحدأة، سيارة الشحن... (٥٠)، وهناك مجموعة من المداخل قد وضّحت بصور متشابهة كما في (القصف والقرش والليّاء/ الوروار والخضار/ الخضاري

والخضّير..)(٥١)، ويكرّر المعجم الرسوم لمعرّفاتٍ واحدة مع وجود الإحالة، أو لمعرّفات مختلفة كما في الأمثلة: (التفّة، التّميلة، عناق الأرض/ الأكشم، الفهد/ البرهنيد، كروان الجبل/ الهدبة، عبر قبّان/ العزف، اليمام/ الجدجد، صرّار الليل،... إلخ)(٥٢).

ويرى في هذا الصدد أحمد شفيق الخطيب، أن المعجم العربي الحديث الذي "استعار مجموعات صوره من لاروس الفرنسي، لم يستطع إخراجها بشكل واضح نقيّ ولا حتى مدقّق" (٥٣)، ويستدلّ على هذا القصور من خلال بعض الصور؛ منها أن المعجم قد استخدم الصورة ذاتها في تعريف كل من : (الأشنة وحزاز الصخر) وأيضاً في مادتي (سيارة الشحن) و (شاحنة القطر)، ويمثّل (الجلذ) و (الخلد) بصورتين مختلفتين، بينما المعجم يعرّف الجلذ بأنه الخلد. (٥٤) وعلى كلّ فإن المآخذ التي يمكن أن توجه إلى المعجم العربي الحديث تبدو طفيفة إذا ما قورنت بمآخذ المعاجم العربية المعاصرة الأخرى في مجال الصور والرسوم التوضيحية.

ويمكن إجمال أهم الملاحظات حول تقنية استخدام الصور في المعجم العربي الحديث فيما يأتي.

١- يعتبر عدد الصور المستخدمة كافياً بالنسبة إلى رصيده المفرداتي.

٢- جاءت أغلب الصور واضحة المعالم نسبياً وبأحجام مناسبة تتراوح بين (١سم| ٥و١سم) و (٤سم| ٦سم) وذلك باستثناء الصور المركبة والمتسلسلة التي تزيد على هذا الحجم.

٣- وقع بعض التداخل والخطأ أثناء إدماج الصور في المعجم بسبب عدم استخدام الحقول الدلالية في وضع الصور، وعدم تخصيص خبراء في هذا المجال مما أدّى إلى التكرار والتداخل في بعض الحالات.

٤- أعطت الصور المركبة ثراء معلوماتيا للمعجم، وبخاصة الصور ذات المجالات المعرفية المتعددة كما في (العين، القلب، السيارة، الغواصة، علبة السرعة، البيضة، الغدّة، الرشاش، المركم....)(٥٥) وغيرها من الصور المركّبة والمتسلسلة، كما يتضح من النموذج المرفق [انظر: لوحة ح/٤].

٥- أضفت اللوحات الملونة على المعجم قيمة جمالية تشويقية، غير أنها لم تحقق الهدف لعدم وجود الإحالات فظلّت منعزلة.

هـ)- المحيط/ معجم اللغة العربية: وهو معجم جامع تضمّنت طبعته الأولى عدداً من اللّوحات المصوّرة والحقول المعرفية بالألوان الطبيعية في ملحق يناهز ١٥٠ صفحة.

وقد أشارت لجنة تحرير المعجم إلى الهدف من إثبات هذه الصور والرسوم التوضيحية في شكل لوحات في آخر المعجم؛ فهي لم تقصد بها وسيلة مساعدة لتعريف المداخل بقدر ما، اعتبرتها إثراء للمعجم بالمفردات والمصطلحات الجديدة في ميادين العلوم والثقافة والفنون.

وقد جاء في تصدير المعجم أن هذه اللوحات المصوّرة جاءت "لتصاحب مادة المعجم اللغوية، دون أن تكون تشخيصاً أو تصويرا لمفرداته، فكان أن أغنى المعجم بألوف من المفردات والمصطلحات الإضافية"(٥٦).

ويتضح من تتبع هذه اللوحات أن أغلبها صور شمسية دقيقة، تعززها الألوان الطبيعية، وتصحبها العناوين والتعليقات، وتتميز بتقنية عالية ودقّة متناهية. فقد زاوج المعجم فيها بين الصور المفردة ضمن الحقل المعرفي الواحد، وبين الصور المركّبة والمتسلسلة. وبذلك أغنت المعجم بكثير من المفردات المصطلحاتية العلمية الجديدة، وهي مصطلحات دخلت مجال الاستعمال، ولا يمكن الوقوف عليها إلا من خلال الصور المركّبة، أو المتسلسلة، كما في لوحة (السمعي البصري)(٥٧) مثلاً؛ حيث يستطيع القارئ أن يتتبع طريقة نقل الصورة المسجّلة على الأسطوانة المرصوصة، ومثل ذلك الصور الخاصة بنمّو الكائن الحيّ، ومراحل إنجاز بعض الصناعات.

وإذا اعتبرنا المحيط معجماً معاصراً يتميّز ببعض الخصوصيات في مجال استخدام الصور والرسوم التوضيحية، تبقى هناك قضية منهجية مهمة جدّاً تتّصل بصناعة المعجم اللغوي، وهي أن الهدف من إثبات الصور والرسوم التوضيحية هو تسهيل التعريف وتقريب الفهم؛ فالصورة وسيلة مساعدة للتعريف، وليست غاية في حدّ ذاتها، ولذا كان الأجدر أن تتوزع هذه الصور والرسوم على مداخل المعجم حتى تتمّ الفائدة، كما أن المفردات والمصطلحات الجديدة التي صاحبت الرسوم، لا يمكن الإفادة منها إلا إذا اعتبرنا الملحق الخاص بهذه الصور معجماً مستقلاً مادام غير مشار إليه بإحالات. [انظر: لوحة (ح٥)].

وبمقارنة المعاجم العربية المعاصرة بمثيلاتها من المعاجم الفرنسية،

وبخاصة لاروس الصغير (P.L) (٥٨) وكيـيّ (Quillet) (٥٩) في قضية استخدام الصور والرسوم التوضيحية، نجد معجم لاروسٍ يثبت زهاء ٢٢٠٠ صورة، منها حوالي الخمس عبارة عن صور مركبة ومتسلسلة، وزهاء العشر لوحات وحقول دلالية؛ بحيث تقدّر نسبة إثبات الصور بـ ٢٥و٤٪ بالنسبة إلى رصيده المفرداتي البالغ حوالي ٥٢٠٠٠ مدخل؛ وهي نسبة متوسطة تقارب ما جاء في القاموس الجديد وتتجاوزها من حيث الصور المركّبة.

وتظهر هذه الصور بالألوان الطبيعية وتشغل مساحة متوسطة في حجم (٤سم/ ٦سم)، موضوعة قرب التعاريف ومعنونة. أما معجم كييّ (Quillet) بأجزائه الأربعة فيأخذ بنظام الحقل الدلالي في إثبات الصور، وبه زهاء ٨٠ لوحة تمثل حقولاً للمعرفة مثل (القاطرة، الملاعب، المحرك، الدرّاجة، الطيور، الأحذية، الأسماك، الأشكال الهندسية،...)، منها عشر صور مركّبة مثل (الأذن، العين، آلة التصوير...) ونحوها. وأكثر هذه اللوحات بالألوان الطبيعية موضوعة في متن المعجم حسب الأبواب على طريقة المنجد في اللغة والرائد.

وتبدو تقنية لاروس الصغير في استخدام الصور أنسب الطرائق العملية، وتتجلى في الجوانب التالية:

١- اتبّاع منهجية محدّدة ومضبوطة في إثبات الصور، من حيث العدد والنوع والحجم واللون الطبيعي.

٢- تخصيص فريق من المختصينّ في جمع الصور وانتقائها حسب الأهمية ومناسبتها للتعريف.

٣- التنويع بين الصور، وإعطاء أهمية للصور المركّبة والمتسلسلة.

٤- إثبات الصور بأحجام مناسبة، محاذية للتعاريف مع ضبط العناوين والتعليقات بدقّة.

٥- تحرّي الدقة في نسبة الصور وتوزيعها على المعرّفات.

٦- استغلال اللّون باعتباره وسيلة مساعدة للتمييز بين المعرفات المتشابهة شكلاً، المختلفة لوناً، كما يتّضح ذلك من ملاحظة حقل الحيوانات السنّورية، مثلاً: (انظر: لوحة [ح|٧])

ونخلص من كلّ ما سبق إلى أن القصور الظاهر في المعاجم العربية المعاصرة في مجال استخدام الصور والرسوم التوضيحية يمكن إرجاع

أسبابه إلى أمرين بارزين:

- عدم اتخاذ منهجية مسبقة حول تقنية إثبات الصور في المعجم من حيث الأهمية والنوعية والعدد والحجم واللون.
- عدم تخصيص فريق من الخبراء المختصين، وإشراكهم في جمع الصور وانتقائها حسب وظائفها التعريفية والجمالية.

وتوضيحاً لما سبق أن أشرنا إليه آنفاً، من إيجابيات وسلبيات حول تقنية إثبات الصور والرسوم التوضيحية في المعاجم العربية المعاصرة، نقدّم مجموعة من اللوحات تسهيلاً للتتبع.

المداخل	الصور في المعجم الوسيط	الصور الصحيحة
بلبل		
حرباء		
ضبّ		
كناري		
قطاة		
كوب		

لوحة [ح١]

الصور الصحيحة	الصور في القاموس الجديد	المداخل
		نمر
		غصن
		سلوى
		هزاز

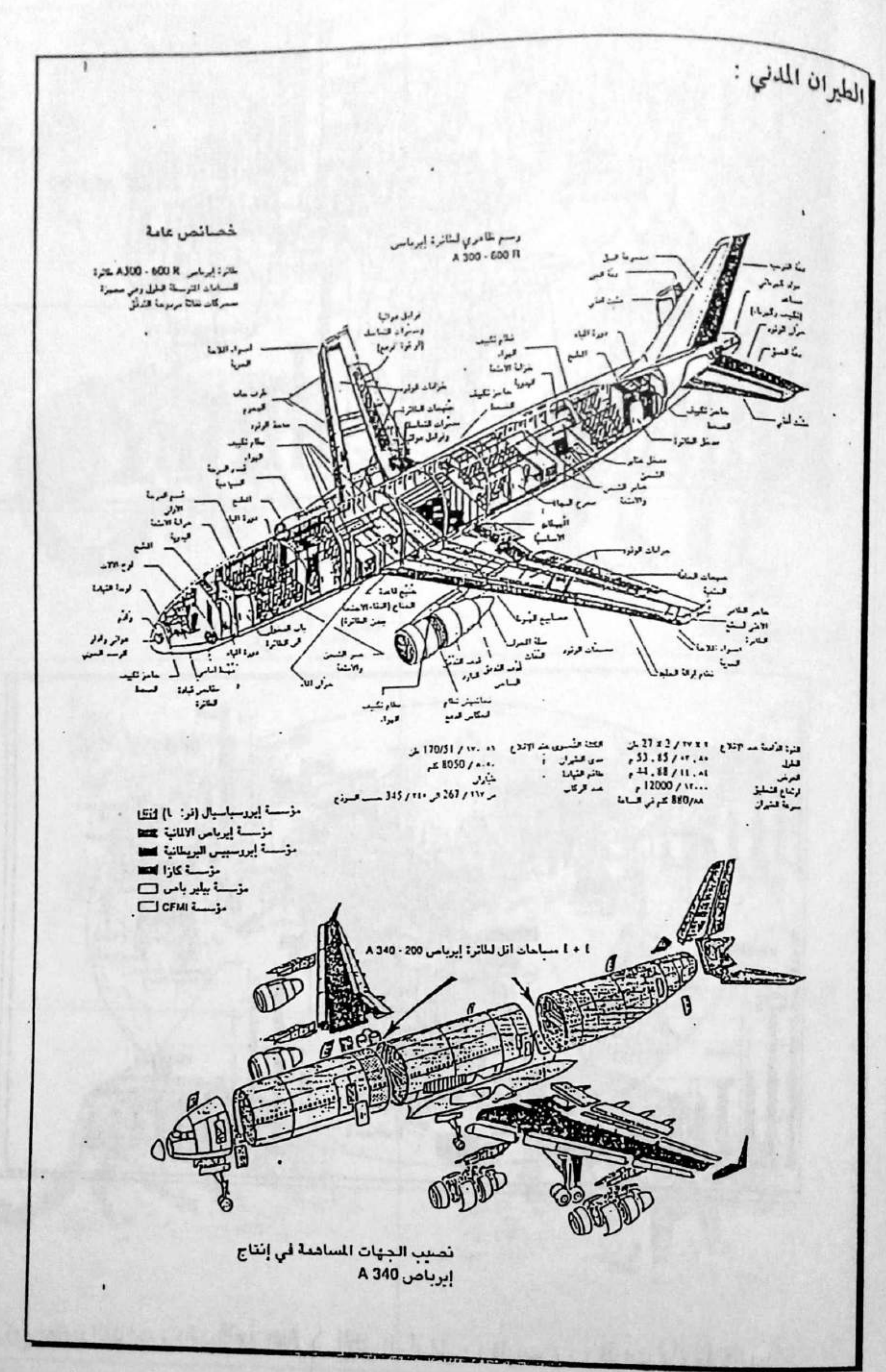
لوحة [ح/ 2]

المداخل	الصور في القاموس الجديد	الصور الصحيحة
حجلة	حَجَلَة	
خضاري	خُضَارِيّ	
شاحنة	شَاحِنَة	
سماني	سُمَانَى	

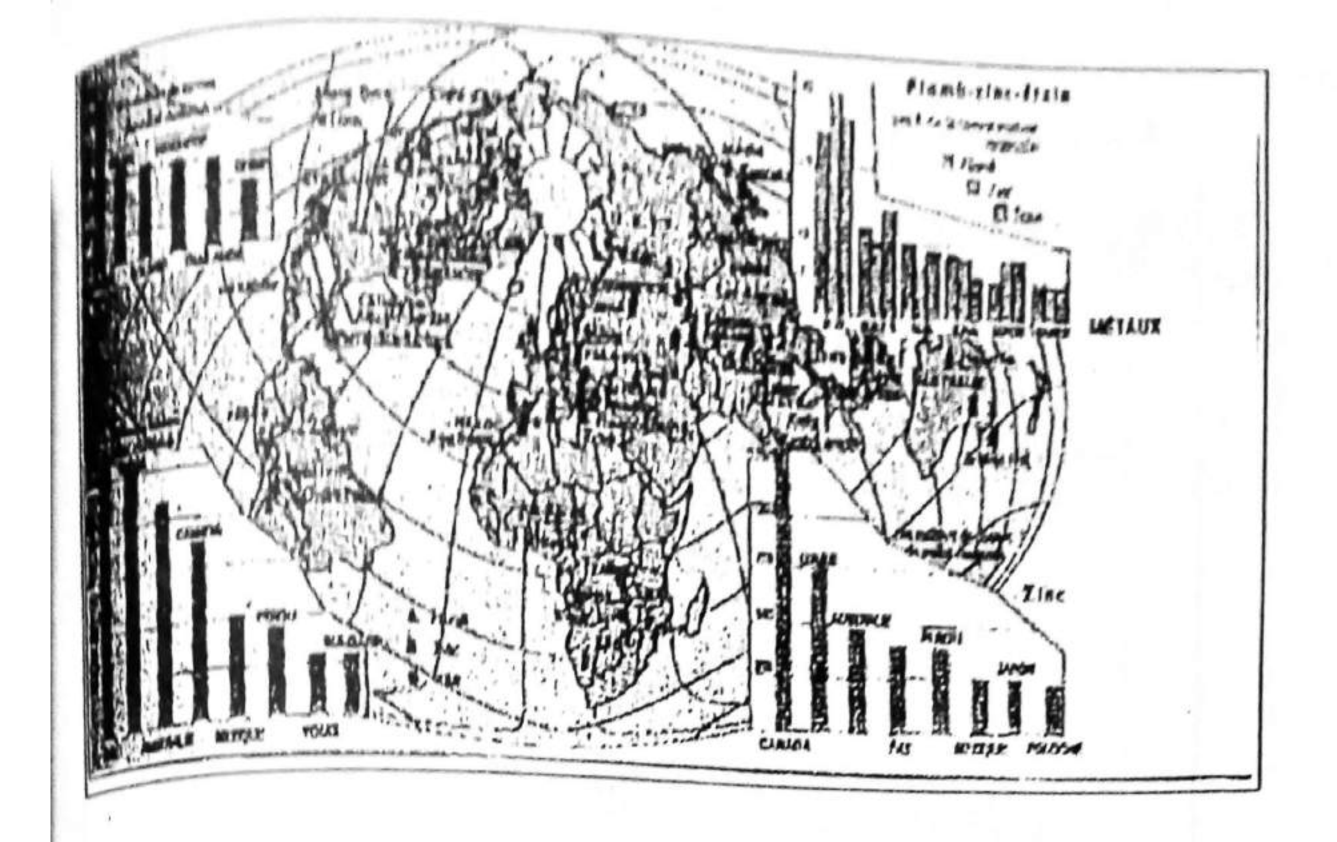
لوحة[ح/3]

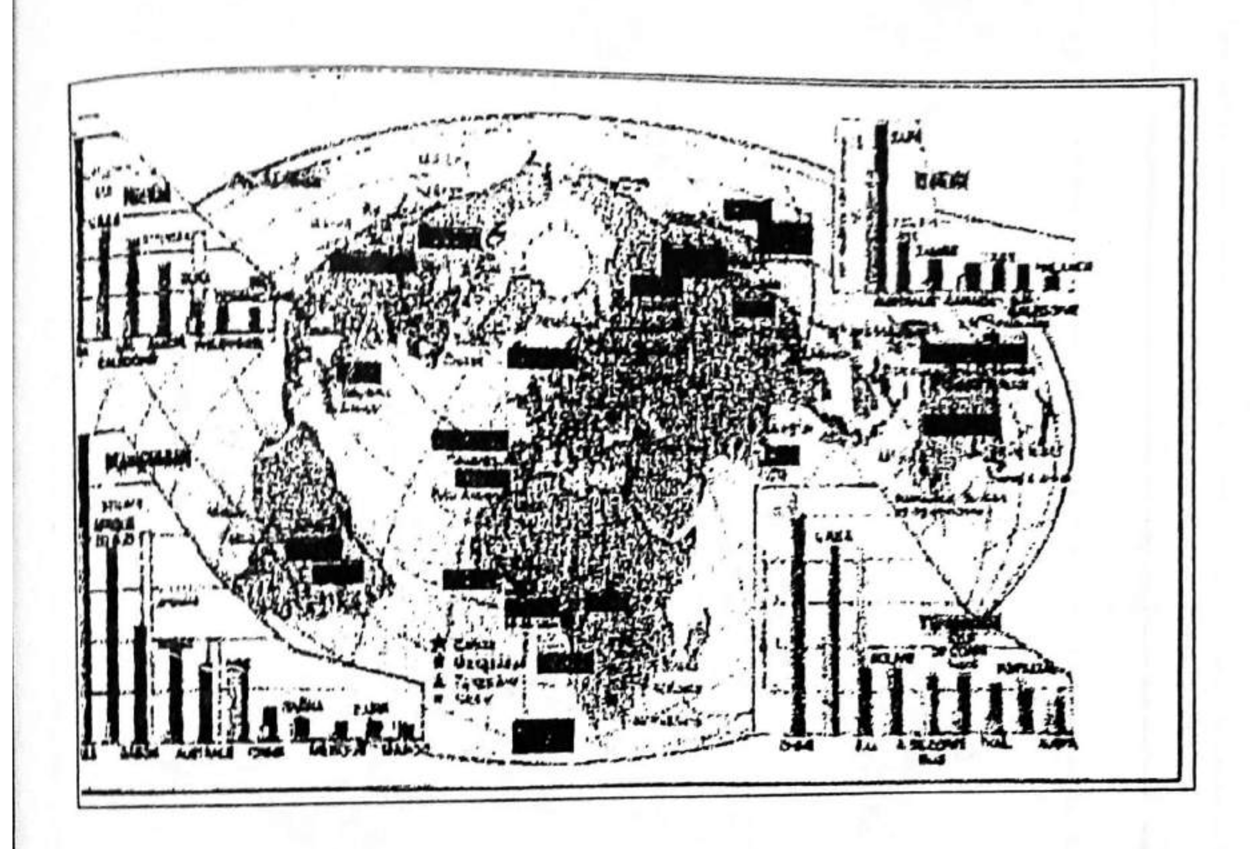
المداخل	نماذج من الصور المركبة في المعجم العربي الحديث (لاروس)
مركم و ضاغط	
قلب	
علبة السرعة و بيضة	

لوحة [ح4]


خصائص عامة
وسم ظاهري للطائرة إيرباص
A 300 - 600 R
مؤسسة إيروسباسيال (فر: ا)
مؤسسة إيرباص الألمانية
مؤسسة إيروسبيس البريطانية
مؤسسة كازا
مؤسسة بيلبر باص
مؤسسة CFMI
A 340 - 200
نصيب الجهات المساهمة في إنتاج
إيرباص A 340

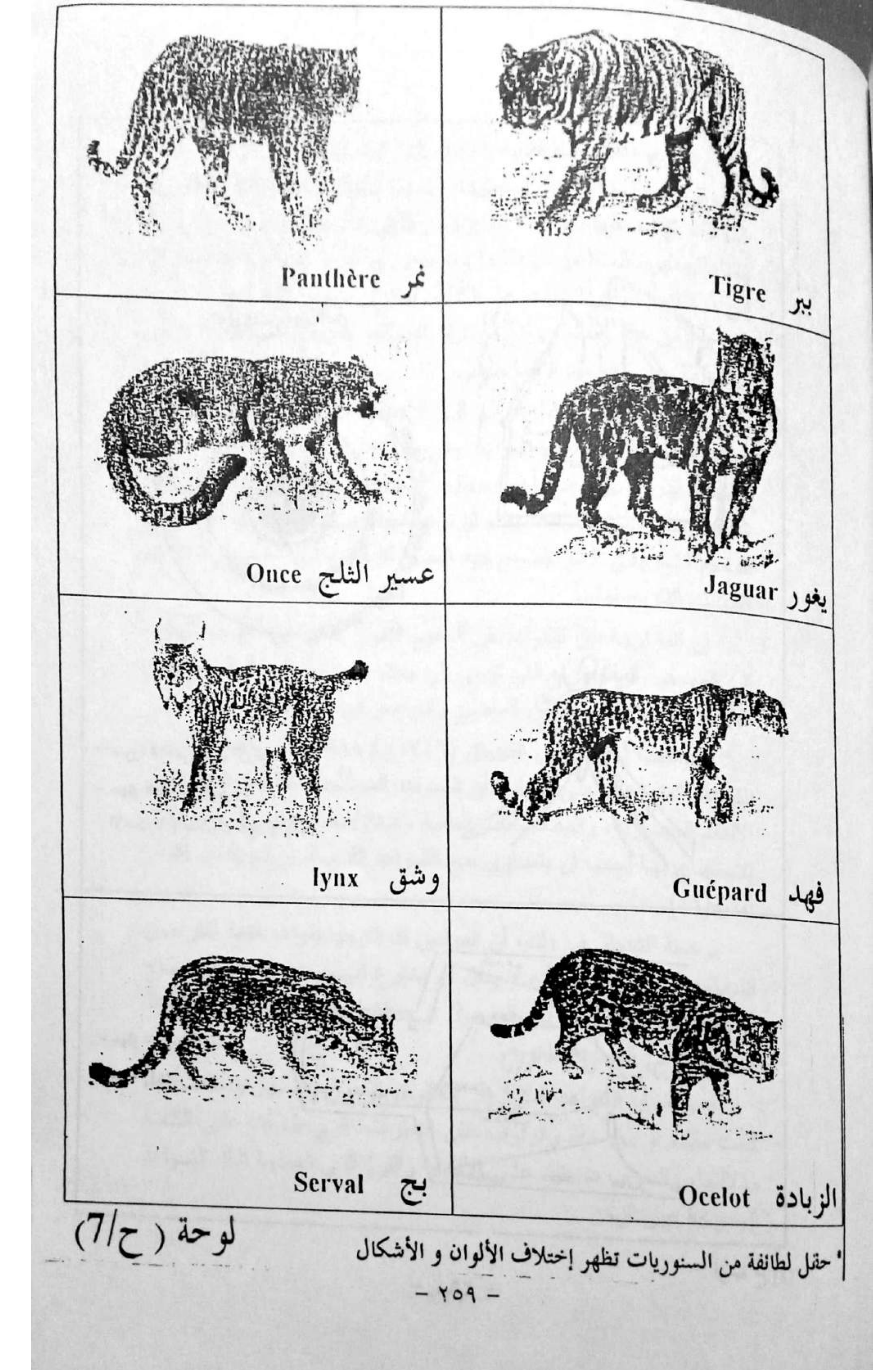
لوحة (ح/ 5)





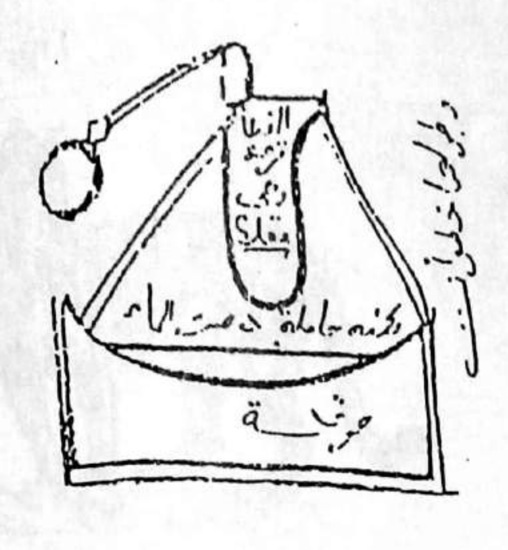
خريطة توزيع معادن القلزات و الحديد عبر العالم من أعلى إلى أسفل : (فلزات) ، (فلزات ممزوجة بالحديد

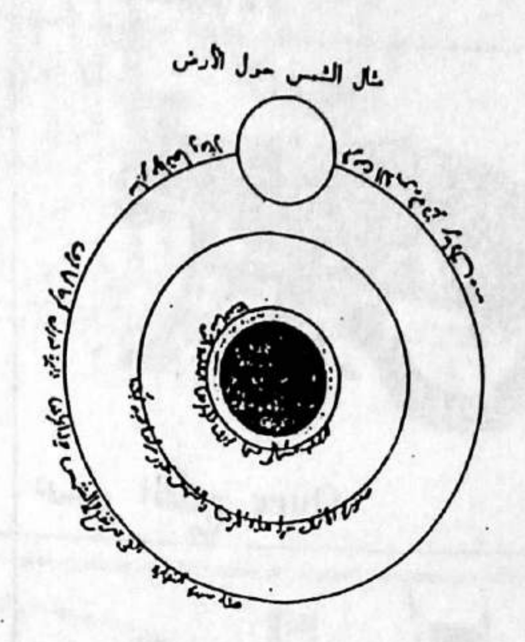
لوحة (ح/6)

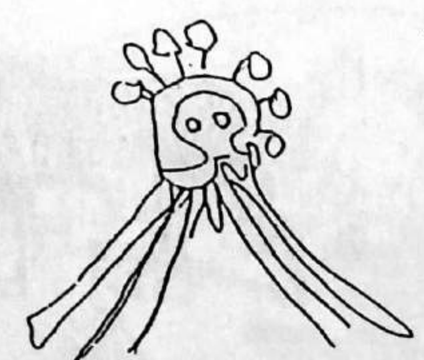


لوحة (ح/7)

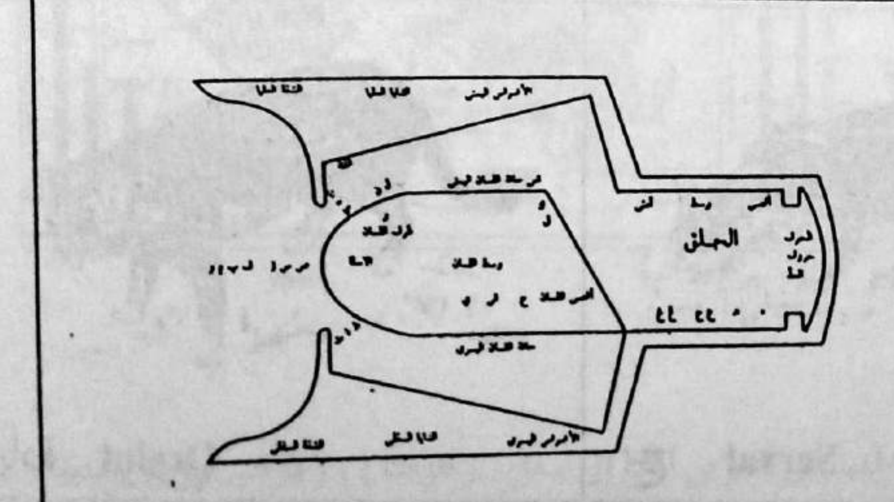
حقل لطائفة من السنوريات تظهر إختلاف الألوان و الأشكال







- صورة الشمس حول الأرض.
- جهاز تقطير ماء الزهر.
- الأخطبوط (عنكبوت البحر). (61)



-جهاز مخارج الحروف العربية (61).

لوحة ح [8]

ويطرح هذا الاتجاه قضية تداخل الدّلالات المنزاحة حديثاً، وهي لا تزال في مرحلتها الاقليمية المحدودة؛ ولم يتمّ استقرارها بعد؛ إذ كثير من الدلالات تفقد مكانها بعد فترة قصيرة من ظهورها، أو تبدل بغيرها قبل أن يتبناها جمهور المتكلمين. وهذا ما دعا محرريّ معجم أكسفورد الانجليزي، إلى الاكتفاء باقتباس الشواهد من الكتّاب البارزين، ومن لهم شهرة واسعة (١٨). ومن هذا الباب، يأتي احتراز المعاجم العربية المعاصرة، وعدم إثباتها للشواهد المعاصرة كما سيأتي.

ويبدو الاتجاه الثالث أقرب إلى الأهداف العلمية البيداغوجية التي يصبو المعجم اللغوي إلى تحقيقها. وفي ضوئه يحاول محرّروا المعجم أن يوازنوا بين الشواهد؛ فيأخذ محرّرو المعاجم بتليد الماضي وطريف الحاضر، دون أن يغلّبوا عصراً، أو نوعاً أدبياً على الآخر. وهذا في غير المعجم التاريخي الذي يصبح فيه المسح الزماني أمراً ضرورياً لتأثيل الألفاظ والتأريخ لها.

إن المزاوجة بين الشواهد في المعجم اللغوي الآني هي أهمّ ما تهدف إليه المعجمية المعاصرة، التي ترمي إلى جعل المعجم أداة عملية، يستطيع القارئ من خلاله أن يلامس الماضي والحاضر في الوقت ذاته.

وقد ذهب أحمد فارس الشدياق (١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨)، إلى إعطاء أهمية للشواهد المتوازية، على أساس أن الشواهد المستحدثة تتضمّن كثيراً من الألفاظ الحضارية، والمصطلحات العلمية والدلالات المعاصرة. ويرى أن الاحتجاج بها يجب أن يتساوى مع الشواهد القديمة، إن لم يكن أكثر أهمية(١٩).

وحجّة الشدياق في ذلك، أن المولّدين قد التزموا بقواعد اللغة أكثر من القدماء؛ حيث ذهبوا إلى أنّه لا يعقل أن يخترع أديب بعد عصر الاحتجاج ألفاظاً ليست لها أصول في العربية، أو يستعمل كلمة ليست من الألفاظ الحضارية في الجماعة اللغوية.

ومن مزايا الشواهد المتوازية إمكانية ملامسة العصور وبخاصة إذا كانت مقيّدة أو مؤرخة، والوقوف على التغيّرات التي طرأت على الكلمة ودلالتها، والتعرّف ضمنياً على الأفكار والقيم التي تحملها تلك الشواهد المتدرجة عبر الزمن.

ويبدوأن المعجم العربي المعاصر لّما يأخذ بالشواهد المتوازية، فما زال بعضه محكوما بالاتجاه المعياري في الشواهد، كما في المعجمين الوسيط والحديث، على خلاف كلّ من المعاجم: الجديد والأساسي والمحيط (معجم اللغة العربية) التي كثيراً ما نجدها تحاول أن توازي بين الشواهد من العصور المختلفة.

بقي أن نشير إلى أن فكرة الموازاة بين الشواهد، -وإن بدت من حيث العرض براقة- فإنها تظل صعبة التحقيق في المعجم اللغوي، بسبب تعدّد الأنواع الأدبية والعلمية، أو تباين العصور، مما يشغل مساحة كبيرة من نصّ التعريف، ويقدّم تراكماً من الشواهد، حتى وإن نحن حاولنا أن نأخذ من رأس كلّ قرن شاهداً واحداً على الأكثر، كما فعل معجم أوكسفورد (D. Oxford) الانجليزي، لتوضيح تاريخ الكلمة وتطوّر دلالاتها مع ترتيب هذه الشواهد زمانياً(٢٠).

استخدام الشواهد في المعجم المعاصر:

يهدف المعجم اللغوي من إثبات الشواهد المقيّدة -كما أسلفنا- إلى تحديد دلالات المفردات، وضبط مجالات استعمالها في واقع اللغة المتكلمة في مواكبة العصر؛ أي أنه وسيلة مساعدة للتعريف بالدرجة الأولى، ثم الوقوف على التطوّر الدلالي عبر العصور بالدرجة الثانية؛ وذلك على العكس من المعاجم التاريخية التي تهدف بالدرجة الأولى من وراء إثبات الشواهد، إلى إظهار تطوّر الدلالات عبر الفترات الزمانية، التي تعالجها، وفق ترتيب زماني محكم، مصحوبة بأسماء قائليها، ومنسوبة إلى المصادر التي استقيت منها.

وعلى هذا فإن الشواهد في المعجم اللغوي، ذات غرض تعليماني عام، أكثر ما يؤكد على دلالة الكلمة ومجال استعمالها. أما المعلومات الإضافية فتظلّ معلومات مكمّلة للتعريف ومثرية له. ومع ذلك يستحسن أن يكون الشاهد ذا فائدة لغوية أو فكرية أو ثقافية أو أخلاقية، بالإضافة إلى المتعة النفسية وإبراز عبقرية اللغة بصفة غير مباشرة.

وقبل أن نتناول بالدراسة مسألة استثمار الشواهد ونسبتها وترتيبها، ونوعيتها وطريقة إثباتها، نتتبّع ما جاء في مقدّمات هذه المعاجم حول إثبات الشاهد.

الفصل الرابع

الرموز والمختصرات

سبقت الإشارة في الفصل السابق، إلى أن أصغر وحدة بصرية ذات دلالة هي النقطة. وإلى أن الرموز (Symboles)، والمختصرات (Abreviation)، تلتقي في المعاجم مع الأمثلة الصورية لتحقيق بعض الأهداف البيداغوجية؛ وهي في ذلك عبارة عن سمات اعتباطية، مثلها مثل السّمات اللّسانياتية. وتتشكّل من النقط والخطوط والأقواس والسهام وعلامات الترقيم والبقع الملونة والمختصرات اللّفظية والحروف المقتطعة وما إليها(١).

والمقصود بالرّمز في المجال المعجمي، كلّ علامة اصطلاحية مختصرة؛ لسانية أو غير لسانية. والاختصار هو "حذف جزء كلمة واحدة، أو مجموعة من الكلمات لفظاً أو كتابةً لتوفير الوقت [والمساحة]، والجهد"(٢).

وللرّموز والمختصرات وظائف متعدّدة، وأهداف منهجية مقصودة، يأتي في مقدّمتها الإيجاز والترتيب واقتصاد الوقت والمساحة والجهد. وهي قديمة في الكتابات العربية المختلفة(٣). أمّا في تقنية المعاجم، فلعلّ من أوائل المعجميين الذين أبرزوا هذه الرموز والمختصرات بشكل واضح وملحوظ هوالمعجمي الفيروزابادي (٨١٧هـ/ ١٤١٤م) في معجمه القاموس المحيط، حين وضع [د] للبلدة و [ع] للموضع و [ة] للقرية و [ج] للجمع، و [م] للشيء المعروف أو الدلالة المعروفة بين أهل عصره(٤).

ويعدّ الأدرنوي حسام الدين محمد بن الحسن (٨٦٦هـ) من أكثر المعجميين اعتناء بالرموز والمختصرات، في معجمه (الرّاموز)(٥). فقد عمد الأدرنوي إلى معجم الصحاح فجردّه من الأسيقة والشواهد، مستعملاً الرّموز والمختصرات لغرض الإيجاز، يقول: "وشذّبت الكلام بتقليل الألفاظ، وتكثير المعاني، وهذّبته بالإشارات الموضّحة للمرام، لتشييد المباني؛ فأشرت إلى قول اللّه (تع) بحرف القاف(ق) وإلى الحديث بحرف (ح)، وإلى تأنيث الصفات التي تجري على

مذكّرها بهاء، بحرفي (ثه) معناهما: المؤنث بهاء، وإلى اسم رجل بحرفي (سم) وأشرت بحرفي (عز) إلى يتعدّى ويلزم..."(٦).

وقد أصبحت لهذه الرّموز والمختصرات أهمية كبيرة في تقنيات المعاجم الحديثة والمعاصرة، وغدت ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، ربحاً للوقت والجهد والمساحة.

ويبدو أن المعاجم العربية المعاصرة قد بدأت تدرك أهمية استخدامها بدل كثير من الجمل والكلمات التي تكرّر كثيراً أثناء ترتيب المداخل وتعريفها، وبات من المعتاد لدى كلّ المعاجميين المعاصرين -بخاصة- الإشارة إلى هذه الرّموز والمختصرات في مقدّمات معاجمهم، مع تحديد منهجية استخدامها وتوضيح دلالتها.

وباستقراء المعاجم العربية المعاصرة من حيث مدى استثمارها لهذه الرموز والمختصرات وأنواعها وطرائق استعمالها نقف على الحقائق الآتية:

١- المنجد في اللغة والأعلام:

وقد استعان بمجموعة من الرّموز والمختصرات، أشار إليها في المقدّمة، وحاول تطبيقها في متن المعجم. وتنقسم إلى قسمين: (٧)

أ)- رموز وهي:

- *[:] النقطتان العموديتان، وتوضعان بعد المدخل ليأتي بعدها التعريف؛ وتدلّ على الشرح.*
- *[||] الخطان العموديان، وهو رمز يشير إلى الكلمة المدخل ويغني عن مراجعتها لمعنى جديد.*
- *[و-] الواو المتبوعة بشرطة، وتعني إعادة المدخل في سياق بدلالة أخرى.*
- *[ــُــ] وتدل على حركة عين الفعل المضارع.*
- *[<<...>>] وتدلّ على التنصيص، وتوضع داخلها الأمثلة السياقية.*
- *[*] وتوضع بعد الكلمة للدلالة على أن هناك كلمة أخرى من المادة مترادفة لها معنى مختلف.*
- *[١، ٢ ..] الأرقام، وتوضع لتوضيح الدلالات المتباينة.*

- [$] إشارة إلى أن الكلمة مصورة في اللوحات.
- [(...)] القوسان العاديان، لحصر مجالات الاستعمال أو التأثيل أو الكلمات الأعجمية ونحوها.
- [اللّون الأحمر] لرسم المداخل الأصلية والفرعية.

ب)- مختصرات وهي:
- (فا) للدلالة على اسم الفاعل.
- (مفع) للدلالة على اسم المفعول.
- (مص) للدلالة على الاسم المصدر.
- (مـ) للدلالة على الاسم المؤنث.
- (مثـ) للدلالة على الاسم المثنى.
- (ه/ ها) للدلالة على المفعول به.
- (ح) للدلالة على الجمع.
- (جج) للدلالة على جمع الجمع.
- (ز) للدلالة على أن مجال الاستعمال هوالزراعة.
- (عـ١) علم الأعضاء.
- (حـ) علم الحساب.
- (فك) علم الفلك.
- (ن) علم النبات.
- (ك) علم الكيمياء.
- (ت) اصطلاح تجاري.
- (ط) اصطلاح مطبخي.
- (مو) اصطلاح موسيقي.
- (اعـ) اصطلاح عسكري.
- (ص) اصطلاح صناعي.
- (طب) اصطلاح طبّي.
- (ه) اصطلاح هندسي.

- *(ط١) علم طبقات الأرض.*
- *(حي) علم الحيل (تكنولوجيا).*
- *(ح) حيوان.*
- *(ف) علم الفيزياء.*
- *(ف جـ) فنون جميلة.*

وقد استخدم المعجم بالإضافة إلى هذه الرموز والمختصرات، رموزاً أخرى خاصة بالعناصر الكيميائية، مثل الإشارة إلى معدن الرصاص بالمختصر (Pb)، والباريوم ب (Bu) (٨)، وبعض الرموز الجبرية والمعادلات، كما في تعريفه للتابع التناظري لـ (س) بأنه: س= (ب س + ج)/ (س+ هـ)حيث د# ٠ (٩).

ومن ذلك استخدام الكلمات كعناوين لصور اللوحات، وأجزاء الصور المركّبة، والسهام والبقع الحمراء، لتحديد الأجزاء المقصودة من الرسم.

ومن المختصرات الأخرى التي لم يشر إليها المعجم في المقدّمة الكلمات المتصلة بمستويات اللغة وتأثيلها، كما في نحو:

- الاسطبل: (لاتينية)، والكاز (عامية). وبذلك يصبح عدد الرموز والمختصرات التي يستعين بها المنجد في اللغة والأعلام زهاء ٥٠ رمزاً.

٢- المعجم الوسيط:

ويثبت هذا المعجم زهاء ٢٠ علامة؛ يشير إلى أهمّها في المقدّمة (١٠)، بما في ذلك الرموز والمختصرات، وهي:

- *[.] النقطة الكبيرة لتحديد المدخل الأصلي؛ الجذر.*
- *[( )] القوسان العاديان لحصر المداخل، أو من أجل الإشارة إلى مجال استعمال الكلمة.*
- *[﴿ ﴾] القوسان المنجمان، لحصر الآيات القرآنية.*
- *[<< >>] علامة التنصيص، لحصر الأحاديث النبوية والأقوال المأثورة.*
- *[﴿ ﴾] النجمان، لحصر أنصاف الأبيات الشعرية.*
- *[هـ] السنة الهجرية.*
- *[م] السنة الميلادية.*

- [ه/ها] للدلالة على المفعول به، أمام الفعل المتعدّي.

- [ج] لبيان الجمع.

- [جج] لبيان جمع الجمع.

- [ــــ] لبيان ضبط عين المضارع.

- [و-] للدلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد في المداخل الفرعية.

- [مو] للمولد.

- [مع] للمعرّب.

- [د] للدخيل.

- [محدثة] للكلمة المحدثة.

- [مج] للكلمة، أو الدلالة، أوالتعريف الذي أقّره مجمع اللغة العربية.

- [[..]] القوسان المعقوفان لإظهار تأثيل بعض الكلمات.

ويستخدم الوسيط بالإضافة إلى هذه الرموز والمختصرات، بعض العبارات الخاصة بمجالات الاستعمال غير مختصرة كما في نحو: (عند علماء البلاغة) أو (في علم الكيمياء) أو (في الطبّ الباطني).. إلخ.

٣- المعجم العربي الحديث:

ويشتمل على زهاء ٥٠ علامة، بما في ذلك الرموز والمختصرات، يشير إلى أغلبها في المقدمة تحت عنوان المصطلحات، مقتصراً على المختصرات وهي:

- [ــــ] لبيان ضبط عين المضارع

- [و -] للدلالة على تكرار الكلمة المدخل لمعنى جديد.

- [ه، ها] للدلالة على المفعول به أو التعدّي.

- [( )] القوسان العاديان للإشارة إلى نوع الشاهد كالقرآن والحديث.

- [[..]] القوسان المعقوفان للإشارة إلى باب الفعل اليائي أو الواوي، وإلى الملاحظات.

- [<<...>>] علامة التنصيص، لحصر الشواهد كالقرآن والحديث والأمثال والسياقات ونحوها.

وهذه الرموز يذكرها المعجم ضمنياً داخل المتن، ولا يشير إليها في المقدّمة على خلاف المختصرات التي يثبتها في المقدّمة وهي:

- ا جـ: علم اجتماع
- اق: اقتصاد.
- أف: أفعال التفضيل
- إيـ: إيطال.
- بد: بديع.
- تر: تركي.
- تشـ: تشريح.
- ج: جمع.
- جج: جمع الجمع
- جغ: جغرافية.
- حسـ: حساب.
- حشـ: حشرات.
- قـ: قانون.
- كلـ: كلام.
- كيـ: كيمياء.
- لا: لاتيني.
- مصـ: مصدر.
- معـ: معرّب [+دخيل].
- مفـ: اسم المفعول.
- حيـ: حيوان، حياة.
- ريـ: رياضيات.
- سر: سرياني
- صف: صفة
- صو: صوفية
- طب: طبّ
- فـ: فارسي.
- فا: فاعل.
- فار: فرنسي.
- فق: فقه.
- فلـ: فلك.
- فيـ: فيزياء.
- منـ: منطق.
- مو: موسيقى.
- نب: نبات.
- نف: علم النفس
- هنـ: هندسي
- يو: يوناني.

وتتوزّع هذه المختصرات إلى: ٠٧ علامات للنظام اللّساني، و ٠٨ علامات للتأثيل و ٢٢ علامة لمجالات الاستعمال.

٤- القاموس الجديد للطلاب:

ولا يستخدم سوى عدد قليل من الرموز والمختصرات، ولا يشير إلى شيء منها في المقدمة (١٢)، ويكتفي بما هو ضروري منها في متن المعجم. وأهمّ هذه الرّموز والمختصرات هي:

- *[:] للدلالة على التعريف والشرح، وتثبت بعد المدخل وتأتي في مواطن*

أخرى كالقول ونحوه.

- [~] للدلالة على تكرار الكلمة المدخل لمعنى جديد.
- [( )] القوسان العاديان، لتسجيل الملاحظات حول الكلمة.
- [*] النجمة، للرصيد المفرداتي الجديد من المصطلحات والألفاظ الحضارية التي أضافها أصحاب المعجم.
- [ج] لبيان الجمع.
- [م] للإشارة إلى المؤنث.

٥- المعجم العربي الأساسي:

ويستخدم مجموعة من الرموز والمختصرات، يشير إلى بعضها في المقدمة (١٣)، ولا يشير إلى بعضها الآخر وهي:

- [﴿ ﴾] القوسان المنجّمان، لحصر آيات القرآن الكريم.
- [هـ] للسنة الهجرية.
- [م] للسنة الميلادية.
- [مص] للمصدر.
- [مفـ] مفرده/ ها.
- [ج] جمعه/ ها.
- [ج- ون] جمع المذكر السالم.
- [ج- ات] جمع المؤنث السالم.
- [جج] جمع الجمع.
- [مذ] مذكر.
- [ه/ ها] المفعول به.
- [مؤ] مؤنث.
- [و-] تكرار الكلمة المدخل لمعان أخرى.
- [(ت)] تاريخ الوفاة.
- [../..] لجواز الوجهين، في تصاريف الفعل وصيغه.
- [مج] للألفاظ والدلالات المعتمدة من المجامع اللغوية.
- [مو] للإشارة إلى المولّد.

- [مح] للمحدث.
- [مع] للمعرّب.
- [د] للدّخيل.
- [<<..>>] علامة التنصيص لحصر الأسيقة غير القرآنية.
- [ق م] للسنوات قبل الميلاد.
- [١،٢، ٣،..] لتسجيل الدلالات المتسلسلة للمدخل
- [[..]] القوسان المعقوفان لذكر نوع الشاهد أو مجال الاستعمال.
- [١] للإشارة إلى المداخل المركبة والتعابير الجاهزة.

وبهذا يستثمر المعجم زهاء ٢٤ علامة، منها ستّة رموز، والبقية مختصرات، ولا يثبت في المقدمة منها سوى تسع عشرة علامة.

٦)- المحيط/ معجم اللغة العربية:

ويثبت زهاء ٢٥ علامة بين رمز ومختصر بما في ذلك علامات الترقيم، مؤكّداً على ذلك في لوحة بمقدمة المعجم وهي: (١٤)

- [﴿ ﴾] لحصر الآيات القرآنية.
- [<< >>] لحصر الأحاديث النبوية.
- [( )] الهلالان، للحكم والأمثال والأقوال المأثورة وكلمة (شعر) و (ضد) و (مع).
- [[...]] القوسان المعقوفان، لاحتواء جذر المدخل.
- [/] الخط المائل للفصل بين معنى وآخر في التعابير ذات الدلالات المختلفة للكلمة الواحدة.
- [.] النقطة، للفصل بين معنى وآخر من معاني الكلمة.
- [:] توضعان بعد المدخل، ويأتي المعنى أو الشرح بعدهما.
- [-] الشرطة، وتشير إلى كلمة المدخل وتنوب عنها.
- [،] الفاصلة، وتوضع داخل المثال عند الحاجة.
- [؛] الفاصلة المنقوطة، وتوضع بين شرح المعنى والمثال.
- [فا] لاسم الفاعل.

- *[مفعـ] لاسم المفعول.*
- *[مصد] المصدر.*
- *[مذ] للمذكر.*
- *[مؤ] للمؤنث.*
- *[ج] للجمع.*
- *[جج] لجمع الجمع.*
- *[ـه] ضمير الغائب.*
- *[ها] ضمير الغائبة.*
- *[ت] تاء التأنيث.*
- *[معـ] معرّب.*

أمّا مجالات الاستعمال فلا يضع لها رموزاً أو مختصرات خاصة، وإنما يذكر ذلك لفظاً، كما في نحو: "السّوادية: .. (في علم الزراعة) أو (في الطب)(١٥)... إلخ.

وبقراءة هذه الرموز والمختصرات الواردة في المعاجم العربية المعاصرة، يتّضح لنا أنها محدودة العدد، وتتباين في بعض الحالات من معجم إلى آخر، وأنه على الرغم من أن المعاجم المعاصرة قد بدأت توليها أهمية، باعتبارها تقنية ضروريةِ في أيِ معجم من أجل التنسيق والترتيب والإيجاز؛ غير أنها مازالت لم تحظ باتفاق جماعي بين أصحاب المعاجم، أو في إطار المجامع اللغوية؛ حيث من بين ٦٥ علامة المذكورة في المعاجم الستة مجتمعة، لا نجد سوى خمس عشرة علامة تتفق عليها المعاجم كلها، مثل القوسين المنجّمين، وعلامة التنصيص والقوسين المعقوفين وعلامة تكرار الكلمة المدخل، وعلامة ضبط عين المضارع والجمع، وجمع الجمع والمؤنث... وغيرها.

وتختلف في دلالة بعض الرموز والمختصرات كالمعرّب والدخيل، فتضع لها بعض المعاجم رمزين كالوسيط والأساسي، ويكتفي المعجم العربي الحديث والمحيط برمز المعرّب للدلالة عليهما معاً. ويتعمّق هذا الاختلاف في الرموز الخاصة بالتأثيل ومجالات الاستعمال.

وتنفرد بعض المعاجم برموز خاصة بها كعلامة وجود الرسم في اللوحة كما في المنجد، وكالنجمين لحصر أنصاف الأبيات الشعرية كما في الوسيط،

وعلامة الألف المحدّدة(١)، وجمع المذكر والمؤنث في المعجم العربي الأساسي.

أما في المختصرات الخاصة بمجالات الاستعمال والتأثيل، فإن أكثر هذه المعاجم لا تضع لها مختصرات؛ وذلك باستثناء المنجد في اللغة الذي يضع لها ٢٠ مختصراً، والحديث ٢٢ مختصراً، ولا يتفقان سوى في رمز واحد هو (طب). فمثلاً، يضع المنجد للفلك (فك) وللهندسية (هـ) وللكيمياء (ك) بينما يضع المعجم العربي الحديث مقابلات المختصرات السابقة كالتالي: (فل، هنـ، كيـ) إلخ.

وهذا التباين – بدون شك- يؤثّر سلباً في مسار المعاجم العربية المعاصرة، وبخاصة في المختصرات ذات البعد العربي والدولي، إذا لم تتدخّل المجامع العلمية ومكتب تنسيق التعريب لتوحيد هذه المختصرات.

وإذا تتبعنا تقنية الرّموز والمختصرات في المعاجم الفرنسية، وجدنا معجم لاروس الصغير (P. L) يثبت زهاء ٣١٠ علامات (١٦)، تتوزّع بين النظام اللساني ومجالات الاستعمال ومستويات اللغة، والتأثيل، بالإضافة إلى بعض الرموز الأخرى التي لم يشر إليها في المقدمة، كالأرقام المتسلسلة لتسجيل أنواع الدلالات، وكالخطّين العموديين لفصل الدلالات، وكالنقطة الكبيرة، والنقطة في شكل معيّن، والنقطة المربّعة للتفصيلات الموسوعية، وغيرها.

ويثبت معجم روبير الصغير زهاء ٤٠٠ علامة(١٧)، من بينها ثمانية رموز، كالأعداد الرومانية، والحروف الألفبائية، والأرقام المسبوقة بنقطة في شكل معيّن؛ لترتيب الدلالات، والمعيّن الكبير لتوزيع الدلالات، والشّرطة لتكرار المدخل، والنجمة التي تشير إلى أن اللفظ مشروح، والنجمة الصغيرة لتأثيل اللفظ، والقوسان المعقوفان لإظهار رسم الكلمة ونطقها. وتتصل المختصرات الأخرى بالنظام اللساني ومجالات الاستعمال ومستويات اللغة، والتأثيل والتأريخ، ونحو ذلك. كما يثبت روبير الصغير بالإضافة إلى ذلك في بعض الرموز الأخرى في متن المعجم كالأقواس العادية وعلامة التنصيص.

ويثبت معجم كييّ (Quillet) زهاء ٣١٥ (١٨) علامة. منها رمز النجمة للدلالة على أن اللفظ مذكور في معجم الأكاديمية الفرنسية، وبعض الرموز الأخرى غير المشار إليها في المقدمة كالشرطة، وعلامة تساوي (=) للدلالة على الترادف والأقواس العادية والمعقوفة، والخطين العموديين والأرقام المتسلسلة، وغيرها. أما المختصرات الأخرى فتخصّ النظام اللساني، ومجالات الاستعمال، ومستويات اللغة، والتأثيل.

وبمقارنة المعاجم العربية المعاصرة بمثيلاتها من المعاجم الفرنسية في هذا المجال، يتضح لنا أن أكثر المعاجم العربية استخداماً لهذه الرموز والمختصرات لا يتجاوز ٥٠ علامة، في حين يصل بها معجم روبير الصغير إلى ٤٠٠ علامة؛ أي ما يمثل نسبة ١ إلى ٨؛ وهي نسبة ضئيلة جداً، إذا نظرنا إلى الوسيط الذي لا يثبت منها سوى عشرين علامة؛ مما يؤكد أن المعاجم العربية المعاصرة عامة، أقل احتفاء بالرموز والمختصرات، على ما لها من أهمية في هداية المستعمل إلى كل المعطيات في أقصر وقت وبأقل جهد(١٩)، بالإضافة إلى أنها تقلص مساحة حجم المعجم من ١٠٪ إلى ٢٠٪، كما تساعد في تقييس وتنميط المصطلحات العلمية. وهذا على خلاف المعاجم الفرنسية التي تؤكد على أهميتها وضرورتها البيداغوجية والفنية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

وتبدو المعاجم الفرنسية متفقة في أهمّ المختصرات الخاصة بمجالات الاستعمال ومستويات اللغة والتأثيل. كما نلاحظ إهمالاً شبه كامل في المعاجم العربية للرّموز والمختصرات الضرورية للتعريفات، كالرموز الخاصة بوحدات القياس: (الملمتر، والسنتمتر.. إلخ) والوزن (الغرام، والكيلو غرام.. إلخ) والسعة (اللتر، والمللتر..)، ونحو ذلك، مثل الواط والفولت وغيرها من الرموز الخاصة بالمجالات العلمية المختلفة.

ولا شكّ في أن قضية الرّموز والمختصرات، تعتبر مشكلة مطروحة في مجال المعجمية العربية المعاصرة، وبخاصة وأنها في حاجة إلى اتفاق وتوحيد وتقييس عربي- وعالمي في ضوء المنظمة العالمية لتقييس المصطلحات- تتبنّاه المجامع العلمية والمنظمات العربية ليعمل على توحيده المعجميون في معاجمهم اللغوية والموسوعية والمختصّة.

□

□ إحالات وتعليقات:

١- انظر: الفصل السابق. مبحث أنواع الأمثلة الصورية.

٢- البعلبكي، منير: م، س، ص ٢٣.

٣- روزنتال، فرانتر: م، س، ص ٩٦.

٤- الفيروز أبادي: م، س، ص٤.

٥- إقبال، أحمد الشرقاوي. معجم المعاجم. دار الغرب الإسلامي، ط٢/١٩٩٣. بيروت. ص ٢٣١.

٦- م، س، ن، ص ٢٣٢.

٧- معلوف، ل. (المنجد): م، س، المقدمة ص(هـ).

٨- م، س، ن، ص ٢٦٢، ٢٤.

٩- م، س، ن، ص ٥٩.

١٠-مجمع اللغة العربية. الوسيط: م، س، ص ١٦.

١١- الجر، خليل. م. س. المقدمة ص (يد).

١٢- ابن هادية، القاموس الجديد. م، س مقدمة.

١٣- (م، ع، ت، ث، ع) الأساسي المقدمة ص ٦١.

١٤- اللجمي، أديب (المحيط): م، س المقدمة ص ٥.

١٥-م، س، ن، ص ٧٢٣.

١٦- P. Larousse OP. Cit PXXII

١٧- P. Robert. OP Cit. P. PXXIV

١٨- Quillet. Preface

١٩- العايد، أحمد: هل من معجم عربي وظيفي؟ في العجمية العربية. دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧. بيروت ص ٥٦٢.

□□□

الباب الرابع

أنظمة اللسان ومعجمة الدلالات

- أنظمة اللسان
- معجمة الدلالات
- التأثيل والتأريخ

□



الفصل الأول

أنظمة اللّسان

يقصد بالمعلومات المعجمية العامّة في التعريف- كما أسلفنا- كلّ معلومة إضافية يقدّمها المعجم حول الدّال (Signifiant)؛ بحيث لا يتوقّف عليها التعريف الدلالي للمدخل، بل تضيف رصيداً معلوماتياً لغوياً وثقافياً.

وتعتبر هذه المعلومات أساسية لتحديد الشكل الخارجي للمدخل، ولمساعدة التعريف على حصر المدخل وشرحه. وتندرج أنظمة اللّسان ضمن هذه المعلومات، مثلها مثل معجمة الدّلالات ومستويات الاستعمال والتأثيل والتأريخ.

وتعرّف أنظمة اللسان بأنها: ((مجموعة العناصر المستقّلة التي ترتبط فيما بينها بعلاقات جوهرية لتشّكل البنية الكلية للّسان)) (١)؛ فاللّسان نظام من السّمات، تنضوي تحته مجموعة من الأنظمة؛ وكلّ نظام من هذه الأنظمة، يتألّف من مجموعة من العناصر التنظيمية، والقيم الخلافية التي تتكامل فيما بينها، للتنسيق بين مباني الكلمات ومعاني المفردات، لإنتاج الكلام نطقاً وكتابة.

ويشبّه في هذا المجال تمام حسان النظام اللّساني، بجسم الإنسان، والأجهزة المكوّنة له، في وظائفها المتعدّدة الأداء(٢). فكما يختصّ كلّ جهاز من أجهزة الجسم بوظيفة محدّدة، ويقوم في الآن نفسه بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى؛ فكذلك تقوم أنظمة اللسان بوظائف معيّنة: إملائية أو صوتية أو صرفية أو تركيبية نحوية.

فيختصّ النظام الكتابي برسم الحروف، وأشكال المحارف، والكتابة الصحيحة للكلمات، وأنواع الخطوط. ويسعى في هذا إلى تمثيل الدوال برموز وسمات محارفية متّفق عليها.

ويعرّف (J.Dubois) الكتابة بأنها: ((تمثيل اللّسان المتكلّم بواسطة السمات (Signes) المحارفية (Graphique)، وهي دالّ أو شفرة تواصلية من الدرجة الثانية

بالنسبة إلى اللغة(٣)))؛ ويعني نظام الكتابة في المعجم اللغوي بجانبين:

أ)-جانب نظري تاريخي يترصّد أشكال المحارف والرموز المختلفة الدوال، في الكتابة أو الخطاطة القديمة، للوقوف على التغيرات التي طرأت عليها، بالمقارنة مع المحارف والرموز في الألسن المختلفة.

ب)-جانب عملي إجرائي، وهذا الجانب هو ما يؤكد عليه المعجم اللغوي؛ فيشير إلى العلاقة الموجودة بين النطق والرسم الكتابي للكلمة، وبخاصة الألفاظ المقترضة من لغات أجنبية.

ويختصّ النظام الصوتي بوصف النطق الأصلي للأصوات؛ فيثبت التعريف مخارج الأصوات، وصفاتها، ومايعتريها من تبدّل وتغيّر؛ لما في ذلك من علاقة وثيقة بين النطق والدلالة؛ ممّا يجعل النظام الصوتي يرتبط بالمعجم اللغوي ارتباطاً أساسياً، ((فلا غنى للمعاجم عن الاستعانة بالثقافة الصوتية اللغوية؛ فالمفروض أنّ واجب المعاجم لا يقتصر على تبيان معاني المفردات، وتطوّر هذه المعاني، بل يتعدّاه إلى تمثيل نطق هذه المفردات...))(٤).

ويختصّ النظام الصّرفي بدراسة الوحدات التنظيمية الناتجة عن النظام الصوتي، فيضبط العلاقات الجزئية في بنية الكلمة، ويحدّد قيمها الخلافية، كالاسمية والفعلية والحرفية والأفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والتذكير والجمود، والاشتقاق وأنواع المشتقات، والتجرّد والزيادة، والخطاب والغياب، وأبواب تصريف الأفعال وإسنادها، وما إلى ذلك من التباين بين الصيغ، وماينشأ عنها من معان؛ إذ الهدف من الإشارة إلى هذا النظام في المعجم، هو الوقوف على "تغيير بنية الكلمة لغرض لفظي أو معنوي"(٥). ويتحقّق ذلك بترصّد التغيّرات التي تطرأ على بنية الكلمة/ المدخل، وهي في حالتها السكونية.

ولاشكّ في أن كثيراً من اللغات تختلف في هذا النظام، فهناك اللغات الاشتقاقية، واللغات العازلة، واللغات الإلصاقية، مما يجعلها تتباين في تصنيف بنية الكلمة، وما ينشأ عن ذلك من تغير دلالي؛ فـ "معنى المذكّر -مثلاً- في اللغة التي تقسّم الاسم إلى مذكر ومؤنث ليس غير،[يختلف عن] معنى المذكّر في اللغة التي تقسّم الاسم إلى مذكر ومؤنث ومحايد"(٦)، الشيء الذي يجعل المعجم اللغوي لا يغفل المعلومات الصرفية في كثير من المجالات التي لها أثر مباشر في معجمة الكلمات.

وأمّا النّظام النحوي، فيعنى بعملية التنسيق بين المعاني المتولّدة من تركيب

الوحدات الصرفية أو الصّرفات (Morphemes)، والعلاقات التي تربط بينها، كالفاعلية والمفعولية والزمانية، وبخاصة الحالات الإعرابية المتّصلة ببعض المداخل، في حالتها الإفرادية والتركيبية كأدوات الربط -أو الألفاظ البنائية- وكاللزوم والتعدّي في الأفعال، والاستفهام والجواب، والنفي ونحو ذلك.

ونميّز في هذا الصدد بين ثلاث وظائف يؤديّها النظام النحوي:(٧)

أ)-*المعاني العامة كالإثبات والنفي والاستفهام ونحوها.*

ب)-*علاقات الربط بين المعاني، كالإسناد والتخصيص والإضافة وغيرها.*

جـ)-*القيم الخلافية، كالتعدّي واللّزوم، والتمام والنقصان والتقديم والتأخير وما إليها.*

ومن المؤكّد أنّ هذه الوظائف لا تتحقّق كلها في الكلمة المفردة التي هي مناط المعجم، بل تتحقّق في التراكيب السياقية والشواهد.

وبذلك يكون النظام النحوي أقلّ الأنظمة الأخرى ظهوراً في تعاريف المعجم، حتّى وإن ظلّ ضرورياً لتوضيح الدلالات الملازمة لبعض المداخل التي لا يتضح معناها إلا من خلال الأسيقة والشواهد.

وتقريباً لفهم أنظمة اللّسان في المعجم اللغوي نقدّم الجدول الآتي:

المداخل	وصفها العام	أنواع النظام	مايثبته المعجم
مائة/مئة	الأصل[مئة] رسمت بألف التفريق للتميز بينها وبين [منه] قبل إعجام الحروف.	رسم إملائي	الكتابة الصحيحة للكلمة ونطقها.
م، أ، ى	[م]: صوت شفوي أنفي مجهور مرقق، وقد يفخم.	صوتي	مخرج الحرف وصفته وما يبدل عنه.
مئة	اسم مؤنث [مأى] أصلها (مئية) حذفت الياء للتخفيف وزيدت التاء للتأنيث، ج مئات ومئون.	صرفي	نوع الكلمة وجنسها وجذرها وتثنيتها وجمعها.
مئة	[هذه مئة دينار] كلمة (مئة) معربة يأتي تمييزها مفردا مجرورا بالإضافة.	تركيبي نحوي	إعرابها أو بناؤها ونوع تمييزها.

جدول [ط/١]

ويتّضح من دراسة الجدول [ط/١] أن صلة المعجم بالنظام اللساني وطيدة، وذلك على الرغم من أن المعجم ليس نظاماً لسانياً، بل يرصد مفردات اللّسان، منعزلة عن الأسيقة والشواهد -باعتبارها نظاماً لسانياً- وسيلة مساعدة فحسب، بدليل أنّ بعض المعاجم تستغني عنها عند أمن اللّبس، ووضوح الدلالة. كما أنها بمجرد إثباتها في المعجم تكون قد فصلت عن سياقاتها الكلامية في خطابها الأصلي "لتصبح مثالاً تاريخياً لا صلة له بالواقع اللغوي" (٨)؛ وهذا يعني أن صلة المعجم بالنظام اللساني -مهما كانت وطيدة- تظلّ محدودة حتّى لا يتحوّل المعجم إلى كتاب في قواعد اللغة.

وإذا كان النظام اللّساني أقرب إلى المعيارية، بسبب تقنين قواعده الصوتية والصرفية والنحوية؛ فإن المعجم بمفرداته المتغيرة، يظلّ وصفياً قابلاً للحذف والزيادة والتغيير والتحويل.

ولعلّ عدم التمييز هذا، هو ما جعل بعض المعجمين القدماء يتجاوزون القدر المطلوب في المعجم من أنظمة اللسان، وكاد المعجم أن يتحوّل إلى نظام لساني، مغرق في القواعد والشواهد والأخبار(٩). وكثيراً ماجعلوا المعجم محكوماً بمعايير الأصوات والصيغ والتراكيب. وعلى هذا الأساس "اتخذوا مرجعاً مطلقاً، وشدّدوا في معاييره، وشيّدوه على فصاحة تعتمد النحوية والاستعمالية" (١٠).

وقد أكّد هذا الاتجاه المعياري، أبو حيان الغرناطي (٧٤٥هـ/١٣٤٤م) حين قال: "العجيب ممن يجيز تركيباً ما في لغة من اللغات، من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر، وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية، فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد، كذلك لا يجوز في التركيب" (١١)؛ فهذا دليل صريح على أن بعض اللغويين القدماء كانوا ينظرون إلى أنظمة اللّسان ومفردات المعجم على أنها شيء واحد. وأنه كما يجب الحجر على الأصوات والصيغ الصرفية والتراكيب النحوية، يجب الحجر أيضاً على مفردات المعجم؛ فكما لا يجوز نصب الفاعل، ورفع المفعول لا يجوز وضع مفردات جديدة أو إزاحتها عن دلالاتها.

ونستنتج مما سبق أن صلة المعجم بالنظام اللّساني صلة تنظيمية لا تقعيدية؛ فالهدف الأول للمعجم هو جمع الرصيد المفرداتي المشاع بين المتكلمين وتعريفه.

ويأتي النظام اللّساني من باب المعلومات المكمّلة للتعريف؛ كالرّسم الإملائي والنطق ونوع الصيغة، وقيمتها التركيبية. وقد تصبح الإشارة إلى هذا النظام في

بعض المداخل اختيارية أو من باب الفضول الذي لا مبرّر لإثباته كما هو الشأن في المصادر القياسية، مثلاً.

النظام اللّساني في المعاجم العربية المعاصرة:

ما مدى استثمار المعاجم العربية المعاصرة للنظام اللّساني؟ وهل هذه المعلومات اللّسانية كافية على مستوى التعاريف، أم لابدّ للقارئ من الرجوع إلى المقدمات؟ وأخيراً، هل صحيح ما ذهب إليه الألسني هيوود (Haywood) من أنّ ((المعجم العربي منذ نشأته كان يهدف إلى تسجيل المادة اللغوية بطريقة منّظمة، وهو بهذا يختلف عن كلّ المعاجم الأولى للأمم الأخرى التي كان هدفها شرح الكلمات النادرة أو الصعبة فقط.))(١٢)

إن استقراء المعاجم العربية المعاصرة من حيث تسجيل النظام اللّساني يوقفنا على ملاحظتين:

الأولى: أن درجات الاهتمام بأنظمة اللّسان تتفاوت من معجم إلى آخر؛ فمنها ما اهتمَ بنظام دون آخر، ومنها ما اهتمّ بأكثر من نظام.

والأخرى: أن هناك تبايناً في طرائق المعالجة، سواء على مستوى مقدّمات المعاجم أو على مستوى تعريف المداخل.

وللإجابة عن الأسئلة المذكورة، سنحاول أن نعالج هذه الأنظمة على مستوى مقدّمات المعاجم، ثم على مستوى تعريف المداخل، بالمقارنة مع بعض المعاجم الفرنسية.

١-على مستوى المقدّمات:

إن المعجم اللّغوي وسيلة عمل لأوسع جمهور من القراء والباحثين، بما في ذلك الخاصة والعامة، فهو ذو هدف مزدوج تربوي تعليماني (Didactique) وثقافي.

ولاشكّ في أن هناك بعض المعلومات التي تخصّ لساناً بعينه، كالرسم الإملائي والنطق والصياغة الصرفية والإعراب؛ وهي أمور لايمكن إدراجها متّصلة داخل متن المعجم أثناء تعريف المداخل، مادام القارئ في حاجة إليها من قبل ممارسة البحث عن المواد في المعجم.

ومن هنا يصبح إثبات مقدّمة حول النظام اللّساني في المعجم اللغوي

ضرورة ملحّة، وإشارة أساسية. وليس خافياً ما أولاه أصحاب المعاجم العربية القديمة لمثل هذه المعلومات في معاجمهم، حتى تجاوز بعضهم الحدّ المطلوب.(١٣)، ومايوليه أصحاب المعاجم الأجنبية المعاصرة من اهتمام بهذا الجانب المكمّل لتعاريف المعجم اللّغوي.

ولقد أوقفنا تتبع مقدّمات المعاجم العربية المعاصرة على أن هناك تفاوتاً كبيراً بينها في إثبات أنظمة اللّسان؛ فالمنجد في اللغة والأعلام، يثبت تمهيداً في ١٢ صفحة، خاصاً بالنظام الصرفي يشتمل على: (مزيدات الأفعال والمشتقات، والتذكير والتأنيث، والمثنّى والجمع، والنسبة والتصغير والإبدال).

ويكتفي في النظام الإملائي بالإشارة إلى رسم الهمزة، بالإضافة إلى ثمانية رموز اصطلاحية خاصة بالنظام الصرفي، ورمز خاص بالنظام النحوي (١٤)؛ وذلك من ضمن ٣٣ رمزاً؛ أي ما يعادل ٢٤٪ من مجموع الرموز.

ولايثبت المعجم الوسيط شيئاً في المقدّمة حول هذه الأنظمة، باستثناء رمزين اصطلاحيين في النظام الصرفي للجمع وضبط عين المضارع، من ضمن الرموز العامة المقدّرة بثمانية رموز؛ أي مايقدّر بزهاء ٢٥٪.

ويخصّص المعجم العربي الحديث (لاروس) ١٤ صفحة في المقدّمة (١٥) حول أنظمة اللّسان: الإملائي والصرفي والنحوي، تشتمل على: (أركان الكلام، الاسم والفعل والحرف، والمشتقات بأنواعها، وأهمّ أحكامها الصرفية والنحوية) بالإضافة إلى فقرة خاصة برسم الهمزة وذيّل هذه المقدّمة بإثبات ستّة رموز اصطلاحية، تتّصل بالنظام الصرفي، وذلك ضمن ٢٠ رمزاً؛ أي ما يعادل ٣٠٪.

ولا يثبت القاموس الجديد للطلاب شيئاً حول النظام اللّساني في مقدمته (١٦). أما المعجم العربي الأساسي، فيضع توطئة في ٤٠ صفحة حول النظام اللّساني يعالج من خلالها ثلاثة أنظمة هي:(١٧)

-النظام الصرفي، ويشمل الحديث عن الكلام بأقسامه، والميزان الصرفي، وأحكام هذه الأقسام والأنواع.

-النظام النحوي، ويكتفي منه بالإشارة إلى البناء والإعراب واللّزوم والتعدّي والممنوع من الصرف.

-الرسم الإملائي، ويخصّ فيه الإشارة إلى رسم الهمزة، والتاء والألف المتطرفة، والفصل والوصل والحذف والزيادة وعلامات الترقيم.

ويردف هذه المقدّمة بالإشارة إلى عشرة رموز حول النظام الصرفي من ضمن ٣٦ رمزاً؛ أي ما تعادل نسبته زهاء ٢٧٪.

وأخيراً نجد المحيط /معجم اللغة العربية، الذي يكتفي في هذا المجال بإثبات أحد عشر رمزاً اصطلاحياً في المقدمة حول النظام الصرفي (١٨) من بين ٢٢ رمزاً؛ أي بنسبة ٥٠٪.

وتوضيحاً لنصيب المعاجم العربية المعاصرة من إثبات أنظمة اللّسان، ورموزه في المقدّمات ندرج الجدول التالي: [انظر جدول ط/٢].

المعجم/النظام	م.المنجد	م.الوسيط	م.الحديث	م.الجديد	م.الأساسي	م.المحيط
الرسم الإملائي	* ±[1]	–	±	–	+	–
النظام الصوتي	–	–	–	–	–	–
النظام الصرفي	+	–	+	–	+	–
النظام النحوي	–	–	+	–	±	–
عدد الرموز	٠٨	٠٢	٠٦	٠٠	١٠	١١

جدول [ط/٢]

ويتّضح من النتائج المذكورة في الجدول [ط/٢] أن المعاجم العربية الستّة المدروسة، لا تولي أهمية لجميع أنظمة اللسان بالتساوي؛ فنظام الكتابة لا يظهر في كلّ من الوسيط والقاموس الجديد والمحيط، ويظهر بصورة محتشمة في المعجم العربي الحديث والمنجد في اللغة؛ إذ يكتفيان بالإشارة إلى رسم الهمزة، ولا يظهر هذا النظام كاملاً سوى في المعجم العربي الأساسي.

أما النظام الصوتي فلا يشير إليه أي معجم في المقدمة، وهذا يعدّ ثغرة سحيقة في المعاجم العربية المعاصرة، لما لهذا النظام من أهمية في مجالي الترتيب والتأثيل والنطق، وبخاصة في الكلمات المقترضة ذات الأصوات الأعجمية، كما في الأصوات المفخّمة والمرقّقة في الألسن الأخرى مثل [V,P,K,G,E,]. فكثيراً ما يؤدّي عدم الإشارة إلى مثل هذه الأصوات إلى التداخل بين الجذور، كما في كلمة (Gramme) التي كثيراً ماتكتب بأشكال مختلفة: (غرام،

---

[1] إشارة إلى أن المعجم لايثبت إلا النزر القليل من هذا النظام أو ذاك.

جرام، كرام، قرام)[٢].

ولسدّ هذه الثغرة في المعاجم العربية المعاصرة، يستحسن إثبات ألفبائية أصواتية عربية عالمية مقارنة، في مقدمة المعجم، لحاجته الماسة إليها في الترتيب والتأثيل.

ولا يظهر النظام الصرفي سوى في مقدّمات ثلاثة معاجم، المنجد والحديث والأساسي، ولا يثبت النظام النحوي سوى المعجم العربي الحديث. ويكتفي الأساسي بذكر بعض الأبواب. وليس خافياً ما للنظامين: الصّرفي والنحوي من أهمية في المعاجم العربية، باعتبار أنّها تخصّ لغة اشتقاقية معربة.

أما بالنسبة إلى عدد الرموز والمختصرات الخاصة بالنظام اللساني، فهي قليلة جداً؛ فيثبت المحيط ١١ رمزاً، والأساسي ١٠ رموز، والمنجد ٨ رموز، والحديث ٦ رموز، والوسيط رمزين فحسب، ولا يثبت القاموس الجديد منها شيئاً.

ونستنتج من هذا أن المعجمين الأساسي والحديث، أكثر المعاجم العربية المعاصرة احتفاء بأنظمة اللّسان على مستوى المقدّمات، ومع ذلك فهي لا تخلو من فجوة تتّصل بالنظام الصوتي.

وباستقراء مقدّمات بعض المعاجم الفرنسية في هذا المجال، نلاحظ أن معجم لاروس الصغير يضع مقدمة في ١٨ صفحة، حول النظام اللّساني، يعالج فيها النظام الصوتي مثبتاً رموز الأصوات ونطقها وفق الألفبائية اللاتينية موضّحة بالأمثلة، (١٩) وجداول تصريف الأفعال بحسب أبوابها، وأنواع الجموع، والسوابق واللّواحق في رموز اصطلاحية من بينها نسبة كبيرة لأنظمة اللّسان.

ويصدّر معجم روبير الصغير المعجم بالألفبائية الأصواتية مبيناً أساسيات نطق الكلمات وكتابتها وقيمة الإشارات الإملائية المحارفية كتابة ونطقاً موضحة بالأمثلة (٢٠).

ثم يثبت جدول المختصرات الذي يضمّ زهاء ٤٠٠ رمز اصطلاحي منها زهاء ٤٢ رمزاً للنظام اللساني؛ أي ما تقدر نسبة نسبته بـ ١٢٪ من الرموز

---

[٢] من أمثلة هذه الكلمات في المعجم العربي نذكر على سبيل المثال: (جمرك، فيديو، غلاسرين... إلخ)، وقد أدرك بعض أصحاب المعاجم القديمة أهمية هذه الأصوات. انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة. ج١|ص ص٤،٥.

العامة. ثم يذيل المعجم بالنظام الصرفي يشمل على جداول الأسماء والصفات المشتقة من أسماء الأعلام، وأسماء الأمكنة، وجداول السوابق واللّواحق في الفرنسية (٢١)؛ بالإضافة إلى جداول خاصة بتصريف الأفعال حسب أبوابها. ويختتم هذا الملحق بجدول حول أسماء الأعداد.

ويثبت معجم الفرنسية المعاصرة تمهيداً في النظام الصوتي، والكتابي للألفبائية الأصواتية اللاتينية، ولائحة للمختصرات والرموز، وجداول تصريف الأفعال حسب أبوابها.

أما معجم كيّي (Quillet) فيصدّر المعجم بلائحة الرموز والمختصرات التي تضم زهاء ٣١٥ رمزاً اصطلاحياً (٢٢)، ثمّ يأتي بدراسة مستفيضة حول النظام اللّساني في الفرنسية تربو على ٦٠ صفحة.

وتسهيلاً للمقارنة بين المعاجم العربية والمعاجم الفرنسية في مجال استثمار النظام اللّساني على مستوى المقدّمات، نثبت الجدول الآتي: انظر جدول [ط/٣].

المعجم/النظام	P. larousse	P. Robert	Quillet	D.F.C
الرسم الإملائي	+	+	–	+
النظام الصوتي	+	+	–	+
النظام الصرفي	+	+	+	+
النظام النحوي	–	–	+	–
الرموز والمختصرات	٣١٠	٤٠٠	٣١٥	٨٣

جدول [ط/٣]

ويتّضح من الجدول أن المعاجم الفرنسية الأربعة المدروسة تؤكّد كلّها على النظام الصرفي، وتخصّص له مساحة تقع بين ٦٠ و ١٥ صفحة، وأكثر ماتؤكد على قضية السوابق واللواحق وجداول تعريف الأفعال، وباستثناء معجم كيّي نجد المعاجم الثلاثة الأخرى تولي أهمية للنظام الصوتي، بما في ذلك رسم الحروف من خلال ألفبائية أصواتية توضّح النطق السليم للأصوات ورسمها الإملائي.

أما النظام النحوي، فإن معجم كيّي، هو الوحيد الذي يشير إليه ضمن تمهيد مستفيض حول قواعد اللغة الفرنسية.

ومن حيث عدد الرموز والمختصرات العامة؛ فإنّ أقلّ معجم يثبت زهاء ٨٣ رمزاً اصطلاحياً، مما يؤكّد أن لهذه الرموز والمختصرات أهمية في تقنيات المعجم.

ونصل من تحليل النتائج السابقة إلى أن النظام اللّساني في مقدّمات المعاجم العربية بالمقارنة مع المعاجم الفرنسية غير كاف، وأن الاهتمام به ضعيف، وبخاصة وأن اللغة العربية لغة اشتقاقية معربة، ويبدو القصور واضحاً في النظام الصوتي؛ حيث لا تشير إليه المعاجم العربية المعاصرة في مقدّماتها أصلاً.

وأمّا من حيث الرموز والمختصرات عامة، أو تلك المتعلقة بالنظام اللساني، فإن المعاجم العربية في حاجة ماسة إلى التطوير من تقنيتها باتباع منهجية دقيقة وموحّدة في إطار المجامع اللغوية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لتوفير مجموعة أكبر من الرموز والمختصرات، تلبية لحاجة مستعمل المعجم باعتبار أنها وسائل ضرورية لتسهيل البحث في مظانّ المعاجم وربح المساحة.

٢- على مستوى المداخل:

أ-الضّبط والرسم الإملائي:

يعتبر المعجم اللغوي الحجّة في رسم الكلمات وضبطها ضبطاً صحيحاً. ومن حسن حظّ العربية في هذا المجال، أن الكلمات فيها تكتب كما تنطق في الغالب، ولا يكاد يحدث الالتباس إلاّ في ألفاظ محدودة، على خلاف اللغات الأخرى- كاللاتينية -مثلاً- حيث يبدو الالتباس واضحاً، فكثيراً ما تنطق بعض كلماتها مخالفة لرسمها الإملائي.

ففي اللسان الفرنسي -مثلاً- نجد كثيراً من الكلمات لا تكتب كما تنطق من مثل:

(-..Mantent, Septe, Champs, Lourd)

وفي الإنجليزية:

-..Life, Live, Plough, Fignt, Agt, Know

وهناك كلمات ترسم بحروف مركبّة أو مباينة للحروف المعروفة في الألفبائية(ou, et, th . au, .. ch, ph) نحو: Pharmacie, Technique, Gateau.. وقد يتغيّر نطق الصوت من موضع إلى آخر حيث تتابع الصوامت والصوائت كما في الحروف المفردة: (G.C.S....).

أمّا من حيث الضّبط أو الشكل بالحركات، فإن العربية لغة اختزالية قد

تخلّصت منذ وقت مبكّر من الصوائت، يعود إلى ماقبل العصر الجاهلي بزهاء ٣٠٠٠ سنة ق.م، حيث يعتقد أنها كانت تكتب زمن العرب العماليق في بابل بالصوامت متبوعة بالصوائت؛ فيرسم [كِتَابٌ] على النحو التالي [كيتاابون]. وقد أدّى هذا الاختزال إلى ظهور صعوبة الضبط بالحركات، (الفتحة، الضمّة، الكسرة، التنوين) (٢٣) مما حدا باللغويين العرب في العصر الأموي إلى إعادة حركات الضّبط من جديد على يد أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ/٦٨٨م) ثم الخليل بن أحمد (١٧٥هـ/٧٨٦م) (٢٤).

أما بالنسبة إلى الرسم الإملائي فقد ظلّ الخط العربي يكتب بمحارف متميزة خالية من نقط الإعجام، إلى أن ألحقها بها نصر بن عاصم (٨٩هـ/٧٠٧م) في مرحلة تالية (٢٥).

وإذا كانت المعاجم العربية القديمة تجد صعوبة في قضايا الرسم والضبط بسبب الاعتماد على الكتابة اليدوية، فإن المعاجم الحديثة والمعاصرة قد أصبح بها الرسم والضبط موفورين نتيجة ظهور وتنوع وسائل النسخ والطبع وتطور الخطاطة.

ويوقفنا تتبع قضيتي الرسم الإملائي والضّبط بالحركات في المعاجم العربية المعاصرة على اهتمام بالغ ومتفاوت من معجم إلى آخر؛ فالمنجد في اللغة يرسم المداخل باللون الأحمر زيادة في الوضوح، وتمييزاً لها عن كلمات التعريف؛ فيورد مبدئياً الجذر، ثم يشرع في إيراد أسرة المشتقات مضبوطة بالشكل التام. وحيث يختلف ضبط الكلمات أو رسمها يثبت الشكلين معاً:

-الأترج والأترنج. *-أرخيولوجيا أوَ أوركيولوجيا (٢٦).*

-الأبنوس والآبنوس. *-أوتوبوس أوتوبس (٢٧).*

-الغراماتيق أو الغراماطيق. *-مائة:... بألف خطّاً لا لفظاً(٢٨).*

كما يشير إلى أنواع الإبدال في رسم الكلمات وإلى حركة عين المضارع.

وتسلك المعاجم العربية المعاصرة الطريقة نفسها في رسم الكلمات، وضبطها بالحركات؛ فالوسيط يؤكّد على الرسم والضّبط؛ إلا أنه قد يغيّر من رسم الكلمة من موضع إلى آخر، كما في (أوروبا) و(أوربة) وفي.... [تلفون] بدون ياء في مدخلها الأصلي (٢٩). و [تليفون] بياء عند شرح كلمة هاتف (٣٠)، أو يأتي برسم مبهم للكلمة كما في [سنتي] وهو يعني (السنتمتر) وذلك في مدخل المتر (٣١).

ولا يعلّل القاموس الجديد اختلاف الرسم الإملائي للكلمات إلا نادراً كما في (الغرنوق، والغرنيق، والغرنيق) (٣٢)، ويورد (هذا) في (ذا) دون الإحالة عليها (٣٣)، كما يرسم (مائة) ولا يشير إلى الرسم الأصلي (مئة) (٣٤).

ويعمل مثل ذلك تقريباً المحيط/ معجم اللغة العربية، والمعجم العربي الحديث فيتمسّكان بشكل واحد لرسم الكلمات، ولا يشيران إلى الإحالات المخالفة إلا نادراً، كما في (القاقم والقاقوم) (٣٥)، و(الإبريسم والابريسم) (٣٦). وقد يثبتها في مدخلين مختلفين حيث يختلف الرسم كما في (اسطبل واصطبل) (٣٧).

ويعتبر المعجم العربي الأساسي أكثر المعاجم العربية المعاصرة اهتماماً بالضبط والرسم الإملائي. فبالإضافة إلى إثبات توطئة حول الرسم الإملائي في المقدمة -كما سبقت الإشارة- يؤكّد ضمن المداخل على رسم الكلمات التي تحتمل أكثر من وجه، كما في:

-آنسون/ يانسون (٣٨).

-أبنوس/ آبنوس

-اسحق/اسحاق (٣٩).

-تأريخ/تاريخ

-أندونيسيا، أندونوسيا (٤٠).

-أميبة/ أميبا

ويعمل في كلّ ذلك مبتدئاً بالرسم الأكثر شهرة مع الإحالة على غيرها في المواضع الأخرى[3].

وعلى كلّ فإن الكلمات التي يخالف رسمها نطقها في العربية قليلة، على خلاف اللغات اللاتينية، ومن أمثلة هذه الكلمات: [هؤلاء، هذا، رحمن، عمرو، خرجوا، مائة، داود، طاوس، اللّه، اسماعيل، أولئك،...]. ومع ذلك يظلّ الرّسم الإملائي والضبط بالشّكل ضروريّين في الكلمات المفتاحية للمعجم، وبخاصة الكلمات المقترضة، المعرّبة منها والدخيلة.

ومادامت العربية في غنى نسبي عن إثبات طريقة النطق على غرار اللغات اللاتينية، فالأجدر أن يهتم المعجم العربي بالضبط الصحيح للمداخل وعلى الأخصّ من حيث توضيح الحركات والتشديد ورسمها ببنط كبير المحارف، مع الالتزام بالصورة الإملائية الواحدة للكلمة الواحدة في متن المعجم.

وبمقارنة المعاجم العربة المعاصرة بمثيلاتها في اللسان الفرنسي، نجد هذه الأخيرة أكثر اهتماماً بالرسم الإملائي والنطق؛ ذلك لأن أكثر الكلمات الفرنسية

---

(٣) انظر على سبيل المثال الكلمات (أنموذج، ببغاء، أمريكا، أوروبا، باتدنغ، بترول....).

غير أثيلة، ممّا حدا ببعض المعجميين إلى إثبات ملاحق في أصول الكلمات والتعابير اللاتينية والإغريقية وغيرهما، بالإضافة إلى الإشارة إلى الرسم الإملائي والنطق والتأثيل أثناء تعريف المدخل؛ كما يتضح من الأمثلة التالية:(٤١)

-Wagon (Vagô) / Croissant (Krwasô).
-Compte (Kôt) / Yacht (iot).
-Claboter ou Craboter /Photo (Foto).
-Chateau Briand ou Briant.
-Bordique ou Bordique.
-Protocole (Protokol).

ب)-النظام الصوتي:

يقول أوتو جاسبرسن (Otto) (١٨٦٠-١٩٤٣): ".. فالعربي، مثلاً، يعتبر (غ) صوتاً مميزاً، في حيث يعتبر الفرنسي هذا الصوت، صوتاً متغيّراً للصوت المميّز (ر). ترتبط هذه الاعتبارات بصورة أساسية بمدى استعمال هذه الأصوات للتمييز بين الدلالات المختلفة" (٤٢)؛ وهذا يعني أننا نميّز في العربية بين الكلمتين: (غاب) و(راب)، أما في الفرنسية فإن كلمة (Robe) -مثلاً- لا تتأثر دلالتها مهما نطقت الراء (R) مرققة أو مفخمة[٤].

وعلى الرغم من أن العربية أكثر ضبطاً في مجال نطق الأصوات، إلا أن هناك بعض الصعوبات تتصل بالمعجم تظلّ ماثلة وفي حاجة إلى تذليل، وبخاصة من حيث المصاوتات (Allophones) أو البدائل الصوتية في جانبيها الخارجي والداخلي:

١- ففي جانبها الخارجي تتّصل بتأثيل بعض الأصوات غير المستعملة في اللّسان العربي أو تلك التي لم تعد مستعملة في اللّسان العربي الفصيح، مثل (E.G.P.V..) ونحوها.

٢-وفي جانبها الداخلي تتّصل بتفاوت مخارج وصفات بعض الأصوات، وما يحدث بينها من تبادل، (ظ،ض/ق،أ/غ،ر/س،ص..).

وإذا كانت المسالة الثانية كثيراً ماتعالجها المعاجم العربية المعاصرة على مستوى أبواب المعجم على رأس مدخل كل حرف؛ فتذكر مخرجه وصفاته، بالإضافة إلى المعلومات الصوتية المبثوثة في ثنايا المعجم أثناء تعريف

---

[٤] يرجع الاختلاف إلى أن العربية تعتبر الصوتين (الراء والغين) صيتتين (phonemes) متمايزتين، بينما تعتبرهما الفرنسية مصاوتتين (Allophones) لصيتة واحدة.

المصطلحات الأصواتية. فإن المسألة الأولى تظلّ بعيدة وغير محقّقة في معاجمنا المعاصرة.

ويظهر الاهتمام بالمعلومات الصوتية على مستوى المداخل في موضعين:

-عند تعريف حرف المبني في مدخل كلّ باب من أبواب المعجم.

-وعند تعريف بعض المصطلحات الأصواتية.

وتتباين المعاجم في إثبات هذه المعلومات تبايناً كبيراً؛ فالمنجد في اللغة، لا يشير إلى مخارج الأصوات وصفاتها إلا عرضاً، فيذكر في مدخل الباء -مثلاً- أن مخرجها من بين الشفتين (٤٣)، كما يشير إلى موقع خروج بعض الأصوات، فيذكر الشفوية (ف،ب،م)، والحلقية (ح،خ،ع،غ،هـ) أو يكتفي بالإشارة إلى صفات بعضها، ولايشير إلى مخارجها؛ فيذكر أن الجيم مجهورة والكاف مهموسة، ولا يعرّف الجهر.

ويكتفي بتعريف الهمس بأنه: الصوت الخفي(٤٤). وأن المجهور غير مهموس، والحروف المهموسة هي (حثّه شخص فسكت)(٤٥).

وهي معلومات غير كافية وغير عملية، بل وقاصرة لا تفي بالغرض. ويبدو الوسيط أكثر اهتماماً بالنظام الصوتي فيثبت كل حرف معرّفاً تعريفاً جامعاً، فيثبت مخرج الصوت وصفاته.

وتتفاوت التعاريف الواردة في المعجم؛ فقد يفصّل كما في تعريف صوت اللام(٤٦)، وقد يوجز كما في تعريف صوتي الحاء والغين (٤٧).

ويورد على مستوى المداخل أكبر قدر من المصطلحات الأصواتية، كالهمس والجهر والشدّة والرخاوة والازدواج والإطباق والصفير، والتكرار وماإليها. ويعمد في بعض الحالات إلى تصحيح نطق بعض الأصوات كالتوسّط في الهمزة، والهمس في الطاء التي اعتبرتها المعاجم القديمة مجهورة وهي تسمع اليوم مهموسة. غير أنه لا ينبّه على ذلك حين يذكر الأصوات المجهورة في متن المعجم (٤٨).

جاء في تعريف الطاء: "وهو صوت شديد مطبق، وصفه القدماء بأنه صوت مجهور ونسمعه الآن في معظم البلاد العربية مهموساً" (٤٩). وعن حرف القاف: "وتطورت القاف في اللهجات العامية تطوراً أبعد أثراً، فهي تسمع في لغة الكلام همزة، وفي بعض القراءات في اليمن وصعيد مصر وبين كثير

من قبائل البدو، وتنطق كالجاف الفارسية"(*) (٥٠). وهذا يعني أن المعجم الوسيط يحاول أن يسلك وجهة وصفية ليتتبّع ما طرأ عن الأصوات العربية من تبدّل في العصر الحديث.

ولاشكّ في أن إثبات مثل هذه المعلومات يعدّ استثماراً عملياً للأصوات، مما يجعل المعجم واصفاً للسان العربي في تطوره المطرّد، وليس معياراً من المعايير الكلاسيكية.

ولا يولي كلّ من المعجم العربي الحديث والقاموس الجديد أيّ أهمية للنظام الصوتي؛ فلا يشيران إلى مخارج الأصوات ولا إلى صفاتها، ولا يترصدان المصطلحات الأصواتية بل يكتفيان بالمعنى اللغوي لها، كتعريف الهمس أنه غير الجهر، وأن الحروف المهموسة هي: "حثّه شخص فسكت" (٥١).

ويبدو المعجم العربي الأساسي، أكثر اهتماماً بالنظام الصوتي على مستوى المداخل فيثبت مخارج الأصوات وصفاتها الأساسية والثانوية، في دقّة كاملة وإيجاز غير مخلّ. ويُعنى بأهمّ المصطلحات الأصواتية في ضوء اللسانيات الحديثة؛ فيعرّف الجهر [في علم اللغة] بأنه "ذبذبة الوترين الصوتين أثناء النطق بالصوت" (٥٢)، والمجهور [في علم اللغة]: "الـ-من الأصوات: صوت يتذبذب معه الوتران الصوتيان في الحنجرة ذبذبات منتظمة كالزاي والدال" (٥٣).

وبموازنة الوسيط والأساسي-باعتبارها أكثر المعاجم العربية المعاصرة اعتناء بالنظام الصوتي- من خلال تعريف بعض المصطلحات الأصواتية يتضح لنا ما يلي: انظر جدول [ط/٤].

المعجم/المصطلح	المعجم الوسيط(٥٤)	المعجم العربي الأساسي(٥٥)
الهمزة	صوت شديد، مخرجه من الحنجرة، ولا يوصف بالجهر أو الهمس.	صوت حنجري انفجاري (شديد)مهموس مرقق
الباء	من بين الشفتين وهو مجهور شديد	صوت شفوي انفجاري (شديد)، مجهور، مرقق.

(*) ليست ظاهرة تهميس الطاء خاصة بالمناطق التي أشار إليها المعجم الوسيط، فقد اعتورت هذا الصوت كثير من التغيّرات، ومن ذلك صفة التهميس في المغرب العربي؛ حيث تظهر جلية في كثير من المناطق.

المعجم/المصطلح	المعجم الوسيط(٥٤)	المعجم العربي الأساسي(٥٥)
الطاء	من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، وهو صوت شديد مطبق، وصفه القدماء بأنه صوت مجهور، ونسمعه الآن في معظم البلاد العربية مهموسا.	صوت أسناني، انفجاري (شديد)، مهموس، مفخم (مطبق).
مجهور	صوت يتذبذب معه الوتران الصوتيان في الحنجرة تذبذبات منتظمة كالزاي والدال. والحروف المجهورة تسعة عشر (ظل، قو، ربض إذ غزا جند مطيع).	[في علم اللغة] من الأصوات: صوت يتذبذب معه الوتران الصوتيان في الحنجرة، ذبذبات منتظمة كالزاي والدال.
شديد	(في الأصوات): صوت عند مخرجه ينحبس الهواء انحباسا تاما لحظة قصيرة بعدها يندفع الهواء فجأة فيحدث دويا، كالدال والتاء مثلا.	[في علم الأصوات]: صوت شديد ينحبس الهواء عند النطق به انحباسا تاما ثم يسرح تسريحا فجائيا مثل صوت الباء (انفجاري).

جدول [ط/٤]

وباستقراء الجدول [ط/٤]، يتضح أن المعجمين كليهما يهتم بالنظام الصوتي. وعلى مابينها من تقارب يبدو الوسيط مؤسسا في وصفه للأصوات بين القديم والحديث، وأكثر معيارية في بعض الحالات. في حين أن الأساسي أكثر وصفية، فهو ينعت الهمزة بالهمس والترقيق مباشرة، ويجعلها الوسيط متوسطة عند تعريف المدخل، وسرعان ما يثبتها مع زمرة الحروف المجهورة في مدخل الجهر، ولا يعطينا القطع في صفة الطاء بين القديم والحديث، ويشير الأساسي إلى أنها مهموسة حسب المعطيات اللسانية المعاصرة.

ويحاول المعجم الوسيط أن يؤسّس لصفات بعض الأصوات، في الواقع المعاصر كما في صوت (القاف) (٥٦) التي تتنوّع اليوم في اللّهجات العربية بين [ق،كـ،أ،كـ،جـ...]، فيذكر الأصل المجهور لها وإصابتها بالتهميس إلى أن أصبحت في بعض اللهجات همزة أو كافا. في حين يكتفي الأساسي بالإشارة إلى واقعها المعاصر وهو الهمس (٥٧).

وبمقارنة بعض هذه المعلومات الصوتية بما جاء في المعاجم الفرنسية كما هو مبين في الجدول [ط/٥]، نقف على الملاحظات الآتية:

١-أن المعاجم الفرنسية الثلاثة المدروسة تحتفي بالنظام الصوتي احتفاء كاملاً، سواء على مستوى أبواب المعجم أم على مستوى المصطلحات الأصواتية.

٢-أن المعجمين لاروس الصغير وروبير الصغير يكتفيان بالإشارة إلى مخرج الصوت وصفاته، بينما يذهب كييّ (Quillet) إلى إثبات وصف كامل للصوت من حيث قيمه، وذكر التبدلات التي تطرأ عليه في بداية الكلمة، وفي وسطها، وفي آخرها موضحاً ذلك بالأمثلة.

٣-أن المعاجم المذكورة تتساوى من حيث وصف المصطلحات مع إعطاء أمثلة على ذلك.

٤-أن المعاجم الفرنسية -باستثناء كييّ- تزوّد القارئ في المقدّمة بجدول للألفبائية الأصواتية على خلاف المعاجم العربية المعاصرة.

المعجم/المصطلح	P.Lauousss (58)	P.Robert (59)	Quillet
ب B	شفوي مجهور	شفوي مجهور	صوت لايتبدل نطقه في بداية الكلمة أو في آخرها. قد ينطق في آخر الكلمة كما في (Club) وقد لا ينطق كما (Plomb)
ت T	أسناني مهموس	أسناني انغلاقي مهموس	من الصوامت القوية، يحتفظ بنطقه في البداية والوسط والأخير،...إذا تلاه صائت مثل(١) فقد ينطق (Si)...
مجهور Sonore	صامت يحدث مع اهتزاز الحبلين الصوتيين مثل: [b,d,h].	صامت يصحب نطقه اهتزاز الحبلين مثلا: (b,d,g,L.M)	صامت ينتج مصطبحاً باهتزاز الحبلين الصوتيين مثل: (M.L.g.d.b).

جدول [ط/٥]

جـ: النظام الصّرفي:

ويعتبر هذا النظام من أهمّ القيم التي تتميز بها اللغة العربية، باعتبارها لغة اشتقاقية، وأكثر ما يتجسّد هذا النظام في المعاجم ذات الترتيب الاشتقاقي التي تعتمد المداخل المفقرة.

وباستقراء القيم الصرفية في المعاجم العربية المعاصرة يمكننا إجمالها في الجوانب التالية:

١-ضبط المداخل بالشكل، وبخاصة الأفعال مع التأكيد على عين المضارع، بما في ذلك الإشارة إلى البناء للمجهول، كما في المعجم العربي الحديث والقاموس الجديد (٦١). ويذهب القاموس الجديد والأساسي والمحيط إلى النصّ على المضارع لفظاً: (سود يسود سودا) (٦٢).

وينصّ المعجم العربي الحديث عند ذكر مزيدات الأفعال على باب الفعل ونوعيته؛ يائي أو واوي: (استكفى.. [يائي] (٦٣).

٢)-الإشارة إلى أنواع المشتقات، وأغلب المعاجم تكتفي بذكر المشتقات المستعملة مشيرة إليها برموز خاصة مثل: (فا) لاسم الفاعل، و (مفع) لاسم المفعول، و(مص) للمصدر. وقد تذكر للمصدر أكثر من صيغة، إذا كانت سماعية كما في: (قال: يقول، قولا وقالا، قيلا، وقولة ومقالا ومقالة) (٦٤).

ويذهب المعجم الأساسي إلى إثبات المصادر عامة سماعية أم قياسية: (تقوّضَ: مص تقوّض/ تقويضٌ: مص قوّضَ) (٦٥). أما المشتقات الأخرى فلا نجد طريقة موحّدة في إثباتها؛ فقد تشير إليها برموز خاصة وقد تهمل ذلك (٦٦).

٣)-وأما على مستوى ذكر المصطلحات الصرفية، فإننا نلمس ثغرة تتفاوت فيها المعاجم العربية المعاصرة؛ فالمصطلح (إدغام) مثلاً، لا يذكره أيّ معجم منها، ومن بين خمسة مصطلحات هي: (صرف، إدغام، لفيف، إعلال، مثنى)، لا يذكر المنجد سوى مصطلحي (الصرف والاعلال) والوسيط (الصرف واللفيف) والقاموس الجديد (الصرف والأعلال واللفيف)، ويذكر المعجمان الحديث والأساسي أربعة منها.

ونستنتج من هذا، أن هناك ثغرة في المعاجم العربية المعاصرة من حيث إثبات المصطلحات الصرفية، مادام المعجم لغوياً، ومن حقّ كلّ مصطلح صرفي أن يحتلّ مدخلاً فيه.

د-النّظام النّحوي:

تبدو القيم النحوية أقلّ المعلومات اهتماماً من لدن المعجميين؛ لأن هذه القيم

لاتظهر في الغالب مع الكلمة المفردة. ومع ذلك تظلّ بعض المعلومات النحوية جديرة بالذكر، ولو بصفة غير مباشرة، لإتمام تعاريف بعض المداخل وبخاصة في لغة معربة مثل العربية. وتظهر القيم النحوية في المعجم ضمن ثلاثة مستويات:

١-مستوى عمل الفعل، وفيه يعمد المعجم إلى إبراز نوعية الفعل من حيث اللّزوم والتعدّي. وهل يتعدى بنفسه أم بحرف الجرّ؟ وإلى كم مفعول يتعدّى؟ وكذلك التمام والنقصان. ولا تتحقّق هذه المعلومات إلا بإيراد أسيقة أوشواهد؛ ولذلك تلجأ إلى إثبات أسيقة تركيبية لمثل هذه الحالات كما يتضح من الجدول الآتي: انظر جدول [ط،٥].

المعجم/المدخل	م.الوسيط (٦٧)	م.الحديث (٦٨)	م.الأساسي (٦٩)
ضرب	-الشيءُ: تحرّك -الشيءَ: أصابه	-القلبُ: نبض -الشيءَ: صدمه	-الشيءُ: تحرك -الشيءَ: أصابه
أضرب	-العمال عن العمل: كفوا عته	-عنه: أعرض عنه	أضرب العمالُ ونحوهم: كفوا عن العمل...
منح	-منحه الشيء: أعطاه إياه	-(٥)الشيء: أعطاه إياه.	-٥الشيءَ: وهبه، وأعطاه إياه.
كان	-كان الشيءُ: حدث -كان زيد قائماً: ثبت له قيام في الزمن الماضي	-الشيء: حدث -كان الجو صافياً: بمعنى ثبت	-........X -كان الشتاء بارداً: بمعنى ثبت
كوّن	-الله الشيءَ: أخرجه من العدم إلى الوجود.	-الله الشيءَ: إخرجه من العدم.	-الله الشيءَ: أخرجه من العدم إلى الوجود.

جدول [ط/٦]

فيتّضح من الجدول [ط/٦] أن المعاجم تلتزم على هذا المستوى بإظهار القيم النحوية التي لها أثر في دلالة المدخل، كاللزوم والتعدّي، في (ضرب) بمعنى (تحرّك) ثم بمعنى (أصاب)، ومثلها التمام والنقصان في (كان). جاء في المعجم الوسيط: "... أن تكون -كان- زائدة للتوكيد في وسط الكلام وآخره، ولا تزاد في أوله، فلا تعمل ولا تدل على حدث ولا زمان، نحو قولك: زيد كان منطلق، وزيد منطلق كان، ومعناه زيد منطلق"، (٧٠) وجاء في الأساسي: "ظلّ (ظللت)

يظلّ: فعل ناقص من أخوات (كان) يفيد استمرار اتصاف المبدأ بالخبر (ظلّ يكتب)" (٧١).

٢-مستوى أدوات الربط:

وتكاد المعاجم العربية المعاصرة تتساوى في اهتمامها بألفاظ الارتباط - عوامل أو معمولات- وأكثر ما تدعّم شرحها بأمثلة توضيحية، من أسيقة وشواهد مقيّدة. غير أنها تتفاوت من حيث إثبات المعاني الملازمة لها. ففي تعريف (ثم) ينفرد الأساسي بإعطاء دلالة التأكيد على تكرار الحدث، كما يشير المنجد والوسيط إلى التاء التي تلحقه، ويذكر كل من المنجد والوسيط والحديث أربع وظائف للرابط (من)، هي (الشّرط والاستفهام والموصولية والنكرة الموصوفة، (ويكتفي كل من القاموس الجديد والأساسي بذكر ثلاث وظائف وفقاً لقانون الشهرة وكثرة الاستعمال (٧٢).

ويبدو من تتبّع أدوات الربط في المعاجم العربية المعاصرة، أن كلاً من القاموس الجديد والأساسي أميل إلى الوصفية الاستعمالية، وأبعد عن المعيارية التقعيدية، فلا يذكران القيم النحوية الشاذة أو المهملة، على خلاف المنجد والحديث والوسيط.

فالمعجم الوسيط مثلاً، يثبت أحياناً قضايا نحوية غارقة في التقعيد والخلاف الذي ليس من مهام المعجم، كما في تعريف (إذا): "... ويذهب بعض اللغويين إلى أنها اسم لاحرف.. ويجوّز الأخفش أن يكون الاسم المرفوع بعدها مبتدأ، وما بعده خبره" (٧٣)، ومن ذلك أيضاً إشارته إلى أن (مهما) تكون اسم استفهام في لغة شاذة.(٧٤).

٣-مستوى المصطلحات النحوية:

ولكي نقف على مدى اهتمام المعاجم العربية المعاصرة بالمصطلحات النحوية، نتتبّع مجموعةً من المصطلحات المختارة عشوائياً من خلال الجدول التالي: انظر جدول [ط/٧].

ويتضح من الجدول، أن المعاجم العربية تتباين من حيث إثبات هذه المصطلحات؛ فالمنجد في اللغة لا يثبتها إلا عرضاً، وإذا أثبتها فلا يقدّم لها تعريفاً جامعاً، كما في تعريف التمييز بأنه: "أحد أبواب النحو" (٧٥)،ويقاربه في ذلك القاموس الجديد.

ويظهر كلّ من المعجمين الوسيط والحديث اهتماماً متوسطاً بالمصطلح؛

فيثبت الوسيط خمسة من سبعة والحديث ستّة من سبعة. غير أنهما لا يعملان على حصر هذه المصطلحات، وإن كانا يوردان لها تعاريف جامعة. (٧٦).

المعجم/ النظام	م.المنجد	م.الوسيط	م.الحديث	م.القاموس	م.الأساسي
الفاعل	−	+	+	+	+
المفعول به	−	−	+	−	+
التمييز	±	+	+	+	+
النعت (الصفة)	−	+	−	−	+
الحال	−	+	+	+	+
المبتدأ	+	−	+	+	+
العامل	−	+	+	−	+
المجموع	٢	٥	٦	٤	٧

جدول [ط/٧]

ويبرز المعجم العربي الأساسي من بين المعاجم العربية المعاصرة ليثبت المصطلحات المقترحة كاملة، بتعاريف جامعة، في إيجاز غير مخلّ. كما في تعريف التمييز بأنه "اسم نكرة يوضح إبهام ماقبله، ويكون منصوباً: (له خمسون كتاباً) أو مجروراً: (تصدّقت بمائة دينار)، (اشتريت رطلاً من التين)." (٧٧)

ونستنتج من هذه الموازنة أن هناك تفاوتاً بين المعاجم العربية المعاصرة من حيث الاهتمام بالمصطلحات النحوية إثباتاً أو تعريفاً. وقد ظهر بعض القصور واضحاً في كلّ من المنجد في اللغة والقاموس الجديد. وأعتقد أن سبب القصور هذا يرجع إلى عدم وجود منهجية مسبقة لدى المعجميين في حصر الرصيد المفرداتي وفق الحقول الدلالية، أو مجالات الاستعمال حرصاً على سدّ الثغرات المفرداتية في مجال من المجالات.

وإذا كانت معاجم اللغات اللاتينية كالفرنسية -مثلاً- تحرص على إثبات المصطلحات النحوية وتعريفها تعريفاً كافياً، (٧٨)، فبالأحرى أن، يكون هذا الاهتمام أكبر من المعاجم العربية مادامت تمعجم كلمات ترجع إلى لغة معربة؛ لغة لا تبين في بعض مظاهرها التركيبية إلاّ في إطار الإعراب.

إن التّوضيحات والاستنتاجات المذكورة آنفاً، توقفنا على أهمية إثبات أنظمة اللسان في المعجم اللغوي، بل لعلّ ذلك أهمّ ما يحرص على تكريسه، ليكون

وافياً بمطالب المتكلمين، باعتبـاره المرجـع الأول والأخـير لترسـيخ قواعد اللغة وضوابطها.

وليس هذا معناه أن المعجم اللغوي نظام لساني يجري عليـه مـايجري على أنظمة اللّسان من ضوابط معيارية وقواعد نسقية؛ لأن مهمّة المعجم اللغوي مهما بلغت، لا تؤهّله ليكون نظاماً لسانياً؛ لافتقاره إلى شـبكة العلاقـات العضويـة كما هـو الشـأن فـي الصوتيـات والصـرف والنحـو. علـى أن هـذا لايمنـع مـن كونـه مجموعة من الأخطبة المترابطة ضمن المدونة التي هي المعجم، فيثبت مـن تلك الأنظمة ما يحفظه سلامة الرصيد المفرداتـي وقدرتـه التصريفيـة والتركيبيـة فـي المواقف الكلامية المختلفة.

وقد اتضح لنا أن المعاجم اللغوية العربية المعاصرة تتفاوت في إثباتها لهذه الأنظمة سواء على مستوى المقدّمات، فيما يتصل بالألفبائيـة الأصواتيـة وقواعد الرسم الإملائي والصياغة الصرفية وبعـض الأبـواب النحويـة، أم علـى مستوى متن المعجم؛ حيث إن هناك ثغرات واضحة تتمثل في إغفال بعـض مصطلحـات النظام اللّساني أو الإبهام في تعريفها.

ونشير في هذا السياق إلى أن أنظمة اللّسان في أية لغة -ماضياً وحـاضراً- تظلّ أكثر الجوانب محافظة على موروثها، وأبطأها تطوراً، على خلاف الألفـاظ والـدلالات التـي تتمـيّز بمسـايرة اللغـة المتكلّمـة فـي سـباقها مـع التطـوّر العلمـي والرقّي الحضاري.

□

□ إحالات وتعليقات:

١-Galisson. R.et Cost. D. OP. Cit P550-

٢-تمام، حسان، اللغة العربيـة، معناهـا ومبناهـا. الهيئـة المصريـة العامـة للكتـاب ١٩٨٢، القاهرة، ص ٣٣.

٣-Dubois. G. et. Coll. Op. Cit. P175.-

٤-السعران، محمود، علم اللغة. مقدمة للقارئ العربي. دار النهضة العربية (د.ت) بـيروت ص١٢٦.

٥-ابن هشام، جمال الدين: م.س،ص ٣٦٠/٤.

٦-السعران، محمود. م.س،ص ٢٣٧.

٧-تمام، حسان. (١٩٨٢) م.س، ص ٣٤.

٨-الحمزاوي، رشاد. (١٩٨٦) م.س، ص١٥٦.

٩-انظر على سبيل المثال: التهذيب، الصحاح، ولسان العرب.

١٠-الحمزاوي، رشاد (١٩٨٦) م.س،ص ١٥٦.

١١-السيوطي، المزهر: م،س،ص ١/٤٣.
١٢-انظر في هذا: مختار عمر، أحمد، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب ط٤/١٩٨٢. القاهرة ،ص ٣٤٠.
١٣-الجيلالي، حلام. م،س،ص ٦٣ ومابعدها.
١٤-معلوف، ل. (المنجد) م،س، المقدمة ص (هـ).
١٥-الجرّ، خليل. م،س. المقدمة ص (أ).
١٦-انظر: ابن هادية وآخرين (القاموس الجديد). المقدمة.
١٧-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي: م،س. المقدمة ص١٨.
١٨-اللجمي، أديب وآخرون (المحيط): م،س. المقدمة ص٥.
١٩- Petit Larousse. Op. Cit. PXXI
٢٠- Petit Robert. Op. Cit PXXIV-
٢١- Ibid, P2156.-
٢٢- Quillet. OP. Cit. Preface-
٢٣-ولفنسون، أ:م،س،ص ٢٠٢.
٢٤-الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. المحكم في نقط المصاحف. ت/عزة حسن. مديرية إحياء التراث القديم. ١٩٦٠. دمشق، ص١٩.
٢٥-ذنون، يوسف. الخط العربي والمطلب اللغوي. اللغة العربية والوعي القومي. مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. بيروت ص ٣٠٤ ومابعدها.
٢٦-معلوف، ل. (المنجد): م،س،ص ٨،٢.
٢٧-م،س،ن،ص ٢١.
٢٨-م،س،ن،ص ٧٤٧،٥٤٩.
٢٩-مجمع اللغة العربية. الوسيط م،س،ص ٨٧.
٣٠-م،س،ن،ص ٩٧١. وانظر للتوسيع: عدنان الخطيب المعجم العربي، بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٤ ص٦٩.
٣١-م،س،ن،ص ٨٥٢.
٣٢-ابن هادية وآخرون (القاموس الجديد): م،س،ص ٧٢٨.
٣٣-م،س،ن،ص ٣٥٣.
٣٤-م،س،ن،ص ٣٩١.
٣٥-الجرّ، خليل (لاروس):م،س،ص ٩٣٠.
٣٦-م،س،ن،ص ١٠
٣٧-م،س، ن،ص ٩٣،١٠٧.
٣٨-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي، م،س،ص ٦٥،٦٣.
٣٩-م،س،ن،ص ٨٧،٨٢.
٤٠-م،س،ن،ص ١١٣،١١١.
٤١- Voir les entrees dans les dictionnaires: P.Larousse, P. Robert. Quillet-
٤٢-زكريا، ميشال: م،س،ص ٢٧٨.
٤٣-معلوف، ل. (المنجد) م،س،ص ٢٤.

٤٤-م،س،ن،ص ٢٩.
٤٥-م،س،ن،ص ٨٧٣.
٤٦-مجمع اللغة العربية. الوسيط: م،س،ص ٨٠٩.
٤٧-م،س،ن،ص ١،١٥،٦٤٢.
٤٨-م،س،ن،ص ١٤٣.
٤٩-م،س،ن،ص ٥٤٩.
٥٠-م،س،ن،ص ٧٠٩.
٥١-الجر، خليل (لاروس) م،س،ص ١١٧٠ والقاموس الجديد،م،س،ص ١١٦٣.
٥٢-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي، م،س،ص ٢٧٣.
٥٣-م،س،ن،ص ٢٧٣.
٥٤-مجمع اللغة العربية. الوسيط م،س،ص ١-٣٥-٥٤٩-١٤٣-٤٧٦
٥٥-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي: م،س،ص ٦٣-١٢٦-٧٨٣-٢٧٣-٦٧٦.
٥٦-مجمع اللغة العربية. الوسيط م،س،ص ٧٠٩.
٥٧-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي م،س،ص ٩٦١.
٥٨-Petit Larousse. OP. Cit. PP ٨٧،٨٩٧،٨٦٣.
٥٩-Petit Robert. Op. Cit PP٨٦،١٩١١،١٨٣٥.
٦٠-Quillet. OP. Cit.
٦١-انظر على سبيل المثال الأفعال: (بهت، فقد، قدّ) في القاموس الجديد. م،س،ص ١٥٨-٧٥٨-٣١٧.
٦٢-انظر الأساسي ص ٦٥٠، والقاموس الجديد ص٤٩ والمحيط، ص ٧٢٣.
٦٣-الجر، خليل، (لاروس) م،س،ص ٨٧.
٦٤-ابن هادية، القاموس الجديد، م،س،ص ٨٠٦.
٦٥-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي. م،س،ص ١٠١٤.
٦٦-الجيلالي، حلام.م،س،ص ١٠٠ ومابعدها.
٦٧-مجمع اللغة العربية. الوسيط: م،س،ص ٥٣٦-٨٨٨-٨٠٦.
٦٨-الجر، خليل (لاروس): م،س،ص ١١١-١١٦١-٩٨٢-١٠١٥.
٦٩-(م،س،ت،ث،ع) الأساسي: م،س،ص ٨٠٦.
٧٠-مجمع اللغة العربية الوسيط م،س،ص ٨٠٦.
٧١-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي: م،س،ص ٨٠٩.
٧٢-انظر المداخل (ثمّ، من، إذا)، وقانون بينها في المعاجم العربية المدروسة.
٧٣-مجمع اللغة العربية والوسيط، م،س،ص ١١.
٧٤-م،س،ن،ص ٨٩٠.
٧٥-معلوف، ل، (المنجد) م،س،ص ٧٨١.
٧٦-مجمع اللغة العربية. الوسيط. م،س،ص ٨٩٣. والحديث (لاروس)، ص ٣٤٢.
٧٧-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي م،س،ص ١١٦٢.
٧٨-انظر على سبيل المثال الكلمات: [فاعل Agent، مفعول Complement، صيغة Adjectif، مبتدأ Sujet...)، وغيرها من المصطلحات في المعاجم الفرنسية المدروسة.

□□□

الفصل الثاني

معجمة الدّلالات

إذا كان الرّصيد المفرداتي في المعجم اللّغوي، يستوجب ترتيباً معيّناً للمداخل؛ ألفبائياً أو موضوعياً، فإنّ تعريف أيّ مدخل من تلك المداخل يفرز بالضرورة عدداً من الدلالات المتباينة؛ وذلك سواء على مستوى نوع المعنى أم مجال الاستعمال أم مستواه الفصاحي. ويفرض هذا، تقنية خاصة لمعجمة تلك الدلالات تماشياً مع الأهداف العلمية والتربوية للمعجم.

ونحاول في هذا الفصل معالَجَة ثلاث قضايا تتّصل بمعجمة الدلالات في المعاجم العربية المعاصرة. ونعني بذلك ترتيب الدلالات ومجالات الاستعمال ومستوياته.

١-ترتيب الدلالات:

لقد أثار قضية ترتيب الدلالات في المعجم كثير من المعجميّين- قدماء ومحدثين ومعاصرين- فاقترحوا عدداً من الطرائق للتّصنيف والترتيب، سواء على مستوى التأسيس النظري أم على مستوى الإجراء التطبيقي. ولعلّ أهمّ هذه الطرائق هي:

أ)- إدراج المعنى الحقيقي قبل المعنى المجازي، وقد حاول تطبيق هذه الطريقة الزمخشري (٥٣٨هـ/١١٤٤م) في معجمه أساس البلاغة، فسعى إلى إفراد المجاز عن الحقيقة.(١) كما ذهب إلى ذلك أصحاب المعجم الوسيط (٢).

ب)- إدراج الدلالة اللغوية، أو المركزية قبل الدلالة السياقية والاصطلاحية، على غرار ما نادى به الخوارزمي الكاتب (٣٨٧هـ/٩٩٧م) في معجمه المختصّ مفاتيح العلوم (٣)، والجرجاني الشريف (٨١٦هـ/١٤١٣م) في التعريفات (٤)، وأكثر أصحاب المعاجم

اللغوية الحديثة والمعاصرة باعتباره طريقة مقاسية (Standard) عامة، كما سيأتي.

ج)- إدراج المعنى الأكثر شيوعاً وشهرة، قبل المعنى الأقل شيوعاً، أو تداولاً، بحيث يصبح معيار الاستعمال هو المقياس لترتيب الدلالات. وقد حاول هذا الترتيب معجم الأكاديمية الفرنسية (D.A.F) لجان ديبوا (J.Dubois).

د)-إدراج المعنى الأقدم قبل المعنى الحديث أو المعاصر، وهو معيار تاريخي يعتمد اللفظ القديم تأثيلاً أو دلالة. وتتجلى هذه الطريقة في أكثر المعاجم التأثيلية التاريخية مثل مشروع المعجم التاريخي للمستشرق الألماني أوغست فيشير المتوفى سنة (١٩٤٩م) (A.Fisher) (٧)، ومشروع المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومعجم روبير الصغير (P.R) لالان راي (A.Rey) وآخرين (٨).

هـ)-اعتماد المعنى المجرّد قبل المعنى الحسّي، أو العام قبل الخاص أو العكس، وهو معيار منطقي أرسطي، حاولت اعتماده كثير من المعاجم الحديثة والمعاصرة، على غرار المعجم الوسيط الذي ينص في مقدمته على تقديم المعنى العقلي والحقيقي على المجازي(٩).

وإذا نحن حاولنا مناقشة هذه الطرائق في ضوء ماستقرت عليه بعض البحوث والدراسات المعجمية، يتضح لنا أنه على الرغم من ظهور معاجم تسلك طريقة من هذه الطرائق، تبدو لنا الإجراءات التطبيقية ليست في مستوى واحد؛ فقد تكون طريقة الانتقال من الحقيقة إلى المجاز مجدية في معجم آني، يتوفر على الحقائق التاريخية والتطورات الدلالية للألفاظ، وقد تكون غير مجدية إذا لم يتوفر لها ذلك.

كما قد تكون طريقة الانتقال من الأقدم إلى الأحدث أكثر نفعاً عند توفر المعطيات التأثيلية، وتكون غير ذلك عند انعدامها، ومثل ذلك يقال عند الانتقال من الدلالة عند الأكثر شهرة أو استعمالاً إلى الدلالة الأقل استعمالاً، عندما تتوفر معطيات ميدانية لمسار التداول المفرداتي وعند انعدامها.

ولعل أكثر الطرائق تداولاً بين المعجمين في ترتيب الدلالات، هي الطرائق (جـ،د،هـ) السالفة الذكر(١٠). ويذهب في هذا الصدد آلان راي (A.Rey) إلى انتقاد الطريقة (جـ) التي تعتمد معيار كثرة الاستعمال، ويرى أن هناك طريقتين

فحسب هما (د،هـ)؛ أي طريقة الانتقال من المعنى الأقدم إلى المعنى الأحدث ظهوراً، أو الانتقال من المعنى المجرد إلى المعنى المحسوس، أو من العالم إلى الخاص، حسب المنطق السائد للأشياء، ويحبّذ من بينها المعيار التاريخي ويطبّقه في معجم روبير الصغير الذي أشرف على تحريره. وذلك على أساس أن المعيار التاريخي أكثر الطرائق نجاعة في تجنب الأخطاء، وهذا دون أن يهمل المعيار المنطقي عند عدم توفر المعطيات التاريخية والتأثيلية، (١١) وبهذا ضيّق من مجال طرائق ترتيب الدلالات في المعجم اللغوي إلى طريقتين فقط.

وانطلاقاً من هذه المعطيات النظرية يمكننا تتبّع تقنيات ترتيب الدلالات في المعاجم العربية المعاصرة، ولاشكّ في أن المعاجم العربية المعاصرة قد أولت اهتماماً لقضية الترتيب الداخلي للدلالات على خلاف المعاجم القديمة، بل والحديثة؛ غير أن هذا الاهتمام يتفاوت من معجم إلى آخر.

فالمعجم الوسيط يصرّح باعتماد المعيار المنطقي في الترتيب، وينصّ في المقدمة بـ "تقديم المعنى الحسّي على المعنى العقلي، والحقيقي على المجازي" (١٢)، ومثله المحيط، معجم اللغة العربية الذي ينصّ على الالتزام بهذه الطريقة مع المحافظة على مااشتهر في المعاجم القديمة؛ إذ جاء في المقدمة: "وشرحنا المعاني المختلفة للمفردة، انطلاقاً من الحسّي إلى العقلي، ومن الحقيقي إلى المجازي، دون إخلال بما جاء في المعاجم القديمة، مع إضافة المعاني الجديدة، بأسلوب واضح دقيق..." (١٣).

ويذهب صاحب الرائد إلى اعتماد معيار الشهرة وكثرة الاستعمال، بالانتقال من الأهمّ إلى المهمّ، يقول: "وقدّمت من المعاني الأهمّ على المهمّ، وقرّبت المعاني المتشابهة، بعضها من البعض الآخر، عملاً بهدي المنطق" (١٤).

أما المعاجم الأخرى كالمعجم العربي الحديث والقاموس الجديد والمعجم العربي الأساسي، فلم تنصّ على أي ترتيب للدلالات في مقدماتها. على أننا نجدها تجنح في إجراءاتها التطبيقية إلى الترتيب المنطقي مرّة وإلى الانتقال من الدلالة اللغوية أو المركزية، إلى الدلالة السياقية أو الاصطلاحية مرة أخرى.

وباستقراء بعض العينات من النماذج المعجمة، يتّضح لنا أن المعاجم العربية المعاصرة لاتكاد تلتزم بطريقة محددة؛ فقد تسلك الطريقة المنطقية دون اتخاذ منهجية مدروسة، وقد تتبع طريقة تقليدية حرّة، وأحياناً تمزج بين عدة طرائق، مما يجعل الترتيب لا يستقيم، كما في محاولة المزج بين الطريقتين المنطقية (من الحسّي إلى العقلي)، والطريقة الدلالية (من الحقيقي إلى المجازي)،

كما يتضح من الجداول التالية: [انظر: جدول(ي/١)].

المعجم/ المدخل	المنجد	الوسيط	الحديث	الرائد	القاموس	الأساسي
الجـــبر (١٥)	إصلاح مذهب كبر علم (ريا)	شجاع عود مذهب علم (ريا)	إكراه شجاع إصلاح عود مذهب علم (ريا)	إصلاح عود كبر شجاع ملك عبد علم (ريا)	إكراه إصلاح علم (ريا)	إكراه مذهب علم (ريا)
المجموع	٤	٤	٦	٧	٣	٣

جدول [ي/١]

ويتّضح لنا من دراسـة الجدول، مبدئياً، أن المعاجم العربية المعاصرة لا تتساوى من حيث عدد الدلالات المسجلة للمدخل (جبر). ففي الوقت الذي يثبت فيه الرائد سبع دلالات، والحديث ستّ دلالات، يكتفي كل من المنجد والوسيط بأربع دلالات، ولا يثبت كلّ منَ القاموس الجديد والأساسي سوى ثلاث دلالات.

ولا تكاد تتّفق المعاجم المذكورة حول الدلالات المثبتة. فهناك دلالة واحدة فقط تشترك في ذكرها كل المعاجم وهي (الجبر كمصطلح لعلم الرياضيات)، وتظهر دلالة (إصلاح الشيء) في خمسة معاجم، ودلالة (العود يجبر به) في ثلاثة معاجم ومثلها دلالتا (الشجاع والإكراه)، ودلالة (مذهب نفي الاختيار) في أربعة معاجم، ودلالة (الإكراه) تصدّر في كلّ من الحديث والجديد والأساسي، بينما يفتتح كل من المنجد والرائد بدلالة (الاصلاح)، وينفرد الوسيط مبتدئاً بدلالة (الشجاع)، وهي دلالة عقلية مجردة تخالف مااشترطه على نفسه في المقدّمة، في مقابل دلالة (العود يجبر به) وهي دلالة حسية، ويأتي ترتيبها في الدرجة الثانية.

ونخلص من هذا النموذج إلى أن المعاجم العربية المعاصرة لا تلتزم في ترتيب الدلالات بطريقة معينة في جميع الحالات.

وإذا استثنينا ظاهرة التفاوت بين المعاجم العربية المعاصرة في عدد الدلالات المثبتة، فإن هذا الاستثناء لا يعفينا من التساؤل عن الطريقة التي تمّ بها جمع الرصيد الدلالي للمفردات، لما بين طريقتي الانتقاء والترتيب من تلازم.

ففي مدخل (عقدة)، [انظر جدول ي/٢] نجد المنجد في اللغة يثبت عشر

دلالات والوسيط ستّ عشرة دلالة والمعجم العربي الحديث عشرين دلالــة، والرائد والقاموس الجديد كلّ منها أربع عشرة دلالة والمعجم العربي الأساسي سبع دلالات.(٦)

وقد جاء ترتيب أهم الدلالات المشتركة فـي المعـاجم المذكـورة علـى النحـو التالي:

-بمعنى الولاية:

-*أ(١)، ب(٧)، جـ(١)، د(٤)، هـ(٣)، و(٥).*

-*بمعنى موضع العقد:*

-*أ(٤)، ب(١)، جـ(٦)، د(١)، هـ(٢)، و(١).*

-*بمعنى الوثاق:*

-*أ(٥)، ب(٥)، جـ(٧)، د(٢)، هـ(١)، و(٥).*

بمعنى وحدة قياس أو سرعة:

-*أ(٩)، ب(٤)، جـ(٢٠)، د(١٤)، هـ(١٠)، و(٣).*

بمعنى عقدة نفسية:

-*أ(٠)، ب(٣،١٥)، جـ(١٦)، د(٨)، هـ(١٤)، و(٧).*

بمعنى عقدة أوديب وإلكترا:

-*أ(٥)، ب(١٦)، جـ(١٧)، د(٥)، هـ(٥)، و(٥،٤).*

المعجم/المدخل	-أ- المنجد	-ب- الوسيط	-جـ- الحديث	-د- القاموس	-هـ- الرائد	-و- الأساسي
عقـــــدة (١٦)	الولاية البيعة الكلأ موضـع ع الوثائق الإحكام سـكون غ أصل ل	موضع ع موضع ن ع نفسية وحدة س وثائق جماعة ولاية لكنه عقار	الولاية جماعة بيعة ضيعة عقار موضع ع وثائق بلاغ إحكام	موضع ع وثائق جماعة ولاية لكنه عقار إحكام ع. نفسية بلاغ	وثائق موضع.ع ولاية بيعة إحكام عقار ضيعة بلاغ/كفاية كلأ	موضع.ع موضع.ن وحدة ق ع.إلكترا ع.أوديب لكنه ع.نفسية

---

(٦) الحروف إشارة إلى المعجم والأعداد إشارة إلى رتبة الدلالة في المعجم.

	وحـدة س فلك	كلأ إحكام غموض عثم سكون غ ع. نفسية ع. أوديب	خصب عثم كلأ سكون غ لكنه فلك ع. نفسية ع.أوديب طبّ تشريح وحدة س	صيغة ملك كلأ الأرض وحدة ق	وحدة.ق لكنه غموض سكون.غ ع.نفسية	
المجموع	١٠	١٦	٢٠	١٤	١٤	٧

جدول [ي/٢]

وهكذا يتبيّن لنا أن تسجيل الدلالات في المعاجم العربية المعاصرة يبرز تبايناً كبيراً، فلا نكاد نقف على منهجية معينة، سواء من حيث العدد أم من حيث الترتيب؛ فباستثناء بعض الدلالات، كدلالة (موضع العقد) التي تتصدَّر الوسيط والقاموس الجديد والأساسي، ودلالة (الولاية) التي تتصدّر المنجد والمعجم العربي الحديث، لا نكاد نلمس اتفاقاً في ترتيب الدلالات الأخرى، فالمنجد يختتم بدلالة (الفلك)، والوسيط والرائد والأساسي بدلالة (العقدة النفسية)، والحديث والقاموس الجديد بدلالة (وحدة القياس).

وإذا حاولنا التثبّت من المنهج المنصوص عليه في كلّ من الوسيط والرائد، وجدنا الدلالات: (الوثائق، الكلأ، الأحكام)، تأتي متأخرة عن الدلالات: (عقدة نفسية، ووحدة قياس) مع أن الدلالات الأولى حسية والثانية عقلية مجازية.

كما أن الرائد يؤخر الدلالات: (إحكام، وحدة قياس، عقدة نفسية) وهي دلالات أكثر شهرة واستعمالاً من الدلالات: (ولاية، عقار، كلأ، كفاية، الرجل) وغيرها، وبذلك يبقى القصد غير واضح من تقديم الأهمّ على المهمّ؟

أما بالنسبة إلى ترتيب الدلالات في الأفعال؛ فإن المنهج القاضي بتقديم حالة لزوم الفعل على تعدّيه، كثيراً ما يتعارض مع طريقة الانتقال من الحسي إلى العقلي ومن الحقيقي إلى المجازي كما يتضح من الأمثلة الآتية (١٧):

أ)-فتح بين الخصمين: قضى.

ب): فتح عليه: أرشده وهداه.

جـ)- فتح المغلق: أزال إغلاقه.

د)-فتح الكتاب: نشرطيّة:

هـ)-فتح الطريق: هيّأه.

فيتضح من المثالين (أ،ب) أن الدلالات العقلية والمجازية قد صاحبت لزوم الفعل، وبذلك جاءت قبل الدلالات الحسية مع الفعل المتعدّي في (جـ، د، هـ) وهذا يعني أن التعارض موجود بين الطريقتين، إذا حاولنا تطبيقهما في آن واحد؛ لأن الفعل اللازم لا يكون بالضرورة دائماً حاملاً لدلالة حسية، كما لايكون المتعدّي حاملاً لدلالة عقلية أو مجازية بالضرورة.

وقد عانى الزمخشري في أساس البلاغة من هذه القضية ولم يستقم له الأمر إلا في حالات قليلة (١٨)؛ لأن ذلك يتطلب تأثيلاً وتأريخاً كاملين لأنواع الدلالات، وهذا لا يتأتى إلا للمعاجم التأثيلية.

وقد وجّهت لهذه الطريقة انتقادات عديدة، وبخاصة ماكتبه ابن الطيب الشرقي (١٧٥٦م،١١٧٠هـ) حول القاموس المحيط للفيروز أبادي (١٩)، وأحمد فارس الشدياق (١٣٠٦هـ/١٨٨٨م) في كتابه الجاسوس على القاموس، حيث يقول: "وممّا أحسبه من الخلل أيضاً: تقديم المجاز على الحقيقة، أو العدول عن تفسير الألفاظ بحسب أصل وضعها، مثل ذلك لفظة (كتب)، فإن الجوهري ابتدأ هذه المادة يقول: (الكتاب معروف)، وصاحب القاموس بقوله: (كتب كتباً وكتاباً: خطّه)، ومثله صاحب المصباح والزمخشري. مع أن أصل (الكتب) في اللغة للسقاء. يقال: كتب السقاء؛ أي خرزه بسيرين، وهو معنى الضمّ والجمع، ومنه الكتيبة للجيش، ثم نقل هذا المعنى إلى كتب الكتاب.. وحقيقة معناه: ضمّ حرف إلى حرف.. (٢٠).

ويتضح من هذا النصّ أن قضية فصل الدلالات الحقيقية عن الدلالات المجازية أمر عويص في معجم غير تأثيلي، وعلى الرغم من تمثّل الشدياق لإمكانية الفصل بينهما، والوقوف على أقدم دلالة، فإن ذلك لا يتحقق دائماً؛ فقد يتمّ الانتقال من الحقيقة إلى المجاز وقد يتمّ عكس ذلك تماماً؛ أي من المجاز إلى الحقيقة بعد اختفاء أصل الوضع، أو من العقلي إلى الحسيّ أو من الخاص إلى العام، وفي جميع الاتجاهات.

ولعل هذا ماأدّى إلى ظهور خطل هذه الطريقة في جميع المعاجم التي حاولت تطبيقها. وقد ذهب أولمان في هذا الصدد إلى الاعتقاد بخرافة المعنى

الأصلي، ورأى أنه "عندما قاوم الباحثان أوجدن وريتشاردز الفكرة القائلة: إن الكلمات لها معنى واحد وأساسي محدّد [حقيقي]، كانا في الواقع قد قاما بثورة في علم المعنى، وفتحا آفاقاً واسعة في اتجاهات مختلفة، ولو أنهما -من وجوه أخرى- قد أسرفا في الانطلاق حتى جاوزا الحدّ المعقول(٢١)".

وأما بالنسبة إلى طريقة الانتقال من المعنى الأوسع انتشاراً، أو من الأهمّ إلى المهمّ، كما جاء في مقدمة خليل الجرّ، فإن الأمر لا يخلو من صعوبات جمّة، سواء فيما يتصل بأنواع المجالات المعرفية، أم ما يتصل بالبيئات المختلفة للّغة، كما هو الشأن في البيئة العربية الواسعة.

ولعل هذا ماحدا ببعض المعجميين إلى انتقاد طريقة الشهرة أو كثرة الاستعمال، فقد أشار آلان راي (A.Rey) إلى أن الانطلاق من الأكثر استعمالاً عمل مستحيل في الواقع؛ لانعدام المعطيات العلمية الدقيقة، (٢٢) وهو من ضمن الانتقادات التي وجّهت إلى معجم الأكاديمية الفرنسية الذي سلك هذه الطريقة معتمداً على نسبة تردّد الدلالات بين المتكلمين للغة.

ونخلص مما سبق إلى أن قضية ترتيب الدلالات في المعاجم العربية المعاصرة في حاجة ماسّة إلى معايير تقنية تستثمر طريقة من طرائق الترتيب أكثر فعالية وملاءمة لخصوصيات اللسان العربي، ويبدو أن الطرائق الأكثر نجاعة في هذا الصدد هي:

أ)- الطريقة التأريخية التأثيلية، وفيها يتم الانتقال من الدلالة الأقدم أو الأصل التأثيلي للكلمة المدخل ثم يتمّ التدرّج من الأقدم إلى القديم، فالحديث فالمعاصر، حقيقة أو افتراضاً.

ب)-الطريقة اللغوية الإصطلاحية، وفيها يتمّ الانتقال من الدلالة اللغوية العامة أو المركزية وفق الحكم المنطقي للأشياء، ثم تأتي الدلالات السياقية، فالاصطلاحية حسب مجالات الاستعمال العامة، وهي طريقة ميسورة ومطبّقة -في بعض حالاتها- في المعاجم العربية المعاصرة.

جـ)- طريقة الشهرة والمعاصرة، وفيها يتمّ الانتقال من الدلالات الأكثر استعمالاً أو شهرة آنياً إلى الدلالات الأقل استعمالاً أو شهرة، أو تلك التي ظلّت مرتبطة بنصوص قديمة، ولم تتداولها الحياة المعاصرة، ويتمّ ذلك وفق إحصاءات لنسبة تردّد الدلالات.

٢-مجالات الاستعمال:

من المعلومات الثقافية الأساسية التي يحرص المعجم اللغوي المعاصر على توفيرها، تحديد المجالات الاستعمالية للدلالات الاصطلاحية. والاصطلاح كما يعرفه الشريف الجرجاني (٨١٦هـ/١٤١٣م): "إخراج اللّفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما. وقيل: الإصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء معنى..."(٢٣).

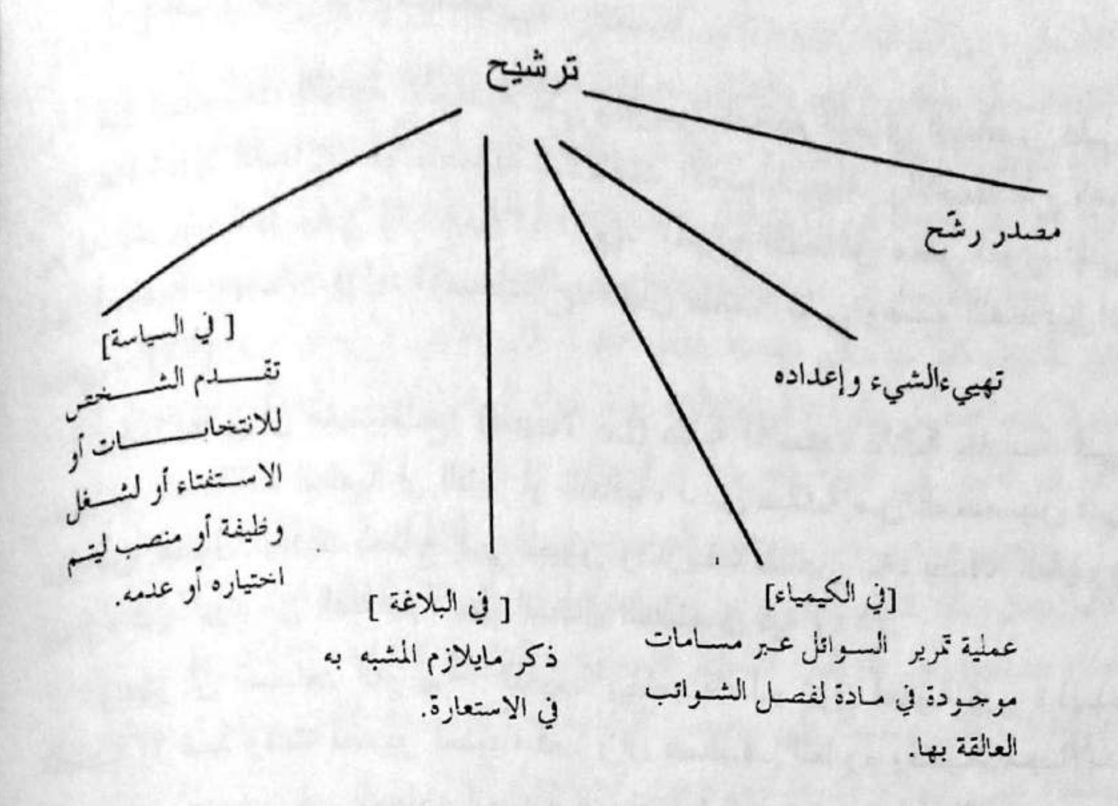
وهذا يعني أن المصطلح: (Le Terme) كلمة اكتسبت دلالة خاصة، في مجال من المجالات العلمية أو الفنية أو الثقافية، لدى طائفة من المختصيّن في حقل من الحقول. وبذلك يحتاج إلى تعيين وتعريف خاص به، يصفه كمفهوم ويميّزه عن غيره من المفاهيم داخل المجال المستعمل فيه (٢٤).

ويبدو أن المعاجم العربية- اللغوية بخاصة- لم تول أهمية كبيرة لهذه القضية إلا منذ وقت قصير نسبياً، فما زال تصنيف العلوم وضبط مجالات الاستعمال محدودين في المعاجم العربية المعاصرة كما سيتضح لنا ذلك.

ولقد ظلّت المعاجم العربية القديمة متحفظة في هذا الإطار، ولعلّ الفيروز أبادي (٨١٧هـ /١٤١٤م) في معجمه اللغوي القاموس المحيط، يمثل أول محاولة في تجاوز الدلالات اللغوية.

وتسجيل نسبة كبيرة من المصطلحات العلمية والفنية. وليس هذا معناه أن المعاجم العربية القديمة عامة لم تكن تدرك أهمية المصطلح، فقد نبّه الخوارزمي الكاتب (٣٨٧هـ/٩٩٧م) ، صاحب مفاتيح العلوم (٢٥) إلى هذه القضية منذ أواخر القرن الرابع الهجري؛ وإنما القصد هو أنها كانت تفصّل في معاجم مختصة، ولا تدرج ضمن المعاجم اللغوية. وهذا لا يعني أيضاً أنّنا نطالب المعجم اللغوي بترصّد جميع المصطلحات الأكثر خصوصية، فنحمّله فوق طاقته ونبعده عن هدفه اللغوي، وإنما المطلوب هو أن يترصّد أهمّها من ذوات التداول الواسع بين الناس، متبوعة بتعاريف موجزة تناسب هدفه، مؤكداً على ذلك بالتنصيص على المجال أو الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح.

ويعتبر تحديد مجال الاستعمال في المعاجم اللغوية ضرورة منهجية ويمثل جزءاً لا يتجزأ من التعريف، وبخاصة من حيث ترتيب الدلالات وتقريب الفهم وتسهيل عملية الإدراك. ويتجلّى ذلك في المشتركات اللفظية أكثر، كما يتّضح من النموذج التالي:



تحديد المجال في المعاجم العربية المعاصرة:

إن استقراء المعاجم العربية المعاصرة، من حيث تحديد مجالات الاستعمال، وضبط رموزها، يوقفنا على أن هناك تفاوتاً واضحاً بينها في استثمار هذه التقنية. ويتجلّى هذا التفاوت سواء على مستوى ضبط المجال من خلال التعاريف أم على مستوى صياغة الرموز الخاصة بذلك، والإشارة إليها في مقدمة المعجم.

وتوضيحاً لهذه المسألة نقدّم النماذج التالية:

أ)-المنجد في اللغة: (٢٦)

-الرّشح: (طب) انصباب مادة نخامية، تسيل الرقيقة منها من الأنف وتحدث زكاماً.

-النقطة: في الهندسة: ماكانت أطوالها منعدمة.

-الجبر: علم من العلوم الرياضياتية، تستخرج به المجهولات باستخدام حروف وعلامات مشهورة.

ب)-الوسيط:

-الرّقابة: (في الاقتصاد السياسي) تدخّل الحكومة أو البنوك المركزية

في سعر الصرف، وتسمّى: رقابة الصرف (مج).

-المدبّج: (في مصطلح الحديث) رواية الأقران سنّاً وسنداً.

جـ)-المعجم العربي الحديث: (٢٨)

-الترشيح (بد) التقوية بما لا يلائم المعنى المقصود وهو أنواع، التشبيه والمجاز والاستعارة.

-التعكيب: (ري): التربيع(٧)

د)-القاموس الجديد: (٢٩)

-ضرب: والضرب في الحساب هو تكرار عدد مَا مرات بقدرما في عدد آخر من الوحدات.

-تقسيم: عند الموسيقين هو أن يعزف أحدهم قطعة موسيقية على آلة طرب واحدة.

هـ)-المحيط (٣٠)

-السوادية: في علم الزراعة، فطر السواد، وهو جنس نباتات مجهرية طفيلية من فصيلة السواديات ورتبة الفطور...

-السوداء: في الموسيقى، علامة قيمتها ربع قيمة العلامة المستديرة.

و)-الأساسي (٣١):

-تنغيم: [في علم الأصوات] توالي درجات صوتية مختلفة، أثناء النطق مثل اختلاف التنغيم في عبارة "لا ياشيخ".

-تخارج: [في الفلسفة] علامة منطقية بين كلمتين أو صفتين ليس بينهما عامل مشترك، عكسه تداخل. وإذا تمعنا في النماذج المذكورة وغيرها، اتضح لنا أنّ المعاجم العربية المعاصرة تتباين في استثمار مجالات الاستعمال، وأمكننا التمييز بين مجموعتين:

١-مجموعة تذكر المجال ضمن التعريف، في عبارة محصورة بين قوسين عاديين أومعقوفين، أو تنصّ على ذلك مباشرة، ويمثل هذه المجموعة كلّ من الوسيط والأساسي والمحيط.

---

(٧) هناك فرق بين التكعيب والتربيع في الرياضيات.

٢-مجموعة تنصّ على المجال برموز خاصة كما في المنجد والمعجم العربي الحديث.

ومن الملاحظات التي يمكننا إثباتها في هذا الصدد، أن المعاجم العربية المعاصرة عامة، لاتقوم في توزيعها لهذه المجالات وفق خطّة مدروسة مبنية على أساس منطق تصنيف العلوم والفنون ضمن مجالات معيّنة، مما أدّى إلى إهمال الإشارة إلى كثير من المجالات، وعدم الالتزام بالنصّ عليها في كلّ الحالات.

فقد نجد نوعاً من الالتزام كما في الوسيط والحديث والأساسي والمحيط، وقد تأتي الإشارة إليها عرضاً فقط، أو في حالات خاصة كما في المنجد والقاموس الجديد.

وبموازنة الرموز المستخدمة في كلّ من المنجد والمعجم العربي الحديث، نجد الأول يثبت ٢٠ رمزاً والثاني ٢٢ رمزاً، علماً بان مجالات العلوم والفنون الأكثر تداولاً في المعاجم المعاصرة تتجاوز المائة. وعند مقارنة الرموز والمختصرات المثبتة في المعجمين من حيث التوحيد- كما يتّضح من الجدول [ي/٣]- نجدهما لا يتفقان سوى في تسع مجالات هي: (الطب، الحساب، الفلك، النبات، الكيمياء، الموسيقى، الهندسة، الحيوان، الفيزياء)، بحيث ينفرد المنجد بـ ١١ مجالاً، والحديث بـ ١٣ مجالاً آخر.

المنجد في اللغة (٣٢)				المعجم العربي الحديث (٣٣)			
مجال	رمز	مجال	رمز	مجال	رمز	مجال	رمز
الطب	طب	فن البناء	ب	طب	ط	تشريح	تش
ع الحساب	ع ح	ع الجبر	ع.ج	ع.الحساب	ح	حشرات	ح
ع.الفلك	فك	تجارة	ت	ع.الفلك	فل	رياضيات	ريـ
نبات	ن	طبخ	ط	نبات	نيـ	صوتية	صو
كيمياء	ك	عسكري	أ ع	كيمياء	كيـ	فقه	فقـ
موسيقى	مو	في جميلة	ف ج	موسيقى	مو	قانون	قا
هندسة	هـ			هندسة	هنـ	ع.كلام	كل
ع.الحيوان	ح			حيوان	حيـ	منطق	منـ
ع.الفيزياء	فـ			فيزياء	فـ	ع.النفس	نفـ
صناعة	ص			جغرافيا	جغـ		
ع.حيل	حي			ع.اجتماع	إج		
ع.الأرض	ط أ			إقتصاد	إق		
زراعة	ز			بديع	بد		
ع.أعضاء	ع أ						

جدول [ي/٣]

أمّا من حيث شكل المختصر، فلا يتّفقان سوى في رمز واحد هو (مو) للدلالة على مجال الموسيقى. ولا يقف الإختلاف عند هذا الحدّ، بل نجد بعض الرموز تتداخل بين المعجمين في الإشارة إلى مجالات مختلفة؛ فالمنجد يرمز للحيوان بالرمز (ح) ويجعله الحديث رمزاً لعلم الحساب، و (ط) للطبخ، وفي المعجم الحديث للطبّ، مما يبعد الهوة بين المعاجم.

ولاشكّ في أن هذا الحصر المحدود للمجالات، والتباين في أشكال الرموز يعدّ قصوراً لا يخدم تطور تقنيات المعاجم العربية المعاصرة، ما لم تتدخل المجامع اللغوية والمنظمات العربية لحصرها وتوحيد رموزها، وفتح المجال أمام المعجميّين لاستثمارها في المعاجم.

ولاشكّ في أن هذا الحصر المحدود للمجالات، والتباين في أشكال الموز يعدّ قصوراً لايخدم تطور تقنيات المعاجم العربية المعاصرة، ما لم تتدخل المعاجم اللغوية والمنظمات العربية لحصرها وتوحيد رموزها، وفتح المجال أمام المعجميّين لاستثمارها في المعاجم.

وبمقارنة الرموز والمختصرات الواردة في الجدول [ي/٣] بما جاء في المعاجم الفرنسية، نجد المجالات المذكورة في المعاجم العربية ضئيلة جدّاً؛ فمعجم روبير الصغير (٣٤) يثبت زهاء ١٥٠ رمزاً لمجالات الاستعمال المختلفة، ويقاربه في ذلك كلّ من لاروس الصغير (٣٥) وكيّي (٣٦). مما يجعل نسبة استثمار المعاجم العربية من هذه الرموز -أعني المنجد والمعجم العربي الحديث- إلى المعاجم الفرنسية تقدر بـ ١ إلى ٦ تقريباً

وتأكيداً لهذه الثغرة نورد فيما يلي قائمة بأهم مجالات الاستعمال في المعاجم الفرنسية المذكورة آنفاً مجتمعة: انظر جدول [ي/٤].

(أهم مجالات الاستعمال في المعاجم الفرنسية).

آثار	بستنة	جراحة	سمعبصري	طب إشعاعي
إحاثة	بوظيات	جيولوجيا	سيارات	طيور
إدارة	بتروليات	جغرافيا	سلاح	ظواهرية ع
أجنة	بصريات	حلي	ساعاتية	عسكرية
أساطير	بناء	حدادة	سكك ح	عراقة
اقتصاد	بلوريات	حيوان	سينما	عرافة
أنثروبولوجيا	بورصة	حذاءة	سلاليات	عمارة
إلكترونات	بنوك	حشرات	سياسة	ع نفس (ع)
أحياء	بيطرة	حصون	سيميائية	ع نفس (ت)
أنسجة	تشريح	حلويات	شعاراتية	ع نفس (م)
ألعاب	تشجير	خطاطة	شعوذة	ع نفس (إ ج)

ادبيات	تنجيم	خبازة	صيد بحري	عروض
أخلاقيات	تاريخ	خياطة	صناعة	غراسة
إشهار	توجيه ع	خيالة	صقارة	غابيات
أوسمة	تعليمانية	خرائط	صحافة	فقه
اجتماعيات	توثيق	دين	صحة	فلاحة
إحصائيات	تصوير	ديموغرافيا	صيدلية	فنون (ج)
اختزالية	تشريفات	دبلوماسية	صوتيات	فنون
أثاثيات	تلفزة	ذرة ع	صرف	فلك
إذاعة	تعليم	رياضيات	طيران	فضاء
إسلام	تصوف	رسم	طرز	فيزياء
بريد	تكييف	رقص	ع. طباع	فلسفة
بلاغة	جماليات ع	رصد جوي	طبخ	فيزيولوجيا
بكتريا	جرثوميات	رياضة	طباعة	فروسية
بيئة	جزارة	زراعة	طقوس	قذافة
قانون	معارفية	مقاييس	نحليات	
قنص	معلوماتية	مسرح	نبات	
كيمياء	مساحة	مدفعية	نجارة	
كهرباء	مشروبات	معادن	نسيج	
كتابة	مالية	موضة	نحو	
كشافة	مياه	موسيقى	نوويات	
لسانيات	مصوغات	مناهجية	نقود	
لعب	منطق	مسكوكات	هندسة	
لاهوت	موانئ	مناجم	وراثة	
مواصلات	ميكانيك	مكتبيات	وراقة	
ملاحة		نحت		

جدول [ي/٤]

ويتّضح من الجدول السابق أن المعاجم الفرنسية المعاصرة أكثر استخداماً لمجالات الاستعمال، فقد ضمّت القائمة زهاء ١٦٠ مجالاً، أوردتها المعاجم المذكورة سابقاً في شكل مختصرات موحّدة، وهي مجالات لا تثبت المعاجم العربية المعاصرة مجتمعة، منها أكثر من ٦٠ مجالاً، أي مايعادل ٣٧٪ فقط مما يؤكّد وجود ثغرة كبيرة بالمعاجم العربية في هذا الإطار؛ وهي ثغرة يجب سدّها بتحديد أهمّ هذه المجالات وتوحيد مختصراتها.

٣-مستويات الاستعمال:

إن أيّ لسان مهما كان راقياً يتدرّج إلى مستويات استعمالية تتفاوت فصاحة؛ ذلك أن اللّسان ظاهرة اجتماعية ينشأ فينمو ويتطوّر، ويتأثر بالمحيط فيتغيّر

بمرور الزمن، ويظلّ المحيط اللغوي مسرحاً لبروز التبـاين فـي تلفظ الأصوات ودلالات المفردات وأنواعها.

وكما تظهر الفروق الاجتماعية بين الناس، تظهر الفروق اللغويـة، متدرجـة من لغة السواد الأعظم، إلى لغة الحرفيّين، فلغة الأدبـاء والعلمـاء المختصين؛ إذ كثير من الكلمات تولـد فـي صخـب السوق أو علـى أعمدة الصحافـة، أو شاشـة التلفزة، لتكتسب مكانة أدبية أو علمية جديدة بين المثقفين، وسرعان مـا تفرض نفسها لتحتلّ مدخلاً في المعجم.

غير أن دخول هـذه المفردة أو الدلالـة إلى المعجم يستوجب النص على مستواها الاجتمـاعي ودرجـة فصاحتهـا، ليمكـن توظيفهـا فـي المقـام اللائـق والمناسب، وليعرف القارئ مستواها الفصاحي.

ومن القضايا التي تتصل بـالتعريف المعجمي قضيـة المستوى الاستعمالي للكلمات؛ فالمعجم سجلّ حافل بشتّى أنـواع اللّهجـات، بـل إنـه فـي الواقـع يستمد رصيده من هذه المتنوعات اللهجية في المجتمع. فاللغة المثالية التي يتساوى فيهـا أعضاء المجموعة اللغوية نطقاً وبنية ودلالة وتركيباً، تعتبر استثناء لاقاعدة، كمـا يقول أندريه مارتيني (٣٧) (A.Martinet)؛ وكأن القاعدة هـي مجمـوع اللّهجـات. ويقول إدوارد سابير (E. Sapir) في هذا المنحى: "وما مجموعة اللهجات إلا صيغ اجتماعية للاتجاه العام في الفروق الفرديـة فـي الكـلام، وهـذه الفروق تؤثـر فـي الهيئة الصوتية للغة، وفي مميزاتها الشكلية، وفي مفرداتها، وفـي ملامحهـا غير القطعية مثل التنغيم والنبر(٣٨)".

ونـدرك مـن هـذا، أن اللّسـان القومـي يتشـكّل مـن مجموعـة مـن اللّهجـات المتفاوتة اجتماعياً، تعود في النهاية إليه لتبرز وجوده وتعطيـه خاصيـة مـن تلـك التنوعات المتعدّدة؛ فاللّسان العربي القديم -مثـلاً- كـان قـد تشـكّل مـن مجموعـة اللهجات في الجزيرة العربية، وإن كانت ترجـع بـالضرورة إلـى اللّسـان القومـي العروبي البابلي قبل آلاف السنين.

كما أن العربية المعاصرة بدأت تتشكّل من عدّة لهجات إقليميـة كالجزائريـة والليبية واللبنانية والعراقية والسعودية وغيرها، في شكل أطلس لغوي متطوّر. ومثـل هـذا يقـال عـن الانجليزيـة أو الفرنسيـة التـي تتشـكّل مـن عـدّة لهجـات: كالبروطونية والبارسية والألبيـة والجرمانيـة وغيرهـا مـن اللهجـات التـي ترجـع بالضرورة إلى اللسان اللاتيني القديم.

وفي أيّ لسان حيّ كالعربية أو الألمانية أو الانجليزية وغيرها، توجد مجموعة من الأصناف اللهجية المتفاوتة، يسعى المعجم اللغوي إلى التمييز بينها، والتنبيه على درجة فصاحتها ومستواها الاستعمالي. ومن أهم هذه الأنواع نذكر:

١- اللّسان الفصيح (Langue Litteralle)؛ وهو كما يعرّفه ماريو باي (M.Pei) "المظهر الرسمي الموروث للتّراث اللغوي، ذي النظام اللّساني المتجانس والمستعمل بين كلّ أفراد المجتمع" (٣٩).

ويمثّل المستوى النموذجي القومي أو الوطني[٨] الذي تكتب فيه الآثار الأدبية والفكرية والعلمية والنشاطات الإعلامية الرسمية.

وتعمل المدرسة على ترسيخه، ويقترب منه دائماً المثقّفون من أبناء المجتمع، كاللّسان العربي في الجزائر واللّسان الفرنسي في فرنسا.

وقد عبّر عن هذا المستوى المعجميون العرب القدماء بالصّحاح، وعدّوا كلّ ما خرج عنه، لغة أو لغيّة أو لهجة. ونجد المعاجم عامة لاتنوّه بهذا الرصيد المفرداتي الفصيح ولا ترمز إليه بعلامات باعتباره أصلاً، بل تشير إلى ماخرج عنه من حيث الأثل أو النظام اللّساني أو الدلالة.

٢- اللّهجة: (Dialecte)، وهي مجموع الخصائص الكلامية السائدة في مجتمع من المجتمعات التي ترجع إلى لسان قومي واحد؛ أي أنها "نظام لغوي يمتاز -من خلال اللّكنة والتراكيب- عن اللغة التي يتفرّع عنها، ويتّصف بحتمية حصوله مع الزمن، وبحتمية تفرّعه إلى لهجات محليّة. وتقسّم اللّهجات باعتبار المناطق التي تستخدم فيها، والطبقات الاجتماعية التي تتكلّمها، كما تُقتسّم باعتبار قربها أوبعدها من اللّغة التي تفرّعت عنها، ومن اللهجة النموذجية (٤٠)". وهذا يعني أن مصطلح اللهجة يختلف من دولة إلى أخرى؛ بحيث يصعب رسم الخطّ الفاصل بين اللّسان واللّهجة من جهة، وأنواع اللهجات من جهة ثانية. ففي الدولة التي تمتلك لساناً رسمياً تصبح كلّ المظاهر الكلامية الجهوية المبتعدة عن اللّسان المركز عبارة عن لهجات محلية؛ فمثلاً بالنسبة إلى اللّسان الفرنسي -في فرنسا- يقال لكلّ من: البربونية (Bourbonnais) والبيكار (Picard) والبروطونية (Breton).. إلخ لهجات.

---

[٨] اللغة الرسمية أخصّ من اللغة الوطنية؛ فقد تكون للدولة الواحدة، أكثر من لغة وطنية كما في سويسرا، مثلاً حيث تستعمل الفرنسية والألمانية والإيطالية والرومنشية.

انظر في هذا، صالح، بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٩٥ ص ٩ ومابعدها.

أمّا بالنّسبة إلى اللّسان العربي، في الوطن العربي فيقال لكلّ من: استعمال العراقي أو السعودي أو التونسي وغيرهم، للّسان العربي لهجة إقليمية. وتضيق هذه الدائرة في البلد الواحد، ليصبح اللّسان العربي في الجزائر -مثلاً- محاطاً بعدّة لهجات محلية، أو جهوية كالميزابية والترقية والشاوية والبربرية والوهرانية والعامية الوطنية وغيرها.

ويمكن التمييز بين اللّهجة واللغة الفصحى المستقلة في هذا الصدد في كون اللغة الفصحى تمتلك عدّة إمكانات مجتمعة لا تتوفّر في اللّهجة وهي:

أ-رصيد مفرداتي أثيل يقدّر بأكثر ٥٠٪؛ من رصيدها العام الذي يتجاوز في الغالب مائة ألف مفردة.

ب-تراث معرفي مكتوب، أو مستعمل في الحياة اليومية والعلمية.

جـ- نظام لساني متميّز.

د-انتشار يتجاوز الإقليم الواحد جغرافيا، وأي لهجة توفّرت على هذه الإمكانات استطاعت أن تحتلّ مركزاً، وتشكّل لساناً مستقلاً.

ويحدّ إبراهيم أنيس اللّهجات العربية، بأنها مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة، وهذه البيئة جزء من بيئة أوسع تضمّ عدداً من اللهجات تشترك فيما بينها بخصائص تعود إلى اللّسان الأصلي، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدّة لهجات هي بيئة اللغة (٤١).

ويتّضح من هذا أن اللهجات درجات؛ إقليمية ووطنية وجهوية ومحليّة، وكلّما اقتربت اللهجة من المركز؛ أي اللسان الرسمي، سهل التفاهم، وكلما ابتعدت عنه صعب التفاهم بها، ولو كان ذلك في البلد الواحد.

٣-اللّهجة العامية، وهي اللّهجة التي يتكلّم بها السواد الأعظم من أبناء المجتمع الواحد، وكانت تمثّل وسيلة التواصل غير الرسمي في الشارع والمقهى والسوق والبيت.

وتظهر هذه العامية بصورة محرّفة وملحونة عن اللسان الرسمي. وفي هذه الحالة، إما أن تكون شفوية دارجة كالقاهرية، والبغدادية، والبيروتية، والوهرانية، وإمّا أن تكون كتابية كما هو الشأن في لهجة باريس بالنسبة إلى الفرنسية من منظور الأثل اللاتيني. وهذه اللهجات العامية -كما في اللهجات العربية الإقليمية مثلاً -وإن كانت ترجع بالضرورة إلى العربية الأصلية، فإنها لا تحقّق الجماعة اللغوية، في إطار النمط العالي الفصيح (٤٢)، وتظلّ قاصرة لا تفي مفرداتها

بحاجات الفرد والجماعة الفكرية والعلمية، وحتى وإن سدّت تلك الحاجات في التخاطب الاجتماعي العادي ضمن حدود جغرافية ضيقة؛ فهي وإن "تجاوزت فرضاً حدود بيئتها الخاصة فإن تلقيها واستيعابها سيكون محدوداً بمجال التخاطب المنطوق فقط، أما في مجال التخاطب المكتوب فلا تكون مقبولة إلا في حالات نادرة، وفي البيئات المتخلفة فكرياً وثقافياً في الغالب"(٤٣)؛ أي أنها تضيق في مجال التعبير عن الأمور الفكرية والعلمية مما يجعلها تلتجئ إلى الفصحى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تظلّ عرضة للتغيرات السريعة التي لاتحكمها ضوابط، كما تنازعها عدّة لهجات أخرى بسبب رصيدها المحدود الذي لايتجاوز بضعة آلاف من الكلمات، علاوة على جهل مستعمليها بالتاريخ الدلالي لمفرداتها (٤٤).

٤-اللهجة المحلية (Locale)، وهي كلّ لهجة تستخدم في منطقة محدّدة جغرافيا (٤٥) وغالباً ماتكون شفوية لا تتوفّر على ثرات مكتوب، ولا تمتلك نظاماً لسانياً، وتنحصر في بيئة ريفية "معزولة عن المدن، ولدى من لديهم حظ قليل من الثقافة والاتصالات الحضارية" (٤٦). وكثيراً ماتظل منغلقة على نفسها إلى أن تبتعد كثيراً عن اللسان الرسمي أو حتى عن اللهجة العامية كالقبطية في مصر والبربرية في الجزائر، والشلحية في المغرب.

٥-الملاحنة (Argot)، وهي لهجة اصطلاحية تقتصر على إبراز المفردات الطفيلية مما يضاعف التراكم الترادفي المعاكس للسان الرسمي أو اللهجة العامية. وهي تنحصر في طبقة اجتماعية محدودة، كأصحاب الحرف أو البحّارة أو الباعة المتجولين أو اللصوص (٤٧). وتعتمد الملاحنة على تحوير الكلمات بالقلب، كما في نحو: [وجاب في جواب] أو الإبدال: [سجاعة في شجاعة] أو الترميز، كأن تضع للمليار اسم: [القرمودة/القرميدة] في الجزائر، أو (الأرنب) في مصر، مثلاً.

٦- السوقية (Vulgaire)، وهي لهجة مغرقة في العامية، لا تنتمي إلى الجماعة اللغوية -فصحى أو عامية- وتتصل بطائفة اجتماعية محدودة، وتتميز بالغرابة أو بالخشونة أو بالفظاظة أو بالعجمة الحوشية (Barbarisme) أو بعدم اللياقة، وتظهر في أشكال كلامية معاكسة للغة الأدبية المهذبة.

٧-اللهجية: (Idiolecte)، وقد سماها القدماء (اللغيّة)، وهي مجموع

العادات النطقية الخاصة بشخص معيّن؛ أي الاستخدام الفردي للّسان. وقد تعرف باللّكنة، أو الرطانة الفردية، وتبرز في الخلافات الأسلوبية وطريقة النطق، وبها نميّز اللّبناني عن الجزائري من خلال قراءتهما لنصّ نموذجيّ فصيح، مثلاً.

موقف المعجم اللغوي من اللّهجات:

إن التعامل مع مستويات اللّسان في أية لغة، يؤدّي إلى إبراز عدد من المفردات والدلالات التي تفرض نفسها على المجموعة اللغوية. يرجع بعضها إلى اللسان الرسمي الفصيح وبعضها الآخر إلى اللهجات المختلفة وإلى ألسن أعجمية.

وأمام هذه الأصناف المتدرّجة بين الفصيح واللّهجي والإقليمي والمحلّي والحوشي وما إليها، هل يسجل المعجم من كلّ هذه الأصناف؟ وإذا ما سجّل بعضها، فهل ينصّ على مستواها الفصاحي والاجتماعي، أم يضعها في درجة واحدة مع سائر مفردات المعجم؟ أم يرفضها أصلاً؟ يقف المعجميون في هذه القضية موقفين متعارضين:

أ-موقف معياري، ينظر إلى اللّغة على أنها شيء مثالي مكتمل، لا يجوز المساس به. وقد اتخذ أنصار هذا الاتجاه معيار الصواب والخطأ، وحاولوا إلزام المتكلمين بعدم تجاوز ماتوصل إليه اللسان من رصيد مفرداتي ودلالات قارّة.

ويظهر هذا الاتجاه واضحاً في بعض المعاجم العربية القديمة، ابتداء من ابن فارس (٣٩٥هـ/١٠٠٤م) في المجمل (٤٨)، والجوهري (٤٠٠هـ،١٠٠٩م) في الصحاح وغيرهما (٤٩)، ممن نادى بتحرّي الصحيح وتجنّب الغريب والحوشي والنادر والشاذ(٥٠). وظلّت هذه النظرة سائدة في أغلب المعاجم العربية حتى أواخر القرن الرابع عشر الهجري التاسع عشر الميلادي.

ولم تسلم المعاجم الأوروبية من هذا الاتجاه في العصر الحديث؛ فقد نصّت مقدّمة معجم ويبستر (Wesbter) الدولي للغة الانجليزية على أن المعجم لا يسجّل سوى "الكلام الرسمي الذي يلقى على منصّة الخطابة" (٥١). ولا يختلف هذا الطابع التوجيهي عمّا ذهب إليه أصحاب معجم الأكاديمية الفرنسية "حيث نصّبت نفسها حكماً لغوياً، وحارساً يحمي اللغة من التغيير والانحطاط" (٥٢).

غير أن هذه النظرة سرعان ما تغيّرت مع بداية القرن العشرين وظهور الاتجاه الوصفي في الدرس اللساني.

ب- موقف وصفي يعتمد الشيوع الاستعمالي الوظيفي للمفردات والدلالات. وينظر إلى اللغة كظاهرة اجتماعية عرضة للتغيّر والتطوّر، ومن حقّ كلّ كلمة تثبت وجودها في المجموعة اللغوية، أن تدخل المعجم مع الإشارة إلى طريقة استعمالها، والنصّ على مستواها الفصاحي.

وقد ظهر هذا الاتجاه في المعاجم العربية مع انبثاق المجامع اللغوية. ويعتبر المعجم الوسيط أول معجم يحاول أن يسلك الاتجاه الوصفي في تسجيل المفردات والدلالات المستحدثة، والاستعانة باللهجات وألفاظ الحرفيّين وغيرهم، وينصّ على "تحرير السماع من قيود الزمان؛ ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدّادين، والنجّارين والبنائين، وغيرهم من أرباب الحرف والصناعات" (٥٣).

ولعلّ المعاجم الأوربية كانت أكثر جرأة في هذا المجال؛ فقد نصّ معجم أوكسفورد (Oxford) للغة الإنجليزية على "أن غاية المعجم هي العرض الألفبائي للكلمات التي تشكّل متن اللغة الإنجليزية منذ أقدم زمن وجدت فيه الوثائق حتى يومنا هذا، مع تقديم جميع الحقائق المتعلّقة بالصيغة والمعنى والتاريخ وطريقة التلفظ والتطوّر.

ولا يضمّ هذا المعجم اللغة الفصحى المستخدمة في الأدب والمحادثة، سواء أكانت جارية الاستعمال أم قديمة أم مهملة فحسب، بل يضمّ كذلك المفردات التقنية الرئيسية، وقدراً كبيراً من الاستعمالات العامية الدارجة"(٥٤).

وهكذا فتح أصحاب هذا الاتجاه باب الوضع وتحرير السّماع، للأخذ من الأصناف اللّهجية؛ العامية والدارجة.

وبذلك أصبحت أكثر المعاجم المعاصرة تستعين بهذا النوع من الرصيد المفرداتي الوظيفي مع الإشارة إلى مستواه الاستعمالي، واصطنعت رموزاً تنصّ عليه ليعلم القارئ المضامين الاجتماعية لها ويقف على مقام استخدامها.

وتظهر مستويات الاستعمال في درجات متفاوتة وغير مضبوطة بدقّة؛ إذ ليست وسيلة كفيلة بوصف هذا الاستعمال في الألسن الواسعة الانتشار كالعربية مثلاً؛ أم عن طريق الجماعة اللغوية في كلّ قطر من الأقطار المستخدمة للسان ذاته؟ أم عن طريق الاستفتاء؟ أم جماعة المحلّفين؟ وهي الطريقة التي استخدمت في تأليف معجم التراث الأمريكي (٥٥).

إن هذه الطرائق وغيرها، ليست كفيلة وحدها بتحديد مستويات مفردات المعجم؛ لأن البيئات الكلامية مختلفة؛ كما أن الخطوط الفاصلة بين الفصيح

واللهجي، أو العامي إنما هي خطوط وهمية في كثير من الأحيان.

ونحن نعتقد، أنه بقدر ما يصعب حصر هذه المستويات والإشارة إليها برموز خاصة، تظل عملية ضرورية لاستكمال التعريف في أي معجم لغوي.

مستويات الاستعمال في المعجم العربي المعاصر:

إن استقراء المعاجم العربية المعاصرة في مجال الإشارة إلى مستويات الاستعمال يوقفنا على أن ليس هناك اهتمام واضح بها، سواء على مستوى مقدّمات المعاجم أم على مستوى تعاريف المداخل.

فما زالت المعاجم العربية المعاصرة تنظر إلى قضية تسجيل أنواع اللهجات الإقليمية بحذر وتحفظ. كما أن المجامع اللغوية -على ما أولته من أهمية لدراسة اللهجات العربية الحديثة (٥٦)- لم تضع إطاراً منهجياً محدداً لهذا الغرض.

مع ذلك لا نكاد نعدم وجود بعض الإشارات المثبوتة في ثنايا المعاجم العربية المعاصرة -وإن كانت قليلة- تأتي عرضاً أثناء تعريف بعض المداخل، فتشير إلى أن اللفظ لهجة عامية أو محلية، كما يتضح من النماذج الآتية:

-*كرفسه: ضيق عليه وأربكه "كرفسه المدير اليوم" (في الغرب).*

-*قابض: مسؤول عن مركز البريد أو الخزينة المالية، (تونس)*[٩].

-*غرزة: مكان تعاطي الحشيش (في مصر) (٥٧).*

-*الكافولية: قطعة من قماش أبيض مربعة الشكل تلفّ بها الأطفال: (عامية).*

-*(قجّ) (ة): حقة لحفظ الدراهم (عامية) (٥٨).*

-*البارودة: البندقية (عامية) (٥٩).*

ويتّضح من هذه النماذج أن المعاجم العربية المعاصرة تشير في بعض الأحيان إلى مستويات الاستعمال. غير أن هذه الإشارات قليلة ولا تخضع إلى منهجية مدروسة، ولا تلتزم بالنصّ على هذه المستويات ولا تضع لها رموزاً خاصة. وحتى المعاجم المجمعية كالمعجم الوسيط، لا تبرز هذه المستويات. وغالباً ما تعطي شرعية للفظ العامي بالإشارة إلى أنه مجمعي تحت الرمز (مج)، علماً بأن هذا الوصف عام ولا يشير إلى مستوى الكلمة من حيث إنها فصيحة أو

---

[٩] الدلالة مستعملة في المغرب العربي أيضاً.

لهجة عامية.

وفي مقابل هذا، نجد المعاجم الفرنسية تولي أهمية كبيرة لهذه القضية، وتؤكد على إبراز كثير من المستويات، مثل: لهجي (Dialectal)، حوشي (Vulgaire)، ملاحنة (Argot)، شعبي (Populaire)، جهوي (Régional)، طفلولي (Enfentain) لهيجي (Idiolecte)،.... إلخ (٦٠)، أثناء تعريف المداخل، منبهة على ذلك بمختصرات في مقدمة المعجم (٦١).

□

□ إحالات وتعليقات:

١-الزمخشري، أبو القاسم: أساس البلاغة. دار الصادر للطباعة والنشر. ١٣٨٥هـ|١٩٦٥. بيروت. صص ٨,٧.

٢-مجمع اللغة العربية: الوسيط. م،س. المقدمة ص ١١.

٣-الخوارزمي، الكاتب. محمد بن أحمد بن يوسف. مفاتيح العلوم. دار الكتب العلمية (د.ت) بيروت. ص ٢.

٤-الجرجاني، (الشريف): م،س،ن.

٥- D.A.F. Dictionnaire de lacademie Francaise Hachette, 1979, Paris.

٦- D.F.C. Dictionnaire dU francais contemporain dubois. 1879. Paris.

٧-نصار، حسين. المعجم العربي نشأته وتطوره. دار مصر للطباعة، ط|٢، ١٩٦٨. القاهرة، ص ٧٣٧|٢. انظر: عبد السميع. محمد أحمد. المعاجم العربية. دراسة تحليلية. دار الفكر العربي، ط٤|١٩٨٤. ص ١٩٥.

٨- P.Robert. Op. Cit.

٩-مجمع اللغة العربية: الوسيط، ص ١٤.

١٠- Dubois, J.et. Op. Cit P 88.

١١- Ibid. Preface, PXIII.

١٢-مجمع اللغة العربية. الوسيط م،س،ص ١٤.

١٣-اللجمي، أديب وآخرون: (المحيط) م،س،ص ٢.

١٤-مسعود، جبران، (الرائد) م،س،ص ١٣.

١٥-انظر: المنجد ص٧٨، والوسيط ص١٠٥ والحديث (لاروس) ص ٣٧. والرائد ص ٤٢٠ والقاموس الجديد، الملحق ص١٤٠٩، والأساسي، ص٢٢٦.

١٦-انظر المنجد ص٥١٩ والوسيط ص ٦١٤ والحديث (لاروس) ٨٤٨، القاموس الجديد ٦٨٧، الرائد ١٠٣٩، الأساسي ٨٥٤.

١٧-مجمع اللغة العربية، الوسيط. م،س،ص ٦٧١.
١٨-الجيلالي، حلام م،س،ص ٢٧٧.
١٩-الشرقي، محمد الطيب: م،س،ص ٢٧٧.
٢٠-الشدياق، أحمد فارس: م،س،ص ١١.
٢١-أولمان، ستيفن: م،س،ص ٢١٦.
٢٢-P.Robert. OP. Cit P XIII-
٢٣-الجرجاني، (الشريف) م،س،ص ١٦.
٢٤-Felbert. H. OP. Cit. 136-
٢٥-الخوارزمي، الكاتب م،س،ص ٢،٣.
٢٦-معلوف، لويس (المنجد) م،س،ص ص ٢٦١، ٨٣٣، ٧٨.
٢٧-مجمع اللغة العربية. الوسيط م،س،ص ٣٦٣،٢٦٩.
٢٨-الجرّ، خليل، (لاروس) م،س،ص ٢٨٨، ٣٢٩.
٢٩-ابن هادية، وآخرون. القاموس الجديد م،س،ص ٥٨٤،٢١٠.
٣٠-اللجمي، أديب (المحيط) م،س،ص ٧٢٣.
٣١-(م،ع،ت،ث،ع): الأساسي م،س،ص ٧٢٣.
٣٢-معلوف. لويس: (المنجد) المقدمة ص (هـ).
٣٣-الجر؛ خليل (لاروس) م،س،ص: (يه).
٣٤-P.Robert. OP-
٣٥-P. Larousse. OP. Cit. PXXII-
٣٦-Quillet. OP. Cit. Preface.-
٣٧-مارتيني، أندري. مبادئ اللسانيات، ت/أحمد الحمّو. المطبعة الجديدة ١٩٨٥. دمشق.ص ٨٦.
٣٨-القاسمي، علي: م،س،ص ٨٦.
٣٩-باي، ماريو. م،س،ص ١١٥.
٤٠-البعلبكي، منير، م،س،ص ١٤٧.
٤١-أنيس، إبراهيم. في اللهجات العربية. مكتبة الأنجلو المصرية. ٦٥، القاهرة. ص١٨.
٤٢-الزغلول، محمد راجي، ازدواجية: نظرة في حاضر العربية، اللسان العربي، العدد ١٨، الجزء الأول ١٩٨٠، ص ٢٣ ومابعدها.
٤٣-المعتوق، أحمد محمد، م،س،ص ١٦٧.
٤٤-أونج، ولتر، الشفاهية والكتابية، ت/حسن البنا عز الدين. عالم المعرفة، العدد ١٨٢، ١٩٩٤ الكويت، ص ٥٤ وما بعدها.
٤٥-البعلبكي، منير. م،س، ص ٢٩١.
٤٦-القاسمي، علي، م،س،ص ٨٧.
٤٧-Dubois.J. et. Cl. OP Cit P 47.-

٤٨-نصار، حسين، م.س،ص ٢/٤٦٧.
٤٩-الجوهري، اسماعيل، م.س،ص ١/٣٣.
٥٠-السيوطي، (المزهر) م.س،ص ١/٢٣٣.
٥١-القاسمي، علي، م.س،ص ١٦٢.
٥٢-م.ن،ص ١٦٢. وانظر: وافي عبد الواحد. فقه اللغة. دار نهضة مصر ١٩٤٥. القاهرة ص ١٥٤.
٥٣-مجمع اللغة العربية. الوسيط م.س، ص ١٢.
٥٤-القاسمي. علي. م.س،ص ١٦٤.
٥٥-م.س،ن،ص ١٦٨.
٥٦-وافي، علي عبد الواحد. م.س،ص ٣٠٢.
٥٧-(م،ع،ت،ث،ع): الأساسي م.س،ص ص١٠٣٦، ٨٩٠،٩٦٣.
٥٨-معلوف. ل(المنجد) م.س،ص ٧٠٣، ١٠٨.
٥٩-الجرّ، خليل، (لاروس) م.س،ص ٢١١.
٦٠-V.P.Rober. OP. Cit PXXIV-
٦١-تعتبر مسألة تتبع مستويات الاستعمال في اللسان العربي المعاصر، أهمّ القضايا المطروحة للبحث بسبب تعدّد الأقاليم الجغرافية والاجتماعية. وتمثل اللّهجة نظاماً لغوياً يتميز من خلال اللكنة أو اللحن في الأداء بالنسبة إلى اللسان الفصيح في الأصوات والمفردات والتراكيب، وتظل اللهجة قابلة للتفرّع إلى لهجات عبر الزمن وفق عدّة اعتبارات:
-باعتبار المناطق والأقاليم التي تستخدم فيها.
-باعتبار الطبقات الاجتماعية التي تتكلمها.
-باعتبار مركز الفصاحة؛ أي بحسب قربها وبعدها من اللغة التي تفرّعت عنها أو اللسان الرسمي.
انظر في هذا: البعلبكي، م.س،ص ١٤٧، والموسى، نهاد: قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث. دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧، ص١١٠ ومابعدها.

□□

الفصـــل الـثالث

التأثيـــل والتأريـــخ

لعلّ أهمّ إرث جماعي مشترك بين حضـارات الأمـم والشعوب، هـو اللغـة؛ فلا يمكن أن تؤسّس حضارة بمعزل عن الآخرين، مقتصرة على لسانها الخاص؛ إذ لا نكاد نعثر على معجم متكامل يخلو رصيده المفرداتي من مظاهر الاقتراض والتطوّر والتغيّر بمـا يتضمنـه من أثيل ودخيل ومولّد ومحدث؛ "ولذلك يمكن التأريخ لعلاقات الشعوب من خلال مقارنة معجم ألسنتهم" (١).

ويبدو أن المعجمين العرب القدماء قد أدركوا أهمية هذه العلاقـة؛ ولـذا ظـلّ الحسّ التأثيلي والتأريخي للألفاظ يرافقهم، منذ ظهور أوّل معجم عربي شامل، على يد الخليل بن أحمد (١٧٥هـ/ ٧٩١م). فنبّهوا على صلات القربى بين العربيـة وبعض اللغات كالفارسية والحبشية والروسية، بالإضافة إلى لغات الأسرة العروبية كالبابلية والآشورية والأكادية واليمنية، وما تفرّع عنها[١٠]. كما وضعوا مصطلحي (الدخيل والمعرّب)، والتفتوا إلى مسار تطوّر الألفاظ والدلالات عبر فترات تاريخية محدّدة، واضعين مصطلحات: (صحاح، مولّد، محدث).

غير أنّ هذا النبش في مظاهر اللغة، سرعان ما خمد بسبب تحكّم النظرة المعيارية التي ظهرت مع نهاية القرن الرابع الهجري، وظلّت سائدة طول قرون من الزمن.

ولم يبعث الدرس التأثيلي والتاريخي بعد ذلك، إلا مع نهاية القرن الثالث عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي في أوروبا، حيث ظهرت الدراسات التاريخية المقارنة(٣)؛ وبخاصّة بعدما ميّز الألسني دي سوسير (١٨٥٨هـ/١٩١٣م) بين مستويين للدّراسة:(٤)

---

[١٠] انظر على سبيل المثال كتاب الفهرست لابن النديم، المقالة الأولى في اللغات والخطوط.

-مستوى الدراسات الآنية (Synchronique)، وتنصّب على الآثار اللغوية في فترة زمانية محدّدة -قديمة أو حديثة أو معاصرة- لا تسمح في الغالب بحدوث تغيرات واضحة في بنية الكلمة ودلالتها.

-ومستوى الدراسات التطورية التاريخية (Diachronique)، وتنصّب على الآثار اللغوية عبر فترات زمانية متلاحقة؛ كدراسة الأصوات أو الألفاظ العربية ابتداء من العصر الجاهلي إلى يومنا هذا؛ وهي فترة تسمح بتتبّع التغيّرات التي طرأت على صفات الأصوات أو بنية الكلمات ودلالاتها.

ومع ذلك يظل المفهومان السابقان نسبيين وقابلين للتداخل في الدرس المعجمي(٥).

ويميز المعجميون -في هذا الإطار- بين نوعين من المعلومات في المعجم اللغوي: معلومات تأثيلية وأخرى تاريخية.

فما حدود هذين المظهرين؟ وما نصيب المعاجم العربية المعاصرة منها؟

أولاً: التـأثيل:

يدلّ مفهوم التأثيلية (Etymologic) في الدّرس المعجمي على "دراسة أصول الكلمات، من حيث انحدارها من لغة أمّ، أو دخولها بالاقتراض" (٦)؛ أي دراسة نشأة الكلمات وتطوّرها، من أجل الوقوف على البنية الأصلية لها، والصيغ التي تفرّعت عنها صوتياً أو صرفياً أو دلالياً، وعلى الانتماء اللّساني والحضاري للمفردة. (٧).

وهذا يعني أن التأثيل "عملية لسانية تعتمد المقارنة بين الصيغ والدلالات لتمييز الأصول والفروع. ومن ناحية أخرى عملية تاريخية حضارية؛ لأنها تستعين بدراسة المجتمعات والمؤسسات وسائر العلوم والفنون، للبتّ في القضايا اللّسانياتية، بالإضافة إلى مقارنة الألسن لمعرفة أنسابها وأنماطها؛ لأن اللّسان الذي يكون فرعاً تكون ألفاظه فروعاً" (٨).

ويتّضح من هذا النصّ أن التأثيل عملية معقدّة تتشابك فيها كثير من المظاهر اللسانية. وتسمى الحيثية المتوصل إليها من عملية تأثيل كلمة من الكلمات: أثلا (Etymon) وهو الجذر الأصلي والأولي للكلمة المؤثّلة. ويمثل الوحدة الأكثر قدماً وأصالة في لسان من الألسن، سواء أكان فعلاً، مصدراً، أم صفة، أم رابطاً، أم علماً.

فإذا أردنا تأثيل الفعل: [بستر] الذي دخل المعاجم العربية المعاصرة حديثاً. نجد الأثل الأول هو الاسم اللاتيني (Pastor) ١٠٥٠م. وأصبح يعني سائق القطيع (Pastur) في أوروبا ابتداء من سنة ١٢٣٨م، وبمعنى خادم الكنيسة ١٥٤١م. وفي (١٨٢٢هـ/١٨٩٥)، أصبح اسماً للعالم الإحيائي الفرنسي (Psteur) مكتشف طريقة تعقيم السوائل والمواد الغذائية بالغليان والتبريد المفاجئ، ومنها اشتق الفعل: (Pasteuriser) سنة ١٨٧٢م. ليدخل المعجم العربي في القرن العشرين كفعل رباعي معرّب: (بستر، يبستر بسترة: -اللبن: عقّمه على طريقة العالم الفرنسي باستور) (١٠).

ويتّضح من هذا المثال، أن المعلومات التأثيلية تنصبّ بالدرجة الأولى حول أصل الوحدات المفرداتية نطقاً ورسماً ودلالة وجنسية، سواء أكانت هذه الكلمات مجهولة الأصل تعود إلى ماقبل الكتابة، أم معاصرة. كما نلاحظ تداخلاً أو تكاملاً بين الجانبين التأثيلي والتاريخي.

وعلى الرغم من أن تاريخ ظهور التأثيل في الدّرس المعجمي قديم، -فقد ذهب الخليل في العين إلى الاستعانة بنظرية (أحرف الذلاقة)[11] في تمييز كلام العرب من غيره في الألفاظ الرباعية والخماسية (١١)، كما عمد أبو حامد الرازي (٣٢٢هـ/٩٣٤م) في كتاب الزينة، إلى تأثيل كثير من الكلمات، (١٢) وابن فارس (٣٩٥هـ/١٠٠٤م) في معجم مقاييس اللغة(١٣) وغيرهم -إلاّ أنه ظلّ محدوداً، ولم يزدهر إلا في غضون القرن التاسع عشر في ظلّ الدراسات التاريخية المقارنة؛ وبخاصة مع صدور كتاب (نظام السنسكريتية الصرفي) لفرانز يوب سنة ١٨١٦، الذي حاول فيه أن يظهر علاقات القرابة بين اللغات(١٤).

وقد استندوا في ذلك إلى بعض الدراسات التأثيلية التي ظهرت منذ القرن السادس عشر وما قبله؛ حيث يذكر فونتين (J.Fantaine) "أن شكل التفكير الذي وضعه التأثيل في القرون الوسطى، ظلّ يجمع بين الإرث الهيليني الملحد، والتقليد السّامي" (١٥). ويبدو هذا الاتجاه واضحاً في الكتاب الموسوعي للقديس جيروم (Jerome) [تأثيلات] الذي "أصبح المرجع الأساسي بلا منازع للقرون الوسطى في هذا المجال" (١٦). غير أن الدرس التأثيلي في هذه الفترة ظلّ منصباً على أسماء الأعلام محاولاً إيجاد تأويلات لها حسب نظرية المناسبة أو

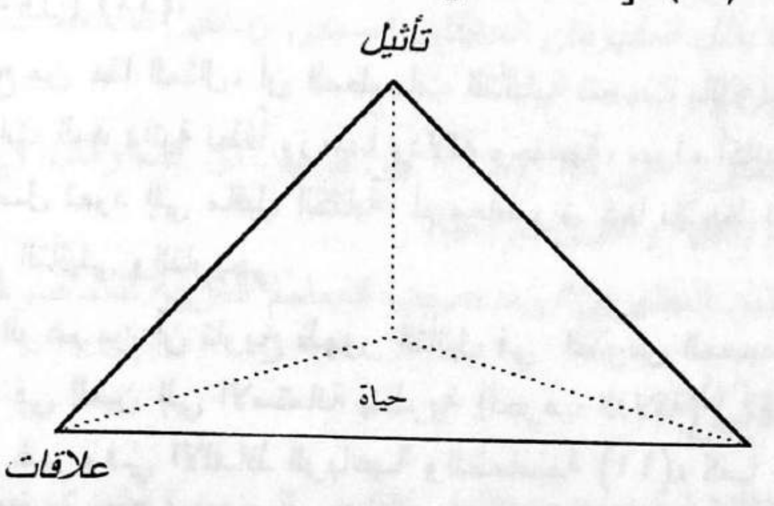
---

[11] أحرف الذلاقة هي: (الراء، اللام، النون، الفاء، الباء، الميم)، الثلاثة الأولى تخرج بمساعدة ذلق اللسان؛ أي طرفه، والثلاثة الأخرى تتشكّل بمساعدة الشفتين.

المحاكاة الأرسطية.

وبدخول التأثيل المجال المعجمي في النصف الأول من القرن العشرين، في ظلّ المدارس اللسانياتية الحديثة. فتنوّعت منهجيات دراسته، انطلاقاً من القوانين الصوتية والتمايز الدلالي للمفردات، والتحليل الداخلي للصيغ في صلب النظام اللّساني، والخارجي في إطار الزمان والمكان والعلاقات الحضارية.

وبذلك أصبح تأثيل الكلمة "يمثل قمّة هرم ثلاثي، تمثل قاعدته: تاريخ الكلمة وحياتها وعلاقتها" (١٧). [انظر الرسم].



فالمعجم التأثيلي، في ضوء أقطاب الهرم، يراعي تكامل ثلاثة جوانب أساسية:

أ)- تحديد تاريخ النشأة الأولى للكلمة، حين دخلت لساناً من الألسن بشكل من الأشكال.

ب)-تتبع حياتها للوقوف على ميلادها، وماطرأ عليها من تطوّر وتغيّر عبر الزمان من حيث الصوت والبنية والدلالة.

جـ- إيجاد العلاقات التي تربط الأثل بالسابق واللاحق من أشكال والدلالات في إطار النظام اللساني، وبما يشاكلها في الألسن الأخرى.

ويتّضح من هذه المعطيات، أن المعلومات التي يمكن أن يوفّرها المعجم اللغوي في المجال التأثيلي، ترتكز حول الأصل الأول الذي انحدرت عنه الكلمة الأثل، والشكل الذي جاءت عليه كتابة ونطقاً، ثم الدلالات وطبيعة التطورات التي رافقتها من خلال علاقتها في النظام اللّساني بغيرها عبر الزمان.

ففي أيّ لسان توجد كلمات تشكّل اللسان القومي، وترجع إلى قرون ضاربة في القدم، كما توجد كلمات دخيلة أو مقترضة ترجع إلى ألسن أخرى؛ وبين هذا

وذاك توجد كلمات لايمكن الوقوف على أصلها، إما لأنها دخلت قبل ظهور الكتابة، وإمّا لأنها فقدت مميزاتها واكتسبت خصائص اللّسان الذي انتمت إليه، أو لأنها ترجع إلى المشترك الإنساني.

ويجب أن نميز في هذا الصدد بين نوعين من الدراسة: دراسة تأثيلية، ودراسة تأريخية، وهذا يضعنا أمام نوعين من المعاجم: (١٨).

١ – **معجم تأثيلي:** *(Dictionnaire Etymologique) يهتمّ قبل كلّ شيء بأصل الكلمة، ونسبتها إلى اللغة التي انحدرت عنها، وبنيتها من حيث النطق والشكل الكتابي والمضمون الدلالي الذي رافقها، وقد يشير ضمنياً إلى تاريخ ذلك.*

٢ – **معجم تأريخي** *(Dictionnaire Historique)، ويهتمّ قبل كلّ شيء بتاريخ الدلالة الأولى التي اكتسبتها الكلمة، وماطرأ عليها من تغيّر دلالي عبر الفترات الزمانية المتلاحقة مؤرخة بالسنوات، وقد يشير ضمنياً إلى بنيتها والأصل الذي تنتمي إليه.*

وعلى الرغم من التداخل الموجود بين الصنفين، يمكننا التمييز بينهما؛ وذلك من حيث إن الأول يؤكد على أصل الكلمة وبنيتها ودلالتها بالدرجة الأولى، في حين يؤكّد الثاني على دلالة الكلمة وتاريخها، كما يتضح من المعادلتين التاليتين:

م/تأثيلي = أصل+بنية+دلالة +_ تاريخ

م/تاريخي = دلالة+تاريخ+بنية_+ أصل

وننبّه في هذا السبيل إلى أن هناك بعض المعاجم تكون خاصة بالتأثيل أو التأريخ، مثل المعجم الكبير لمجمع اللغة العربة (١٩)، والمعجم التأثيلي للفرنسية (D.E.F) (٢٠). كما أن هناك بعض المعاجم اللغوية –وهي ما يهمنا هنا– تولي أهمية لذلك، فتجمع بين التأثيل والتأريخ في آن واحد كما في روبير الصغير (٢١)، أو تكتفي بالتأثيل كما في معجم كييّ (Quillet) الفرنسي (٢٢).

وتعتبر المعلومات التأثيلية في المعجم اللغوي جزءاً مكملاً للتعريف، على خلاف المعجم التأثيلي الذي يصبح فيه هدفاً رئيسياً. ومع ذلك يظلّ ضرورياً في كثير من الحالات لمعرفة نسبة الرصيد الأثيل من المقترض في اللسان القومي، وحفظه من التداخل، وللوقوف على درجة عجمة اللفظ، فيما إذا كان دخيلاً لا تجري عليه أحكام النظام اللّساني، أو معرّباً خاضعاً لتلك الأحكام، بالإضافة إلى

معرفة اللّسان الذي انحدر عنه، وبنيته ودلالته قبل دخوله إلى المعجم وبعده.

التأثيل في المعجم العربي:

أ)- في المعاجم القديمة:

إذا استنطقنا المعاجم العربية القديمة، مستفسرين عن الجوانب التأثيلية فيها، لمسنا قلّة اهتمام، وإن كنّا لا نعدم وجود محاولات تأسيسية لهذا النوع من الدراسة المعجمية، منذ وقت مبكّر، كما لا نفقد وجود بعض الإشارات والتلميحات الجادّة.

صحيح، إن العربية خلت من معجم مختصّ في هذا المجال، ولكن هذا لا يصل بنا إلى القول بأن المعجمين العرب القدماء "قد أغفلوا إغفالاً تامّاً تعقّب كلّ كلمة في مراحل حياتها، وشرح تطوّر مدلولها في مختلف العصور، وبيان الأصول التي انحدرت عنها..." (٢٣)؛ إذ إنّ الدّارس للتراث المعجمي العربي عبر مراحله التاريخية الممتدّة من الحقبة البابلية للعرب العماليق في الألف الثالث قبل الميلاد، إلى زمن ظهور كتاب العين في القرن الثامن الميلادي، وما حدث من تراكم في تأليف المعاجم بعد ذلك، لا يعدم الدليل على وجود اهتمامات تأثيلية بارزة.

فبالإضافة إلى المؤلفات الخاصّة مثل كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرازي (٣٢٢هـ)، والمعرّب من الكلام الأعجمي للجواليقي (٥٥٠هـ)، وشفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل للخفاجي (١٠٦٩هـ) وغيرها. فإن المعاجم العربية القديمة عامة، لا تكاد تخلو من الإشارات التأثيلية. فقد أشار الخليل (١٧٥هـ) إلى ذلك ونصّ عليه في مقدمة معجمه (٢٤)، وعقد ابن دريد (٣٢١هـ) في الجمهرة بابا أسماه: (ماتكلمت به العرب من كلام العجم) (٢٥)، كما أفرد بين سيده (٤٥٨هـ) في مخصصه بابا للمعرب (٢٦).

وقد أثّلت المعاجم الأخرى لكثير من الألفاظ الدخيلة كما سيأتي؛ غير أن الاهتمام الكلّي بهذا النوع من الدراسات، كانت قد وقفت دونه أسباب نذكر من بينها:

١-الاعتداد الكامل من لدن المعجميين العرب بعبقرية اللّسان العربي من حيث الثراء المفرداتي، وتنوع آليات التوليد، وأصالته الضاربة في جذور التاريخ؛ فقد تأكّد لأكثرهم -في ظلّ الاتجاه المعياري- أن العربية

هي أم اللغات قاطبة(٢٧).

٢-قلّة الألفاظ الأعجمية في اللّسان العربي؛ فعددها حسب إحصاء الأب رفائيل نخلة لا يتجاوز في المعاجم القديمة ٢٥١٥ كلمة على أكبر تقدير، (٢٨) في مقابل رصيد مفرداتي يتجاوز ١٢٠ ألف كلمة كما في تاج العروس مثلاً. وبذلك لا تكاد تتجاوز نسبة الدخيل في اللسان العربي قديماً ٢,٠٩٪.

وهذا على خلاف الألسن الأوربية مثلاً، والتي يشكِل فيها الدخيل نسبة عالية جداً؛ ففي باب الهاء (H)، من معجم لاروس الصغير (P.L) نجد نسبة ١٢,٥٪ من الألفاظ غير الإغريقية أو اللاتينية التي تعتبر الأصل الأثيل للّسان الفرنسي. وهذه النسبة تتوزّع بين: (الجرمانية والفرنسية القديمة، والعربية، والرومانية، واليابانية وغيرها) (٢٩).

٣-اعتبار أكثر الألفاظ الموسومة بالدخيل أو المعرّب، راجعة إلى تأثيل عربي على أساس أنها تعود إلى المشترك العروبي (السامي) أو الإنساي الذي نسي أصله (٣٠).

فهذه الأسباب -وغيرها- كانت كفيلة بجعل المعجميين العرب القدماء ينصرفون عن تأليف معجم تأثيلي؛ ومع ذلك فإنّ جهودهم تظلّ بارزة في هذا المجال.

وقد سلك المعجميون القدماء عدّة طرائق في تأثيليهم للألفاظ من أهمها:

أ)- النصّ على أثل الكلمة، بذكر اللّسان الذي انحدرت عنه، مع الإشارة إلى نطقها ورسمها الإملائي، ودلالتها، والتغيرات التي طرأت عليها، كما في نحو:

-بهرج: الباطل وهو بالفارسية [نبهرة] (٣١).

-يمّ: البحر الذي لايدرك قعره ولا شطّاه. وزعم بعضهم أنها لغة سريانية، فعرّبته العرب، وأصله: [يمّا].

-نيروز: وأصله بالفارسية [نيع (نيو) روز]، وتفسيره: جديد يوم (٣٢).

-رصاص: اسم أعجمي معرّب، واسمه بالعربية (الصَرفان)، وبالعجمة [أرزرز] فأبدلت الصاد من الزاي، والألف من الراء الثانية، وحذفت الهمزة من أوله وفتحت الراء من أوله، فصار على وزن (فعال) (٣٣).

-فهرسة: بالكسر، الكتاب الذي تجمع فيه الكتب، معرّب [فهرست] (٣٤).

ب- الإشارة إلى أن اللّفظ غير أثيل فحسب:

-ابزن: حوض من نحاس،.. وهو معرب (٣٥).

-ساذج: معرّب [سادة] (٣٥).

-بربط: معرّب وهو من ملاهي العجم (٣٧).

-نرجس: من الرياحين، معرّب، والنون زائدة؛ لأنه ليس في كلامهم (فعلل) وفي الكلام (فنعل) (٣٨).

جـ- الإشارة إلى اللغة التي انحدر عنها فقط:

-شطرنج: فارسي معرّب، وكسر الشين فيه أجود ليكون من باب (جردحل) (٣٩).

بذج: بفتح الباء والذال، الحمل، فارسي معرّب. (٤٠).

د-الإشارة إلى أن عجمة الكلمة غير مؤكّدة:

-الآس: المشموم: أحسبه دخيلاً. (٤١).

-أجاص: الهمزة والجيم والصّاد، ليست أصلاً؛ لأنه لم يجئ عليها إلا الأجاص، ويقال إنه ليس عربياً (٤٢).

-فردوس: البستان، قال الفراء هو عربي، قال ابن سيده، الفردوس الوادي الخصيب عند العرب كالبستان.. وهو بلسان الروم البستان... (٤٣).

-مشمش: أحسب أن هذا المشمش عربي، ولا أدري ما صحّته، إلا أنهم قد سمّوا الرجل مشماشاً، وهو مشتق من المشمشة، وهي السرعة والخفة. (٤٤).

ومن الأمثلة السابقة، -وغيرها- نخلص إلى أن المعجميّين العرب القدماء كانت لديهم اهتمامات بالجانب التأثيلي، غير أن هذا الاهتمام ظلّ محدوداً، ولم يسلكوا فيه منهجاً واضحاً، ولم يعمّموا ذلك على كلّ الألفاظ المقترضة، علماً بأن التأثيل للغة ضاربة في أعماق التاريخ أمر عويص، يؤدّي إلى تجاذر[١٢] الكلمات؛ فقد تنعت الكلمة العربية بأنها مقترضة وهي تعود في الأصل إلى المشترك العروبي أو الإنساني المنسي.

---

[١٢] مصطلح اشتراطي: يقصد به تداخل جذور الكلمات.

ب)- في المعاجم العربية المعاصرة:

لقد كان لنشوء المجامع اللغوية والمنظمات العربية في الوطن العربـي، أثر بالغ الأهميـة فـي دفـع المعاجم العربيـة نحـو آفاق منهجيـة واضحـة فـي الجمع والترتيب والتعريف، وبدأت مسألة التأثيل تطرح نفسها كقضية أساسية.

فقد أشار المجمع اللغوي في القاهرة، بالمادة الثانية من مرسوم إنشائه إلـى: "أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثاً دقيقة فـي تـاريخ بعض الكلمات، وتغيّر مدلولاتها" (٤٥).

وعلى الرغم من أن هذا المرسوم لـم يفصح عن الجانب التـأثيلي، مستقلاً عن الجانب التاريخي، إلا أن المحاولات التي ظهرت في هذا الصدد أكدت علـى الجانب التأثيلي، كما هو الشأن في المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية.(٤٦) وكما جاء ضمن الأهداف التـي رسمها المستشرق الألمـاني فيشـر August Fisher (١٨٦٥-١٩٤٩)، لمشروع معجمـه التـاريخي وهـي: (التاريخيـة، والتأثيليـة، والتصريفية، والتعبيرية، والنحوية، والبيانية، والأسلوبية) (٤٧). وقد حاول فيشر أن يعالج القضيتين معاً؛ التأثيلية والتاريخية في وقت واحد، مما أدّى به إلى كثير من الخلط في التسلسل التاريخي والتخريج التأثيلي (٤٨).

أمّا مشروع المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية، فيعتبر معجماً تأثيلياً تاريخياً في الوقت نفسـه؛ فهو يـترصّد الألفـاظ العربيـة ومـا تفرع عنهـا فـي المجموعـة العروبية (السامية) بخاصة، مشيراً إلى أثل الكلمـة مـع رسمها بحـروف اللغات المفترضة عنها كالحبشية والسوريانية والعبرية، والآرامية، والأجريتية....)، إلى جانب رسمها بالحروف اللاتينية، كما يتّضح من المثال التالي:

أبد: ١-طول المدة- في العبرية [حروف عبرية] abbadh آبـــاد: دائماً، أبداً.

٢-التوحش -في الأكّدية: abatu: أبت: اختفى، هرب، هلك.

-في الأوجريتيةabd: أبد: ضاع.

-في الآرامية: abadh: ضاع، هلك.

-في السوريانية:آبد [حروف سريانية] ebadh: إبد: ضلّ، ضاع، عطب، تلف.

-في الحبشية: [حروف حبشية] abda: أبـد: ضـل، جـن،

غضب غضب.." (٤٩).

ويتّضح من هذا النموذج أن الطريقة المتبعة في المعجم الكبير، تهدف إلى دراسة مقارنة موسوعية، لا تنتهي عندما تأثيل اللفظ باعتباره أثيلاً أو دخيلاً، وإنما تحاول تتبّع ما تفرّع منه في اللغات العروبية القديمة، مع تقديم الصورة الكتابية والنطقية والدلالية في اللّسان الذي انتقلت إليه الكلمة.

ولاشكّ في أن مثل هذا العمل يتجاوز هدف المعجم اللغوي، الذي يسعى إلى معرفة الأصل الأول للكلمة، واللغة التي انحدرت عنها، مع رسم نطقها بالحروف العربية وفق أصواتية عربية عالمية، وهو ما تفتقر إليه اللغة العربية حالياً.

أما في المعاجم اللغوية المعاصرة، فإن الجانب التأثيلي يبدو ضئيلاً؛ فبعضها لا يشير إلى تأثيل الألفاظ إلا في حالات نادرة، كالقاموس الجديد والمعجم العربي الأساسي. وبعضها الآخر يكتفي بتأثيلات جزئية، كالمنجد في اللغة والوسيط والمعجم العربي الحديث والمحيط / معجم اللغة العربية.

وتسلك المعاجم الأخيرة عدّة طرائق في تأثيل المداخل المقترضة. فالمنجد في اللغة يتّبع ثلاث طرائق هي:

أ- نسبة الكلمة مع رسمها الكتابي:

-شطرنج: ج شطرنجات، لعبة مشهورة، معرب [شترنك] بالفارسية[١٣] أي ستّة ألوان؛ لأن له أصنافاً من القطع التي يلعب بها فيه، وهي في الصورة من اليمين إلى الشمال: (١ الشاه، ٢ الفرزان، ٣ الفيل، ٤ الفرس، ٥ الرّخ، ٦ البيدق) (٥٠).

الساذج: ما لا نقش فيه، معرّب [ساده] بالفارسية (٥١).

ب)- نسبة الكلمة فقط:

-البارود: (ك) مادّة مركّبة من ملح مخصوص وكبريت وفحم تستعمل لإطلاق الرصاص، (تركية) (٥٢).

-البارون: لقب كان الملك في أوروبا يلقّب به الممتازين من أعيان المملكة ويقطعهم أراضي (فرنسية) (٥٣).

-التلفون: الهاتف، (يونانية) (٥٤).

---

[١٣] تعود الكلمة إلى أصول هندية، وهو ما ذهب إليه كثير من الدارسين.

جـ- إهمال الإشارة أصلاً:

-الباريوم: (ك) جسم بسيط، معدن أبيض فضي... (٥٥).

-اليود: (ك) جسم رمادي أسود متبلور (٥٦).

ولا يشير المعجم في المقدّمة إلى موقفه من هذه القضية، ولا يثبت أي رمز حول المعرّب والدخيل.

ويسلك المعجم الوسيط الطرائق التالية:

أ- نسبة الكلمة مع رسمها الإملائي:

-ساذج: الخالص غير المشوب.. معرّب فارسيته [ساده] (٥٧).

-فهرس: الكتاب تجمع فيه أسماء الكتب... معرّب فهرست الفارسية (٥٨).

ب)- نسبة الكلمة فقط، من حيث درجة عجمتها:

-البرغل: جريش القمح (د) (٥٩).

-الباقول: كوز بلا عروة بواقيل (مع) (٦٠).

-الفهرست: (الفهرس) (د).

جـ)- إهمال الإشارة مع الألفاظ المجمعية:

-البرجوازية: طبقة نشأت في عصر النهضة.... (مج)

-البنسلين: عقار من العقاقير التي تقف نمو الجراثيم (مج) (٦٢).

ولا يشير المعجم في المقدمة إلى قضية التأثيل، بل يكتفي بإثبات الرموز الخاصة بدرجة العجمة: (مع) و (د) للمعرّب والدخيل والرمز (مج) للكلمات والتعاريف التي أقرها المجمع، وهي مختصرات سنناقشها بعد قليل.

ومن الملاحظ أيضاً، أنه لايتوفر -كبقية المعاجم العربية الأخرى -على ألفبائية أصواتية عربية، لرسم الكلمات الدخيلة، غير أنه قد استعان مرتين بالحروف اللاتينية دون أن يؤثل لذلك: (تلباثي (Telepathy) وباستور (Pasteur).

ولا يكاد يختلف المحيط معجم اللغة العربية من حيث التأثيل عمّا ذهب إليه الوسيط، إلا أنه لا يميز بين المعرّب والدخيل بل يشير إليهما معاً بالرمز (معـ)؛ أي معرّب، دون الإشارة إلى جنس الكلمة أو رسمها الإملائي (٦٣).

أما المعجم العربي الحديث، فيسلك حيال الكلمات المقترضة الطرائق التالية:

أ- نسبة اللفظ مع الإشارة إلى أنه معرّب:

-البابور. فر. معـ: الباخرة.. [أي فرنسي معرّب]

-تلسكوب. يو. معـ: المرقب.... [أي يوناني معرب].

-البابوج. فـ. معـ: حذاء خفيف كالخفّ [أي فارسي معرّب] (٦٤).

ب)- الاكتفاء بالإشارة إلى أن اللفظ معرّب:

-البكاريّ. معـ: خنزير بري أمريكي.

-اليود. معـ: عنصر بسيط رمادي.

جـ)- إهمال الإشارة أو النصّ عليها دون الرمز:

-الباريوم: معدن أبيض...

-الباروكي: من البرتغالية يعني الغريب.... (٦٥).

ويتّضح من هذه النماذج أن المعجم العربي الحديث، لا يختلف عن المعاجم العربية المعاصرة الأخرى، فلا يذكر النطق الأصلي، أو الشّكل الكتابي للكلمة المقترضة، ولا يميّز بين المعرّب والدخيل، ولاينصّ في المقدمة على قضية التأثيل. إلا أنه يؤكد في أكثر الحالات على نسبة الكلمات إلى اللغات التي انحدرت عنها بواسطة مختصرات يشير إليها في المقدمة وهي:

(إيـ. للإيطالية، تر. للتركية، يو. لليونانية، فـ. للفارسية، فر. للفرنسية، هنـ. للهندية، سر. للسريانية، لا. للاتينية) (٦٦).

وقبل أن نخلص إلى نتائج هذا التتبع، نورد فيما يلي بعض النماذج من المعاجم الفرنسية من خلال الكلمات: [كحول، جبّة، جبر]؛ وهي كلمات عربية دخلت اللّسان الفرنسي؛ (انظر جدول: ك/١).

المعجم/ المدخل	Petit Larousse (67)	Quillet (68)	Petit Robert
Allcool كحول	اسم مذكر، (عربي al-Kuhl الاثمد المسحوق..	Kol]اسم مذكر (عربي- Al- Kohl الشيء النفاذ...	[Alkol]اسم مذكر. من (اللاتينية 1586 Alch / Alko- hol كلّ المواد المسحوقة والسائلة للتطهير أو التقطير عن العربية: Al- ohl الاثمد المسحوق

المعجم/ المدخل	Petit Larousse (67)	Quillet (68)	Petit Robert
Algebre جبر	اسم مؤنث (كلمة عربية)... دراسة عامة للأعداد ممثلة بالحروف والرموز..	[Algebr] اسم مؤنث (نهاية القرن ١٤، من لاتينية القرون الوسطى، عن العربية (al-Jabr) إجبار وتحويل، ظهر في مؤلف للخوارزمي في القرن٩ م.	
Jupe جبّة	اسم مؤنث عربي...	اسم مؤنث (عربية Djoubba ملبوس صوفي طويل..	[JYP] اسم مؤنث (القرن ١٢ من العربية جبّة Djoubba

جدول [كـ/١]

وباستقراء المعاجم الفرنسية في مجال التأثيل، من خلال الجدول [ك/١] وغيره. نستطيع أن نميّز ثلاثة أنواع من المعاجم اللغوية:

أ- نوع يؤثّل للكلمات تأثيلاً تاماً، مثل روبير الصغير؛ حيث يثبت الشكل الكتابي والنطقي للكلمة حسب الألفبائية الأصواتية العالمية؛ ثم يذكر الأصل الذي انحدرت عنه الكلمة والطريق الذي سلكته قبل أن تصل إلى الفرنسية؛ كالانتقال من العربية إلى اللاتينية ومنها إلى الفرنسية.

وذلك مع ذكر الدلالة الأولى التي جاءت بها، والتطورات التي لحقت بها عبر الزمن، وكلّ ذلك يذكر مصحوباً بالتواريخ. وقد يشير إلى العلاقات التي تربطها بغيرها من الكلمات كما في تعريف كل من: (Zero- Sifr- Chiffre) (٧٠).

ب- نوع يؤثّل تأثيلاً جزئياً، مثل لاروس الصغير وكيّي (Quillet)، فقد يكتفي بالإشارة إلى الرسم الإملائي وإلى اللسان الذي انحدرت عنه الكلمة. وقد يقف قبل أن يصل إلى الأصل الذي انحدرت عنه الكلمة، كما في تأثيل كلمة :(Zero (٧١)، ثم يأتي إلى ذكر الدلالات دون التأريخ لها.

جـ- نوع لايؤثّل أصلاً للكلمات، مثل معجم الفرنسية المعاصرة (D.F.C) (٧٢).

ويبدو من هذا التتابع أن المعاجم الفرنسية كثيراً ما تقف بأثل الكلمة عند

الكلمـة[14](Radicalisation) اللغة اللاتينية أو الإغريقية القديمة، ولا تتابع ترسـيس للوقوف على الأصل الأول، كما في المداخل: (Riviere, Cave, seme)، ورسْمها العربي: (ريف، كهف، سمة) مثلاً.

وتؤكِّد المعاجم الفرنسية في هذا الصدد على إثبات المختصرات والرموز الخاصة بأنواع اللغات المؤثلـة في مقدمـة المعجم، وقد تجاوز عددها الثلاثين لساناً، بالإضافة إلى الألسن غير المشهورة، واللهجات المحلية والإقليمية.

ومن تلك اللغات المؤثلة نذكر: (الألمانية، الإيطالية، الانجليزية، الأمريكية، العربية، المصريـة القديمـة، الصينيـة، العبريـة، الأرلنديـة، الإغريقيـة، اللاتينيـة، الجرمانيـة، الفرنسية القديمـة، الإسـبانية، الرومانيـة والبرمانيـة، الإسـكندنافية، الاسكتلندية اليابانية، السـويدية، النرويجيـة، البرتغاليـة، الهنغاريـة، النورموندية، السنسكريتية، الغونكا "الهنود الحمر" البروتونية... إلخ).

ونخلص من كلّ ما سبق إلى أن المعاجم العربية المعـاصرة -علـى مابذلتـه من محاولات جادة في مجال التأثيل - مازال عملها محـدوداً وقـاصراً ومتفاوتـاً، يفتقر إلى منهجية مضبوطة، تفي بالغرض وتحقق الهدف المنشود. ويمكن إجمال القصور الحاصل في الجوانب التالية:

١- *لم تول المعاجم المعاصرة أهمية لقضية التأثيل، ولم تلتزم بمنهج معيَّن، مما جعلها تؤثّل لبعض الكلمات وتهمل غيرها.*

٢- *جاء التأثيل جزئياً، لا يوفّر كلّ المعلومـات المطلوبـة، كـالنطق والرسم الإملائي، وذكر الأصل الذي انحدرت عنه الكلمة، ودرجة عجمتها، مما أدّى إلى تداخل كثير من المقترضـات بـالجذور العربيـة (جـرام، كـرك، بجامة، بنك.. إلخ).*

٣-*لم تنسب المعاجم كلّ الكلمات المقترضة إلى اللغات التي انحدرت عنها، إلا ما كان منها منسـوباً فـي المعـاجم القديمـة، باستثناء المعجـم العربـي الحديث (لاروس)، الذي حـاول أن ينسـب أكـبر قـدر مـن الكلمـات إلـى لغتها الأصلية، مع شيء من التحفّظ؛ لأن المعجـم قدمهـا دون تحليـل أو رسم إملائي أو نطق صوتـي، في بنيتها الأصلية.*

٤- *تفتقر المعاجم العربية المعاصرة إلى ألفبائيـة أصواتيـة عربيـة عالميـة،*

---

[14] يعني الترسيس: البحث عن الأصل الأول البدائي لنشأة الكلمة، وذلك بالوقوف على الحلقات التي تربط بين أصول الألفاظ في اللغات الإنسانية.

لرسم الأصوات المختلفة، وبخاصة مالا توجد له مقابلات مثل: (V.E.P.G)، لما لذلك من أهمية في تأثيل الألفاظ المقترضة منعاً للتجاذر، كما في رسم الكلمات [غرام= جرام، قرام، كرام، في مقابل[Gramme]، و [فنيلة، ونيلة، في مقابل Vanille](٧٤) وما يصاوتها، كـ (الجيم، والقاف، والكاف، والغين، والواو...) ونحوها.

٥-لم تخصَّ المعاجم العربية المعاصرة كلَّ اللغات المقترض منها، علماً بأن العربية قد أثّرت في أكثر من أربعين لغة، واتخذت حروفها للكتابة- بعد تحويرها- أكثر من ٣٧ لغة (٧٥)؛ إن لم تكن الأبجدية العروبية البابلية التي نشرها الفينيقيون في أصقاع العالم أصلاً للأبجديات. كما أنها قد اقترضت من أكثر لغات العالم كما هو مبين في الجدول : [كـ/٢].

اللغة	المثال	اللغة	المثال
إسبانية	تبغ Tobaco	فرنسية	مليار Milliard
ألمانية	زنك Zink	لاتينية	اسطبل Stabulum
إنجليزية	فيلم Film	إغريقية	اقليد Klidha
هولندية	غاز Geest	إيطالية	شوكولاتة Chocolate
روسية	مازوت Mazout	عبرية	جدث Gadich
ألبانية	فستان Fustan	تركية	قفطان Kaftan
حبشية	بغل Baql	فارسية	ساذج ساده
قبطية	قطن Koton	بيروفية	كينا Kina
أرمينية	تقفور Takavor	هندية	شطرنج شتورنكا
صينية	شاي Tchha		... الخ[١٥]

جدول [كـ/٢]

٦-يظهر نوع من التداخل والتناقض بين المعاجم العربية المعاصرة في ضبط المفاهيم الخاصة بالمصطلحات التأثيلية؛ (المعرّب والدخيل والمجمعي).

فالمعجمان الحديث والمحيط يستخدمان مصطلح (المعرّب) ليشمل كلّ "ما نقلته العرب عن المعجم، فاستعملته بلفظه أو حملته على أقيستها" (٧٦)،

---

[١٥] وذلك دون الإشارة إلى الأسرة الاشتقاقية للمجموعة العروبية السامية كالآرامية والأشورية والأكادية والسومرية والسريانية ونحوها، باعتبارها لهجات للغة العروبية الأم.

وبذلك يجعلان المعرّب والدخيل شيئاً واحداً.

ويذهب الوسيط والأساسي إلى التمييز بينهما، فيحدّان المعرّب بأنه كلّ "لفظ أعجمي دخل العربية مع تغيير، ليتوافق مع أوزانها" (٧٧)، والدّخيل بأنه "كلّ لفظ أعجمي دخل العربية دون أن يصيبه تغيير" (٧٨)، كما يستعملان مصطلح المجمعي تحت المختصر [مج]، لكلّ "لفظ اعتمده مجمع اللغة" (٧٩)، عربياً كان أم مقترضاً.

ومن الثابت أن المعجميين القدماء قد استخدموا مصطلحي المعرّب والدخيل بطرائق مختلفة، وبمعنى واحد في بعض الحالات (٨٠)، مما يؤدي إلى ظهور بعض التناقضات في الإجراءات التطبيقية. كما أن استعمال مصطلح (مج) على عمومه لا يفي بالغرض التأثيلي، مادام لا يشير إلى أثل الكلمة أو مستواها الاستعمالي. أضف إلى ذلك أن هناك بعض الكلمات التي ترجع إلى جذر اشتقاقي واحد، ويوصف بعضها بالمعرّب مثل: (فهرسة، يوّد، تلفن، متلفز، فاكس.. إلخ)، وبعضها الآخر بالدخيل (فهرست، يود، تلفون، تلفزيون، فاكس،.. إلخ).

وهناك كلمات أخرى دخلتها العجمة ثم عادت إلى العربية من جديد بصيغة مختلفة عن الأصل مثل (أميرال، مغازة، راكيت...)؛ من أمير البحر، والمخزن، والراحة: (من راحة اليد)، مما يجعلها تقف بين الدخيل والأثيل.

وأعتقد –أمام هذا التباين بين المعاجم– أن المصطلحات المذكورة لا يمكن أن تكون عملية في المجال المعجمي، ما لم تحدّد وفق منهجية مضبوطة وواضحة. ويبدو لي أن ذلك ممكن في ظلّ الطرائق التالية:

١-إمّا إدماج مصطلحي (المعرّب والدخيل) تحت مصطلح (المعرّب) ليشمل كلّ لفظ أعجمي دخل العربية، سواء خضع لنظامها اللساني أم لم يخضع.

وإمّا الاصطلاح على المعرّب بأنه (كلّ لفظ أعجمي دخل العربية وخضع لنظامها الصرفي؛ أي أمكن الاشتقاق منه)، مثل [تلفون، تلفن، متلفن/يود، يوّد، ميوّد..]. وعلى الدخيل بأنه (كلّ لفظ أعجمي دخل العربية ولم يخضع لنظامها الصرفي؛ أي امتنع عن الاشتقاق)، مثل الكلمات [بنسيلين، تلسكوب، بشنين، تلغراف أكسجين...]. وإمّا الإشارة إلى اللّسان الأصلي مباشرة.

٢- اعتماد مصطلح المعجَم، تحت مختصر [معج]، لتأثيل الكلمات العربية التي دخلتها العجمة ثم عادت إلى العربية بصيغة غريبة عن الأصل مثل كلمة (أميرال).

٣- إتباع المصطلح المجمعي (مج) برمز آخر يؤثل للكلمة أو يبيّن مستواها الاستعمالي كما في نحو:

-كيروسين: ....(مج/د)؛ أي مجمعي دخيل.

-قنبلة: ....(مج/مح)؛ أي مجمعي محدثة.

-متلفز:...................(مج/مع)؛ أي مجمعي معرّب.

-فيتامين....................(مج/لا)؛ أي مجمعي لاتيني.

-البارودة:..................(مج/ع)؛ أي مجمعي عامية.

ثانياً/التـأريخ:

يقصد بالمعلومات التأريخية في المعجم اللغوي، تتبّع التغيرات التي طرأت على دلالة الكلمة عبر مسيرتها الزمانية. والمعجم التاريخي في هذا الإطار، هو كلّ معجم "يتقصّى تاريخ الاستعمال اللغوي منذ وضع الكلمة أو استعمالها الأقدم وروداً حتى زمن تأليف المعجم" (٨١).

ويتمّ هذا التقصّي من زاويتين:

أ- زاوية قصة تاريخ الكلمة (Histoire) منذ نشأتها، وماعرفته من استعمالات، بدلالات مختلفة إلى آخر استعمال لها.

ب- زاوية التأريخ (Datation) لدلالاتها المتلاحقة بالقرون أو السنوات(٨٢).

فإذا كان المعجم التأثيلي يهتم بالبحث في أصل الكلمة وبنيتها، واللغة التي انحدرت عنها، فإنّ المعجم التاريخي أكثر مايهتمّ بالتحليل التطوري لدلالة الكلمة من أول ظهورها في إستعمال أو شاهد ما، إلى آخر استعمال لها.

فاللّسان في حالة تطوّر مستمر، والتغيّر الدلالي ظاهرة اجتماعية لا تتخلف، ولا يمكن لأي تعريف أن يكون جامعاً، ما لم يثبت الجانب التاريخي للمدخل. ويشمل التحليل التاريخي عادة:

١-تحديد أول دلالة ظهرت بها الكلمة، وضعاً أو توليداً.

الكلمة.

٢-الإشارة إلى طبيعة التغيّر الذي طرأ على الكلمة.

٣-تتبع المجالات التي استعمل فيها اللفظ، كلفظ عام أو مصطلح.

٤-تسجيل تاريخ ظهور اللفظ إذا كان أثيلاً، وتاريخ دخوله المعجم إذا كان مقترضاً، ثم إلى تواريخ الدلالات التي تضمّنها اللفظ عبر مسيرته الاستعمالية، بالقرون أو السنوات.

وإذا كانت هذه المعلومات أساسية في المعجم التاريخي، فإن المعجم اللغوي لايمكنه الاستغناء عن بعضها -إذا كان يسلك المنهج التاريخي في ترتيب الدلالات- لما لها من أهمية في ضبط الدلالات ومنع تداخلها، وسد الكثير من الثغرات المتعلقة بالتعدد الدلال، كالترادف والاشتراك اللفظي. وفي تزويد الباحث بما يحتاج إليه من تواريخ للدلالات المتباينة والمتدرجة عبر العصور والسنوات (٨٣).

المعلومات التاريخية في المعجم اللغـوي:

إن معالجة المعلومات التاريخية في المعاجم العربية تضعنا أمام سؤالين ملحّين: لماذا لم يوجد معجم تاريخي للسان العربي، على غرار الألسن الأخرى (٨٤)؟ وهل أولت المعاجم العربية اللغوية إهتماماً لهذا الجانب؟

يبدو لنا أن الفصل بين الآنية (Synchronique) والتطورية التعاقبية (Diacronique) أمر نسبي؛ فإذا كانت الآنية لا تتجاوز الجيل الواحد أو الجيلين من المتكلمين للّسان، فالتطوّرية تعني أجيالاً شتى في أزمنة متلاحقة، وبذلك لا تتحقّق الآنية في بضعة أيام أو شهور، ولا التطوّرية في بضع سنين.

ومادامت مفردات المعجم لا تغيّر دلالاتها وفق نظام خاص، أو في مدد زمانية محددة، فلا شك في أن الفصل بين الآني والتطوري يظلّ فصلاً نسبياً.

فبالنظر إلى المعاجم العربية القديمة كالصحاح أو مقاييس اللغة وتهذيب اللغة وغيرها، يمكننا أن نصفها بالآنية أو التطورية في وقت واحد؛ فهي من جهة معاجم وصفية آنية بسبب خضوعها لقضية الاحتجاج التي تلزمها بزمان ومكان معينين، وهي من جهة ثانية تطوّرية؛ نظراً للمدّة الزمانية الطويلة والمساحة المكانية الشاسعة. مما يؤدّي إلى التنوع في المفردات والتغير في دلالاتها:

(جاهلية، إسلامية، أموية، عباسية...). ولعلّ هذا ما جعلها تتصرف عن

تتبع التطور الدلالي للمفردات والترتيب التأريخي لظهورها.

ويرى إبراهيم أنيس -في هذا الصَدد- أنّ: "السرّ في انصراف أصحاب المعاجم عن هذا الترتيب التأريخي لدلالة الألفاظ العربية، أنهم نظروا إلى كلّ عصور الاحتجاج في اللغة على أنها عصر واحد، وأنه يكفي في اللفظ أن يكون عربياً صحيحاً، فصيحاً كان أو غير فصيح، ليستحق التدوين في تلك المعاجم" (٨٥)، ولا يفهم من هذا القول أن التراث المعجمي العربي عامة خلو من التتبع التأريخي للدلالات. فهناك بعض التتبّع الضمني في كلّ المعاجم اللغوية؛ إمّا من خلال الشواهد التي تعود إلى عصور مختلفة، وإما من خلال الفصل بين مصطلحي: (المولّد والمحدث).

كما أن هناك بعض الكتب المختصّة التي أشارت إلى هذا الجانب على غرار كتاب الزينة لأبي حاتم الرازي (٣٢٢هـ/٩٣٣م)، الذي حاول صاحبه أن يميز بين معاني الكلمات التي تغيرت دلالاتها في العصر الإسلامي عما كانت عليه في العصر الجاهلي، ثم كيف أصبحت في العصر العباسي وإن لم يلتزم بذلك مع كلّ الكلمات؛ كما يتضح من المثال التالي (٨٦): انظر جدول [كـ/٣]:

المدخل	المعالجة	تطور الدلالات	التاريخ التقريبي
جبّار		من الجذر [ج ب ر]: ١-النموّ والقوة، ومنه النخل إذا طال وقوي عوده وصعب تناوله: سوامق جبار أثيث فروعه ومال بقنوان من البسر أحمرا (امرؤ القيس)	العصر الجاهلي، زهاء ٥٤٠م
		٢- التسلط والتكبّر: [وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ...] [ق ٤٥]	العصر الإسلامي، زهاء ٦٢٠م.
		إصلاح الفاسد والتسوية: (اللهمّ يا باريء السموات وجبّار القلوب على فطراتها، شقيها وسعيدها). [الإمام علي].	العصر الأموي، زهاء ٦٦١م
		٤-الإرغام والإكراه: (من أجبرت فلاناً على الأمر إذا أكرهته عليه). [ابن قتيبة].	العصر العباسي، زهاء ٨٤٩م ومنه الجبر في الرياضيات [مولد].

جدول [كـ/٣].

ولعلّ القصور الملحوظ في المجال التأريخي للمعاجم العربيـة، هـو مـا دفـع ببعض المهتمّيـن مـن العلمـاء العرب والمستشرقين فـي العصـر الحديث، إلـى التفكير في رسم الطريق لوضع معجم عربي تاريخي للغة العربية.

فقد فكّر المستشرق الألماني فيشر (Fisher) (١٨٦٥هـ/١٩٤٩م) فـي وضـع معجم تـاريخي للغـة العربيـة، وضبـط منهجـه بقولـه: "ومنتهـى الكمـال لمعجـم عصري، أن يكون معجماً تاريخياً، ويجب أن يحوي المعجم التاريخي كلّ كلمة تداولت في اللغة؛ فإن جميع الكلمات المتداولة في لغة مـا، لهـا حقوق متساوية فيها، وفي أن تعرض وتستوضح أطوارها التاريخية في معجماتها" (٨٧).

وقد عرض مشروعه هذا على المجمع اللغوي بالقاهرة سـنة ١٩٣٦ إلا أنـه توفي قبل أن يحقّقه (٨٨).

وسـعى مجمـع اللغـة العربيـة بالقـاهرة إلـى اعتمـاد مشروع وضـع المعجم الكبير؛ وهو معجم تأثيلي أكثر منه تأريخي، صدر منـه حتـى الآن ثلاثـة أجـزاء الأول خاص بحرف الهمزة، صدر سنة ١٩٧٠م والثاني لحـرف البـاء فـي ٨٠٠ صفحة، سنة ١٩٨٣م، ثم صدر بعده الجزء الثالث، ولـم يتحقـق المعجم العربـي التاريخي حتى اليوم.

كما عقدت جمعية المعجمية العربية بتونس سنة ١٩٨٠ ندوة خاصة بإنجـاز المعجم العربي التاريخي درست خلالها المنهجيات والآليات لإنجازه (٨٩).

التأريخ في المعاجم العربية المعاصرة:

إن من بين أهمّ مزايا المعاجم العربية المعاصرة، أنها سلكت اتجاهاً وصفيـاً يفتح باب الوضع، ويحرّر السماع مـن قيـود الزمـان والمكـان، ويشـجّع الاعتـداد بالألفاظ والدلالات المحدثـة والمعـاصرة، وتسـويتها بتلـك المـأثورة عـن المعـاجم القديمة.

وأمام هذا الوضع أصبح الترتيب التـأريخي لـدلالات الألفـاظ فـي المعـاجم اللغوية أمراً مطلوباً ولو ضمنياً.

وباستقراء مظانّ العاجم العربية المعاصرة في هـذا الشأن، نجدهـا لا تولـي أهمية كبيرة لهذه المسألة، وإن كانت تميّز ضمنياً بيـن فـترات تاريخيـة متبـاعدة، مثلهـا فـي ذلـك مثـل المعـاجم القديمـة؛ وذلـك مـن خـلال المصطلحـات: مولـد، ومحدث، ومجمعي، وماجاء من الألفاظ والدلالات مجرّداً منها.

فالمنجد في اللغة، والمعجـم العربـي الحديث، والقـاموس الجديـد، والمحيط

/معجم اللغة العربية، لا تميز الفترات التاريخية للدلالات أثناء تعريف المداخل أصلاً.

وعلى الرغم من أن المعجم العربي الأساسي يثبت في المقدمة المصطلحات: (مو) للمولد و (مح) للمحدث، و (مج) للمجمعي، إلا أنه لا يلتزم بذلك أثناء تعريف المداخل إلا نادراً.

أمّا المعجم الوسيط فكان أكثر التزاماً، من حيث الإشارة إلى الفترات التالية المحكومة بتلك المصطلحات. ولا نعني بذلك أنه يسلك منهجاً تاريخياً في ترتيب الدلالات على غرار معجم روبير الصغير مثلاً، وإنما المقصود هو إمكانية الوقوف على فترات تاريخية كبرى للسان العربي من خلال ذلك.

ومن الثابت أن مصطلحي (المولَّد والمحدث) يعودان في الأصل إلى أصحاب طبقات الشعراء، التي هي عند القدماء: "جاهليون كامرئ القيس، ومخضرمون كلبيد، وإسلاميون كجرير، ومولّدون كبشّار، ومحدثون، وهم من بعدهم..." (٩٠).

ولا ندري بالضبط متى أخذ اللّغويون مصطلح: (المولّد) -بمعناه الزماني لا اللغوي التوليدي- ليدل على عدم الأصالة في العربية الصحيحة، وإن كنا لانعدم نصوصاً تدلّ على أنه بدأ مع نهاية القرن الثاني الهجري وبداية القرن الثالث (٩١)؛ أي كل لفظ أو دلالة ظهرت بعد عصر الرواية، ومثله مصطلح (المحدث) الذي جاء بعده.

ولما كانت الآراء متضاربة في هذه المسألة (٩٢)، لجأت المجامع اللغوية إلى تحديد فترة (المولّد) بما تلا عصر الرواية، وفترة (المحدث ببداية العصر الحديث، وامتنعت عن الإشارة إلى التفصيلات الجزئية.

أمّا مصطلح (المجمعي) الذي يعني: كلّ لفظ أقرّه أو اعتمده مجمع اللغة العربية، وهو الذي يثبته كلّ من الوسيط والأساسي. فقد جاء فضفاضاً يشمل كلّ لفظ أو دلالة أو تعريف علمي[١٦]، أقرّته المجامع اللغوية، عربياً كان اللفظ أم مقترضاً.

وفي ظلّ المعطيات السابقة يمكننا التمييز -على الأقلّ- بين أربع طبقات تاريخية للرصيد المفرداتي في المعاجم العربية، نجملها فيما يلي:

---

[١٦] من ذلك مثلاً أن تعريف (الأسد) بدلالته القديمة يأتي متبوعاً بالمصطلح (مج) إشارة إلى أن المعجم الوسيط قد أعطاه تعريفاً علمياً معاصراً.

١- رصيد مفرداتي قديم، وهو كلّ لفظ استخدمه الناس قبل عصر الراوية ويظهر في المعجم غير متبوع بأي رمز يشير إلى الفترة الزمانية التي ظهر فيها.

وقد عبّر عنه الجوهري (٣٩٦هـ) بـ الصّحاح. ويمكن التأريخ له بما وقع بين (؟؟ إلى ٤٠٠هـ). مثل كلمة (نهر) بمعنى: الماء العذب الجاري.

٢- رصيد مفرداتي مولّد: ويخصّ كلّ لفظ استخدمه الناس بعد عصر الرواية، ويظهر في المعجم مصحوباً بالمختصر: (مو). وينتهي بتاج العروس للزبيدي (١٢٠٥هـ/١٧٩٠م)؛ أي ما وقع بين عصر الرواية وبداية العصر الحديث (٤٠٠هـ إلى ١٢٠٠هـ) تقريباً، مثل كلمة (مبلغ) بمعنى: المقدار من المال.

٣- رصيد مفرداتي محدث، ويشمل الألفاظ التي استعملها الناس مع بداية العصر الحديث، وظهور في المعاجم الحديثة، كمحيط المحيط للبستاني (١٢٣٥/١٣٠١هـ)، ومتن اللغة لأحمد رضا، (ظهر سنة ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م)؛ وغيرهما أي قبل صدور معاجم المجامع اللغوية والمنظمات العربية.

ويمكن أن نؤرّخ لذلك بالفترة الممتدّة بين (١٢٠٠هـ إلى ١٣٨٠هـ)، ويظهر في المعجم متبوعاً بالمختصر (مح)، مثل كلمة (قطار) بمعنى: مجموعة من مركبات السكك الحديدية تجرها قاطرة.

٤- رصيد مفرداتي معاصر، ويشمل كلّ لفظ أقرّته المجامع اللغوية والمنظمات العربية في معاجمها، أوظهر بالموازاة معها، ابتداء من الستينيات من القرن العشرين؛ تاريخ صدور أول معجم للمجمع اللغوي بالقاهرة (١٣٨٠هـ/١٩٦٠م)، ويمكن أن يظهر في المعجم متبوعاً بالمختصر (مج) أو (معا)، مثل دلالة كلمة (أخرج) بمعنى: أظهر الرواية أوالفيلم بالوسائل الفنية على المسرح أو الشاشة، فهو مخرج.

ونستنتج مما سبق أن المعاجم العربية المعاصرة -وإن كانت لا تؤرخ للألفاظ والدلالات، مع أنها تظل في حاجة ماسة إلى ذلك- تمتلك إمكانية توزيع المفردات عبر مراحل تاريخية كبرى، مما يسمح بالتأريخ لتطور الدلالات بالقرون، مثل المعجم التأثيلي للفرنسية، ثم بالسنوات داخل كلّ فترة زمنية كبرى.

□

□ إحالات وتعليقات:

١-البكوش، الطيب، بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربي التاريخي. مجلة المعجمية. العددان ٥، ٦. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م. بيت الحكمة. تونس ص ٣٨٥.

من الأدلة الحية على أهمية التاريخ لعلاقات الشعوب من خلال مقارنة معاجمها اللغوية؛ أن ظاهرة تطور الألسن عبر توالي الأزمان وتعاقب الحضارات، تبرز لنا تفاوتاً بين اللغات، سواء من حيث القيمة العلمية أم من حيث سعة الانتشار.

ففي العالم القديم أكثر اللغات انتشاراً وتمثيلاً لتراث البشرية الفكري والعلمي، هي (البابلية اللآشورية -السنسكريتية- الصينية القديمة- اليونانية اللاتينية- العربية). وفي العالم الحديث برزت اللغات (الصينية، الانجليزية، الروسية، الهندية، الإسبانية، الألمانية، البنغالية، البرتغالية، اليابانية، العربية)، لتمثل أكثر اللغات انتشاراً، ونجد اللغات: (الانجليزية، الفرنسية، العربية، الروسية، الصينية، الإسبانية)، قد فرضت نفسها في التعامل العالمي المعاصر. وفي مجال التطوّر العلمي العالمي نلحظ قصب السبق للألسن: (الانجليزية، الألمانية، الفرنسية).

٢-الحمزاوي، محمد رشاد. العربية والحداثة، دار الغرب الإسلامي، ط٢/ ٩٨٦ بيروت، ص٢٣١.

٣-زكريا، ميشال: م،س،ص ١٣.

٤-دي سويسر، فردينال: م،س،ص ١٢٦. وانظر: الحاج صالح، عبد الرحمن. مدخل إلى علم اللسان الحديث. مجلة اللسانيات. جامعة الجزائر عدد ١. الجزائر ١٩٧٠ ص٦.

٥-خليل، حلمي. المعرب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي. مجلة المعجمية، العددان ٦،٥ م،س،ص ٣٠٢.

٦-البعلبكي، منير. م،س،ص ١٧٨.

٧-Dubois, J et Coll Op Cit P 198-

٨-البكوش، الطيب: م،س،ص ٣٩١.

٩-P. Robert. Op. Cit P 11374.-

١٠- (م،ع،ت،ث،ع) الأساسي: م،س،ص ١٥٣ وانظر: الوسيط م،س،ص ٥٥.

١١-الخليل، بن أحمد الفراهيدي، :العين. ت/ عبد الله درويش مطبعة العاني. ١٩٦٧. بغداد ص٥٨.

١٢-الرازي، أبو حاتم. كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية. ت/ حسين فيض الله. دار الكتاب العربي ط٢/ ١٩٥٧، القاهرة.

١٣-ابن فارس، أحمد (١٩٦٩): م،س.

١٤-زكريا، ميشال، م،س،ص ١٤.

١٥-Burdan, C Définition et Etymoligie, la Définition Op. Cit P44-

١٦-Ibid. P 44 , 45.-

١٧-البكوش، الطيب. م،س،ص ٣٩٢.

٣٠٤.
١٨-خليل، حلمي. العرب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي م،س،ص ٣٠٤.
١٩-مجمع اللغة العربية. المعجم الكبير. مطبعة دار الكتب ١٩٧٠/ج١. القاهرة.
٢٠-Picoche, J Dictionnaire Etymoligique du Francais. le Robert 1992. Paris.
٢١-P.Robert. Op. Cit.
٢٢-Quillet. Op. Cit
٢٣-وافي، علي عبد الواحد. م،س،ص ٢٩٣.
٢٤-الخليل ابن أحمد، م،س،ص ٦٢.
٢٥-ابن دريد، محمد بن الحسين، م،س،ص ٤٩٩/٣.
٢٦-ابن سيده، علي بن اسماعيل: المخصص. المكتب التجاري ١٩٦٦. بيروت ص ٣٧١/٥.
٢٧-الرازي، أبو حاتم. م،س،ص ٦٤/١.
٢٨-رفائيل، نخلة، غرائب اللغة العربية، المطبعة الكاثوليكية ط٢/ ١٩٦٠. بيروت ص ٢٨٦.
٢٩-Dubois J et Op Cit P 205.
٣٠-الجيلالي، حلام: م،س،ص ٣٠١ ومابعدها.
٣١-ابن دريد، محمد بن الحسن. م،س،ص ٥٠٠/١.
٣٢-ابن منظور، محمد بن مكرم. م،س، مادة: يمم ونرز.
٣٣-السيوطي، المزهر. م،س،ص ٢٨٤/١.
٣٤-الفيروز أبادي، م،س،ص ٢٣٢/٢.
٣٥-ابن منظور. م،س،ص ٥١/ج١٣.
٣٦-الخليل بن أحمد، العين. ت/مهدي المخزوني و إبراهيم السامرائي. دار الحرية للطباعة. بغداد ١٩٨٤ الجزء السابع ص٤٧٢.
٣٧-ابن منظور. م.س مادة (بربط).
٣٨-ابن منظور، م،س، مادة (نرجس).
٣٩-م،س،ن. مادة (شطرنج).
٤٠-ابن دريد، م،س،ص ٢٠٧/١.
٤١-م،س،ن،ص ١٧/١.
٤٢-ابن فارس (١٩٦٩): م،س،ص ٦٤/١.
٤٣-ابن منظور: (م،س، مادة (فردوس).
٤٤-السيوطي (المزهر) م،س،ص ٢٨٥/١١، وانظر ابن دريد، م،س، مادة (مشمش).
٤٥-وافي، علي عبد الواحد م،س،ص ٢٩٥
٤٦-مجمع اللغة العربية. المعجم الكبير م،س،ص ١٩٥.
٤٧-الحمزاوي، محمد رشاد. تاريخ المعجم التاريخي (متع) في نطاق العربية: المبادرات الرائدة. مجلة المعجمية العددان ٥،٦ م،س،ص ٢٢.

٤٨-م،س،ن،ص ٢٧.

٤٩-عبد السميع، محمد. م،س،ص ٢٠٩.

٥٠-معلوف، ل (المنجد) م،س،ص ٣٨٣.

٥١-م،س،ن،ص ٣٩٨.

٥٢-م،س،ن،ص ٢٤.

٥٣-م،س،ن،ص ٢٤.

٥٤-م،س،ن،ص ٦٤.

٥٥-م،س،ن،ص ٢٤.

٥٦-م،س،ن،ص ٩٢٧.

٥٧-مجمع اللغة العربية، الوسيط. م،س،ص ٤٣٤.

٥٨-م،س،ن،ص ٧٠٤.

٥٩- م،س،ن،ص ٥٠.

٦٠-م،س،ن،ص ٦٠.

٦١-م،س،ن،ص ٧٠٤.

٦٢-م،س،ن،ص ٤٧.

٦٣-انظر على سبيل المثال الكلمات (سوبية، سوذق، سور، سورنجان) في (المحيط| معجم اللغة العربية) م،س،ص ٧٢٣.

٦٤-الجر، خليل. م،س،ص ٢٠٨، ٣٣٢، ٢٠٨.

٦٥-م،س،ن،ص ص ٢٤٥، ١٣٠٧، ٢١١.

٦٦-م،س،ن،ص (يه).

٦٧-Petit Larousse . Op. Cit PP 28,29,511 et Dictionnaire Francias Contemporain Op. Cit pp 42,43,659.

٦٨-Quillet Op. Cit

٦٩-Petit Robert Op. Cit pp 46,48,1055.

٧٠-Ibid . PP 305,2129.

٧١-Quillet Op. Cit (Zero)

٧٢-Dictionnaire Ftancais Contemporain Op. Cit.

٧٣-انظر، مثلاً: الوسيط والقاموس والجديد والحديث (لاروس) في الكلمات المذكورة).

٧٤-انظر :رفائيل، نخلة. م،س،ص ٢٢٤.

٧٥-رفائيل، نخلة، م،س،ص ٢٨٦.

٧٦-(م،ع،ت،ث،ع) الأساسي. م،س،ص ٦١. ومجمع اللغة العربية، الوسيط. م،س،ص ١٦.

٧٧-م،س،ن.

٧٨-م،س،ن.

٧٩-م،س،ن.
٨٠-الجيلالي، حلام: م،س،ص ٣٠٣.
٨١-البعلبكي، منير. م،س،ص ٢٢٧.
٨٢-البكوش، الطيب. م،س،ص ١٨٩.
٨٣- -Dubois, J et Coll. Op. Cit P 134.
٨٤-من أمثلة المعاجم التاريخية في اللّسان الفرنسي.
-Dictionnaire des mots qui ont une histoire. Gilles Hinry, Talandier, 1989.
Dictionnaire des mots contemporains, Pierre Gilbert, Les usuels de Robert, -Paris, 1992.
٨٥-أنيس، إبراهيم: مقدمة: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية. للرازي. م،س،ص ١٢.
٨٦-الرازي، أبو حاتم. م،س،ص ٨١ ومابعدها
٨٧-الحمزاوي، محمد رشاد (١٩٨٩) م،س،ص ٢٧.
٨٨-انظر: عبد السميع. م،س،ص ١٩٥.
٨٩-انظر، أعمال الندوة. مجلة المعجمية. العددان ٥، ٦ سنة ١٩٨٩. دار بيت الحكمة. تونس.
٩٠-ابن الأجدابي، الطرابلسي. كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ. المكتبة المحمودية (د،ت) القاهرة، ص ٢٤.
٩١-خليل، حلمي. المولد في العربية. دار النهضة العربية، ١٩٨٥. بيروت ص ١٥٤ ومابعدها.
٩٢-م،س،ن،ص ١٦١. وانظر: السيوطي، المزهر: م،س،ص ١/٣٠٤.

□□□

خـــاتمـــــة

....، وبعد، فلعلّنا -عقب هذا التتبّع والتحليل والترصّد لقضايا التعريف المعجمي، ولتقنياته المختلفة في ثنايا المعاجم اللغوية العربية المعاصرة: (المعجم الوسيط، والمعجم العربي الحديث، والقاموس الجديد للطلاّب. والمعجم العربي الأساسي، والمحيط/ معجم اللغة العربية....)، بالمقارنة مع مثيلاتها من المعاجم الأجنبية؛ الفرنسية بخاصة: (لاروس الصغير،وروبير الصغير، وكيّي، ومعجم الفرنسية المعاصرة...) -نكون قد تمكّنا من استقصاء أهمّ الظواهر البارزة، ومعالجتها بناء وتحليلاً ونقداً، بكلّ شمولية وموضوعية، واستطعنا أن نقف على خصائص المناهج والآليات والوسائل والمهارات المستثمرة في بناء التعريف. وإنه لمن الاجتراء أن نلخص خاتمة لاستعراض موضوع له هذه الإثارة والشمولية في الممارسة.

وإذا كان لابدّ من تشخيص ما استكشفت عنه هذه الدراسة؛ فليس أكثر من أن نوجز بعض النتائج والتوصيات، التي نرى أنّها ذات أهميّة، لا مندوحة من إثباتها.

أولاً- النتائج:

١-تحديد مصطلح التعريف المعجمي، باعتباره تحليلاً لسانياتياً للكلمة المدخل، في صيغة تتشكّل من عدّة بيانات أو عبارات معادلة. وهو تحليل يهدف إلى حدّ اسم المعرّف، أو حقيقته، أو استعماله، أوتمييزه عن غيره كمصطلح متداول في مجالات المعرفة.

٢-تضلّع العرب وطول باعهم، في دراسة عناصر المعجم، وسبقهم إلى تأسيس نظريات طريفة، خصّت بناء التعريف المعجمي، وميّزت مناهجه، تبعاً لأنواع المعاجم: اللغوية والمختصّة والموسوعية.

٣-تميز التعريف في المعاجم اللغوية بكونه تعريفاً مفتوحاً، تتكامل فيه كثيراً من التقنيات، ويستجيب لكلّ منهج أو وسيلة، ولا يقبل من الشروط

سوى شرط القدرةِ على التوضيح؛ وهي خاصية تميّز بها التعريف المعجمي، بعدما تخلّص من حصار المنطق الأرسطي، ابتداء من القرن الثاني عشر الميلادي عند العرب، وبخاصّة مع الغزالي والسّهروردي وابن رشد وابن تيمية وغيرهم. كما تخلّص عند الأوربيّين من نظرة الكتاب المقدّس التي حكمته خلال مدّة القرون الوسطى؛ ليدخل في مجال التجربة العلمية مع نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، مع بيرس (CH.Peirce) ورسل (B.russell) وفتجنشتين (Wittgenstein) وكوين (W.Quine) وغيرهم.

٤- استثمار المعاجم اللغوية المعاصرة -العربيةِ والأجنبية- لزهاء عشرين تقنية للتعريف؛ بين منهج ووسيلة، تنضوي كلّها تحت ثلاث مجموعات:

-تعاريف اسمية؛ (ترادفي، ضدّي، اشتقاقي..).

-تعاريف منطقية؛ (حقيقي، موسوعي، مصطلحاتي.....).

-تعاريف بنوية؛ (إجرائي، توزيعي، مكوّناتي...).

٥-إسهام المناطقة العرب، وعلماء الأصول (المعارفيّين) واللغويين والمعجميين في إضافة أبحاث جديدة، تتجاوز التعريف الأرسطي، وابتكار مناهج ونظريات رصينة؛ غير أنها لا تستثمر إلا في إطار ضيّق، وإنما ظهرت إجراءاتها العملية في كثير من المعاجم الأجنبية حديثاً.

ومن أمثلة ذلك: مبحث قسمة علاقة الألفاظ بالمعاني الذي يمثّل جوهر نظرية الحقول الدلالية، والتعريف الموسوعي لأبي حنيفة الدينوري، والتعريف التوزيعي للخليل بن أحمد، والتعريف المكوّناتي للسّهروردي، والتعريف التيمي لابن تيمية، والتعريف بالتمثيلات لأبي البركات البغدادي، مما يشكّل تراكماً معرفياً في العصر الحديث، أفادت منه المعاجم الأجنبية، وبخاصة الأوروبية منها.

٦-دخول المعجم العربي جيله الرابع، مع السّتينيات من هذا القرن، وذلك بفضل ظهور المجامع اللغوية، والمنظمات العربية، والمؤسّسات العلمية، واهتمامها بتأليف المعاجم ذات التحرير الجماعي لتكون أكثر تنظيماً ودقّة.

٧-بروز بعض مناهج التعريف الإجرائية، كالتعريفين المنطقي والبنوي

بأشكالها المختلفة، في مقابل التعريف الاسمي الذي كان مسيطراً على المعاجم العربية قبل الستينيات، كما يتضح من نسب الإحصاء الآتية:(١٧)

المعجم/ المنهج	المنجد (١٩٤٦)	الوسيط ١٩٦١	م،ع الحديث ١٩٧٣	ق. الجديد ١٩٧٤	م.ع. الأساسي ١٩٨٩
الاسمي	١٠٠٪	٥٠٪	٦٠٪	٧٠٪	٤٠٪
المنطقي والبنوي	٠٠٪	٥٠٪	٤٠٪	٣٠٪	٦٠٪

٨-تباين عدد مستويات التعريف من معجم لغوي إلى آخر، مع ملاحظة أن تشكّلها في أيّ معجم لغوي نموذجي -عربي أو أجنبي- لا يكاد يخرج عن ثمانية جوانب ترد وفق الترتيب التالي:

١-النطق والرسم الإملائي.

٢-النظام اللّساني.

٣-التأثيل.

٤-التأريخ.

٥-الدلالة المركزية.

٦-الدلالات السياقية.

٧-الدلالات الاصطلاحية.

٨-الشواهد والصور.

٩-ظهور استخدام الصور والرسوم التوضيحية والرموز والمختصرات، منذ زمن طويل، وإن ظلّ هذا الاستخدام محدوداً، في حاجة إلى إثراء وتطوير وتنميط في المعاجم العربية المعاصرة.

١٠-اشتراك المعاجم اللغوية- العربية والفرنسية- في بعض الأنواع من التعريف الاسمي، كالتعريف بالمرادف وبالضدّ وبالمشتقّ، وبالكلمة المخصّصة، وتميّز المعاجم الفرنسية بتنويع طرائق التعريف، واستثمار مناهج متطوّرة كنظرية الحقول الدلالية

(١٧) انظر تفاصيل تحليل هذا الإحصاء في فصول الباب الثاني من هذا البحث.

والتعريف الإجرائي والتوزيعي والمكوّناتي، كما هو في أعمال؛ آلان ري، جان ديبوا، جوزيت راي ديبوف، بيير كوربان...

١١-التمييز بين المنهج والوسيلة في تقنيات التعريف، وبين قضيتي التأثيل والتأريخ، مع ضبط المصطلحات: [صحاح معرّب، دخيل، معجّم..]، واقتراح إمكانية التأريخ: (قديم، مولّد، محدث، معاصر او معجمي)، وتتبّع أهمّ مستويات الاستعمال: (فصيح، لهجي، سوقي، عامي....)، لإبراز نصيب المعجم العربي المعاصر من التعامل معها.

وقد لاحظت الدراسة أن المعاجم الفرنسية على كثرة اهتمامها بقضية التأثيل، لا تكاد تتجاوز الأثل الإغريقي؛ بحيث تبقى هناك حلقة منقودة توصل بعض الكلمات والدلالات إلى أصولها العربية القديمة أو السامية.

١٢- وقد ظهر قصور تعاريف المعاجم العربية المعاصرة في عدّة جوانب نجملها في المآخذ الآتية:

أ- عدم خضوع تأليفها إلى منهجية علمية موّحدة ومدروسة مسبقاً؛ سواء على مستوى جمع الرصيد المفرداتي، أم على مستوى تعريف المداخل وتوضيحها.

ب-على الرغم من وجود إشارات عديدة من لدن المعجميين القدماء والمحدثين والمعاصرين، إلى ما يلامس التعريف المعجمي تحليلاً ونقداً، على شاكلة ماقدّمه أبو الطيب الفاسي وأحمد فارس الشدياق، وحسين نصّار، ورشاد الحمزاوي، وعدنان الخطيب، وتمام حسان وغيرهم، إلا أن نظرية التعريف جاءت غير مؤسّسة في مقدّمات المعاجم العربية المعاصرة، مما أدّى إلى التداخل بين المصطلحات: (تعريف، شرح، تفسير، تأويل، ترجمة).

جـ) قلة تنويع مناهج التعريف، والاقتصار -في الغالب- على التعريفين الاسمي والمنطقي، مما أدّى إلى قصور كثير من التعاريف، وأفضى إلى الترادف والغموض والتداخل واللّفظية، علماً بأن ليس هناك منهج محدّد، يمكن اعتماده وحده دون المناهج الأخرى، في تعريف مداخل المعجم اللغوي، كما أنّه لا يمكن أن نتوصّل إلى تعريف دقيق وناجح،

دون منهج؛ فاللاّمنهج عمل بدائي في الدّرس المعجمي.

د- وضوح ظاهرة التقليد والنقل في المعاجم العربية المعاصرة، ومحاكاة المعاجم القديمة في نسبة كبيرة من التعاريف القاصرة التي تجاوزها العصر.

هـ- إهمال جانب الأخذ بالشواهد المتوازية بين العصور الأدبية المختلفة، وعدم نسبة الكثير منها إلى أصحابها باستثناء القاموس الجديد للطلاب.

و- إطّراد ورود الشواهد تنازلياً: (قرآن، حديث، أمثال، شعر، أقوال مأثورة)- باستثناء القاموس الجديد- وتغليب شواهد العصور القديمة: (جاهلي، صدر الإسلام، أموي، بداية العصر العباسي)، وذلك على خلاف المعاجم الفرنسية التي تؤكد على العصور الأدبية الحديثة: (قرون وسطى، عصر حديث، ومعاصر).

ز- ندرة الاهتمام بالترتيب الداخلي للدلالات، وفق طريقة معينة: من الأقدم إلى الأحدث، أو من الأكثر شهرة إلى الأقل شهرة، أو من العام إلى الخاص... إلخ، وهذا باستثناء طريقة الانتقال من الدلالة المركزية إلى الدلالة السياقية، فالدلالة الاصطلاحية. ومع ذلك فقد جاء هذا الترتيب غير مطّرد في المعاجم المدروسة.

ح- الارتجال في استخدام الصور والرسوم التوضيحية، كعدم الدقة في استعمالها، وندرة الصور المركبة والمتسلسلة والملوّنة.

ثانياً- التّوصيات:

١-إخضاع التأليف المعجمي لمنهجية علمية مدروسة في هيئة فريق بحث مختصّ- سواء على مستوى جمع الرصيد المفرداتي، أم على مستوى ترتيب المواد، أم على مستوى تعريف المداخل وتوضيحها؛ حيث يلاحظ ركود وتراجع كبيران في تأليف المعاجم، ولا مبالاة بتقنياتها المستحدثة، مما لايتناسب والمعطيات الحضارية للّسان العربي، ولا يتماشى مع ما للمعجم من دور في بناء المعارف.

٢- الإفادة مما ابتكره العرب القدماء من مناهج ونظريات في هذا الحقل اللغوي، وما ابتدعه الدّرس المعجمي المعاصر.

٣-الاتفاق على إيجاد مجموعة من الرموز والمختصرات، مع تنميطها، وتوحيدها في المعاجم العربية المعاصرة.

٤-تطعيم التعاريف بالشواهد اللّسانية المنسوبة من جميع العصور الأدبية، وبالصور والرسوم التوضيحية الدقيقة والملوّنة.

٥-وضع ألفبائية أصواتية عربية عالمية، تسهيلاً لرسم المداخل ذات الأثل الأجنبي، كما يمكن ابتداع محارف منفصلة للخط العربي.

٦- العمل على تأليف معجم عربي للّسان المعاصر، تراعى فيه تقنيات ما توصلت إليه البحوث المعجمية المعاصرة، بما في ذلك مراعاة جوانب التأثيل والتأريخ للكلمات وتحديد مجالاتها الاستعمالية ومستوياتها.

٧-يتعيّن في ضوء النتائج والتوصيات المذكورة -وغيرها- على المجامع اللغوية، والمنظمات العربية، والمؤسّسات العلمية، والمعجميين، أن يعملوا على تصحيح مسار المعجم العربي المعاصر، ليواكب مستجدّات العصر، ويستشرف المستقبل، حتى يصبح وسيلة عمل، وأداة بحث وتوصيل، وخير ممثل لما توصّلت إليه الحضارة العربية الخالدة، وما ابتكرته المدنية المعاصرة.

□□□

الفهارس العامة



فهرس المصادر والمراجع

١- كتب عربية:

*آل ياسين، محمد حسين:

-الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث. دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠.

*ابن الأجدابي، الطرابلسي:

-كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ. القاهرة، المكتبة الحمّودية، (د.ت).

*أديب، اللجمي وآخرون:

-المحيط| معجم اللغة العربية. باريس، دار المحيط، (ج٣)، ١٩٩٣.

*الأزهري أبو منصور:

-تهذيب اللغة. ت|عبد السلام هارون. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة (ج١٥)، ١٣٨٤هـ|١٩٦٤م.

*اسماعيل، علي، سعيد:

-فلسفات تربوية معاصرة. الكويت. عالم المعرفة. ع ١٩٨|١٩٩٥.

*أفلاطون:

-المادية. ت|وليم الميري. القاهرة. دار المعارف. ١٩٧٠.

*إقبال، أحمد الشرقاوي:

-معجم المعاجم. بيروت. دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣.

*أنيس، إبراهيم:

-دلالة الألفاظ. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣| ١٩٧٢.

-في اللهجات العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣| ١٩٦٥.

-مقدمة كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية. للرازي، القاهرة، دار الكتاب العربي ط٢|١٩٥٧.

*بدوي، عبد الرحمن:

-المنطق الصوري والرياضي. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية. ١٩٦٢.

*بعلبكي، رمزي منير:

-معجم المصطلحات اللغوية، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠.

*تمام، حسّان:

-اللغة بين المعيارية والوصفية. الدار البيضاء، مطبعة النجاح، ١٩٨٠.

-اللغة العربية معناها ومبناها. القاهرة. الهيئة المصرية للكتاب. ١٩٨٢.
-مناهج البحث في اللغة. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥.
-الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب؛ النحو، فقه اللغة، البلاغة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨٢.
*ابن تيمية، أحمد تقي الدين:
-الردّ على المنطقيين. بمباي، ط١/١٩٤٧.
*الثعالبي، أبو منصور:
-فقه اللغة وأسرار العربية، بيروت، دار مكتبة الحياة (د.ت).
*الجرّ، خليل:
-المعجم العربي الحديث (لاروس)، باريس. مكتبة لاروس، ١٩٨٧.
*الجرجاني، السيد الشريف:
-التعريفات. تونس. الدار البيضاء للنشر، ١٩٧١.
*الجرجاني، عبد القاهر:
-دلائل الإعجاز. ت/السيد محمد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة، ١٩٨٢.
*ابن جزي، الغرناطي:
-القوانين الفقهية. بيروت، دار القلم، (د.ت).
*الجوهري، إسماعيل بن حماد:
-الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، ت/أحمد عبد الغفور عطار. القاهرة، دار الكتاب العربي (ج٦) ١٩٥٦.
*الجيلالي، حلام:
-المعجمية العربية الحديثة، دراسة في المعجم الوسيط. رسالة ماجستير مرقونة، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران ١٩٩٢.
*ابن حمادوش، عبد الرازق:
-كشف الرموز في بيان الأعشاب، الجزائر. المطبعة الثعالبية ١٩٢٨.
*الحمزاوي، د. محمد رشاد.
-من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً. بيروت. دار الغرب الإسلامي ١٩٨٧.
-العربية والحداثة. بيروت. دار الغرب الإسلامي ط١/ ١٩٨٦.
*الحناش، د.محمد:
-البنيوية واللسانيات (ح١)، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة ١٩٨٠.
*خرما، نايف:
-أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ع(٩)/.١٩٧٨
*الخطيب، د. شفيق:
-من قضايا المعجمية العربية المعاصر في المعجمية العربية المعاصرة. بيروت، دار الغرب الإسلامي ١٩٨٧.
*الخطيب عدنان:

-المعجم العربية بين الماضي والحاضر. مكتبة لبنان ناشرون ط١| ١٩٨٤.
*الخليل، ابن أحمد الفراهيدي:
-كتاب العين، ت/د. عبد الله درويش. بغداد. مطبعة العاني، ١٩٦٧.
-كتاب العين. ت/د محمد المهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، بغداد، دار الحرية للطباعة. ١٩٨٤.
*خليل، د. حلمي. المولد في اللغة العربية، بيروت. دار النهضة العربية، ١٩٨٥.
*الخوارزمي، محمد الكاتب:
-مفاتيحح العلوم. بيروت، دار الكتب العلمية (د.ت).
*الخولي، محمد علي:
-معجم علم اللغة النظري. بيروت مكتبة لبنان ١٩٨٢.
*الداية، د.فايز:
-الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري. دمشق. دار الملاح للطباعة والنشر. ط١| ١٩٧٨.
*الداني، أبو عمر عثمان بن سعيد:
-المحكم في نقط المصاحف ت/عزة حسان. دمشق -مديرية إحياء التراث القديم ١٩٦٠.
*ابن دريد، محمد ابن الحسن الأزدي:
-كتاب جمهرة اللغة، بيروت. دار صادر للطباعة والنشر (ج٤) طبعة جديدة بالأوفسيت عن طبعة حيدر أباض الدكن ١٣٤٤هـ.
*ذنوب| يوسف:
-الخط العربي والمطلب اللغوي. اللغة العربية والوعي القومي (ندوة). بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤.
*الرازي، أبو حاتم أحمد بن حمدان:
-كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربي ت/حسين فيض الله الهمداني، القاهرة. دار الكتاب العربي ط٢/١٩٥٧.
*الرافعي، مصطفى صادق:
-تاريخ آداب العرب. بيروت، دارالكتاب العربي (ج٣) ١٩٧٤.
*رضا أحمد:
-معجم متن اللغة: بيروت، دار مكتبة الحياة (ج٥) ١٩٥٨.
*رضوان عبد الله محمود:
-سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٧٠.
-تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام. الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٦.
*الزبيدي، مرتضى:
-تاج العروس. بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع (ج١٠)، (د.ت).
*الزركان، محمد علي:

-عناصر المعجم الحديث عند الشدياق في المعجمية العربية المعاصرة (ندوة). بيروت. دار الغرب الإسلامي ١٩٩٠.
*زكريا، ميشال:
-الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط٢/ ١٩٨٣.
*الزمخشري، أبو القاسم محمود:
-أساس البلاغة. بيروت، دار صادر للطباعة والنشر ١٩٦٥.
*السعران، محمود:
-علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي. بيروت، دار النهضة العربية (د.ت).
*ابن سيده، علي بن اسماعيل:
-المخصص، بيروت. المكتب التجاري (ج٥) ١٩٦٦.
*ابن سينا، أبو علي الحسن:
-الإشارات والتنبيهات، ت/سليمان دنيا القاهرة. دار المعارف بمصر ١٩٦٠.
-البرهان من كتاب الشفاء. ت/عبد الرحمن بدوي. القاهرة ١٩٥٤.
-الشفاء من العبارة. ات/محمد الخضري، القاهرة، الهيئة المصرية العامة.
*السيوطي، جلال الدين:
-الاتقان علوم القرآن، القاهرة، مطبعة الحجازي ط٣/١٩٤١.
-المزهر في علوم اللغة وأنواعها. ت/محمد أحمد جاد المولى وآخرين، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية (د.ت).
*الشدياق، أحمد فارس:
-الجاسوس على القاموس، القسطنطينية، مطبعة الجوائب ١٢٩٩هـ.
*الشرتوني، سعيد بن عبد اللّه الخوري:
-أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد. بيروت، مطبعة مرسلي، اليسوعية (ج٣) ١٨٨٩.
*الشرقي، محمد بن الطيب:
-إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس ت/عبد السلام الفاسي والتهامي الراجي. الرباط. وزارة الأوقاف ١٩٨٣.
*شريفي، محمد سعيد:
-خطوات المصاحف عند المشارقة والمغاربة. الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتب ١٩٨٢.
*الشرنيطي، محمد فتحي:
-المنطق ومناهج البحث، بيروت. دار الطليع العربية، ط١/ ١٩٦٩.
*الشهابي، مصطفى:
-المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. دمشق. ط٢/١٩٦٥.
*الصالح، صبحي:
-دراسات في فقه اللغة. بيروت، دار العلم للملايين ط٨/١٩٨٠.

*الصيادي، محمد المنجي:
-التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، بيروت. مركز الدراسات للوحدة العربيـة، ط٢/ ١٩٨٢.
*طحان، ريمون:
-الألسـنية العربيـة، (١،٢)، بـيروت. المكتبـة الجامعيـة دار الكتـاب اللبنـاني، ط١/ ١٩٧٢.
*ظاظا، حسن:
-كلام العرب من قضايا اللغة العربية، بيروت. دار النهضة العربية ١٩٧٦.
*عاقل، فاخر:
-علم النفسن بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٧.
*عبد السميع، محمد أحمد:
-المعاجم العربية، دراسة تحليلية، دار الفكر العربي. ط٤/ ١٩٨٤.
*عبد الواحد، أنور محمود:
-المعجم الهندسي، القاهرة. دار الشروق ١٩٧٣.
*ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله:
-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ت/محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة مطبعة السعادة، ط ١٤/ ١٩٦٥.
*علم الدين، محمود:
-الصور الفوتوغرافية، في مجالات الإعلام. القـاهرة. الهيئـة المصريـة للكتـاب. ١٩٨١.
*الغزالي، أبو حامد:
-معيار العلم في فن المنطق. بيروت، دار الأندلس (د.ت).
*فاخوري، عادل:
-اللسانيات التوليدية والتحويلية. بيروت. دار الطليعة ١٩٨٨.
*ابن فارس أحمد أبو الحسن:
-الصاحبي في فقه اللغة، وسنن العرب في كلامها. ت/مصطفى الشويمي. مؤسسة أ، بدران للطباعة والنشر ١٩٦٣.
-معجم مقاييس اللغة، ت/عبد السلام هارون. القاهرة. مطبعة مصطفى البابي بمصر ط٢/ ١٩٦٩.
*الفخر، الرازي:
-التفسير الكبير، القاهرة. مطبعة البهية ١٣٥٢هـ.
*أبو الفرج، محمد أحمد:
-المعاجم اللغوية في ضوء الدراسات علم اللغة الحديث، بيروت. دار النهضة العربيـة ١٩٦٦.
*الفهري، عبد القادر الفاسي:
-المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة. الدار البيضاء. دار توبقال ١٩٨٦.

*فهمي زيدان، محمود:
-في فلسفة اللغة، بيروت، دار النهضة العربية ١٩٨٥.
*الفيروز أبادي، أبو طاهر محمد:
-القاموس المحيط، ت| نصر الهوريني: بيروت دار الفكر (ج٤) ١٩٨٣.
*قاسم، رياض زكي:
-المعجم العربي، بحوث في المادة والنهج والتطبيق، بيروت، دار المعرفة ١٩٨٧.
*القاسمي، علي:
-علم اللغة وصناعة المعجم، الرياض. مطبوعات جامعة الرياض ١٩٧٥.
*مجمع اللغة العربية:
-المعجم الوسيط (ج٢) القاهرة، مطابع دار المعارف بمصر ط٢/١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
-المعجم الفلسفي. القاهرة، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٨٣م.
*مختار، عمر أحمد:
-البحث اللغوي عند الهنود، وأثره على اللغويين العرب. بيروت. دار الثقافة ط١| ١٩٧١.
-علم الدلالة. بيروت. عالم الكتب ١٩٨٨.
*ابن مراد، إبراهيم:
-المعجم العلمي، العربي المختص، بيروت. دار الغرب الإسلامي ١٩٩٣.
*مسعود، جبران:
-الرائد، بيروت، دار العلم للملايين (ج٢) ط٣| ١٩٧٨.
*مظفر الدين، حكيم أسعد:
-علم الترجمة النظري، دمشق دار طلاس. ط٢| ١٩٨٩.
*المعتوق، أحمد محمد:
-الحصيلة اللغوية، أهميتها ومصادرها ووسائل تنميتها. الكويت، عالم المعرفة. العدد ٢١٢| ١٩٩٦.
*معلوف، لويس:
-المنجد في اللغة والأعلام، بيروت. دار المشرق، ط٢١/١٩٧٣.
*المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (م،ع،ا،ت،ث،ع):
-المعجم العربي الأساسي، باريس. مطبعة لاروس ١٩٨٩.
*ابن منظور، محمد بن مكرم:
-لسان العرب، بيروت. دار صادر للطباعة والنشر (ج١٥) ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
*الموسى، نهاد:
-قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث. دار الفكر للنشر والتوزيع. عمان ١٩٨٧.
*نجيب، محمود زكي:
-المنطق الوضعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية (ج٢) ١٩٦٥.

*نخلة اليسوعي، رفائيل:
-غرائب اللغة العربية، بيروت، المطبعة الكاثوليكية. ط٢/ ١٩٦٠.
*ابن النديم، محمد ابن اسحاق:
-الفهرست، ت/مصطفى الشويمي، تونس/ الجزائر. الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب ١٩٨٥.
*النشار، علي سامي:
-مناهج البحث عند مفكري الإسلام، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٤.
*نصار، حسين:
-المعجم العربي، نشأته وتطوره. القاهرة، دار مصر للطباعة ط٢/١٩٦٨.
*ابن هادية وآخرون:
-القاموس الجديد للطلاب، تونس/الجزائر، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للتوزيع ١٩٧٩.
*ابن هشام، جمال الدين بن عبد الله الأنصاري:
-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ت/محمد محيي عبد الحميد بيروت، دار الفكر ط٦/١٩٧٤.
*وافي، عبد الواحد:
-فقه اللغة، القاهرة، دار النهضة العربية بمصر، ١٩٤٥م.
*الودغيري، عبد العلي:
-من قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي. الرباط، منشورات عكاظ، ١٩٨٩م.
*ولفنسون، أ، (أبو ذؤيب):
-تاريخ اللغات السامية، القاهرة، ١٩٢٩م.

٢-كتب معرّبة:

*أبراهيم، زكي خورشيد وآخرون:
-دائرة المعارف الإسلامية. القاهرة، مطبعة كتاب الشعب ط٢/١٩٦٩.
*إدريس، سهيل وجبور عبد النور:
-المنهل، (معجم فرنسي عربي). الجزائر/بيروت، المؤسسة الوطنية للكتاب ودار العلم للملايين ط١١/ ١٩٩٠.
*أولمان، ستيفن:
-دور الكلمة في اللغة. ت/كمال محمد بشر.القاهرة. مكتبة الشباب ١٩٦٩.
*أنجو، ويلتر:
-الشفاهية،والكتابية ت/حسن البنا عز الدين، عالم المعرفة. الكويت، ١٨٢/ ١٩٩٤.
*باي، ماريو:
-أسس علم اللغة. ت/أحمد مختار عمر. القاهرة، عالم الكتب ط٤/١٩٨٧.

*جول، تريكو:
-المنطق الصوري. ت|محمود يعقوبي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩٢.

*جيرو، بيير:
-علم الدلالة، ت|منذر عياشي، دمشق. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط ١٩٨٨.

*دوسوسير: فردينان:
-دروس في الألسنية العامة، ت|صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، طرابلس (ليبيا) الدار العربية للكتاب ١٩٨٥.

*روزنتال، فرانتز:
-مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي. ت|أنيس فريحة. بيروت دار الثقافة ط٣|١٩٨٠.

*سامبسون، جيفري:
-المدارس اللغوية ت، أحمد نعيم الكراعين: بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات ١٩٩٣.

*فندريس، ج:
-اللغة، ت|عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠.

*مارتيني، آندري:
-مبادئ اللسانيات ت|أحمد الحمو، دمشق.المطبعة الجديدة ١٩٨٥.

*ماطوري، جورج:
-منهج المعجمية، ت|عبد العلي الودغيري، الرباط. دار المعارف الجديدة ١٩٩٢.

٣- دوريات عربية:

*إلجو، الكوري كونغ:
-نظرية علم اللسان الحديث، اللسان العربي، عدد ٨٥، الرباط، مكتب تنسيق التعريب، ١٩٩١.

*البكوش، الطيب:
-بعض الأشكال الهندسية الخاصة بالمعجم العربي التاريخي: مجلة المعجمية، العددان ٥،٦. تونس بيت الحكمة ١٩٩٠.

*بن عبد اللّه، أحمد:
-من مشاكل الدلالة، اللسان العربي، العدد ٢٢، الرباط، مكتب تنسيق التعريب ١٩٨٣.

*الجيلالي، حلام:
-المعجم العربي الأساسي، قراءة في الرصيد والتعريف، اللسان العربي، العدد ٣٨، الرباط. مكتب تنسيق التعريب. ١٩٩٤.

*الحاج صالح، عبد الرحمن:

-مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، العدد١. الجزائر، معهد العلوم اللسانية والصوتية ١٩٧١.

*الحماش، خليل إبراهيم:

-الرسوم التوضيحية ومكانتها في المعجم، اللسان العربي، العدد ٢٢ الرباط، مكتب تنسيق التعريب ١٩٨٨.

*الحمزاوي، محمد رشاد:

-تاريخ المعجم التاريخي (متع) في نطاق العربية، المبادرات الرائدة، مجلة المعجمية، العددان ٦،٥. تونس، بيت الحكمة ١٩٩٠.

*خليل، حلمي:

-المعرب والدخيل في المعجم العربي التاريخي. مجلة المعجمية، العددان ٦،٥. تونس بيت الحكمة ١٩٩٠.

*الزغلول، محمد راجي:

-إدواجية: (نظرة في حاضر العربية....) اللسان العربي العدد ١٨، الجزء الأول ١٩٨٠.

*عبد الملك، مرتاض:

-بين السمة والسمائية. مجلة تجليات الحداثة، جامعة وهران، معهد اللغة العربية وآدابها العدد ٢|١٩٩٣.

*عدنان الخطيب:

-نظرات في المعجم الوسيط، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، الأجزاء الخاصة بالسنوات ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥.

*علي جواد، سهيلة:

-مشكلة التعريف عند أفلاطون، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٢٥، ١٩٧٩.

*ابن عيسى،حنفي:

-الأسس النفسية، لاكتساب اللغة، مجلة همزة الوصل (عدد خاص) الجزائر. المؤسسة الوطنية للنشر ١٩٩١.

*فرحان، محمد جلوب:

-نظرية التعريف عند ابن سينا، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، جامعة الكويت، العدد ٢٥ ١٩٧٨.

□

٤- كتب ودوريات أجنبية:

BURIDANT.C:

-Définition et Etymologie. La définition. Paris, Larousse, 1990

COCULA. B. ETPEYROUTET:

-Semantique de l image, Paris de la grave 1986.

D.A.F

-Dicitionnaire de lacademie Francaise. Hachette 1879.

*DE BESSE. B:

-La definition terminoloque. la definition. paris. larousse 1990.

*DELESSALLES. S:

- de la definition du nom er du verbe dans la logique et la grammaire de port-royal.. La definition. Paris Larousse 1990

*D.F.C:

-Dictionnaire de Francais contemporain. Dubois, J et Collaboration. Paris Laousse 1966.

*D.M.C:

-Dictionnaire des mots qui ont une histoire (Gilles Henry) Talanller. 1989.

*Dubois. J et Cl: (A):

-Introduction a la lexicographie: Le dictionnaire. Paris, Larousse, 1971.

*Dubois, J et Coll: (B):

-dictionnaire de linguistique. Paris, LAROUSSE 1973.

*Filbert. H:

-Manuel et terminologie, Paris. Mouton 1990.

*Galison. R:

-dictionnaire de didactique des langues. Paris, Hachette 1976.

*Hausmann. J:

-La definition est- elle? la definition paris, larousse 1990

*Helc, Henry:

-Structures lexicales et enseigement de vocabulire, paris, mouton 1974.

*LAHMANN. A:

-De definition a definition. La definition. paris. Larousse, 1990.

*Ledent. R:

-Comprdndre la semantique. Belgique. Veriers, 1974.

*L.M.D:

-Larousse Maxi debutants. Paris. Laousse 1971 (Rene lagane et Coll)

*Lyons. John:

-Sémantique linguistique. T/ de Boulonnaies. J Paris, Laousse, 1980.

*Marcus, S:

-Definition Logique defonition lexicogaraphoque. Langages, N 19. Paris, Larousse 1970.

*Martin, R:

-La definition naturelle. La definition, Paris laousse, 1990.

*Martinet, Andre:

-Element de linguistique génerale. Paris armand colin 1960.

-Linguistique guid alphabetique, Paris, Armand colin 1960

-Linguistique guid alphabetique, Paris, colin, 1969.

*Mounin, G:

-Clefs pour la linguistique. Paris, seghers, 1968

-Clefs pour la linguistique. Paris, seghers,1972.

-Histoire de la linguistque des originies au Xxe siécle, Paris, presse universrtaire 1970.

*P. larousse:

-Petit laousse en couleurs. Paris, Larousse, 1980.

*P. robert:

-Dictionnaire de la langue francaise, alphabetique et analogique. R/A Rey et J. Rey- Debove. Paris, Le Robert. 1991.

*Picoche. Jacqueline:

-Precis de lexicologie francaise. Nathan 1977.

-Dictionnaire etymologique du fuancais. Paris le robert 1992.

*Rey Alain:

-Image et methodes du dictionnaire a la lexicologie linguistique. Paris Colin 1977.

-Polysemie du terme de definition. La definition, Paris Larousse 1990.

*Rey- Debove, Josette:

-Dictionnaire d,apprentissage: que dire aux enfants. lixoques paris, Hachette 1989.

Le domaiine de dictionnire. Langage N 19 (La lexiographie), Paris Laousse 1970.

*Treence. R:

-Materiaux pour l,etude de lexique et de la lexicographie francaise du XVIe. S. cahiers de lexiolegie. Vol 1.-1987.

*Quillet:

-Dictionnaire Quillet de la lanque francais. Paris, Aristide quillet, (4Vol), 1975.

*Weinreich. u:

-La definition lexicographique de semantique descriptif. Languages, N 19, Paris, Laousse, 1970.

□

قائمة الكلمات المفتاحية والمصطلحات الاشتراطية

Liste des Mots clefs er Termes Conditionnels

آني Synchronique

إجرائي|تحليل ذرائعي Pragmatique

إحالة Référance

إشارة Signal

اشتراطي (تعريف)Confidentielle

اشتقاق Dérivation

أمثلة Exemples

أمثولة Icone

بنوي Structure

تأثيلية Etymdogie

تاريخ Datation

تأويل Intdrpretation

تجاذر Interferénce de racines

تربوي|بيداغوجي Pedagogique

ترادف Synonyme

ترجمة Tradiction

ترسيس Radicatisation

تعاقبي|تطوري Diachronique

تعريف Definition

تعليماتية|تعليمية Didactique

تفسير Exégésé

تقنية Technique

توزيعي (تعريف)Distributionnelle

توليد Néologie

جذر Racine

جنس Genre

حد Limite

حشو مفرداتي Redondance Lexicale

حقل دلالي Champ sémantique

حقل مفرداتي Champ lexical

حقيقي (تعريف) Reel

خطاطة Craphologie

دخيل Emprunt

رسم Dessin

رسمة|ترسمية|خطاطة Schém

رسوم توضيحية Illustration

رمز Symbole

رياضياتي Mathematique

سمة| سيمة Signe

سوقي Vulagare

سياق Contexte

سياقية Contextuelle

سـيميائية|سـيمياءوية/ Semiologie/ Semiotioque

شاهد Citation

شرح Explication

صحاح Authentique

صرفة Mopheme

صورة Image / Photo

صور ورسوم توضيحية Illsutration

صيتة Phoneme

علامة Marque

عولمة Mondialisation

قاموس| معجم موسوعي Dictionnaire Encyclopedique

كلمة Mot

لسان Langue

لغة Language

لغة واصفة|لغة اللغة Metalangage

لفظ vocable

لهجة Dialecte

لهيجة Idialecte

مادة Artecle

محارف Graphéme

محارفية Graphemologie

مدخل Entreé

مجمعي Acadimique

مختصرات Abreviation

مدونة Corpus

مستحدثة Neologisme

مستوي Niveau

مشترك Polysemie

مصارف Allmorophe

مصاوت Allophone

مصطحـاتي (تعريـف) Terminographique

معاجمي (تعريف) Kexiographique

معجمة| مفردة Lexicalisation

معجمية|معاجمية Lexicographique

معجم Dictionnaire

معجّم Mot etre etrnger

معرّب Arabise

مفردة Lexie

معنى Sens

مفردات Lexique

مفرداتية Lexicologie

معياري Normatife

مقاسي Standard

مكوناتي| سيمي Sémigue (Analyse)

موسوعة Encyclopédie

نحت Agglutination

نظام لساني Systeme de langue

وصفي (منهج) Discription

وظيفي Fonctionnel

□□□

الفهــرس

□



Techniques de la Définition dans les dictionnaires Arabes Contemporains

Par: HALLAM Djilali
Université d'Oran

II-RECOMMANDATIONS:

1) Soumettre l'oeuvre lexicographique a une méthode scientifique étudiée, constituée par une équipe de recherche spécialisée que ce soit sur le plan d'établissement du vocabulaire, ou le classement des articles ou la définition des entrées et leurs explications. On constate une stagnation et un recul très grand dans l'ouvrage lexicographique et aussi une inattention concernant ses techniques innovées, ce qui ne correspond pas avec les données de la civilisation, dans la langue arabe , et ne suit pas avec ce qu'il y a d'important pour le dictionnaire dans la construction des savoirs.

2) Profiter de ce que les anciens savants arabes ont inventé comme méthodes et théories dans le champs linguistique ce qu'a donné l'étude lexicographique contemporaine.

3) S'étendre sur le choix de symboles et des observations, les normaliser et les unifier dans tous les dictionnaires arabes contemporains.

4) Consolider les définitions par des citations codées appartenant à des périodes littéraires, et aussi par les illustrations et des dessins explicatifs précis et en couleur.

5) Créer un alphabet phonétique arabe universelle pour faciliter la configuration des entrées qui ont un Etymon-étrangers, comme on peut inventer des graphèmes à caractère mobile pour l'écriture arabe.

6) Confectionner un dictionnaire d' arabe langue contemporaine, en prenant en considération les techniques de recherche lexicographiques contemporains tout en prenant considération l'étymologie et la datation pour les mots et délimiter leurs utilisations et leurs niveaux.

7) On sollicité à la lumière de ces résultats et recommandations des académies linguistique et organisation arabes et institution scientifique et de tout les lexicographes de réguler le parcours du dictionnaire arabe contemporain pour qu'il accompagne les nouvelles recherches de ce siècle, aspire un future de façon a être un moyen de travail et un outil de recherches et d'études un bon témoin de la civilisation arabe.

KHATIB, et TAMAM HASSAN. et autres .Mais la théorie de définition n'est pas en place dans les introductions des dictionnaires arabes contemporains, d'où les interférences qu'on trouve dans les termes techniques comme (définition, explication, interprétation, herméneutique, traduction).

C) L'absence de variations des méthodes de la définition, on se contente souvent de la définition nominale et la définition logique, d'où une insuffisance flagrante de la définition du mot, et aussi on trouve beaucoup de synonymes, de la confusion d'interférences, et de verbalisme, sachant qu'il n'existe pas une seule méthode à adapter dans la définition des entrées d'un dictionnaire de langue. Sans méthode on ne peut pas arriver à une définition précise et réussie la non méthode est une façon primitive dans l'étude lexicographique.

D) Le phénomène d'imitation dans les dictionnaires arabes contemporains est évident ainsi que le plagiat des anciens dictionnaires d'où un nombre de définition non évitées parce que dépassées par le temps.

E) Absence presque radicale de citations parallèles entre les différents périodes littéraires anciennes et contemporains et lorsqu'elles existent leurs auteurs ne sont pas mentionnés exception faite pour le dictionnaire des étudiants nouveaux.

F) Les citations sont présentées à rebours (CORAN, HADIT, PROVERBES , POESIE, MAXIMES) sauf dans le dictionnaire nouveau, la préférence, est donnée aux anciennes citations (Jahili, Début de l'Islam) début de la période Abassides et ce, contrairement aux dictionnaires français qui insistent sur les périodes littéraires moderne (le moyen âge, époque moderne, et période contemporain).

G) Leur intérêt pour énumérer le classement interne des sémantique selon une méthode déterminée moderne, du plus renommé au moins, du général au particulier ect exception faite du passage de la sémantique centrale à la sémantique terminographique.

H) L'improvisation dans l'utilisation des illustrations et des dessins explicatifs comme le manque de précision, le peu d'illustrations composées, série ou en couleur.

10) Le concours des dictionnaires de la langue - arabe et français. Dans certains genres de la définition nominale comme: la définition synonymique, antonymique et dérivée , et la dérivé et le mot spécifique, seulement les dictionnaires français se caractérisent par l'emploi de différent méthodes de définition et l'exploitation aussi des méthodes très développées comme la théorie des champs sémantiques et la définition pragmatique, distributive et sémiques comme les travaux de Alain ReY, et Jean Dubois, J.Rey Debove, B.De Besse, P.Corbin, J.Hausmann.

11) La différenciation entre méthode et moyen dans les techniques de définition, et entre étymologie et dotation avec ajustement des termes (Authentique , Arabisé, Emprunt, et mot être étranger.

Et la proposition sur la possibilité de dotation pour les mots du dictionnaire arabe à travers les termes descriptifs: (anciens, néologique, modernisé, contemporain, ou académique).

Et poursuivre tous les niveaux d'utilisation (Éloquent, Dialectal, Argotique, Vernaculaire) pour faire apparaître la part du dictionnaire arabe contemporain dans son traitement et notre étude montre que les dictionnaires français malgré l'importance qu'ils donnent aux problèmes de l'Étymologie n'ont pu sortir l'Étymogrecque au point que la chaîne étant rompue certains mot et certaines signifiance.

12) L'apparition d'un manque de définition dans les dictionnaires arabes contemporains qu'on peut toucher dans beaucoup de points:

A) Leurs confections ne sont pas soumises à une méthode scientifique unifiée et préétudiée que ce soit sur le plan de l'établissement du vocabulaire ou sur le plan de définition des entrées et leurs explicitations.

B) Bien que les lexicographes anciens, modernes, et contemporains aient donnés des indications touchant la définition lexicographique analytiquement et critiquement, comme on trouve chez :ABU TAYEB, EL-FASSI, AHMED-FARES-ECHOUDIAC,HOUCINE NASSAR, RACHAD.ELHAMZAOU, ADNAN-EL-

Dictionnaire / Méthode	El Mounjid 1946	El Wasit 1961	Dictionnare arabe moderne 1973	Dictionnaire nouveau 1974	Dictionnaire arabe fondamental 1989
Méthode Nominale	100 %	50 %	60 %	70 %	40 %
Logique et structurelle	00 %	50 %	40 %	30 %	60 %

8) La divergence dans le nombre de niveau de définition d'un dictionnaire de langue à un autre et sa figuration dans tout autre dictionnaire de la langue modèle - arabe ou étrangère - ne peut sortir de ces huit catégories:

1- Prononciation et "configuration orthographique"

2- Le système de la langue.

3- Étymologie

4- Dotation

5- Sens centrales

6- Sens contextuel

7- Sens terminographique

8- Citations et illustrations

9) L'apparition d'illustrations et de dessins explicatifs, de symboles et d'abréviations dans les dictionnaires arabes depuis longtemps, bien que cet emploi soit resté très restreint et demandé actuellement à être enrichi, développé et modèle dans les dictionnaires arabes contemporains.

5) La contribution des logiciens, épistémologues, linguistes, et lexicologues arabes dans de nouvelles thèses qui dépassent la définition aristotélicienne et dans l'invention qui ont su trouver de nouvelles méthodes et théories précises, par contre on n'a pas su les exploiter, mais, on a pu dernièrement percevoir quelques procédures pratiques dans beaucoup de dictionnaires étrangers. En peut citer par exemple :

- ✓ Partition de relation des vocales sur les sens.
- ✓ La définition encyclopédique de :ABU-HANIFA, EL-DAYNOURI
- ✓ La définition distributive de :EL- KHALIL-BEN-AHMED
- ✓ La définition sémique de : EL-SAHRAOUARDI
- ✓ La définition Taïmique : IBN- TAYMIA
- ✓ La définition exemplaire de :ABU-EL-BARAKAT-EL BAGHDADI

Tout celle a produit une somme de connaissances dans l'époque moderne qui a été très bénéfique pour les dictionnaires étrangers et surtout les dictionnaires Européens.

6) L'entrée du dictionnaire arabe dans sa quatrième génération avec les années soixante de ce siècle, et cela grâce à la naissance des académies linguistiques et des organisations arabes ainsi que des institutions scientifiques qui se sont intéressées à la confection des dictionnaires collectifs par des groupes de spécialistes dans le but d'être plus précis et plus commodes qu'ils soient plus précis et plus organisés

7) L'apparition de nouvelles méthodes de définition pratiques comme: la définition logique et structurelle avec leurs différentes figures, par opposition à la définition nominale qui dominait les dictionnaires arabes avant les années soixante comme le montre les chiffres dans le tableau suivant ★:

★ Voir les détails d'analyse de ce tableau dans les chapitres du deuxième partie de cette étude.

I- ***LES RESULTATS:***

1) Déterminer le terme de définition lexicographique comme une analyse linguistique du mot entrée, dans une modalisation qui se constitue de plusieurs indications et expressions équivalents, et il est aussi une analyse qui a pour but de déterminer le nom du définir, ou sa vérité, ou sa différentiation comme terme.

2) La compétence et le savoir faire des linguistes arabes dans l'étude des éléments du dictionnaires, et aussi leur anticipation dans le pouvoir de fonder des théories très originales, qui ont pris en considération la structure de la définition lexicographique, et .qui ont différencié leurs méthodes suivant les . dictionnaires: de langues , spécialisés et encyclopédiques.

3) Le caractère "ouvert" de la définition lexicographique dans les dictionnaires de langues ou se complètent différentes techniques, et qui répond à toutes les méthodes et les moyens, et aussi , qui n'accepte de toutes les conditions que celle qui a le pouvoir d'expliquer et d'éclaircir. C'est la caractéristique concernant la définition lexicographique après s'être dégagé du carcan de la logique aristotélicienne depuis le 12ème siècle chez les arabes en particulier EL GHAZALI, EL-SOUHRAWARDI, IBN-TAIMIA et d'autres comme il s'est dégagé également chez les Européens de la perception du livre Sacré, qui l'a dominé pendant la période médiévale, pour enfin entrer dans le domaine de l'expérience scientifique à la fin du 19ème siècle et au début du 20ème siècle. Surtout avec CH.PIERCE, RUSSEL, W.WEHGENSTEIN, W.QUINE, et d'autres.

4) Les dictionnaires linguistiques contemporains - arabes et étrangers, exploitent au moins une vingtaine de techniques dans la définition touchant entre méthodes et moyens qui peuvent être grouper dans trois catégories:

- Définitions nominales:(synonyme, antonyme, dérivée...).
- Définitions logiques: (réel, encyclopédique, terminographique...).
- Définitions structurelles: (Pragmatique, distributionnelle, sémique...).

CONCLUSION

......, Et enfin peut être pourrons nous dire après avoir suivi, analysé, et observé les problèmes de la définition lexicographique et ses différents techniques dans les dictionnaires arabes contemporains tels que : « Dictionnaire EL WASSIT, le Dictionnaire ARABE MODERNE, le Dictionnaire NOUVEAU, le Dictionnaire ARABE FONDAMENTAL ; EL MOUHIT », et comparativement aux dictionnaires de la langue étrangère, français en particulier comme: « le PETIT LAROUSSE, LE PETIT ROBERT, QUILLET, et le DICTIONNAIRE DE FRANÇAIS CONTEMPORAIN » .Nous pouvons dire que nous avons pu circonscrire les phénomènes les plus proéminents, et traiter en tenant compte leur structure par analyse et critique avec globalité et objectivité .Nous avons signalé aussi les caractéristiques des méthodes, mécanismes, moyens et habilités investis dans l'établissement de la définition.

Et il sera bien hardi de résumer dans une conclusion un sujet aussi vaste et palpitant la pratique.

Mais, s'il est nécessaire de dégager ce que cette étude a fait découvrir nous pouvons résumer certains résultats et recommandations que voicies :

رقم الايداع في مكتبة الأسد - الوطنية

تقنيـــات التعريـــف فـــي المعـــاجم العربيـــة المعـــاصرة :
دراســة/ حــلام الجيلالــي - دمشــق: اتحــاد الكتــاب
العــرب ، ١٩٩٩-٣٨٤ص؛ ٢٥ســم.

١- ٤٠٣ ج ي ل ت ٢- العنوان

٣ - الجيلالي

ع -١٩٩٩/٨/١٤٦٧ مكتبــة الأســد

□




اتحاد الكتاب العرب
ARAB WRITERS UNION
DAMASCUS دمشق





هذا الكتاب

دراسة أكاديمية مقارنة تبحث في تقنيات التعريف بالمعاجم العربية، من خلال مزاوجة الرأي بالمعاجم الأجنبية.

تنطلق فكرة البحث من تلّمس مجموعة من النقائص في معاجمنا الحديثة، ترصدها الباحثة وترى ضرورة التخلص منها، ويبدو واضحاً ميلها إلى التجديدات في منهجية الصناعة المعجمية، وإلى التأثر بمناهج المعجميين الفرنسيين المحدثين، والانتصار لهم.

□□□

مطبعة اتحاد الكتاب العرب

دمشق

ثمن النسخة ٣٧٥ ل.س في القطر

٤٥٠ ل.س في أقطار الوطن العربي



حلام الجيلالي

تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة

دراسة

حلام الجيلالي

تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة